

زَيْتُونَةُ الْفَتْحِ

سُرْعَ نَفْثُورَة

ضَوْءُ الْمَصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ

تَأْلِيفُ

الْشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ الْإِمَامِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَاسُوْدَانِ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَلِتَمَّامِ الْفَائِدَةِ الْحَقَّ بِهِ كِتَابُ

مَنْحُ الْفَتْحِ عَلَى ضَوْءِ الْمَصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ

تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْعَالِمِ

الْشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْبَاجُورِيِّ

بَابُ الْفَتْحِ

زَيْتُونَةُ الْاِقْتِصَافِ



٢٥٤١

ب ع ث

زَيْتُونَةُ الْفَتْحِ

مِنْ مَنظُومَةٍ

ضَوْءِ الْمِصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ

تَأْلِيفُ

الْشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ الْإِمَامِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَاسُودَانَ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَلِتَمَّامِ الْفَائِذَةِ الْحَقِّ بِهِ كِتَابُ

مِنْ الْفَتْحِ عَلَى ضَوْءِ الْمِصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ

تَأْلِيفُ الْإِمَامِ الْعَالِمِ

الْشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَاجُورِيِّ

زَيْتُونَةُ الْفَتْحِ

لا يسمع بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمع بالانقياس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً من الناشر

دار المنهاج

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار المنهاج

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ بيروت

دار المنهاج للنشر والتوزيع

إصدارها عَمَرَتْ سَائِلُهَا بِأَنْجَحِيَّتِ
وَقَدْ أَفْلَحَ سَائِلُهَا

جدة - هاتف: ٦٣٢٢٤٧١ - ٦٣١١٧١٠ - فاكس: ٣٢٢٠٣٩٢

الموزعون المحترمون

● المملكة العربية السعودية:

دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة

هاتف: ٦٣١١٧١٠ - فاكس: ٣٢٢٠٣٩٢

مكتبة دار كنوز المعرفة - جدة

هاتف: ٦٥١٠٤٢١ - فاكس: ٦٥١٦٥٩٣

مكتبة المأمون - جدة

هاتف: ٦٤٤٦٦٦٤

مكتبة الإيمان - المدينة المنورة

هاتف: ٨٢٢٥٨١٧

مكتبة العبيكان - الرياض

هاتف: ٤٦٥٠٠٧١ - ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

مكتبة المنشي - الدمام

هاتف: ٨٤١٣٠٠٠

● الإمارات العربية المتحدة:

مكتبة دبي للتوزيع - دبي

هاتف: ٢٢٢١١٩٤٩ - ٢٢٢٤٠٠٥ - فاكس: ٢٢٢٥١٣٧

مكتبة الجامعة - أبو ظبي

هاتف: ٦٢٧٧٧٩٥ - ٦٢٧٧٧٢٦ - فاكس: ٦٢٧٠٧٢٩

● دولة الكويت:

دار البيان - الكويت

هاتف: ٢٦١٦٤٩٠ - فاكس: ٢٦١٦٤٩٠

● جمهورية مصر العربية:

دار السلام - القاهرة

هاتف: ٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٧٤١٧٥٠

● الجمهورية العربية السورية:

دار السابيل - دمشق

هاتف: ٢٢١٢٧٨٨ - فاكس: ٢٢١١٣٧١

● الجمهورية اليمنية:

مكتبة ندم الحديدة - نديم (اليمن)

هاتف: ٤١٧١٣٠ - فاكس: ٤١٨١٣٠

مكتبة الثقافة - عدن

هاتف: ٢٥٩٣٢٤

مكتبة الإرشاد - صنعاء

هاتف: ٢٧١٦٧٧

● الجمهورية اللبنانية:

الدار العربية للمعلوم - بيروت

هاتف: ٧٨٥١٠٨ - ٧٨٥١٠٧ - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

انترنت - النيل والفرات

WWW.neelwafurat.com

e-mail: info@neelwafurat.com

أسماء أعضاء اللجنة العلمية لكتاب
«زيتونة الإلقاح» و«منح الفتاح»

مقابلة النسخ الخطية على المنسوخ

كمال الشيخ علي	محمد غسان عزقول	مصطفى جاسم
داوود بخاري	صافي شحادة	صلاح الدين الحمصي

الترقيم والتشكيل

محمد سعيد الأيوبي	محمد غسان عزقول
-------------------	-----------------

التخريج والتعليق والشرح والفهرسة

قاسم محمد النوري

التأكد من تنفيذ المراحل السابقة والتصحيحات

أيمن النجار	أحمد المحمد
-------------	-------------

التصحيح والمراجعة

أحمد محمد بركات	د. محمد الأهل	علي باقطين	محمد شعبان
-----------------	---------------	------------	------------

رئيس اللجنة والمشرف العام

محمد غسان نصوح عزقول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم / السيد حسين بن محمد بن هادي السقاف

إِنَّ مَنْظُومَةَ « ضَوْءُ الْمَصْبَاحِ » - عَلَى وَجَازَتِهَا - تُعَدُّ كِتَابًا مُفِيدًا فَرِيدًا فِي بَابِهِ - أَي : بَابِ النِّكَاحِ - وَهِيَ إِحْدَى الْمَنْظُومَاتِ الَّتِي أَعْتَنَى بِهَا كَثِيرٌ مِنَ الشُّيُوخِ عُلَمَاءِ حَضَرَمَوْتَ وَحَرَّصُوا عَلَى حِفْظِهَا وَقَرَأَتِهَا وَنَشَرُهَا وَتَدْرِيسِهَا فِي مَدَارِسِهِمْ وَمَعَاهِدِهِمْ ، كَمَا أَنَّهَمْ كَانُوا يُوصُونَ بِذَلِكَ .

وَمِنْ ثَمَّ أَهَمَّ النَّاطِقُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِشَأْنِهَا ، فَعَمِلَ لَهَا شَرْحًا مَطْوًلًا لَمْ يُتِمَّمْهُ .

وَوَعَدَ - كَمَا فِي « الزَّيْتُونَةِ » - أَنْ يُضَيِّفَ إِلَيْهِ أَشْيَاءَ ضَرُورِيَّةٍ ؛ تَكْمِيلًا لِفَوَائِدِهِ .

وَلَمَّا وَجَدَ عَمَلَهُ مَطْوًلًا . . قَامَ بِوَضْعِ شَرْحٍ وَجِيزٍ قَيِّمٍ عَلَيْهَا ، وَسَمَّاهُ : « زَيْتُونَةُ الْإِلْقَاحِ فِي شَرْحِ ضَوْءِ الْمَصْبَاحِ » ، وَهُوَ الَّذِي يُقَدَّمُ الْيَوْمَ مَعَ مَنْظُومَةِ : « ضَوْءُ الْمَصْبَاحِ » لِأَوَّلِ مَرَّةٍ ، وَمَعَ شَرْحِهَا الْآخِرِ الْمَخْتَصِرِ الْمُسَمَّى : « مِخْرَجُ الْفَتْحِ » لِلإِمَامِ أَلْعَلَامَةِ أَلْبَاجُورِيِّ الْمَصْرِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - إِلَى الْقَارِئِ الْكَرِيمِ ، لِيَكُونَا فِي مُتَنَاوَلٍ أَكْبَرَ عَدِيدٍ مِمَّا مَكَّنَ مِنَ الْقُرْءَاءِ وَطَلَّابِ الْعِلْمِ رَوَّادِهِ .

وَكُنِيَ الْمَنْظُومَةُ وَشَرَحَهَا : « زَيْتُونَةُ الْإِلْقَاحِ » شَرْفًا وَمَكَانَةً . . أَنَّ الْمُؤَلَّفَ يُعَدُّ مِنْ مَشَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَخَرَّجُوا عَلَى أَيْدِي الشُّيُوخِ الْأَكَابِرِ ، مِنْ أَمْثَالِ : الْإِمَامِ عَمْرِ بْنِ سَقَّافِ السَّقَّافِ ، وَمَنْ فِي طَبَقَتِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجْلَاءِ الْأَعْلَامِ .

ذَكَرَ الْوَالِدُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي السَّقَّافُ أَنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُ وَالِدُهُ الْجَدُّ هَادِي
بِالنِّزَاجِ . . قَالَ لَهُ : ذُلَّنِي عَلَى كِتَابِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ ؛ لِأَسْتَرِشِدَ بِهِ فِي هَذَا
الْبَابِ الَّذِي أَنَا بِصَدْدِ الدُّخُولِ فِيهِ ، قَالَ : فَأَعْطَانِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةَ الْمُسَمَّاةَ :
« ضَوْءُ الْمَصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ » لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بِاسْوَدَانَ .
قَالَ سَيِّدِي الْوَالِدُ : فَحَفِظْتُهَا وَتَفَهَّمْتُ مَعَانِيَهَا وَعَلَّقْتُ عَلَيْهَا تَعْلِيلَاتٍ مَهْمَةً
وَمُفِيدَةً .

كَانَ الْوَالِدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَوْصِي بِحَفِظِهَا ، وَيَقُولُ : يَنْبَغِي لِكُلِّ طَالِبٍ عِلْمُ
أَنْ يَحْفَظَهَا وَيَتَفَهَّمَهَا - وَهِيَ مُخْتَصَرَةٌ وَقَرِيبَةٌ ، أَبْيَانُهَا وَاحِدٌ وَتَسْعُونَ بَيْتًا فَقَطْ -
وَلَهُ عَلَيْهَا تَعْلِيلَاتٌ جَلِيلَةٌ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ ، وَلَوْ حَصَلْتُ يَوْمًا
مَا عَلَيْهَا . لَقُمْتُ بِنَشْرِ تِلْكَ التَّعْلِيلَاتِ تَعْمِيمًا لِلْفَائِدَةِ ﴿ وَمَا نَشَأُؤْنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ ﴾ [التكوير : ٢٩] .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

بقلم/ قاسم محمد النوري

أَسْبَحُ بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَقَدَّرَ فَهَدَى ، فَكَوَّنَ
الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ، فَكَانَ ذَلِكَ سَبِيلاً
لِأَعْمَارِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَوُصِّلَ لِأَشْتَاتِ الْمُتَبَاعِدِينَ ، وَعَصْمَةٌ وَرَحْمَةٌ
لِلْمُؤْمِنِينَ .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، ذو الْقُوَّةِ الْكَمِينِ ، الْأَمْرُ فِي تَنْزِيلِهِ الْحَكِيمِ وَهُوَ
أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ :

﴿ وَأَنذِكُمْ بِالْآيَاتِ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ ﴾ [النور: ٣٢] .

وَعَلَّقَ بِالْإِسْطِطَابَةِ وَالرَّغْبَاءِ ، فَقَالَ :

﴿ فَأَنذِكُمْ مَا طَافَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣] .

وَأَمَرَ عَلَى عِبَادِهِ ذَوِي الْكُرْتَبِ الْعَلِيَّةِ ، فَقَالَ :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ [الرعد: ٣٨] .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الْمَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، سَيِّدُ الْأَسَادَاتِ
وْخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، وَعَلَى آلِ كُلِّ وَسَائِرِ
الصَّالِحِينَ .

الَّذِي حَضَّ شَبَابَ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى النِّكَاحِ ؛ خَشْيَةً مِنَ الْوُقُوعِ فِي السَّفَاحِ . .
فَقَالَ :

« يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ؛ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ . . فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ
وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ . . . » (١) .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ دِينَنَا الْحَنِيفَ رَغَبَ فِي النِّكَاحِ وَسَرَّ وَسَائِلُهُ ، كَمَا نَهَى عَنِ الرِّهْبَانِيَّةِ
وَالْتَّبَتُّلِ وَالْغَىْ أَسْبَابَهُمَا بِقَوْلِهِ ﷺ - كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - :

« أَمَّا وَاللَّهِ . . إِنِّي لَأَخْشَاكُمُ اللَّهَ وَأَتَقَاكُمُ لَهُ ، لَنَكْنِي أَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأَصَلِّي
وَأَرْقُدُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي . . فَلَيْسَ مِنِّي » (٢) .

وَمِنْ أَجْلِ صِحَّةِ عُقُودِ النِّكَاحِ وَمَا يَحْتَوِشُهَا مِنْ إِشْكَالَاتٍ فِي بَعْضِ
الْأَحْيَانِ : كَمُغْلَقَةٍ ، أَوْ جَهْلٍ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، أَوْ لِطَمَعٍ فِي غَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ
وَنَحْوِهَا مِمَّا يَعْتَرِي الْقَائِمَ بَعْدَهُ هَذِهِ الْمُهْمَةُ (٣) الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّةُ بِنَاءِ
الْأُسْرَةِ وَمِنْ ثَمَّ صَلَاحُ الْمَجْتَمَعِ .

وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنْ صِيَانَةٍ لِلْأَعْرَاضِ مِنَ الزُّنَا وَالْعُهْرِ ، وَمِنْ حِفَازٍ
عَلَى نَقَاءِ النَّسْلِ الْمُسْلِمِ الطَّاهِرِ - الَّذِي خَصَّهُ الْإِسْلَامُ بِجَلِيلِ الرِّعَايَةِ - فَكَانَ
الْاهْتِمَامُ بِشَأْنِ النِّكَاحِ وَالْإِطْلَاقِ وَمَا فِي بَايِهِمَا مِنْ مَسَائِلَ قَدْ أَثْبَتَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي

(١) رَوَاهُ عَنْ أَبِيْن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٥) ، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٠) .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٦٣) وَغَيْرُهُ ، كَمَا بَيَّنَّ ﷺ عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى لِلْمُتَزَوِّجِ بِقَوْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي : « ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ » .

(٣) أَعْنِي بِذَلِكَ مَنْ يَقُومُ بِوُظُفَةِ تَوَلِّيِّ عُقُودِ الْأَنْكَحَةِ خَاصَّةً ، وَيُسَمَّى أَحْيَانًا الْمَأْدُونِ ، أَوْ
الشَّيْخِ .

كتابهِ العزيز ، وتضافرت أدلة الكسنة المظهرة على بيان مجملها وتفصيلها دُخولاً تحت قوله ﷺ :

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا . . يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » (١) .

وما ذلك إلا ليميز النكاح من السفاح ، والطيب من الخبيث ؛ لذا جعل الفقهاء القسم الثالث في كتب الفقه الإسلامي خاصاً بأحكام الزواج والطلاق والنفقة والرضاع والخلع والإيلاء والعِدَّة والظهار إلى آخر ما هنالك (٢) .

ومن لطيف ما يُذكر هنا مما جاء في كتاب « تحفة العباد » نقلًا عن « منظومة الآداب » [من الطويل] :

وَلَا تَنْكِحَنَّ إِنْ كُنْتَ شَيْخًا فَيِّئَةً
وَلَا تَنْكِحَنَّ مَنْ تَسُمُّ فَوْقَكَ رُبَّةً
وَلَا تَزْعَبَنَّ فِي مَالِهَا وَأَثَانِهَا
وَلَا تَسْكُنَنَّ فِي دَارِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا
وَلِإِيَّاكَ يَا هَذَا وَرَوْضَةَ دِمْنَةٍ
عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَظْفَرُ بِالْمُنَى أَلْ
حَسِيَّةِ أَصْلٍ مِنْ كِرَامٍ تَفْرُ إِذَنْ
وَوَاحِدَةً أَذْنَى مِنَ الْعَدْلِ فَأَقْتِنِعْ
تَعِشْ فِي ضِرَارِ الْعَيْشِ أَوْ تَرْضَ بِالرَّدِي
تَكُنْ أَبَدًا فِي حُكْمِهَا فِي تَنْكِدٍ
إِذَا كُنْتَ ذَا فَقْرٍ تَذَلُّ وَتَضْهِدِ
فَتَسْمَعُ إِذَنْ أَنْوَاعَ مَنْ مُعَدِّدِ
سَتَرْجِعُ عَنْ قُرْبٍ إِلَى أَصْلِهَا الرَّدِي
وَدُودِ الْوُلُودِ الْأَصْلِ ذَاتِ التَّعْبُدِ
يُولَدُ كِرَامٍ وَالْبَكَارَةُ فَاقْصِدِ
وَإِنْ شِئْتَ فَابْلُغْ أَرْبَعًا لَا تَزُودِ

(١) رواه عن معاوية رضي الله عنه البخاري (١٧) ، ومسلم (١٠٣٧) .

(٢) أي مما يجب معرفته على مباشر العقود من الأمور اللازمة شرعاً على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، وكذا لكل مسلم أحب الاطلاع على هذه الأحكام الضرورية قبل التلبس بالنكاح .

وَكُنْ حَافِظًا إِنَّ النَّسَاءَ وَدَائِعُ
وَلَا تُكْبِرِ الْإِنْكَارَ تُزِمُ بِتَهْمَةٍ
وَلَا تَطْمَعَنَّ فِي أَنْ تُقِيمَ أَعْوَجَاجَهَا
وَلَا تَسْأَلَنَّ عَمَّا عَهِدَتْ وَعُضُّ عَنْ
وَمَنْ عَفَّ تَقْوَى عَنْ مَحَارِمٍ غَيْرِهِ
عَوَانٍ لَدَيْنَا أَحْفَظُ وَصِيَّةَ مُرْشِدٍ
وَلَا تَرْفَعَنَّ السَّوْطَ عَنْ كُلِّ مُعْتَدٍ
فَمَا هِيَ إِلَّا مِثْلُ ضُلْعٍ مُرْدَّدٍ
عَوَارٍ إِذَا لَمْ يَذْمُ الشَّرْعُ تَرْشُدٍ
يَعِفُّ أَهْلُهُ حَقًّا وَإِنْ يَزِنُ يَفْسُدُ

وقول أبي الليث السمرقندي [من البسيط] :

وَالْأَمَلُ عَاشِرُ بِمَعْرُوفٍ وَمَعْرِفَةٍ
وَلَا تُكُنْ سَيِّئَ الْأَخْلَاقِ مُشْتَهَرًا

وقول ابن حجر العسقلاني [من الرجز] :

مِنْ خَيْرٍ مَا يَتَّخِذُ الْإِنْسَانُ فِي
قَلْبًا شَكُورًا وَلِسَانًا ذَاكِرًا
دُنْيَاهُ كَيْمَا يَسْتَقِيمَ دِينُهُ
وَزَوْجَةً صَالِحَةً تُعِينُهُ

وقول ابن العماد [من الرجز] :

شِرَارُكُمْ عُزَابُكُمْ جَاءَ الْخَبَرُ
أَرَادِلُ الْأَمْوَاتِ عُزَابُ الْبَشَرِ

ومن تمام النعمة الإلهية علينا أن أكرمنا الله تعالى بتحقيق هذه المنظومة
المُسَمَّاة بِـ : « ضوء المصباح » وشرحها « زيتونة الإلحاح » للشيخ العلامة
عبد الله بن أحمد باسودان ، ثم شرحها للإمام إبراهيم بن محمد البيجوري ،
المُسَمَّاة بِـ : « مِنَحِ الْفَتْحِ » .

فكان في هذين الشرحين اللذين تم بعث نورهما بعد رقاد في غيابة الظلام
سنتين طويلة لتمتع بمعرفة علوم علمائنا الذين نفخرُ بجهودهم ونعتزُّ بأنارهم
التي توضح لنا سُبُلَ العلم ؛ لتحقيق المصلحة الدنيوية والدنيوية . مع
ما تفضل الله به من تعليقات مفيدة في هذا الباب .

وَاللّٰهُ الْكَرِيْمَ نَسْأَلُ التَّوْفِيْقَ وَالْإِنَابَةَ وَالْإِعَانَةَ ، وَالْهُدَايَةَ وَالصِّيَانَةَ عَلَى الدَّوَامِ
فِي الْخَيْرَاتِ ، وَالْأَخْذَ بِجَمِيعِ الْمَكْرَمَاتِ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ ، وَلَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

* * *

ترجمة الشيخ

عبد الله بن أحمد باسودان

بقلم / السيد حسين بن محمد بن هادي السقاف

هو العلامة الفهامة الفقيه المصنف الشيخ عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن باسودان .

ينتهي نسبه إلى المقداد بن الأسود الكندي ، الصحابي المشهور الجليل المتوفى سنة : (٣٣هـ) رضي الله تعالى عنه .

اشتهر أجداده المشايخ المقداديون بآل باسودان ؛ نسبة إلى قرية (غيل أبي سودان) موطنهم السابق ، الكائنة بقرب بلدة (ساه) .

وتعرف قرية (غيل أبي سودان) اليوم بـ (غيل عمر) ، ثم انتقلوا منها إلى (الخريبة) كبرى بلدان (وادي دوعن) الأيمن .

ميلاده ، ونشأته ، وتحصيله العلمي :

ولد المؤلف - رحمه الله تعالى - سنة : (١١٧٨هـ) بموضع قريب من مدينة (الخريبة) ، ونشأ بها في رعاية والده ، وتربى تربيةً صالحةً في رحاب البيت العامر ، فعاش حياةً علميةً نقيّةً منذ نشأته ، وجد واجتهد في طلب العلم وتحصيله ، والتحق بمعاهد العلم الشرعيّ وحلقات الشيوخ الأجلاء ، فأخذ عنهم ، وتلقى منهم ، وارتبط بسلاسل أسانيد أولئك الرجال الأمثال الأفاضل ، حتى بلغ إلى ما بلغ إليه من الرتب العوالي .

شيوخه :

أخذ صاحب الترجمة عن شيخ عصره ، فابتدأ أولاً بالشيوخ الموجودين بمنطقة (وادي دوعن) ، وفي مقدمتهم :

١- الإمام العلامة الحبيب : عمر بن عبد الرحمن البار الثاني^(١) ، المعروف بـ : (صاحب جلال)^(٢) .

وهو شيخ فتحه ، وعنه جُلُّ أخذه في مختلف العلوم الشرعية والعربية وغيرها ، ولازمه ملازمة تامة حضراً وسفراً ، ورافقه في رحلته إلى الحرمين الشريفين ؛ لأداء النسكين ، وزيارة الرسول الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وذلك سنة : (١٢١٢ هـ) ولكن المنية وافت شيخه السيد عمر وهو في السفينة التي كانت تقلهما إلى الحج ، ولعلَّ ممَّا يُتفاءل به ويُستأنس بوفاته متوجهاً إلى بيت الله الحرام قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [النساء : ١٠٠] .

٢- الشيخ : عبد الله بن أحمد بن فارس باقيس الكندي .

وغیره من شيوخ (دوعن) ، كما أخذ عن بقية الشيوخ الموجودين آنذاك بـ (تريم) و (سيؤون) وبقية بلاد حضرموت .

٣- الإمام الحبيب : حامد بن عمر حامد المنقر .

٤- العلامة الحبيب : عمر بن سقاف السقاف (ت ١٢٢٤ هـ) .

(١) لأن الأول هو الجَد الأدنى للمذكور الآخذ عن الإمام الحداد ، وقد توفي سنة : (١١٥٨ هـ) ودفن بمقبرة القرنين بـ (دوعن) .

(٢) جلال : هو موضع ساحلي قريب من (الليث) كانت ترسو فيه السفن ، ونسب إليه الحبيب عمر المذكور ؛ لأنه دفن فيه .

- ٥- العلامة الحبيب : طاهر بن حسين بن طاهر (١٢٤٤ هـ) .
 - ٦- العلامة الحبيب : أحمد بن عمر بن سميط (١٢٥٧ هـ) .
 - ٧- العلامة الحبيب : حسن بن صالح البحر (١٢٧٣ هـ) .
 - ٨- العلامة الحبيب : شيخ بن محمد الجفري صاحب (مليار) .
- وغيرهم من الشيوخ الحضارمة والشيوخ الذين لقيهم في رحلاته ، وأخذ عنهم ممن يطول تعدادهم ، ويصعب حصرهم .

تلاميذه :

- وأخذ عنه كثير من العلماء الأجلاء من السادة العلويين وغيرهم ، منهم :
- ١- ابنه : محمد باسودان .
 - ٢- الحبيب : عيدروس بن عمر الحبشي .
 - ٣- الحبيب أحمد بن محمد المحضار (ت ١٣٠٤ هـ) .
 - ٤- الحبيب صالح بن عبد الله العطاس (ت ١٢٧٩ هـ) .
 - ٥- الشيخ العلامة أحمد بن عمر باذيب الشبامي ، المتوفى بـ (سنغافورا) سنة (١٢٦٨ هـ) أو بعدها .
 - ٦- الحبيب طاهر بن عمر الحداد ، صاحب (قيدون) (ت ١٣١٩ هـ) .
 - ٧- الحبيب حسين بن محمد البار (ت ١٣٣٠ هـ) صاحب (القرين) .
 - ٨- سبطه العلامة الفقيه السيد عمر بن أحمد الجيلاني الحسني من (الخريبة) .
- وأقرانهم ومعاصروهم من رجال تلك الحقبة ، الذين يصعب عددهم وحصرهم .

مؤلفاته :

يعدُّ المؤلف من الحضارمة المكثرين في مجال التأليف ؛ فقد ألف عدة مؤلفات ، نذكر منها ما يلي :

١- « لوامع الأنوار شرح رشقات الأبرار » ، المنظومة الشهيرة بـ :
« الرشقات » للإمام العلامة الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه .

وقد يسمى « مطالع الأنوار » ، منه نسخة بمكتبة الأحقاف بـ (تريم) برقم (١٨٧٨) .

٢- « فيض الأسرار شرح سلسلة الحبيب عمر بن عبد الرحمن البار » في مجلدين ضخمين ، توجد منه نسخ متداولة لدى بعض الناس ، ويوجد بمكتبة تريم الجزء الأول فقط ورقمه (٢١٤٨) ، ونسخة تامة بالغرفة .

٣- « حقائق الأرواح في بيان طريق الهدى والصلاح » وهو من أهم المراجع التاريخية عن تاريخ (دوعن) وأسرة المصنف وشيوخه ، منه نسخة بـ (تريم) برقم (١٥٩٢) وبمكتبة آل الحبشي بـ (الغرفة) .

٤- منظومة « ضوء المصباح » وهي أصل هذا الكتاب ، منها نسخة بالأحقاف بـ (تريم) رقمها (٣٠٣٢) .

٥- « زيتونة الإلقاح » بشرح « ضوء المصباح » الذي يطبع لأول مرة عن مخطوطات موثوقة وهو هذا الكتاب .

٦- « تعريف طريق التيقظ والانتباه لما يقع في مسائل الكفاءة من الاشتباه » توجد منه نسخة بمكتبة الأحقاف بـ (تريم) برقم (٣٠٤٦) ، ونسخة بـ (الغرفة) ، وأخرى بـ (تريم) لدى بعض الأهالي عليها تعليقات لمفتي حضرموت العلامة عبد الرحمن المشهور .

٧- « الأنوار اللامعة والتمعات الواسعة » شرح « الرسالة الجامعة » للحبيب أحمد بن زين الحبشي ، وقد حققه واعتنى به الأخ محمد أبو بكر باذيب وهو مائل للطباعة ، يوجد من الكتاب نسخة بمكتبة الأحقاف بـ (تريم) برقم (١٥٣٢) ، وعثر الباحث المذكور على نسخة أخرى منه ببعض المكتبات الخاصة في منزل مهجور بـ (شبام) حضرموت .

٨- « عدة المسافرين وعمدة الحاج والزائر » في مناسك الحج والعمرة وفي الزيارة . منه نسخة خطية بمكتبة جامع (تريم) برقم (٨٤١) ، وأخرى بمنزل الشيخ أبي بكر بن عبد الله باذيب بـ (شبام) حضرموت ، وقد طبع هذا الكتاب في (مصر) سنة (١٩٧٧ م) بمطبعة المدني .

٩- « تنفيس خاطر شرح خطبة الحبيب طاهر » . يقع في مجلد ضخيم ، وبعض نسخه تقع في مجلدين ، منه نسختان بمكتبة جامع (تريم) تحت رقم (٢٥٥٨) و (١٥٧٤) ، ونسخة أخرى بمنزل المصنف بـ (الخريبة) ، وسماء السقاف صاحب « تاريخ الشعراء الحضرميين » : « التوشيدات الجوهريّة على الخطبة الطاهريّة » كذا في « تعليقاته على رحلة باكثير » .

١٠- « جواهر الأنفاس في مناقب الحبيب علي بن حسن العطاس » . واسمه كاملاً : « جواهر الأنفاس بمناقب السيد علي بن حسن العطاس وبعض أصحاب الشيخ عبد الله الحداد والشيخ علي باراس » ، كذا ورد اسمه في بعض مصادر ترجمة المصنف .

منه نسخة بمكتبة جامع (تريم) ورقمها (٢٠٣٦) ، وتوجد نسخ كثيرة منتشرة في حضرموت والمهاجر ، ومنه نسخة مصورة بمنزل السيد عمر بن حفيظ بـ (تريم) .

١١- « ذخيرة المعاد بشرح راتب الإمام الحداد » . طبع بـ (مصر) طبعتان . الأولى سنة (١٣١٧ هـ) بهامش كتاب « عقد اليواقيت الجوهريّة »

لتلميذه العلامة السيد عيّدروس بن عمر الحبشي ، والأخرى منفصلة طبعت
بمطبعة المدني على نفقة المرحوم الشيخ سراج كعكي رحمه الله .

١٢- « ديوان شعر » في مجلد ضخّم . يوجد في مكتبة الأحقاف بجامع
(تريم) ورقمه (٢٥٥٦) ، وفيه أخطاء كثيرة وجمعه بعض أبناء المترجم .

١٣- « ثبت الأسانيد » في جزء لطيف ، ذكره صاحب « تاريخ الشعراء » :
(٨٠ / ٣) .

وله غير ذلك من المؤلفات والرسائل الكثيرة والوصايا النافعة القيمة .
وكلّها تدلّ على سعة اطلاعه ، وطول باعه ، وغزير علمه ، وتمكّنه في
كثير من العلوم .

كان صاحب الترجمة من العلماء العاملين ، الذين حصل بهم النفع الكثير
في نشر العلم والدعوة إلى الله ، والآثار دالة وشاهدة على ذلك .

أخلاقه :

كان - رحمه الله تعالى - على جانب كبير من الأخلاق السامية الكريمة ،
شديد التعلّق بآل البيت والمحبة لهم ، يجعلهم غاية الإجلال - خصوصاً
العلويين - وجل أخذهم عنهم - كما تقدم - وسيره على طريقتهم ، ومشربه
مشربهم ، وقد حظي من أكابرهم بالرعاية والاعتناء التامين .

وهو أحد العبادلة السبعة الأقران المتعاصرين ، الذين بلغوا المراتب العالية
في العلم والعمل ، والفضل والصلاح ، وحصل بهم النفع الكثير ، وهم :
١- صاحب الترجمة رحمه الله تعالى .

٢- الحبيب : عبد الله بن حسين بلفقيه المتوفى سنة : (١٢٦٦هـ) .

٣- الحبيب : عبد الله بن حسين بن طاهر المتوفى سنة : (١٢٧٢هـ) .

٤- الحبيب : عبد الله بن عمر بن يحيى المتوفى سنة : (١٢٦٥هـ) .

- ٥- الحبيب : عبد الله بن علي بن شهاب المتوفى سنة : (١٢٦٤هـ) .
- ٦- الحبيب : عبد الله بن أبي بكر عديد المتوفى سنة : (١٢٥٥هـ) .
- ٧- الشيخ : عبد الله بن سعد بن سمير المتوفى سنة : (١٢٦٢هـ) .

وفاته :

انتقل المصنف إلى رحمة الله في مدينة (الخريبة) بتاريخ (٧) جمادى الأولى ، سنة : (١٢٦٦هـ) ، ودفن بها .
رحمه الله وضاعف مثوبته ، وأسكنه بحبوحة جناته^(١) .



(١) من مصادر الترجمة : « تاريخ الشعراء الحضرميين » للسقاف : (٣ / ٨٨٧٥) ،
وتعليقات السقاف على « رحلة الأشواق القوية » لباكثير ، وغيرها كـ « عقد
اليواقيت » للحبيب عيدروس بن عمر الحبشي .

ترجمة الشيخ إبراهيم الباجوري^(١)

بقلم/ محمد أبو بكر باذيب

اسمه ونسبته :

هو العلامة الإمام الفقيه شيخ الجامع الأزهر إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري ، أو البيجوري المنوفي المصري الشافعي .

ينسب إلى قرية (الباجور) ، وقد تمال فيقال لها : (البيجور) ، وهي قرية من قرى محافظة المنوفية غربي (مصر)^(٢) .

(١) مصادر ترجمته : « حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر » للشيخ عبد الرزاق البيطار : ١١٧/١ ، « الأعلام » للزركلي : ٧١/١ ، « النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر » لمحيي الدين طعمي الأزهرى : ١٢ ، أحمد تيمور في « أعيان القرن الثالث عشر » : ١٥٤ ، « خطط مبارك » : ٢/٩ ، « مقدمة شرح الأم » لأحمد بك الحسيني (مخطوط) ، « معجم المطبوعات » لسركيس : ٥٠٧/١ ، « إيضاح المكنون » : ٢٤٤/١ ، « هدية العارفين » : ٤١/١ ، « معجم المؤلفين » : « فهرس الفهارس » للكتاني : عدة مواضع .

(٢) وهناك بلدة أخرى يقال لها : (باقور) بالقاف ، تبعد عن القاهرة بالسير المعتدل مسيرة ١٢ ساعة ، كما في « حلية البشر » ، وظهر فيها من أعيان المتأخرين أحمد حسن الباقوري ، أحد العلماء ، تولى وزارة الأوقاف ثم رئاسة جامعة الأزهر ، توفي سنة (١٤٠٥ هـ) . ترجمته في « الأعلام » : ٧١/١ ، ومذكراته المسماة « بقايا ذكريات » . ولم أتأكد هل الباجور نفسها أم هي غيرها .

مولده ونشأته :

ولد سنة : (١١٩٨ هـ) ، ونشأ في حجر والده ، وقرأ عليه القرآن المجيد وجوَّده . . ولم يذكر المؤرخون له شيوخاً ببلدته سوى والده المذكور .

التحاقه بالجامع الأزهر وذكر شيوخه به :

في سنة : (١٢١٢ هـ) قدم المترجم له إلى الجامع الأزهر رغبة في تحصيل العلوم الشرعية والآداب المرضية . . وسنَّه إذ ذاك (١٤) سنة ، ومكث به حتى دخل الفرنسيون (مصر) سنة (١٢١٣ هـ) ، فغادر (القاهرة) إلى (الجيزة) ، ومكث بها ثلاث سنوات .

ثم عاد إلى الأزهر عام (١٢١٦ هـ) ، ولازم شيوخه الكبار ، واشتغل بالطلب ليل نهار .

ومن أجَّل شيوخه الجهابذة الأفاضل : العلامة ذو القدر الكبير الشيخ محمد الأمير الكبير^(١) (ت ١٢٣٤ هـ) ، والشيخ عبد الله الشرقاوي صاحب « الحاشية على شرح التحرير » (ت ١٢٢٧ هـ) ، والسيد داود القلعاوي أبو هريرة المصري المعمر ، الراوي عن الحافظ مرتضى الزبيدي .

(١) مما ينبغي التنويه والتنبية عليه هنا : أن أخذَ الشيخ الباجوري عن الأمير الكبير أخذَ محقق ، وإن كان كثير من أهل الفهارس والأنبات لم يسندوا ذلك لعدم تأكدهم من حصول الأخذ للباجوري عن الأمير ، وأبرز مثال على ذلك أن السيد عبد الحي لم يذكر الباجوري في الآخذين عن الأمير لما سرد أسماء أشهر التلامذة والراوين عنه في « الفهرس » (١٣٦-١٣٥/١) .

وقد أثبت أخذَه العلامة البيطار في « حلية البشر » ، ووقفت على مصوِّرة إجازة بخط الشيخ الباجوري في دمشق عند الأخ القاضل عمر موفَّق الشوقاتي وذكر فيها أخذه عن الأمير مباشرة بدون واسطة ، فقطعت جهيزة قول كل خطيب .

ولكن أكثر تلقيه وملازمته كانت للشيخ محمد الفَضَّالي ، والشيخ حسن القويسني (١٢٥٤ هـ) وكانت ملازمته للفضالي أكيدة حتى وفاته رحمه الله .
وبعد وفاة شيخه الفَضَّالي . . بدأ التدريس في الجامع الأزهر فأقبل عليه الطلبة من كل فجٍّ ، وكان المَلِكُ عَبَّاسُ الأول مَلِكُ (مصر) يحضر دَرَسَه ويجلس إلى جوار الشيخ رحمه الله ، الذي لم يكن يقطع الدرس بل يكتفي بالإشارة إليه بالجلوس .

وصفه وحليته :

أكتفي بإيراد ما حَلَّاه به مؤرخ عصره الشيخ عبد الرزاق البيطار الذي قال في حقه :

(شيخ الوقت والأوان ، المستوي في فضائله على عرش كَيَّوَان^(١) ، فهو الذي بَهَّرَ بإبداعه ، وظهر على ذوي الكمال بسعة اطلاعه ، وعَطَّلَ العوالي ببراعه ، ومدَّ لتناول المعالي طويلاً باعه ، وأطَّلَعَ الكلام رائقاً ، وجاء به متناسقاً ، فهو العالم العامل ، والجَهِيدُ الكامل ، الجامعُ بين شَرَفِي العلم والتقوى ، السالكُ سبيلَ ذلك في السرِّ والنجوى ، قد افتخرت به الفضائل ، حتى قدمته على الأوائِل . .)^(٢) .

ثم قال :

(كان ديدنه - رحمه الله - التعلم والاستفادة ، والتعليم والإفادة ، حتى صار له ذلك سجية وعادة ، فكان عُمُرُه - رضي الله عنه - ما بين إفادة واستفادة ، وكان لسانه دائماً رطباً بذكرِ الله وتلاوة القرآن ، وكان متميزاً بذلك على الأمثال والأقران .

(١) كيوان : اسم لزحل ، الكوكب المعروف ، ممنوع من الصرف . « القاموس » .

(٢) حلية البشر : (١ / ٨٧) .

وَلَهُ وَلَةٌ عَظِيمٌ ، وَحُبٌّ جَسِيمٌ ، لآلِ بَيْتِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ ، وَلِذَلِكَ كَانَ مُوَاطِبًا عَلَى زِيَارَاتِهِمْ ، وَمُتَرَدِّدًا عَلَى أَبْوَابِ حَضَرَاتِهِمْ .

وبالجملة : فإنه - رضي الله عنه - كان صارفًا زمنه في طاعة مولاه ، وشاكراً له على ما أولاه .

فمن جُمْلَةِ بَعَمِهِ عَلَيْهِ : الانتفاع بتأليفه في حياته في كل ناد ، والسعي في طلبها من أقصى البلاد ، والاجتهاد في تحصيلها من كل حاضر وباد ، والاجتماع بها على كل مرام ومراد ^(١) . انتهى المراد .

أقول : وما ذكره العلامة البيطار الذي توفي سنة : (١٣٣٥ هـ) رحمه الله ، هو الحاصل والواقع إلى اليوم هذا ، فإن كتب الشيخ الباجوري لها رونق ومزية على غيرها لا سيما شروحه الشهيرة على « الشمانل » و « الجوهرة » وغيرها . فرحمة الله عليه .

توليه مشيخة الأزهر :

في سنة (١٢٦٣ هـ) وبالتحديد في شهر شعبان انتهت رئاسة مشيخة الجامع الأزهر إلى صاحب الترجمة ، بعد وفاة شيخه الثامن عشر العلامة أحمد عبد الجواد السَّقَطِي الشافعي ^(٢) في ذلك العام .

فكان الشيخ الباجوري هو الشيخ التاسع عشر للأزهر الشريف ، واستمر في تلك الوظيفة المنيفة حتى وفاته رحمه الله .

وقد امتدحه السيد محمد شهاب الدين المصري ^(٣) (ت ١٢٧٤ هـ) حين

(١) حلية البشر : (٩/١ - ١٠) .

(٢) ينسب إلى قرية (سَقَط) بمحافظة بني سويف ولد بها وتوفي بـ (القاهرة) سنة :

(١٢٦٣ هـ) . « النور الأبهر » : (١٤) .

(٣) هو : محمد بن إسماعيل بن عمر المصري الشهير بشهاب الدين ولد بـ (مكة) =

آلت إليه الرئاسة بقوله [من الكامل] :

أُتِرَى الغمام بِذُرَّةِ المنشورِ
أم ذي تباشيرُ الصُّباحِ تَنفَسَتْ
كِبْلابلُ الأفراحِ أبدت طالِعاً
هو كوكبُ إيضاحِ بهجةِ ضوئه
رَفَعَتْ لواءَ العزِّ دولةً مجده
أكرم به جبراً هماماً رُحْلةً
أبدى الطوالع في مطالعِ فخره
زفت حواشيه ورقت وازدهت
هو بَرٌّ أفضالٍ وبَخِرُ فضائلٍ
كررتُ مدحَ حلاه إذ هو مُكْرَرٌ
هو روضُ عرفانٍ تجلَّى عن جَنَى
لا غَرَزَ إن طاب الزمان بطيِّبه
يا دَهْرُ أَعْطِ القومَ باريها فقد
هذا مجلِّي حَلَبَةِ السَّبْقِ الذي
هو سَيِّدُ الإِيمانِ سَعْدُ أوائِه
فَرِحْتُ به الدنيا وأُضْبِحَ وجْهها
وزَهت به العُلَيَّا وقالت أَرْخُوا

وَشَى رياضِ الوردِ والمنشورِ
وَجَلَّتْ أَشْعَثُها دُجَى الديجورِ
حظي الزمان بحظه الموفورِ
مُغْنٍ عن المصباحِ والتنويرِ
وَسَطَتْ بصارمِ فضله المشهورِ
تَطَوَّى القفارُ لعلمه المنشورِ
ولدى المواقفِ سار بالتيسيرِ
بمحاسنِ التحييرِ والتحريرِ
صافٍ عَدَّتْهُ شوائِبُ التكديرِ
تَقَوَّى الحلاوةُ فيه بالتكريرِ
دانٍ وكُمٍّ ليس بالمزورِ
وَشَدَّاهُ عَمَّ الكونَ بالتعطيرِ
أفرطت في التقديمِ والتأخيرِ
حاز الفَخَّارَ بسعيه المشكورِ
فَخُرَّ الزمانُ مُيَسَّرُ المعسورِ
فيه تلوحُ بشاشةُ المسرورِ
أنهى إمامُ شيخِ البيجوري
٩ + ٨٢ + ٩١٠ + ٢٦٢

١٢٦٣

= سنة: (١٢١٠هـ) ، ثم وفد إلى (مصر) والتحق بالأزهر ولازم الشيخ حسن العطار
والشيخ العروسي ، له : «ديوان شعر» ، طبع بـ (مصر) سنة : (١٢٧٧هـ)
ينظر : «الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة» محمد كامل الفقي :
(١٦٠/٣) .

يا صاح حَدِّثْ عَنْ مَآثِرِهِ وَقُلْ قَدْ صَحَّ نَقْلُ حَدِيثِي الْمَأْثُورِ
طُوبَى لِمَنْ بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ قَدْ أَدَّى فَرِيضَةَ حَجِّهِ الْمُبْرُورِ
وَسَعَى وَطَافَ بِكَعْبَةِ الطُّولِ الَّذِي تَمَّتْ شَعَائِرُهُ بِلا تَقْصِيرِ
فَلْيَهْنَهُ الْإِقْبَالُ وَلْيَقْضِ الَّذِي قَدْ فَاتَ مِنْ مَنَدُوبِهِ الْمُنْذُورِ
وَالِيهِ أَهْدِي بِنْتَ فِكْرٍ تَنْجَلِي فِي خَجَلَةٍ مِنْ جَفْنِهَا الْمَكْسُورِ
غَايَاتُ مَا تَرْجُوهُ فَضُّ خِتَامِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِتَكَامُلِ التَّرْقِيرِ

ولما تقدم العمر بالشيخ الباجوري وضعف عن القيام بأعباء المشيخة . .
تطلبت بعض الحوادث إقامة وكلاء له ليعينوه على إصدار الأحكام ، فتقرر
إقامة أربعة وكلاء وهم : الشيخ مصطفى العروسي - رئيساً للوكلاء - ، والشيخ
أحمد كابو المالكي ، والشيخ إسماعيل الحلبي الحنفي ، والشيخ خليفة
الفشني الشافعي .

تلامذته والآخذون عنه :

كان من أبرز تلامذته والملازمين له :

١- الشيخ العلامة وجيه الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشريبي
المتوفى سنة : (١٣٢٦هـ) .

تولى مشيخة الأزهر سنة : (١٣٢٢هـ) واستقال منها سنة :
(١٣٢٤هـ) . . وهو صاحب « التقرير » على « حاشية البناني » على « شرح
المحلي » على « جمع الجوامع » . وله غيرها .

٢- الشيخ العلامة أحمد الرفاعي الفيومي المالكي المصري ، المتوفى
سنة : (١٣٢٥هـ) عن (٧٥) سنة .

وهو من شيوخ العلامة الفقيه محمد بن عمر بن سِلم الحضرمي الشافعي

المتوفى سنة : (١٣٢٩ هـ) صاحب رباط العلم بغيل باوزير بـ (حضر موت) ،
ووالد الشيخ أحمد بن سلم شيخ رواق السادة الحضارمة بالجامع الأزهر .

٣- الشيخ العلامة سليم البشري المالكي المصري ، ولد سنة :
(١٢٤٨ هـ) - وتوفي سنة : (١٣٣٥ هـ) .

تولى مشيخة الأزهر ، وهو الشيخ الخامس والعشرون ، له مصنفات عديدة .
هنؤلاء الثلاثة من أشهر الآخذين والملازمين للشيخ الباجوري من أهل (مصر) .
ومن سيأتي ذكرهم أخذوا عنه إما إجازة أو قراءة لكن لم يلزموه كهؤلاء .

٤- الشيخ العلامة محمد خليل القاوقجي الحنفي المتوفى سنة : (١٣٠٥ هـ) .
٥- العلامة المسند الشيخ إبراهيم بن محمود العطار الدمشقي المولود سنة
(١٢٣٢ هـ) ، والمتوفى سنة : (١٣١٤ هـ) .

٦- الشيخ إبراهيم العكاوي الطرابلسي .

٧- الشيخ العلامة أحمد بن إبراهيم بن عيسى الشركي (بالكاف المعقودة)
السديري النجدي ، شارح نونية ابن القيم المتوفى سنة : (١٣٢٩ هـ) .

٨- الشيخ المسند علي الرهيني المصري ، دفين (استنبول) ، يروي عنه
السيد عبد الحي الكتاني بواسطة السيد محمد بن محمد المبرغني .

٩- الشيخ مصطفى بن خليل التونسي الأزهري .

١٠- الشيخ العلامة محمد المدني بن عزوز التونسي المتوفى سنة : (١٢٨٥ هـ) .

١١- الشيخ الإمام العلامة المسند أبو النصر الخطيب الدمشقي المتوفى
سنة : (١٣٢٥ هـ) .

١٢- الشيخ الصالح المسند حسين منقارة الطرابلسي الحنفي المصري ، لقيه
السيد عبد الحي الكتاني وأخذ عنه تدبجا .

١٣- الشيخ الفقيه المحقق العلامة سعيد بن محمد باعشن الحضرمي
الدوعني الشافعي المتوفى سنة : (١٢٧١هـ) .

فقد صرح بذكره في كتابه « مواهب الديان » ونقل عنه فائدة . مع أنه
عاصره وشاركه في الأخذ عن العلامة الشرقاوي كما يعلم ذلك من
ترجمته^(١) .

١٤- الشيخ العالم الأديب الفقيه المعمر محمد بن عبد الله بن إبراهيم
العقوري ، المصري ، الأزهري^(٢) .

مولده في (١٣) محرم (١٢٤٠هـ) ، قرب موضع مدينة (مرسى مطروح) ،
قبل أن توجد هذه المدينة أيام كانت بها بعض الخيام لخفر السواحل . .
والمتوفى بـ (مصر) بعد سنة (١٣٨٤هـ) ، وهو من قبيلة (العواقر) ،
المعروفة بـ (البحيرة) بـ (مصر) .

أخذ الشيخ العقوري عن جماعة من الكبار ، منهم : البرهان السقا ،
والصاوي ، وعليش ، ومحمد الذهبي ، والأمير الصغير ، والعدوي
الحمزاوي . . وغيرهم .

لقيه عدد من أهل العلم ، منهم العلامة الشيخ محمد الحافظ التجاني
المصري ، والعلامة الشيخ حسن بن محمد المشاط المالكي المكي ، وشيخنا
السيد العلامة محمد بن علوي المالكي ، إبان دراسته بـ (مصر) ، وأجاز للشيخ
محمد ياسين الفاداني المكي مكاتبة من (مصر) في ذي الحجة (١٣٨٤هـ) .

(١) ينظر ترجمته في مقدمة « مواهب الديان » بقلم كاتب هذه السطور .

(٢) كتاب : « تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع » للعلامة المحدث المسند :

الشيخ محمود سعيد ممدوح المصري : ص (٤٨٤-٤٨٥) . وكتاب : « الإرشاد بذكر

مالي من الإجازة والإسناد » للعلامة الشيخ حسن المشاط : ص (٥) .

وفاته :

بعد أن أجهده المرض وألزمه الفراش ، نزل به الحِمَام بعد أن استوفى عمره بالتمام . . وكانت وفاته يوم الخميس (٢٨) الثامن والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة : (١٢٧٦هـ) ، ست وسبعين ومِئتين وألف من الهجرة ، ودفن بتربة المجاورين^(١) .

ونقل الزركلي^(٢) عن « مقدمة شرح الأم » للحسيني و« خطط مبارك » و« معجم المطبوعات » أنها سنة : (١٢٧٧هـ) .

وأغرب جداً محيي الدين طعمي فذكر أنها سنة : (١٢٨١هـ) . ونقله عن د . خفاجي ، وأحمد تيمور^(٣) .

مصنفاته :

صنف الشيخ - رحمه الله تعالى - مصنفات عديدة جامعة مانعة مفيدة ، في جميع الفنون من توحيد وأصول ، ومعقول ومنقول .

منها :

أ- في علم التوحيد :

١- « حاشية » على رسالة شيخه العلامة الفُضالي في شرح كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ، صنفه سنة : (١٢٢٢هـ) .

٢- حاشية تسمى « تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم

(١) « حلية البشر » : (١١ / ١) .

(٢) « الأعلام » : مصدر سابق .

(٣) « النور الأبهر » : (١٢) .

الكلام » ومتن « الكفاية » هو لشيخه العلامة الفصالي أيضاً ، صنفه سنة : (١٢٢٣ هـ) في حياة شيخه ، وقد طبع مرات في مطبعة الحلبي .

٣- « فتح القريب المجيد بشرح بداية المريد » وهو شرح على متن للعلامة الشيخ صالح بن محمد السباعي المصري العدوي ، المولود سنة : (١١٥٤ هـ) ، والمتوفى سنة : (١٢٢١ هـ)^(١) ، وهو مالكي المذهب . صنف الشيخ الباجوري شرحه هذا سنة : (١٢٢٤ هـ) .

٤- حاشية على « متن السنوسية » المعروفة بـ « أم البراهين » ، صنفه سنة : (١٢٢٧ هـ) ، وقد طبع مرات .

٥- حاشية على « متن منظومة الجوهرة » للعلامة اللقاني المالكي ، صنفه سنة : (١٢٣٤ هـ) . وهو من أجل شروح « الجوهرة » إن لم يكن أجلها . وقد اعتنى به المتأخرون جداً ، وصار كتاباً مقررأ في حلقات الجامع الأزهر ، واعتمد عليه طلاب العلم في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ، طبع مرات .

واختصره كثيرون ، منهم العلامة بكري رجب الحلبي ، والعلامة نايف العباس الحوراني ، رحمهما الله ، وغيرهما .

٦- رسالة لطيفة (متن) في العقيدة . . صنفها سنة : (١٢٥١ هـ) .

وعليها شرحان مطبوعان :

أحدهما : « تيجان الدراري في شرح عقيدة الباجوري » للعلامة الفقيه الشيخ محمد نووي الجاوي الشافعي ، المتوفى بـ (مكة) سنة : (١٣١٤ هـ)^(٢) . وهو مطبوع بمطبعة الحلبي بمصر .

(١) « الأعلام » : (١٩٥ / ٢) ، عن « اليواقيت الثمينة » (ص / ١٧١) ، وللسباعي المذكور

مصنفات عديدة منها شرح على « الحكم » ، وشرح على « الفتوحات المكية » .

(٢) وقد أفردته بترجمة طويلة فيها كشف لكثير من قضايا التاريخ والتراجم لعلماء جنوب =

والشرح الثاني : وهو المسمى « نوافح الورد الجوري »^(١) شرح عقيدة الباجوري « ألفه حضرة العلامة الإمام الكامل الشريف اللوذعي الفاضل نابغة حضرموت وأشعر شعرائها السيد أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين العلوي الحسيني الحضرمي ثم الهندي . مولده بقرية (حصن فُلُوقة) قرب (تريم) سنة : (١٢٦٦هـ) ، ووفاته بـ (حيدر آباد الهند) سنة : (١٣٤٢هـ) . طبع قديماً في مطبعة (فخر نظامي) ويقع في (١١٤) صفحة . . وهو كتاب قيم ونادر جداً لَدَيْ نسخة منه .

هذا . . وللشيخ الباجوري أيضاً مصنفان في علم التوحيد لم يَتَمَّا ، هُمَا :

٨- شرح على « العقائد النسفية » .

٩- شرح على منظومة الشيخ محمد التجاري في التوحيد .

ب- مصنفاته الفقهية :

١- « حاشية » على « شرح ابن قاسم الغزي » على « متن أبي شجاع » أحمد ابن الحسن الأصفهاني ، في فقه الشافعية .

وهي حاشية ضخمة كبيرة تقع في مجلدين ، طبعت مرات عديدة ، وهي من أنفع الحواشي .

ومع تحذير كثير من الشيوخ طُلَّابُهُمْ من مطالعة كتب الحواشي وإيرادهم قولتهم المشهورة : من طالع الحواشي خرج بلا شيء ، ومن حفظ المتون حاز الفنون . .

= شرق آسيا ، ومراحل حياته .

(١) الزُّرْدُ الجُورِي : ينسب إلى مدينة (جور) قصبة (فيروزآباد) اشتهرت بجودة الورد وحسنه فنسب إليها . . من « القاموس » .

إلا حاشية الباجوري - هذه - فقد كان فقهاء (حضرموت) خاصة ينصحون طلابهم بمطالعة هذه الحاشية القيمة ، وقالوا : إنها كلها علم ، هذا ما حفظته عن كثير من شيوخه . صنف الباجوري هذه الحاشية سنة : (١٢٥٨هـ) .

٢- « مَنَحَ الفَتاح » شرح « ضوء المصباح في أحكام النكاح » . . . وهو هذا الكتاب الذي نقدم له وكتبنا هذه الترجمة تعريفاً بمصنفه وشارحه ، صَنَّفَهُ سنة : (١٢٣٤هـ) .

٣- « حاشية » على « الإقناع » للخطيب الشربيني شرح « متن أبي شجاع » . لم تتم .

٤- « حاشية » على « منهج الطلاب » لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في الفقه . لم تتم .

٥- « التحفة الخيرية » على « الفوائد الشنشورية » شرح على كتاب العلامة الشنشوري المصري في علم الفرائض طبع مرات ، صنفه سنة : (١٢٣٦هـ) .

ج- مصنفاته في السير والشمال :

١- « حاشية » على « الشمال المحمدية » للإمام الترمذي . . وهي المسماة « المواهب اللدنية » صنفها سنة : (١٢٥١هـ) ، وقد طبعت مرات ^(١) .

٢- « تحفة البشر على مولد ابن حجر » يعني به الهيثمي المكي ، صنفه سنة : (١٢٢٥هـ) .

(١) وآخر طبعاتها صدرت العام المنصرم (١٤٢١هـ) بعناية ومراجعة شيخنا العلامة الأستاذ محمد عوامة الحلبي نزيل المدينة المنورة حفظه الله .

٣- « حاشية » على « مولد الدردير » . . صنفه سنة : (١٢٢٧ هـ) .

د- مصنفاته في النحو وعلوم اللغة :

١- « حاشية » على « متن السمرقندية » في علم البيان ، صنفها سنة : (١٢٢٦ هـ) .

٢- « شرح » على « منظومة العمريطي » التي نظم بها « متن الأجرومية » . . وهي للشرف يحيى بن موسى العمريطي المصري ، صنفه سنة : (١٢٢٩ هـ) .

٣- « فتح الخبير اللطيف » شرح « نظم الترصيف في التصريف » للشيخ عبد الرحمن عيسى ، صنفه سنة : (١٢٢٧ هـ) .

هـ- مصنفاته في علم المنطق :

١- « حاشية » على « مختصر السنوسي » في المنطق ، صنفها سنة : (١٢٢٥ هـ) .

٢- « حاشية » على « متن نظم السلم » للأخضري ، وهي حاشية قيمة . . صنفها سنة : (١٢٢٦ هـ) .

و- مصنفات أخرى :

١- « الدرر الحسان » على « فتح الرحمن »^(١) ، وهو شرح على متن لطيف للعلامة الشيخ محمد بن زياد الوضاحي الزبيدي اليمني الشافعي المتوفى سنة : (١١٣٥ هـ) .

(١) وهذا مما يستدرك على شروح « فتح الرحمن » الأربعة التي عدّتها في مقدمة كتاب « مواهب الديان » للشيخ سعيد باعشن ص : (٢٠-٢١) ، وهو من إصدارات « دار المنهاج » للنشر والتوزيع .

واسم هذا المتن كاملاً « فتح الرحمن فيما يحصل به الإسلام والإيمان والإحسان » . . صنف الباجوري شرحه هذا سنة : (١٢٣٨ هـ) .

٢- « حاشية » على « قصيدة البردة » الشهيرة للإمام البوصيري - رحمه الله - وتُسمى « البراءة » ومطلعها :

أمن تذكر جيران بلدي سلم مزجت دمعاً جرى من مقلة بدم
صنفها سنة : (١٢٢٩ هـ) .

٣- حاشية على « قصيدة كعب بن زهير » وتسمى هي الأخرى بالبردة ، وهي الأحق بها ، لأن رسول الله ﷺ ألقى بُرْدَتَهُ على كعب رضي الله عنه بعد أن أتمّها . . ومطلعها :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يُفد مكبول
فهذه خمسة وعشرون مصنفاً ، صنفها العلامة الباجوري رحمه الله تعالى .
وقد رُزقت هذه المصنفات قبولاً لدى أهل العلم ، ولاقت إقبالاً منقطع
النظير .

وما زال طلاب العلم اليوم يعكفون على « حاشية الباجوري » الفقهية ، وعلى « حاشيته » على « الجوهرية في التوحيد » ، و « حاشيته » على « الشمائل » للترمذي . . وغيرها مما ذكر ، ولا غرو فهي مملوءة علماً ، بالإضافة إلى التحقيق والعلم الغزير الذي أودعه مصنفها فيها . . .

رحم الله شيخ الأزهر ، الإمام العلامة الباجوري . . فقد كان يكثر لأهل (اليمن) عموماً ولأهل (حضرموت) خصوصاً محبة كبيرة ، وقد أبان شرحه هذا على متن « الزيتون » عما يضمره من عميق احترام وشديد ولاء لأهل (حضرموت) . . لاسيما لصاحب « الزيتون » ، المعاصر له .

وأما إجلاله لعلماء اليمن من غير الحضارمة فيتمثل في شرحه لكتاب « فتح الرحمن » لابن زياد ، السابق الذكر .

ومن العجيب والغريب جداً.. توافق هذين الرجلين الجبلين.. الإمام
باسودان والإمام الباجوري في جانب روحاني هام ألا وهو شدة حبهما
وإخلاصهما لآل البيت النبوي عليهم السلام..

وهذا توافق عجيب ، وكأن هناك صلة.. جمعت بين هذين الإمامين ،
وجعلت أحدهما ينساق بكل روية إلى شرح كتاب الآخر.. ولا ندرى فلعل
هناك صلات لم نعلم بها كانت قد جرت بين الرجلين.. ولعل أحد الشيخين :
الشيخ باعشن ، أو الشيخ باصبرين.. كان له قصب السبق في تعريف أهل
(مصر) بمصنفات الشيخ عبد الله باسودان !

وعلى كل حال.. فهذا كتاب « الزيتونة » وعليه « شرح » العلامة
الباجوري ، و« شرح » ناظمها باسودان.. يزدهي ويتيه فخراً بما حررته
ودبجته يراعة هذين العلمين عليه من تقارير ومسائل وغرر الفوائد..

فدونكم يا طلاب العلم هذا العلق النفيس ، لتحلوا به جيد حلقاتكم
ومواضع دروسكم.. فهنئاً لكم به ، وطوبى لمن انتفع ثم ارتفع .

والحمد لله رب العالمين

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علماء (حضرموت) وعنايتهم بتصحيح الأنكحة

بقلم / محمد أبو بكر باذيب

لما كان هذا الكتاب المبارك « زيتونة الإلقاح » من زبدة المصنفات في هذا الفن - أو العلم - وهو علم الأنكحة الذي كان علماء (حضرموت) يتشددون فيه ، ويتحرزون من الشبهات التي قد تعرض فيه ، كبعضهم عن المسائل الخلافية ، فلا يأخذون فيها إلا بالأحوط الأورع .

قال مولانا الإمام العلامة أحمد بن حسن العطاس (ت ١٣٣٤ هـ) :
(السلف لهم ورعان : ورع يختصون به ، وورع يشاركهم فيه غيرهم .

فأما الذي اختصوا به ، ف :

١- الورع في أموال الناس .

و ٢- في أبضاع النساء ؛ فيحتاطون فيها .

وأما غيرهم :

فيتبع كلام العلماء ، فالإمام الشافعي يشترط الولي والشهود في النكاح ، والإمام أبو حنيفة يشترط الشهود ولا يشترط الولي ، والإمام مالك لا يشترط الشهود بل يشترط الإعلان والشيوع (١) هـ .

(١) « تذكير الناس بما وجد من المسائل الفقهية في مجموع كلام الإمام أحمد بن حسن العطاس » ، جمع مولانا وشيخنا الحبيب الورع سيدي أبو بكر العطاس بن عبد الله الحبشي - رحمهما الله ونفعنا بهما - ص (٢٩٥-٢٩٦) .

فمن هنا . . فإننا نجد لعلماء (حضرموت) بروزاً وتميزاً بكثرة التأليف في هذا الموضوع . . جزاهم الله خيراً .

وكمظهر من مظاهر هذا الاهتمام والتحري في الواقع . . فإنهم يكررون لفظ الإنكاح والتزويج عند العقد ، فيقول الولي للزوج أول مرة : يا فلان ابن فلان زوجتك بنتي فلانة على كذا وكذا .

ثم يقول له مرة أخرى : أنكحتك بنتي .

وفي الثالثة يجمع اللفظين : زوجتك وأنكحتك .

وفي كل مرة يكون الإيجاب من الزوج : قبلت تزويجها ، ثم : نكاحها ، ويجمعهما في الأخيرة ؛ حتى يستغرقوا ألفاظه المذكورة في القرآن^(١) .

وقد أردت إتباعاً للفائدة ، المرجو منها حسن العائدة ، ومشاركة مني في خدمة هذا الكتاب النافع ، أن أورد هنا ما وقفت عليه من مصنفات علماء (حضرموت) التي أفردوها في أحكام النكاح ، وولاية العقود ؛ لبيان اهتمامهم بذلك ، وشدة حرصهم على صحة العقود .

والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح : « ثلاث جُذِهْنٌ جِدٌّ ، وهزلهنَّ جِدٌّ : النكاح ، والطلاق ، والرجعة »^(٢) ، وفي رواية : « العتق »^(٣) بدل « الرجعة » .

(١) فالإنكاح ذكر في قوله تعالى على لسان شعيب لموسى عليهما السلام : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ . . ﴾ الآية ، وذكر التزويج في قوله تعالى مخاطباً نبيه محمداً ﷺ : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا . . ﴾ الآية ، وهي في تزويج زينب بنت جحش رضي الله عنها .

(٢) أخرجه الترمذي (١١٨٤) ، وأبو داود (٢١٩٤) ، وابن ماجه (٢٠٣٩) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجها الطبراني من حديث فضالة بن عبيد ، ولفظه : « ثلاث لا يجوز اللعب فيهن : الطلاق ، والنكاح ، والعتق » . « كشف الخفاء » (١ / ٣٨٩ - ٣٩٠) .

فمن صنف في النكاح وأحكامه وآدابه وشروطه من علماء (حضر موت) :

١- السيد الشريف ، الإمام العلامة ، الشيخ علي بن أبي بكر السكران ابن عبد الرحمن السقاف ، المولود بـ (تريم) سنة : (٨١٩ هـ) ، والمتوفى بها سنة : (٨٩٥ هـ) .

له بذتان مُختَصَرَتان في شروط النكاح وأحكامه :

أ- « نبذة مختصرة جداً فيما ينبغي أن يتيقظ له متولي عقود الأنكحة » . مطبوعة عقب « شرح العدة والسلاح » لبامخرمة : من ص (٣٢٤) إلى ص (٣٢٥) .

ب- « مختصر في النكاح » ، ملحق بالنبذة السابقة ، من ص (٣٢٥) إلى ص (٣٢٧) .

ج- « نيات النكاح » ، وهي عبارة عن صيغ مباركة من النيات الصالحة ، يتبرك أهل (تريم) بقراءتها وترديدها عند عزم بعضهم على الزواج . وهي مما ينبغي الحض عليه وطلبه وقراءته لكل أحد ؛ لأن الأعمال بالنيات^(١) .

* * *

٢- العلامة الجليل الفقيه ، مفتي (عدن) ، وشيخ علمائها في عصره ، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله بافضل ، المولود بـ (تريم) سنة : (٨٤٠ هـ) ، والمتوفى بـ (عدن) سنة : (٩٠٣ هـ)^(٢) .

له مصنفات متعددة ، منها - بل هو أشهرها - :

- كتاب « العدة والسلاح في أحكام النكاح » ، وهو متن لطيف ، حوى ضوابط ومساائل هامة ، لا يستغني عنه كل من تصدى لعقود الأنكحة .

منه نسخة خَطِيئة بمكتبة الأحقاف بجامع (تريم) ، رقمها : (٢٩٨٩)

(١) وقد وضعت هذه « النِّيَّات » أول الكتاب ص (٥٧) .

(٢) ترجمته في : « صلة الأهل » للشيخ محمد بن عوض بافضل ، و« الضوء اللامع » للحافظ السخاوي ، و« النور السافر » للعلامة السيد عبد القادر العيدروس .

مجاميع ، كتبت سنة (١٣٢٥ هـ) . وأخرى في مكتبة الأوقاف بـ (بغداد) ، رقمها (٣٩٥٨) .

وقد طبع بـ (مصر) وبهامشه شرحه لبامخرمة الآتي ذكره ، ملحقة به عدة رسائل ، منها ما تقدم للشيخ علي بن أبي بكر ، ورسالتان لمفتي (حضرموت) السيد محمد بن سالم بن حفيظ ، سيأتي ذكرها .

* * *

٣- العلامة ، المحقق ، المتفطن محمد بن عمر بحرق^(١) ، المولود بـ (الشحر) سنة : (٨٦٩ هـ) ، والمتوفى بـ (الهند) سنة : (٩٣٠ هـ) .

إمام جليل القدر ، طويل الباع في مختلف علوم الشريعة وآلاتها ، له ترجمة حافلة ، ومصنفات نادرة المثال ، منها :

- « ضياء الإصباح في شرح العدة والسلاح » ، مخطوط نادر ، يقع في (١٣٦) صفحة من القطع المتوسط ، لا أعلم له سوى نسخة وحيدة فريدة في مكتبة السادة آل البار بالقرين) بـ (وادي دوعن الأيمن) ، كتبت هذه النسخة سنة : (١٢٩٢ هـ) ، بقلم ناسخها الفاضل : سالم بن أحمد بن عمر بامهير الدوعني .

* * *

٤- العلامة الفقيه ، الشيخ الإمام ، المفتي الأكبر عبد الله بن عمر بن عبد الله بن أحمد بامخرمة^(٢) السيباني ، الهجري ، ثم العدني ، المولود سنة : (٩٠٧ هـ) ، والمتوفى سنة : (٩٧٢ هـ) بـ (عدن) .

(١) ترجمته في : « النور السافر » للعيدروس . وينظر : مقدمة « السيرة النبوية » له ، الصادر عن (دار المنهاج) بتحقيق الأخ الأستاذ محمد غسان عزقول الدمشقي .

(٢) ترجمته في : « النور السافر » للعيدروس ، و : « السناء الباهر » للشُّلِّي ، و : « صفحات من التاريخ الحضرمي » لباوزير .

له مصنفات عديدة في الفقه ، منها :

- « مشكاة المصابيح شرح العدة والسلاح » ، وهو شرح مفيد جداً ، غزير المادة ، طبع بـ (مصر) ، وعليه تعليقات السيد محمد بن سالم بن حفيظ ، فرغ المصنف منه سنة : (٩٤٦ هـ) ، وهو في (٣٢٣) صفحة ، متداول بأيدي طلاب العلم ويقرر كمادة رئيسية في أربطة العلم والمدارس والكليات الشرعية بتريم وغيرها ، وهو يحتاج إلى خدمة وطباعة جديدة ؛ لِقَدَم نُسخِهِ وَقَلَّتْهَا .
وللفائدة . . فإن هناك عدة نسخ خطية من هذا الكتاب ، توجد بمكتبة الأحقاف بجامع (تريم) ، تحت الأرقام :

- (٣٠٢٣) مجاميع ، كتبت سنة : (١٠٢٨ هـ) .

- نسخة برقم (٣٠٧٠) مجاميع .

- نسخة برقم (٢٨٥٨) مجاميع ، كتبت سنة : (١٣٣٥ هـ) .

- نسخة برقم (٢٧٩٣) مجاميع .

وتوجد نسخة بمكتبة جامع (صنعاء) برقم (١٥٠٥) .

* * *

٥- العلامة ، الفقيه ، الجليل محمد بن عبد الرحمن بن سراج الدين باجمال^(١) الكندي الغُرْفِي ، ولد بـ (الغُرْفَة) ، وبها توفي سنة : (١٠١٩ هـ) .
رحل لطلب العلم إلى بلدان عدة كـ (الشحر) و (الهند) وغيرها ، له مصنفات عدة ، منها في النكاح :
أ- منظومتان في النكاح ، كبرى ، وصغرى ، أشهرهما :

(١) « خلاصة الأثر » للسيد محمد أمين المحبِّي (٣ / ٤٩٢) ، ولم أعثر على ترجمته في « الجواهر والدرر » للشلي ، نسخة تريم ، ولكنها موجودة في نسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة .

- «المنظومة السراجيّة»... ولا أدري هل هي الصغرى أم الكبرى؟ منها نسخة بمكتبة الأحقاف برقم (٢٧٣٧) مجاميع .

ب - «المشكاة الزجاجة شرح المنظومة السراجيّة» ، منها عدة نسخ
بـ (تريم) ، وهي :

- نسخة برقم (٢٦٧٣) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٢٨ هـ) .

- نسخة برقم (٢٧١٧) مجاميع .

- نسخة برقم (٢٥٢٣) مجاميع .

- نسخة برقم (٣٠٣٦) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٦١ هـ) .

- نسخة برقم (٢٩٨٩) مجاميع ، كتبت سنة : (١٣٢٤ هـ) .

- نسخة برقم (٣٠٠٧) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٧٣ هـ) .

ج - «فتح الفتّاح في أحكام النكاح» .

منه نسختان بـ (تريم) :

- نسخة برقم (٢٦٢٨) مجاميع ، كتبت سنة : (١١٦٧ هـ) .

- نسخة برقم (٢٥٢٩) مجاميع ، كتبت سنة : (١١٩٩ هـ) .

وذكر السيد عبد الله بن محمد الحبشي في «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» : (ص ٢٤٠) : أنه طبع بـ (مصر) .

* * *

٦- الشيخ العلامة الفقيه عبد الله بن أحمد باسودان^(١) المقدادي الكندي الدوعني ، المولود في (بادية دوعن) سنة (١١٧٨ هـ) ، والمتوفى (بالخربة) في جمادى الأولى سنة (١٢٦٦ هـ) .

(١) ترجمته في «عقد البواقيت الجوهريّة» لتلميذه السيد عيّدروس بن عمر الحبشي ،
و : «تاريخ الشعراء الحضرميين» للسيد عبد الله السقاف .

من مصنفاته الفقهية في النكاح :

أ - منظومة « ضوء المصباح في أحكام النكاح » ، منها عدة نسخ
ب- (تریم) :

- نسخة (٣٠٣٢) مجاميع .

- نسخة برقم (٢٩٠٦) مجاميع .

- نسخة برقم (٣٠٥٩) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٣٥ هـ) .

ب - « زيتونة الإلفاح شرح ضوء المصباح » . . وهو هذا الكتاب ، ونسخه
الخطية ب- (تریم) كالآتي :

- نسخة برقم (٣٠٧٢) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٦٧ هـ) .

- نسخة برقم (٢٥٣٨) مجاميع .

- نسخة برقم (٣٠٥٦) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٧٠ هـ) .

ج - « الإفصاح في أحكام النكاح » .

منه نسخة وحيدة ب- (تریم) ، رقمها (٣١٠٩) مجاميع .

د - « تعريف طريق التيقظ والانتباه لما يقع في مسائل الكفاءة من
الاشتباه » .

منه ثلاث نسخ ب- (تریم) :

- نسخة برقم (٢٦٢١) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٣٥ هـ) .

- نسخة برقم (٣٠٤٦) مجاميع .

- نسخة برقم (٣٠٧٢) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٣٥ هـ) أيضاً .

تنبیه : للشيخ محمد بن عبد الله باسودان (ت ١٢٨٢ هـ) كتاب يسمى
« المقصود بطلب تعريف العقود » . . وهو ليس خاصاً بالنكاح ، بل عام في
كافة عقود البيع وغيرها .



٧- السيد العلامة مفتي (حضر موت) عبد الله بن حسين بلفقيه باعلوي ،
المولود بـ (تريم) سنة : (١١٩٨ هـ) ، والمتوفى بها في ذي القعدة سنة :
(١٢٦٦ هـ) .

- فقيه نحري ، له فتاوى في مجلد كبير ، ومصنفات عديدة ، منها :
- « فتح العليم في بيان مهمات مسائل التولية والتفويض والتحكيم » .
منه ثلاث نسخ خطية بمكتبة جامع (تريم) :
- نسخة برقم (٢٥٥٤) مجاميع ، كتبت سنة : (١٣٥٨ هـ) .
- نسخة برقم (٢٧٢٣) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٥٠ هـ) .
- نسخة رقم (٣٠٧٩) مجاميع ، كتبت سنة : (١٢٥٩ هـ) .

* * *

٨- الشيخ الفقيه ، العلامة ، سيدي الجَدّ سالم بن عبد الرحمن بن عوض
باصهي^(١) الكندي الشبامي ، المولود بها سنة : (١٢٨٠ هـ) ، والمتوفى بها
سنة : (١٣٣٦ هـ) .

له مصنفات فقهية متعددة ، وكان ورعاً ، زاهداً ، صالحاً ، له رحلات
كثيرة ، من مصنفاته :

- « المفتاح في بيان أركان شروط عقد النكاح » . منه نسخة خطية بمنزل
المصنف بـ (شباب) ، مقروءة عليه ، وطبع بـ (عدن) سنة : (١٣٨٧ هـ) ،
تحت إشراف ابنه ، ملحقاً بكتاب « إتحاف الإخوان بشرح فتح الرحمن » .

(١) ترجمته لدعي أفردتها بمصنف - بحمد الله تعالى - كما أن مصنفاته جميعها مصورة عن
خطه عندي بحمد الله ، ترجم له العقيلي في « تاريخ المخلاف السليماني » بإيجاز
شديد مُجَلِّد ، وابنه الشيخ الجد محمد بن سالم في مقدمة كتابه « إتحاف الإخوان
بشرح فتح الرحمن » المطبوع بـ (عدن) على يد الوالد الشيخ محمد جبران سنة :
(١٣٨٧ هـ) .

صنفه سنة : (١٣٢٧ هـ) ، بطلب من الشيخ سعيد بن سالم باكثير الذي
تولّى العقود ببلدة (تريس) في ذلك العام .

* * *

٩- السيد العلامة محمد بن حامد السقاف^(١) باعلوي ، المولود
(بـ) سيوون) سنة : (١٢٦٥ هـ) ، وتوفي بـ (مكة المكرمة) عقب حج عام :
(١٣٣٨ هـ) . له مصنفات متعددة ، ذكرها ابنه في ترجمته ، ومنها :
- « القول الفاصل الحازم في وجه تزويج مؤلّية الحاكم » .
لا يُعَلِّم مكان وجوده .

* * *

١٠- السيد العلامة ، مفتي (حضرموت) محمد بن سالم بن حفيظ ابن
الشيخ أبي بكر بن سالم باعلوي ، المولود بقرية (مشطة) سنة (١٣٣١ هـ) ،
والمقتول ظلماً وعدواناً على أيدي الملاحدة الشيوعيين سنة : (١٣٩١ هـ) .
علامة فقيه أديب ، كان منافحاً عن الدين ، ناصراً للملة ، له مصنفات كثيرة
منها :

أ- « الثُّقُولُ الصُّحاحُ على مشكاة المصابيح شرح العدة والسلاح » .
حاشية لطيفة على شرح بامخرمة السابق الذكر ، طبع بهامشه ضمن
المجموع الآنف الذكر .
ب- « المِفْتَاحُ لِبَابِ النِّكَاحِ » .

(١) ترجمته بقلم ابنه مصنف « تاريخ الشعراء الحضرميين » في تاريخه هذا :
(٢٤٥-٢١٩/٤) .

وهو متن هامٌ ولطيف ، جمع فيه قيوداً فقهية ، وضوابط شرعية في هذا الباب ، طُبِعَ ضمن المجموع المذكور ، ثم أُفرد مؤخراً في كتاب مستقل .



هذا ما يسر الله لي الوقوف عليه الآن ، ولا ريب أن هناك دفائن في الخزائن ، ومصنفات أخرى لم أقف عليها ، فمن ظفر بشي منها . . فليضفه إلى هذه المجموعة ؛ ليعم النفع بها .

وما أوردته هنا إنما يتعلق بالأنكحة فقط ، أما ما صنفوه في مسائل الطلاق وغير ذلك من آداب الزواج . . فشيء كثير .

وحسبنا من القلادة ما أحاط بالجيد ، نفعنا الله وإخواننا بالعلم . .
والحمد لله رب العالمين .

جدة (٨) القعدة المحرم (١٤٢٢ هـ)

وصف النسخ الخطية

١- منظومة « ضوء المصباح » :

وهي نسخة (مكتبة الأحقاف) بترميم حضرموت ، تقع في أربع ورقات ، عدد سطورها (٢٤) سطراً . لا يوجد عليها ما يشير إلى تاريخ نسخها وكذلك اسم ناشرها .

٢- « زيتونة الإلقاح شرح ضوء المصباح » :

وقفنا منها على نسختين خطيتين :

الأولى : وهي الأصل المعتمد في التحقيق محفوظة في مكتبة خاصة ، تقع في (٤٢) ورقة ، عدد سطورها (٢٨) سطراً ، يتراوح عدد كلمات السطر بين (١١) و (١٢) كلمة ، خطها نسخي مرسل وهو واضح وجميل ، كتبت ألفاظ المنظومة بخط مغاير ، وفي آخرها إشارة إلى أن المؤلف قد انتهى من تبويبها يوم السبت (٢٩) من شهر صفر الخير سنة (١٢٣٣ هـ) .

وقد كتب هذه النسخة الفقير إلى عفو الله محمد بن سالم بن حسن بلخير سلخ ذي القعدة سنة (١٣٤١ هـ) . بيلد (قارة المحضار) .

الثانية : وهي نسخة (مكتبة الأحقاف) بترميم حضرموت ، تقع ضمن مجموع مكونة من (٣٢) ورقة ، عدد سطورها (٢١) سطراً ، ويتراوح عدد كلمات السطر بين (١٢) و (١٤) كلمة ، خطها نسخي كتب على عجل ، متأثرة بالحموضة والرطوبة ، وقد كتبت ألفاظ المنظومة بخط مغاير ، كان

الفراغ من نسخها ضحى يوم السبت (٢٣) رجب (١٢٥٤ هـ) ، بخط سالم ابن محمد بن عمر العطاس ، وهي من تملك السيد عبد الله بن عمر بن أبي بكر ابن يحيى رحمه الله .

٣- « مَنَحَ الفَتاح على ضوء المصباح » :

وقفنا أيضاً منها على نسختين :

الأولى - وهي المعتمدة أصلاً - : محفوظة في (مكتبة الأحقاف) بترميم حضرموت ، ضمن مجموع ، تقع في (٤٤) ورقة ، عدد سطورها (١٩) سطراً ، يتراوح عدد كلمات السطر بين (١٠) و (١٢) كلمة خطها نسخي معتاد وهي بحالة جيدة ، على هامش تعليقات وتمريرات . ذكر بأخرى أنه تم الفراغ من تأليف الكتاب ليلة الخميس آخر ربيع المبارك سنة (١٢٣٤) .

الثانية : من محفوظات (دار الكتب المصرية) بالقاهرة رقم (٧٩٩) فقه تيمور ، تقع في (٢٠) ورقة ، عدد سطورها (٢٣) سطراً ، وعدد كلمات السطر يتراوح بين (١٠) و (١١) كلمة ، خطها نسخي معتاد ، كتبت ألفاظ المنظومة بخط مغاير وبالأحمر ، وهي بحالة جيدة ، لم يذكر عليها اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ .

ويبدو أن كلتا النسختين قد نقلتا عن أصل واحد .



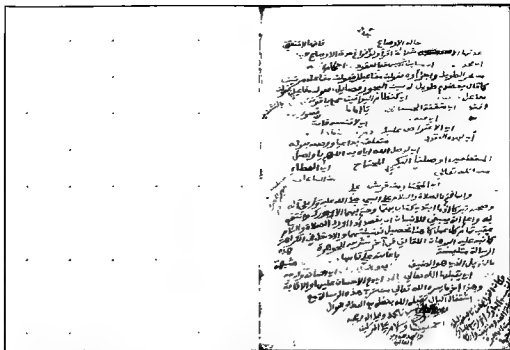
عملنا في الكتابين

- مقابلة الأصول الخطية لكل من المنسوخ والنظم .
- الإشارة إلى الفروق الضرورية بين النسخ الخطية .
- ضبط النص ، وتوزيعه ، وترقيمه .
- ترقيم الأبيات في المنظومة وخلال الشرحين .
- وضعنا قصيدة « ضوء المصباح » بالتشكيل التام أول الكتاب .
- وضعنا النظم في الشرح بالحرف الأسود كذلك ، وبين قوسين .
- عَنُونَا مواضيع الكتاب .
- ميزنا - بالحرف الأسود كلمات هي - : تنبيه ، فرع ، الجملة ، قلت ،
تتمة . . . إلخ .
- أشرنا - غالباً - بجانب موارد المؤلف إلى مكان وجودها بين معكوفتين []
لم نذكر السقط في النسخ ، ولا ما خطوه ظاهر أيضاً .
- خرَّجنا الآيات مع التعليقات .
- خرَّجنا الأحاديث والآثار .
- ذكرنا بحور الأشعار مع عزوها إلى قائلها غالباً .
- ترجمنا للأعلام الواردة في النص بالتعليقات غالباً .
- ذَكَّلْنَا النص بفوائد وقواعد وأشعار متممة للمعنى .

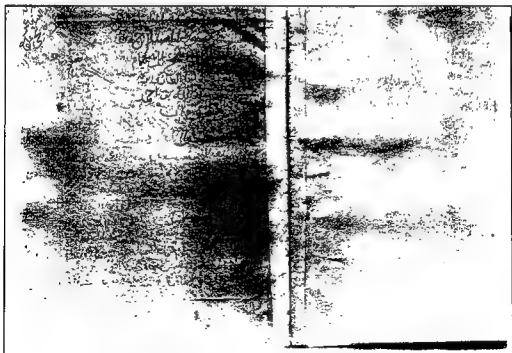
- وضعنا (دعاء نيات التزويج) ، للشيخ العارف بالله علي بن أبي بكر السكران رحمه الله تعالى قبل الكتاب .
- عرفنا بالكتب التي نقل عنها المؤلف في الحواشي .
- شرحنا الألفاظ الغريبة .
- وَشَّيْنَا وَزَّيَّنَا الحواشي ببعض الآيات المثبتة لبعض الأحكام .
- بَيَّنَّا المكايل والأوزان بالوحدات المعتمدة الآن .
- وضعنا فهرساً تفصيلياً لمحتوى بحوث الكتاب .
- عملنا فهرساً للآيات والأحاديث والآثار والأشعار والأعلام والفوائد والقواعد وموارد المؤلف والبلدان .



صور المخطوطات
المستحاض بها



راموز الورقة الأخيرة لكتاب «زيتونة الإلقاح» للنسخة (١)



راموز ورقة العنوان لكتاب «زيتونة الإلقاح» للنسخة (٢)

نِيَّاتُ التَّزْوِيجِ

لِلشَّيْخِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السَّكْرَانِ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نِيَّاتُ التَّزْوِيجِ (١)

نويث بهذا التَّزْوِيجِ وَالزَّوْجَةَ مُحَبَّةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَالسَّعْيَ فِي تَحْصِيلِ الْوَلَدِ لِبَقَاءِ جَنْسِ الْإِنْسَانِ .

نويث مُحَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَكْثِيرِ مَبَاهِاتِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « تَنَاقَحُوا . . تَكَاثَرُوا ؛ فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

نويث بهذا التَّزْوِيجِ وَمَا يَصْدُرُ مِنِّي مِنْ قَوْلٍ وَفَعْلٍ : التَّبَرُّكُ بِدُعَاءِ الْوَلَدِ الصَّالِحِ بَعْدُ ، وَطَلَبُ الْكَفَّاعَةِ بِمَوْتِهِ صَغِيرًا إِذَا مَاتَ قَبْلِي .

نويث بهذا التَّزْوِيجِ التَّحْصُّنَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَكَسْرَ التَّوْقَانِ ، وَكَسْرَ غَوَائِلِ الْكُشْرِ ، وَغَضَّ الْبَصْرِ ، وَقَلَّةَ الْوَسْوَاسِ .

نويث : حِفْظَ الْفَرْجِ مِنَ الْفَوَاحِشِ .

نويث بهذا التَّزْوِيجِ : تَرْوِيجَ النَّفْسِ وَإِنْسَاسَهَا بِالْمَجَالَسَةِ وَالنَّظَرِ وَالْمَلَاعِبَةِ ؛ إِرَاحَةً لِلْقَلْبِ ، وَتَقْوِيَةً لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ .

- (١) مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنْ يَعْقِدُوا نِيَّاتَ صَالِحَةٍ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي أَيِّ عَمَلٍ . . تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . . وَحَتَّى يَخْرُجَ الْعَمَلُ مِنْ دَائِرَةِ الْعَادَةِ إِلَى دَائِرَةِ الْعِبَادَةِ . . وَلِذَا فَقَدْ أَحْيَيْنَا أَنْ نَفْتَحَ هَذَا الْكِتَابَ الْمُبَارَكَ بِهَذِهِ النِّيَّاتِ الْعَظِيمَةِ وَالَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِ الْكِتَابِ . . وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ . اهـ النَّاشِرُ عَمَّا لِلَّهِ عَنْهُ .

نويث به : تفرِغَ الْقَلْبِ عَنِ تَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ ، وَالتَّكْفُلِ بِشُغْلِ الطَّبِيخِ وَالْكُنْسِ
وَالْفَرَشِ وَتَنْظِيفِ الْأَوَانِي ، وَتَهْيَةِ أَسْبَابِ الْمَعِيشَةِ .

ونويث به : مُجَاهَدَةَ النَّفْسِ وَرِيَاضَتَهَا بِالرَّعَايَةِ وَالْوَلَايَةِ ، وَالْقِيَامَ بِحَقُوقِ
الْأَهْلِ ، وَالصَّبْرَ عَلَى أَخْلَاقِهِمْ ، وَاحْتِمَالَ الْأَذَى مِنْهُمْ ، وَالسَّعْيَ فِي
إِصْلَاحِهِمْ ، وَإِرْشَادَهُمْ إِلَى طَرِيقِ الْخَيْرِ ، وَالْاجْتِهَادَ فِي طَلَبِ الْحَلَالِ لَهُمْ ،
وَالْأَمْرَ بِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ ، وَطَلَبَ الرِّعَايَةِ مِنَ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ وَالتَّوْفِيقَ لَهُ وَالْإِنْطِرَاحَ
بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْإِنْتِقَارَ إِلَيْهِ فِي تَحْصِيلِهِ .

نويث هذا كله لله تعالى .

نويث هذا وغيره من جميع ما أتصرف فيه وأقولهُ وأفعلهُ في هذا
الترزيج لله تعالى .

ونويث بهذا الترزيج ما نويث به عبادك الصالحون ، والعلماء العاملون .

اللَّهُمَّ.. وَفَّقْنَا كَمَا وَفَّقْتَهُمْ ، وَأَعَانَا كَمَا أَعَنْتَهُمْ ، وَأَتِمِّمْ لَنَا تَقْصِيرَنَا ،
وَتَقَبَّلْ مِنَّا ، وَلَا تَكِلْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرْفَةَ عَيْنٍ ، وَأَصْلِحْ لَنَا ذَلِكَ كُلَّهُ بِمَنْكَ
وَكَرَمِكَ فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ .

اللَّهُمَّ.. اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، وَارْضَ عَنَّا ، وَتَقَبَّلْ مِنَّا ، وَأَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ ،
وَنَجِّنَا مِنَ النَّارِ ، وَأَصْلِحْ لَنَا شَأْنَنَا كُلَّهُ .

اللَّهُمَّ.. اجْعَلْ لِي فِي هَذَا التَّرْزِيجِ وَفِي جَمِيعِ أَشْيَائِي الْعَوْنَ وَالْبَرَكَاتِ
وَالسَّلَامَةَ ، وَسَلِّمْ لِي مِنْ أَنْ تَشْغَلَنِي عَنْكَ ، وَأَنْ لَا تَحُولَ بَيْنِي وَبَيْنَ طَاعَتِكَ ،
وَاجْعَلْ لِي فِيهِ الْكَفَافَ وَالْعَقَافَ .

اللَّهُمَّ.. إِنِّي وَحَرَكْتِي وَسُكُونِي وَدِيْعَةً فَأَحْفَظُنِي أَيْنَمَا كُنْتُ ، وَتَوَلَّنِي
بِتَوَلِّيكَ الَّذِي تَوَلَّيْتَ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ .

اللَّهُمَّ . . أَعِنَّا وَوَالِدِينَا وَأَوْلَادَنَا وَأَزْوَاجَنَا وَمَشَايَحَنَا وَإِخْوَانَنَا وَجَمِيعَ
قَرَابَتِنَا ، وَارْحَمْنَا وَجَمِيعَ أَصْحَابِ الْحَقُوقِ وَمَنْ لَهُ أَدْنَى حَقٍّ .
اللَّهُمَّ . . أَعِنَّا وَإِيَّاهُمْ عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ ، يَا رَبَّ
الْعَالَمِينَ .

اللَّهُمَّ . . أَهْدِنَا وَوَقِّقْنَا وَإِيَّاهُمْ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ .
اللَّهُمَّ . . أَحْبِبْنَا وَإِيَّاهُمْ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ .
اللَّهُمَّ . . إِنَّا نَسْأَلُكَ لَنَا وَلَهُمْ حُسْنَ الْخَاتِمَةِ فِي خَيْرِ وَعَافِيَةٍ ، وَانْفَعْ بِالْمَقْبُولِ
مِنَّا ، وَمَا قَرَّبْنَا إِلَيْكَ . آمِينَ .
وَصَلِّ بِجَلَالِكَ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ وَسَلِّمْ .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

* * *

(مَنْظُومَةُ ضَوْءِ الْمِصْبَاحِ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَهَذِهِ الْكِتَابُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بِأَسْوَدَانَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - :

- [١] يَقُولُ الَّذِي يَسْتَنْ فِي الْبَدْءِ بِالْحَمْدِ
- [٢] عَلَى أَحْمَدٍ هَادِي الْأَنَامِ وَالْإِلَهِ
- [٣] أَيَا مُسْفِرًا وَجَهَ التَّصَدُّرِ وَالْقَصْدِ
- [٤] تَبْقِطُ فَمِنْ عَقْدِ الْنِكَاحِ جَهَالَةً
- [٥] تَصَوِّرُ إِذَا بَاشَرَتْ عَقْدًا لِحُكْمِهِ
- [٦] مُقَدِّمَةً سُنَّ النِّكَاحِ لِتَائِقِ
- [٧] وَسُنَّ لَهُ بِكَرٍّ وَلَوْ عَفِيفَةً
- [٨] جَمِيلَةً خَلَقِ ذَاتُ عَقْلٍ مُوقِّرٍ
- [٩] وَبِالْغَةِ ذَاتُ حَيَاءٍ خَفِيفَةً
- [١٠] وَيَنْظُرُ مِنْهَا : أَلْوَجْهَ وَالْكَفَّ عِنْدَمَا
- [١١] وَيَعْقِدُ فِي شَوَالِ بُكْرَةٍ جُمُعَةٍ
- [١٢] وَسُنَّ لَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلَيْمَةً

(١) قوله: (يوسر) مخل بالوزن ، ويستقيم بإشباع فتحة السين ، وقومه الباجوري بإبدال (يوسر) بـ (الإيسار) كما سيأتي (ص ٢٤٦) .

(٢) قوله: (يعزم بالجزم) مخل بالوزن ، ويستقيم بإشباع كسرة الزاي من قوله: (يعزم) ، وقومه الباجوري بـ (العزم والجزم) كما سيأتي (ص ٢٥٧) .

- [١٣] فَازْكَاثُهُ : زَوْجٌ ، وَلِيٌّ ، وَزَوْجَةٌ
 [١٤] وَصِيغَةُ إِنْجَابِ الْوَلِيِّ صَرِيحَةٌ
 [١٥] يَلْفِظُ : تَزَوَّجْتُ ، نَكَحْتُ فَلَانَةً
 [١٦] وَلَوْ تَزَجَّمَ الْقَادِرُ بِمَا يَفْهَمُونَهُ
 [١٧] بِلَا قَيْدٍ تَغْلِيظِي وَتَأْفِيظِي مُدَّةٌ
 [١٨] وَقَدْ أَمَّا عَلَيْهَا كُلَّ شَرْطٍ مُرْتَبٍ
 [١٩] فَسَلَّ عَنْ كَفَاةِ الزَّوْجِ فِي نَسَبٍ لَهُ
 [٢٠] وَعَنْ عَيْهِ أَوْ هَلْ غَدَا مَحْرَمًا لَهَا
 [٢١] وَعَنْ مَحْرَمٍ بِالصُّبْرِ أَوْ كُفْرٍهَا خَلَا
 [٢٢] وَلَا أَمَّةٌ إِلَّا لِفَاقِدِ حُرَّةٍ
 [٢٣] فَكُنْ حَافِظًا هَلْدِي الْمَوَانِعِ وَأَتَيْدُ
 [٢٤] وَمِنْ بَعْدِ هَذَا سَبْرُ حَالٍ وَلِيَّهَا
 [٢٥] وَمُجْبِرُهَا أَبٌ وَجَدٌ وَإِنْ عَلَا
 [٢٦] وَيُشْرَطُ جَمْعُ الزَّوْجِ وَصَفَ كَفَاءَةٍ
 [٢٧] وَيُشْرَطُ فِيهِ لَا يَكُونُ عَدُوَّهَا
 [٢٨] إِذَا هِيَ إِجْبَارًا كَبْكِرٍ صَغِيرَةٍ
 [٢٩] وَفِي بَالِغٍ بِكِرٍ يُسَرُّ لِأَصْلِهَا
 [٣٠] وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ مُجْبِرٍ
- وَشَاهِدًا عَدْلٍ ، وَمَسْتَوْرِي الْغَمْدِ^(١)
 وَيَقْبَلُهُ الزَّوْجُ الرَّشِيدُ بِلَا مَدٍّ
 جَوَابًا : لَزَوَّجْتُ ، وَأَنْكَحْتُ ؛ لِلْمُضَيِّ
 بِمَا فِي صَرِيحِ لَعَةٍ^(٢) الْزَّوْمِ وَالْهَنْدِ
 فَصَحَّ لِهَذَا الْعَقْدِ وَأَبْرَمَهُ بِالْمَسْنَدِ
 عَلَيْهِ جَوَازُ الْعَقْدِ تَمْنَحُ بِالْقَصْدِ
 وَحِرْفَتِهِ وَالَّذِينَ تَسْلَمُ عَنْ رَدِّ
 بَوَاجِهِ أَنْتَسَابِ أَوْ رَضَاعٍ عَلَى الْمَهْدِ
 كِتَابِيَّةٍ أَوْ زَادَ خَامِسَةَ الْعَدِّ
 وَإِسْلَامُهَا شَرْطٌ وَخَوْفُ زَنَا الطَّرْدِ
 لِحُثْنِي وَجَمْعٍ لِلْمَحَارِمِ عَنْ عَمْدٍ
 بِإِسْلَامِهِ وَالْعَقْلِ وَالْعَدْلِ وَالرُّشْدِ
 إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عَدَاوَةٌ ذِي حَقْدٍ
 وَإِلَّا فَلَا إِجْبَارَ عِنْدَهُمَا يُجْبَدِي
 وَإِنْ سَارَهُ شَرْطُ لِمَهْرٍ مِنَ النُّقْدِ
 وَإِلَّا فَمَا شَرْطُ أَلْيَسَارِ بِمُعْتَدٍ
 بِكُفْرِ لَهَا إِذْ تُعَيْشُ عَلَى الْوُدِّ
 فَسَلَّ إِذْنُهَا وَالصَّمْتُ كَافٍ فَحُذْ عَدِّي

(١) عجز البيت فيه خلل عروضي ، ويستقيم لو قال : (وشخصان ذا عدل) ، والتصويب من شرح الباجوري كما سيأتي (ص ٢٦٥) .

(٢) قوله : (لغة) مخل بالوزن ، ويستقيم لو قال : (لغية) ، والتصويب من شرح الباجوري (ص ٢٦٩) .

- [٣١] وَثَيِّبٍ وَطَءٍ بَالِغٍ فَأَعْتَبِرَ لَهُ
 [٣٢] وَثَيِّبٍ صَغِيرٍ يَسْتَحِيلُ نِكَاحَهَا
 [٣٣] وَمَذْهَبُنَا الْبُكْرُ الْيَتِيْمَةُ مِنْهَا
 [٣٤] وَلَا فَرْقَ فِي إِذْنِ الْكَثِيْرَةِ عَنْهُمْ
 [٣٥] سَوَاءَ صَمْتُ بُكْرٍ وَأَنْصَرِنُحْ لِثَيِّبٍ
 [٣٦] وَأَوَّلَاهُمْ بَعْدَ اعْتِبَارِ الَّذِي مَضَى
 [٣٧] كَذَا فَأَخُو الْأَبِّ الَّذِي بَعْدَهُ يَلِي
 [٣٨] وَلَا حَظٌّ لِلْإِنِّ الَّذِي لَيْسَ قَاضِيًا
 [٣٩] وَقَدْهُمْ وَكَيْلَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ وَأَخْذِهِ
 [٤٠] وَأَمَّا وَكَيْلُ غَيْرِ ذَيْنِ فَشَرْطُهُ
 [٤١] فَإِنْ لَمْ يُعَصِّبَهَا أَخُو نَسَبٍ لَهَا
 [٤٢] وَلَوْ قَامَ بِالْأَقْرَبِ^(١) مَانِعٌ صِحَّةِ
 [٤٣] فَيَنْقُلُهَا لِلْأَبْعَدَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ
 [٤٤] فَإِنْ عَدِمَتْ هَذَا الْوَلِيُّ وَطَالَبَتْ
 [٤٥] يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي وَنَائِبُهُ كَذَا
 [٤٦] وَفِي الْحَبْسِ وَالْإِحْرَامِ أَوْ فِي تَعَزُّرِ
 [٤٧] وَأَيْضًا إِذَا كَانَ يُرِيدُ نِكَاحَهَا
- صَرِيحًا وَلَوْ حَتَّى مِنَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ
 بِمَذْهَبِنَا فَافْهَمْ هُدَيْتَ لِمَا أُبْدِيَ
 وَلَكِنْ لَدَى النُّعْمَانِ يُنْعَمُ بِالْعَقْدِ
 وَلَوْ زُوِّجَتْ مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ كَمِنْ عَبْدٍ
 وَإِنْ جَهِلَتْ حَالَتُهُ^(١) النِّقْصَ فَاسْتَهْدِ
 أَبَّ فَابُوهُ فَالْشَّقِيْقُ بِهِ اسْتَبَدَّ
 بَنُو ذَيْنِ فَلَا أَعْمَامَ قَسَمُهُمْ عَلَى السَّرْدِ
 وَلَا إِنْ عَمَّ فِي قَبِيْلَتِهِ فَرَدَّ
 بِحَذْوِهِمَا فَيَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِّ
 تَقَدَّمَ إِذْنُ فِيهِ مِنْهَا لِذِي رُشْدٍ
 فَمُعْتَقَتُهَا أَوْ عَاصِبُوهُ بِلَا بُدَّ
 كَوَفِّ الصَّبَا أَوْ جُرٍّ أَوْ رُقٍّ لَا الْفَقْدِ
 سَفِيْهَا بِلَا حَجَرٍ فَقُلْ هَاتِ لِلْيَدِّ
 بِكُفَاءٍ لَهَا أَوْ غَابَ أَقْرَبُ ذِي وَدِّ
 يُزَوِّجُهَا فِي صُوْرَةِ الْعَضْلِ وَالْفَقْدِ
 تَوَارِيْهِ أَوْ طِفْلٍ لَهُ أَوْ لِذِي حَفْدٍ
 وَمَوْلَاةٍ مَحْجُوْرٍ وَمَوْفُوْقَةٍ أَلْقَدَّ

(١) في عجز البيت خللٌ عروضيٌّ ، يستقيم بإشباع فتحة اللام في (حالته) . أو يستقيم البيت بما قاله الباجوري : (وإن جهلت في حاله النقص فاستهد) ، كما سيأتي (ص ٢٨٣) .

(٢) قوله : (بالأقرب) فيه خلل ، ويستقيم بإشباع فتحة الزاء .

[٤٨] وَمَجْنُونَةٌ تَظْهَرُ حَاجَتُهَا لَهُ
[٤٩] وَإِنْ يُرِيدُ الْقَاضِي التَّرْجُوعَ فَلْيَتُبْ
[٥٠] وَلَا يَلْيَ الْقَاضِي نِكَاحًا بِمَوْضِعِ
[٥١] وَتَصُورُوا عَلَى أَنْ يَسْتَنْبِ إِذَا لَهُ
[٥٢] وَحَيْثُ جَرَى إِذَنْ لَهُ فِي تَرْجُوعِ
[٥٣] وَحَيْثُ اسْتَنْابَ قَبْلَ إِذِنْ فَجَائِزُ
[٥٤] وَلَوْ نُسِبَتْ إِمْرَأَةً لِقَبِيلَةٍ
[٥٥] فَلَا بُدَّ مِنْ إِذِنْ أَلْجَمِيعِ لَهَا بِهِ
[٥٦] وَإِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُرِيدُ نِكَاحَهَا
[٥٧] وَيَكْفِي فَنِي مِنْ عَصَبَاتٍ^(١) لِمُعْتِقِ
[٥٨] وَمُعْتَقَةٍ أَوْ أَمَةٍ لِرَشِيدَةٍ^(٢)
[٥٩] وَصَدُقٍ بِحَظٍّ أَوْ وَكَالَةٍ عَاقِدِ
[٦٠] بِنِسْبَةِ هَذَا لِلْوَلِيِّ وَخَاطِبِ
[٦١] وَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهِ عِنْدَ حَاكِمِ
[٦٢] وَأَمَّا إِذَا قَالَتْ خَلِيَّةٌ أَوْ أَنَا

إِذَا مَا بَقِيَ فَاقْدَةَ الْأَبِّ^(١) وَالْجَدِّ
أَوْ الْحُكْمَ لِلسُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ أَلْحَدُ
سِوَى مَا لَهُ السُّلْطَانُ وَلَاهُ بِالْعَهْدِ
بِهِ أَذِنْ السُّلْطَانُ نَصًّا بِلَا سَدِّ
فَرْوَجٍ صَحَّ الْعَقْدُ مِنْ غَيْرِ مَا صَدَّ
عَلَى الْخُلْفِ فَاغْمَلْ بِالصَّحِيحِ بِلَا رَدِّ
أَوْ الْمُعْتِقِ الْمَوْلَى تَكَثَّرَ فِي الْعَدِّ
وَإِنْ وَكَّلُوا شَخْصًا فَمَا فِيهِ مِنْ بَعْدِ
فَضِلَّ لَهُمُ الْقَاضِي مُعِينًا عَلَى الْقَصْدِ
إِذَا اتَّخَذَ الْمُذَلَّى بِهِ يَا أَخَا الْمَجْدِ
لَهَا حُكْمُهَا مُدَّةَ حَيَاةِ الَّتِي تُسَدِّي
أَوْ أَلْمُوتِ وَالْتَّطْلِيْقِ إِخْبَارَ ذِي جِدِّ
وَمَخْطُوبَةٍ إِنْ لَمْ يَخَافُوا مِنَ الْجَحْدِ
إِذَا عَيَّنَتْ زَوْجًا وَفَارَقَ مِنْ بَعْدِ
مُطْلَقَةٍ أَوْ مَاتَ زَوْجِي فَيَاكُضُ

(١) قوله : (تظهر) و(فاقدة) فهما خلل ، ويستقيم بإشباع فتحة الهاء من (تظهر) ، وإشباع كسرة القاف من (فاقدة) .

(٢) قوله : (عصبات) فيه خلل ، ويستقيم بإشباع فتحة العين ، وقومه الباجوري بإبدالها بـ (عاصبين) ، كما سيأتي في (ص ٢٩٤) .

(٣) في صدر البيت خلل عروضي ، ويستقيم لو قال : (ومعتقة مملوكة لرشيده) ، كما سيأتي في شرح الباجوري (ص ٢٩٤) .

[٦٣] وَيَلْزَمُ كُلَّ الْأَوْلِيَاءِ تَحَرُّبًا
 [٦٤] وَلَا سِيَمًا قَاضٍ وَتَأْيِيهِ إِذَا
 [٦٥] وَيَسْأَلُ عَنْ خُلْعِ الْعَوَامِ وَصِيغَةِ الْطِّ
 [٦٦] فَخَالَعْتُ أَوْ فَادَيْتُ طَلَّقْتُ زَيْنَبًا
 [٦٧] لَهَا أَوْ وَلِيِّ أَوْ وَكِيلٍ وَأَجَنَّبِي
 [٦٨] تَبَيَّنُ بِهَذَا الْكَلْفِ أَوْ أَنْ تَقُلَ لَهُ
 [٦٩] وَإِنْ قَالَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ
 [٧٠] فَأَعْطَيْتُهُ حَالًا لَا إِذَا قَالَ مِنْ مَتَى
 [٧١] وَلَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي أَنْتَ طَالِقٌ
 [٧٢] وَلَوْ نَجَزَ التَّطْلِيقَ أَوْ قَالَ لِي كَذَا
 [٧٣] فَرَجَعِيَّةً وَأَخْفَظَ لِتَحْرِيرِ ضَائِبٍ
 [٧٤] بِأَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ تَفْصِيلُهَا أُنِى
 [٧٥] فَإِنْ صَحَّتِ الصِّيغَةُ^(٤) وَالْعَوَضُ الَّذِي
 [٧٦] وَإِنْ فَسَدَ التَّعْوِضُ بَانَتْ بِمَهْرِهَا
 [٧٧] إِذَا نَجَزَ التَّطْلِيقَ ، وَالرَّابِعُ^(٥) بِأَنْ
 [٧٨] فَهَٰذِهِ رُؤُوسٌ مِنْ مَسَائِلِ خُلْعِنَا

مَعَ^(١) رِيَّةٌ تَدْعُو إِلَى الشُّكِّ فِي الْعَقْدِ
 لَهُ أَذِنَ السُّلْطَانُ فِي الْجَزْرِ وَالْمَدِّ
 سَلَقَ وَأَنْوَاعِ التَّعَالِيَتِ وَالْعِدِّ
 بَعِشْرَيْنِ دِينَارًا يُخَاطَبُ بِالْقَصْدِ
 يَقُولُ قَبْلْتُ الْخُلْعَ مُثْصِلَ الرُّدِّ
 إِذَا أَنْتَ قَدْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عِنْدِي^(٢)
 فَأَنْتَ عَلَى الْإِعْطَاءِ مُطْلَقَةٌ عَقْدِي
 فَلَا قَوْرَ فِي الْإِعْطَاءِ تُعْطِيهِ مِنْ بَعْدِ
 فَيُفْسَرُطُ عِلْمُ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ النِّقْدِ
 أَوْ التَّمَسُّ مَا لَا يَكُونُ مِنَ الْقَصْدِ
 عَنِ الشَّيْخِ فِي «تُحْفَتِهِ»^(٣) خُذْهُ بِالْوُدِّ
 بِتَغْلِيْقِهِ إِنْ قَالَ ذَلِكَ عَنْ عَمْدٍ
 يُسَمِّيهِ بَانَتُ بِالْمُسَمَّى وَبِالْمَدِّ
 وَإِنْ صِيغَةُ فَأَخْضَمَ بِرَجْعِيَّةِ الْوَفْدِ
 يُعْلَقُ بِالْإِبْرَاءِ وَلَمْ يَكْ مَنْ يُفْدِي
 يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا تَشَارَدَ بِالْكُدِّ

(١) قوله : (مع) في خلل ، ويستقيم بإشباع فتحة العين ، وقومه الباجوري بإبدالها بد (إذا) كما سيأتي (ص ٢٩٦) .

(٢) يستقيم الوزن بإشباع فتحة الفاء وإشباع فتحة الكاف من كلمة (فَلْكَ) .

(٣) يستقيم الوزن بإشباع فتحة الفاء في قوله : (تُحْفَتِهِ) .

(٤) يستقيم الوزن بإشباع فتحة الغين في قوله : (الصيغة) .

(٥) يستقيم الوزن بإشباع ضمة العين من كلمة (الرابع) .

- [٧٩] وَطَلَّقْتُ أَوْ سَرَّخْتُ فَارَقْتُ زَوْجَتِي
 [٨٠] كِنَايَتُهُ مَقْرُونَةٌ مَعَ نَيْسَةٍ
 [٨١] وَمَا كَانَ فِي غَيْرِ الْطَّلَاقِ صَرَاحٌ
 [٨٢] وَيُلْحَقُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ
 [٨٣] وَيَتَوَيْنُهُ فِيهِ ، وَالْكِنَايَةُ قَاصِدَةٌ
 [٨٤] وَيَلْفُظُ بِإِكْرَاهٍ وَسَبَقَ لِسَانِهِ
 [٨٥] وَيَعْرِفُ ذَاتَ الْقُرْبَى وَالشَّهْرَ وَالَّتِي
 [٨٦] وَزِدْ خَصَّ ذِي الْإِرْضَاعِ مُسْتَفْسِراً لَهَا
 [٨٧] فَهَآكَ عَقُوداً فِي الْكِنَايَةِ نَظْمُهَا
 [٨٨] فَخُذْهَا أَمَاماً وَأَزْتَسِمْ كُلَّ مَا حَوَتْ
 [٨٩] وَدُمَّ دَاعِياً مَا دُمْتَ مُسْتَضِجِباً لَهَا
 [٩٠] وَصَلَّى وَسَلَّمْ رَبّاً كُلَّ سَاعَةٍ
 [٩١] وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَهِيَ نَزِيلَةٌ
- صَرَاحٌ وَالْمُسْتَقْبَلُ بِالْهَزْلِ وَالْجِدِّ
 كَانَتْ حَرَامٌ أَوْ خَلِيَّةٌ مِنْ سَعْدٍ
 يُكْنَى هُنَا فَافْهَمْهُ بِالْعَدِّ وَالْحَدِّ
 وَمَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقُ الْكُلِّ فَاسْتَهْدِ
 لَهُ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبَدِّي
 وَإِغْمَاهُ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ اللَّفْظَ بِالْقَيْدِ
 تُعَدُّ بِحَمْلٍ فَافْهَمْ مَنْ وَاتَّبَعَ رُشْدِي
 فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاصَتْ فَدَعُهَا عَلَى الْمَهْدِ
 نِظَامَ بِوَاقِبَتِ مَحْكَمَةِ النُّصْدِ
 بِقَلْبِكَ وَأَحْفَظْهُ تُصَانُ عَنِ النَّقْدِ
 لِنَاطِئِهَا الْمُخْتَاكِ لِلْوَصْلِ وَالرَّفْدِ
 عَلَى الْمُصْطَفَى وَالْآلِ وَالصَّحْبِ مِنْ بَعْدِ
 عَلَى بَابِ فَضْلِ اللَّهِ تَقَبَّلْ بِالْمَدِّ

* * *

تَمَّتِ الْمَنْظُومَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ

زَيْتُونَةُ الْإِقْبَاحِ

سُرْعُ نَظَرِيَّةٍ

ضَوْءُ الْمِصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ الْعَلَّامَةُ الْإِمَامُ

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَاسُودَانَ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

رَبِّ يَسْرِيَا كَرِيمٍ

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله القاهر بالألوهية^(١)، الظاهر^(٢) بالأحدية^(٣) والصمدية^(٤)،
الفاطر^(٥) للبرية^(٦) بمظاهر الرحمانية والرحموتية^(٧)، الذي جعل نوع الإنسان

(١) الألوهية : نسبة إلى الإله ، وإليه المعبود بحق هو الله سبحانه لا سواه .

(٢) في (أ) : (الظاهرة) .

(٣) الأحدية : نسبة إلى الأحَد ، وهو وصف أسم البارئ تعالى ؛ لاختصاصه بالألوهية والأحدية ، فلا يشركه فيها غيره ، ولهذا لا يُنعت به غير الله تبارك وعز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] .

(٤) الصمدية : صفة مشتقة من الصمد ، وهو السيد الذي يفصد في الحوائج . قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص : ٢] ، وليس في القرآن تكرار لاسميه : (الأحد والصمد) ، وهما خاصان لله سبحانه ، شرفت بهما سورة الإخلاص .

(٥) الفاطر : المبتدئ الخالق . قال ابن عباس رضي الله عنهما : (كنت لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرناها ؛ أي : أبتدأناها) .

(٦) البرية : الخلق ، والبرئ : الثراب .

(٧) الرحمانية : نسبة إلى الرحمن ، وهو مشتق من الرحمة الكثيرة ، مختص ومقصود على الله تعالى ، فلا يجوز أن يُقال لغيره . والرحموتية ، تقول العرب : رهبوت خير من رحموت ، فيقال : رحموت ورحموتي بمعنى الرحمة ، والرأء والحاء والميم =

وَالْآخِرُ فِي الْأَشْبَاحِ^(١) الْبَشَرِيَّةِ .

صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَيْهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ عُذُولِ الْوِلَايَةِ ، وَشُهُودِ
الْحَضْرَةِ الْوَاحِدِيَّةِ^(٢) ، وَعَلَى تَابِعِيهِمْ الْمُتَلَقِّينَ عَنْهُمْ أَعْبَاءَ الدِّينِ بِإِيجَابِ
الْعَزَائِمِ وَقَبُولِ أَلْهِمَمِ الْعَلِيَّةِ .
أَمَّا بَعْدُ :

فهذا شرحٌ لطيفٌ وجيزٌ تُخَيِّفُ^(٣) ، جَعَلْتُهُ كَالْتَّمَشِيَّةِ^(٤) عَلَى منظومتي -
الَّتِي فِي النِّكَاحِ - الْحَاوِيَةِ لِرُؤُوسِ مَسَائِلِهِ ، الْجَامِعَةِ لِمِهِمْ مَقَاصِدِهِ وَوَسَائِلِهِ .
وَالْبَاعِثُ عَلَى نَظْمِهَا ، وَتَسْطِيرِ رَفْعِهَا^(٥) . . . إِقْدَامُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَوَلِّينَ لِعُقُودِ
النِّكَاحِ ، الْمُتَهَدِّفِينَ بِجَهْلِهِمْ لِلْوُقُوعِ فِي السَّفَاحِ^(٦) ، وَتَعَرُّضُ كَثِيرٍ مِنْ غَيْرِهِمْ

= مِنْ النَّيِّينَ يَشْفَقُهُمْ وَمَنْكَرٌ وَنُوحٌ . . . ﴿ آيَةٌ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « كُنْتُ أَوَّلَ النَّبِيِّينَ فِي
الْخَلْقِ ، وَآخِرُهُمْ فِي الْبَعْثِ ، فَبَدَأَ بِي قَبْلَهُمْ » .
سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ فِيهِ ضَعْفٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْرَافٍ ، وَهُوَ
أَشْبَهُ .

(١) الْأَشْبَاحُ - جَمْعُ شَيْخٍ ، مِثْلُ سَبَبٍ - : الشَّخْصُ ؛ أَيِ : كَانَ ﷺ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ ، قَالَ
تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ النَّبِيُّنَ ﴾ [الْأَحْزَابُ : ٤٠] .
(٢) الْوَاحِدِيَّةُ : نِسْبَةٌ إِلَى صِفَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْفَائِلِ : ﴿ وَلِلَّهِ كُزُّ اللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ [البقرة :
١٦٣] ، وَ : ﴿ قُلْ لِلَّهِ مَوْلَاةٌ وَحْدَهُ ﴾ [الأنعام : ١٩] .

وَالْمُرَادُ : رَسُوخُ إِيْمَانِهِمْ وَيَقِينِهِمْ بِرَبِّهِمْ جَلَّ جَلَالُهُ ، كَمَا جَاءَ عَنْ أَحَدِهِمْ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : (لَوْ كُشِفَ الْغَطَاءُ . . . مَا أَزْدَدْتُ يَقِينًا) .
(٣) الْوَجِيزُ : الْمَخْتَصَرُ . تُخَيِّفُ - تَصْغِيرُ تُخَفِّقُ - : وَهِيَ مَا يُتَخَفُ بِهِ مِنَ الْكِبَرِ وَاللُّطْفِ
وَالطَّرْفَةِ مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ ذَنْبِيَّةٌ أَوْ أَثَرِيَّةٌ .
(٤) التَّمَشِيَّةُ : الْمُسَهِّلَةُ لِلْفَهْمِ .
(٥) الرَّفْعُ : الْوُشْيُ وَالطَّرِيزُ ، وَالْكِتَابَةُ وَالْخَطُّ .
(٦) السَّفَاحُ : الزُّنَا ؛ لِأَنَّ أَلْمَاءَ يَضَعُ فِيهِ ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ : « وَلِلْعَاكِرِ الْخَجَرُ » ،
وَمِنْ كَلَامِهِمْ : (فِي النِّكَاحِ غُنْيَةٌ عَنِ السَّفَاحِ) .

للاصطِلاءِ بهذهِ الْبَلِيَّةِ ، الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ رَزِيَّةٍ^(١) ، فَتَعَرَّضْتُ لَتَلْفِيْقِهَا ،
وَأَجْهَدْتُ^(٢) طَاقَتِي فِي تَحْقِيقِهَا ، تَوْصُّلاً إِلَى صَحَّةِ الْعُقُودِ وَإِحْكَامِهَا^(٣) ، لِمَنْ
أَجْتَهِدَ فِي حِفْظِهَا وَإِرْسَامِهَا^(٤) .

* * *

(١) رَزِيَّةٌ : مَصِيْبَةٌ .

(٢) فِي (ب) : (أَجْتَهِدْتُ) .

(٣) الْإِحْكَامُ : الْإِتْقَانُ .

(٤) إِرْسَامُهَا : كِتَابَتُهَا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وكنْتُ أَوَّلًا أَقْتَصَرْتُ عَلَى نَحْوِ نَصْفِ حَجْمِهَا ، وَشَرَحَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْإِخْوَانِ
 شَرْحاً مُوَصِّلاً إِلَى فَهْمِهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُ كَثِيراً مِنَ الْمُتَعَلِّقِينَ أَعْتَنُوا فِي حِفْظِهَا
 وَحَمْلِهَا ، وَتَنَاقَلُوهَا مِنْ وَطَنِهَا وَمَحَلِّهَا . فَكَمَلْتُهَا عَلَى هَذَا النَّمَطِ ^(١) ،
 وَالْأَسْلُوبِ الْوَسْطِ ، ثُمَّ أَتَدَأْتُ فِي شَرْحِ وَسْطِ ^(٢) جَمْعٍ كَثِيراً مِنْ مَسَائِلِ النِّكَاحِ
 وَأَحْكَامِهِ وَأَدَابِهِ ، لَكِنَّهُ لُبَعْدٍ تَنَاوَلَهُ عَلَى الْمَبْتَدِئِ مِنْ مُحْصِلِي الْعِلْمِ وَكُتَابِهِ .
 أَرَدْتُ أَنْ أَضَعَّ عَلَيْهَا شَرْحاً مُخْتَصِراً ، تَقْرِيباً لِلْفَائِدَةِ ، رَجَاءً الْعَائِدَةِ ، وَسَمَّيْتُهُ :

« زَيْتُونَةُ الْإِلْقَاحِ شَرْحُ ضَوْءِ الْمِصْبَاحِ »

وَاللَّهُ أَرْجُو قَبُولَهُ ، وَالنَّفْعَ بِهِ ، وَأَنْ يَرْضَى عَنِّي وَعَنْ أَحِبَّائِي بِسَبَبِهِ . آمِينَ .
 فَأَوَّلُ الْمَبْدُوءِ بِهِ لِلِاسْتِعَانَةِ وَالتَّبَرُّكِ ^(٣) فِي كُلِّ كِتَابٍ ، وَالْمُصَدَّرِ بِهِ فِي كُلِّ
 جَوَابٍ وَخِطَابٍ ، هُوَ :

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ
 تَقْدِيرُهُ : أَنْظِمُ مُبَرِّكاً ، أَوْ مُسْتَعِيناً بَ : (أَسْمِ اللَّهَ) .
 فَالْأَسْمُ : مَاخُذٌ مِنَ السُّمُو ، وَهُوَ الْعُلُوُّ .
 (وَاللَّهُ) : عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ .

(وَالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : صِفَتَانِ لِلَّهِ تَعَالَى ، مُشْتَقَّتَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ ، وَهِيَ
 لَفْعٌ : رِقَّةُ الْقَلْبِ ، وَلاَسْتِحَالَتِهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى . . أُرِيدَ بِهَا غَايَتُهَا ، وَهُوَ نَفْسُ
 الْإِحْسَانِ .

(١) الْكَمَطُ : يُطْلَقُ عَلَى النَّوعِ وَالصَّنْفِ وَالطَّرِيقِ .

(٢) كَذَا فِي التُّسَخِّنِ ، وَالْأَوَّلَى : أَنْ تَكُونَ (وَسْطٍ) صَفَةً ، لَا حَالاً .

(٣) فِي (بَ) : (أَوِ التَّبَرُّكِ) .

[١] يَقُولُ الَّذِي يَسْتَنْ فِي الْبَدْءِ بِالْحَمْدِ وَأَزَكَى صَلَاةٍ وَالسَّلَامِ بِلَا عَدِّ

١- (يَقُولُ الَّذِي يَسْتَنْ) أي : الذي يستعمل الشُّنَّةَ (فِي الْبَدْءِ) أي : في بَدْئِهِ ؛ أي : أَفْتَاتِهِ ، (بِالْحَمْدِ) أي : بِ(الْحَمْدِ لله) ؛ وهو - أي : الْحَمْدُ - لغةً : الثَّنَاءُ بِالْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيُّ عَلَى جِهَةِ التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ . وَأَصْطِلَاحاً : فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ لِإِنْعَامِهِ ، وَهُوَ الشُّكْرُ لُغَةً ، وَأَمَّا الشُّكْرُ أَصْطِلَاحاً : فَهُوَ صَرْفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ . أَتَى بِهِ لَخْبَرٍ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ - أي : حَالٍ يُهْتَمُّ بِهِ شَرْعاً - لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لله - وَفِي رَوَايَةٍ : « بِحَمْدِ اللَّهِ » ^(١) - .. فَهُوَ أَجْذَمُ » ^(٢) أي : قَلِيلُ الْبَرَكَةِ أَوْ مَقْطُوعُهَا .

وَجُمْلَةُ الْحَمْدِ : خَبَرِيَّةٌ لَفْظاً ، إِنْشَائِيَّةٌ مَعْنَى ^(٣) .

(١) أَخْرَجَهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو جَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٠) فِي الْأَدَبِ .

الْأَجْذَمُ : الْمَقْطُوعُ النَّافِصُ الْمُضْطَرِبُ الَّذِي لَا بَرَكَةَ فِيهِ ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي مَاجَه (١٨٩٤) فِي النِّكَاحِ ، بِلَفْظٍ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ .. أَقْطَعُ » ، قَالَ السُّنْدِيُّ : حَسَنَةُ أَبُو الصَّلَاحِ وَالتَّوَاوِيُّ . وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (٨١٧) : وَأَفْرَدَتْ فِيهِ جُزْءاً .

(٣) الْكَلَامُ فِي اللَّغَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : خَبَرٍ وَإِنْشَاءٍ .

فَالْخَبَرُ : مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاتِهِ .

وَالْإِنْشَاءُ : مَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاتِهِ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ :

إِنْشَاءٌ طَلِبِيٌّ ، وَإِنْشَاءٌ غَيْرُ طَلِبِيٍّ .

فَالْإِنْشَاءُ غَيْرُ الطَّلِبِيِّ : مَا لَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَدْ الطَّلِبِ ، كَصَيِّغِ

الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، وَصَيِّغِ الْعُقُودِ ، وَالْقَسَمِ ، وَالتَّعَجُّبِ .

(وَأَرْكَى) أي : أنمى وأظهر (صَلَاة) وهي لغة : الدُّعَاءُ ، وشرعاً :
 مِنْ اللَّهِ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالْتَّعْظِيمِ ، أتى بها لرواية أُخْرَى ضَعِيفَةٌ يُعْمَلُ بِهَا فِي
 فضائل الأعمال : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ . . فَهُوَ
 أَثْبَرُ ، مَمْنُوحٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ »^(١) . (و) : أَلَوَاوُ لِلْعَطْفِ ، أَوْ الْإِبْتِدَاءِ

= والإِنشاء الطَّلَبُ : ما يستدعي مطلوباً غيرَ حاصلٍ في اعتقادِ المتكلمِ وقتَ
 الطَّلَبِ ، ويكونُ بخمسةِ أشياء : أمرٌ ، ونهيٌ ، وأستفهامٌ ، وتمنٌ ، ونداءٌ .
 وقد يوضعُ الخبرُ موضعَ الإِنشاءِ لأغراضٍ بلاغيَّةٍ كثيرةٌ ، فنكونُ الجملةَ خبريَّةً
 لفظاً ، إنشائيَّةً معنىً ، فقولُ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ فيه إخبارٌ عن
 إرضاعِ الوالداتِ أولادهنَّ ، فإذا لم تُرضعِ الوالداتُ أولادهنَّ . . هل هذا تكذيبٌ
 لكلامِ اللَّهِ ؟ حاشا لله ، وإنما هو مخالفةٌ مِنَ البَشرِ لأوامرِ اللَّهِ ؛ لأنَّ الكلامَ خبريَّ
 لفظاً ، إنشائيَّ معنىً ، تقديرُهُ : (يا أَيُّها الوالداتِ أرضعنِ أولادكن) . والغرضُ
 البلاغيُّ : هو قصدُ المبالغةِ في الأمرِ ، فكأنَّه أمرُهُنَّ فامتلوا ، ثمَّ أخبرَ عنهم
 بالامثالِ .

ومن الأغراضِ البلاغيَّةِ التَّفَاوُلُ : نَحْوُ قولِ المسلمِ : (الحمدُ لله) ، وهو
 المبالغةُ في حصولِ فعلِ التَّعْظِيمِ والثناءِ ، فكأنَّه حصلَ فعلاً ، فأخبرَ عن حصولِهِ .
 (١) أشارَ المؤلِّفُ رحمَهُ اللهُ تعالى إلى ضَعْفِهِ ، ويدلُّ عليه ما سَلَفَ ، لكنَّ الزِّيَادَةَ أَثَرٌ مِنْ
 طريقِ الشَّامِيِّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : (متروكٌ يضعُ الحديثَ) . كما
 في « الميزان » للذهبي (١ / ٢٣١ ، ٢٥١) . وجاء في روايةٍ للخطيبِ في « آدابِ الرَّاويِ
 والسَّامِعِ » : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . . فَهُوَ أَقْطَعُ » .
 لكنَّ العُمَارِيَّ في كتابِهِ « الاستعاذة والحسيلة » أطالَ في توهينه .

أقولُ : أعملُ بالحديثِ الضَّعِيفِ في فضائلِ الأعمالِ . . جائزٌ بشرطٍ عندَ جهابذةِ
 العلماءِ قديماً وحديثاً ، وبخاصَّةٍ إذا قويَّ معناه ، إلّا إذا كانَ الضَّعْفُ لكونِ الرَّاويِ
 متهماً بالكذبِ . قال الحافظُ أبْنُ أَصْلَاحٍ في «المقدمة» (٣٤) : (ليسَ كُلُّ ضَعْفٍ =

[٢] عَلَى أَحْمَدٍ هَادِي الْأَنَامِ وَاللَّيْثِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ أُولِي الْمَجْدِ

(السَّلَامُ) أَي : السَّلَامَةُ مِنَ الْآفَاتِ . (بِلَا عَدٍّ) أَي : بِلا حَصْرِ ولا عَدَدٍ ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ لَهُ غَايَةٌ .

٢- (عَلَى أَحْمَدٍ) : أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ مِنَ الْحَمْدِ ، نَقَلَ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ لِعَلَّتِي وَزَنِ الْفِعْلِ وَالْعَلَمِيَّةِ ، وَصُرِفَ هُنَا لِلضَّرُورَةِ^(١) ، فَهُوَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَحْمَدُ الْحَامِدِينَ لِرَبِّهِ ، وَأَحْمَدُ الْمَخْمُودِينَ ، فَلَمْ يَكُنْ مُحَمَّدًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ كَانَ أَحْمَدَ ، وَلِذَا سُمِّيَ فِي الْإِنْجِيلِ بِهِ^(٢) . (هَادِي) أَي : مُرْشِدٌ وَدَالٌّ بِلُطْفٍ ، مُوَصِّلٌ إِلَى الْبُغْيَةِ . (الْأَنَامِ) أَي : الْخَلْقِ . (وَاللَّيْثِ) هُمْ : مُؤْمِنُو بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ .

يزول بمجيء الحديث من وجوه ، بل ما كَانَ ضَعْفُهُ لضعفِ حَفِظِ رَاوِيهِ الصَّدُوقِ الْأَمِينِ زَالَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، لِدَلَالَةِ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ اخْتِلَالِ ضَبْطِهِ . . . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الضَّعْفُ لَكَوْنِ الرََّاوِي مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ ، أَوْ فَاسِقًا . . فلا يَنْجِبُ ذَلِكَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ^١ -

ويغنيانا عن الأخذِ والرَّدِّ فيه إِذَا جَاءَ مَا يَصُحُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ نَحْوُ : مَا أَشْتَهَرَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَفْتَاتِهِ كَتَبَهُ وَرَسَاتِلُهُ إِلَى الْمُلُوكِ بِ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، وَفِعْلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ كَمَا جَاءَ عَنْ سَيِّدِنَا نُوحٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَعَلْنَاكِ مَتَرًا وَسَفِينًا ﴾ [هود : ٤١] .

(١) أَي لضرورة ألوزن ، كما قال ابن مالك في «الخلاصة» :

وَلَا ضَيْطَرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُورٍ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

(٢) إِشَارَةٌ لِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ حِكَايَةً عَنْ سَيِّدِنَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : ﴿ وَبَشِّرِ الرَّسُولِ بِأَنَّهُ يُؤْتِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَمْرًا ﴾ [الصَّف : ٦] .

[٣] أَبَا مُسْفِرًا وَجَهَ التَّصْدِيرِ وَالْقَصْدِ وَجَالِي خَفِيَّاتِ الْمَسَائِلِ فِي الْعَقْدِ

(وَأَصْحَابِهِ) - أَسْمُ جَمْعٍ لَصَاحِبٍ - وَهُوَ : مَنْ أَجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ . (وَالتَّابِعِينَ) - جَمْعُ تَابِعٍ - وَهُوَ : مَنْ أَجْتَمَعَ بِالصَّحَابِيِّ (أَوَّلِي) أَي : أَصْحَابِ . (الْمَجْدِ) أَي : الشَّرَفِ وَالْكَرَمِ .

٣- (أَبَا) - بِالتَّخْفِيفِ - : حَرْفُ نِدَاءٍ كـ (هَيَا) . (مُسْفِرًا) : أَسْمُ فَاعِلٍ ، مُنَادِي شَبِيهَ بِالْمُضَافِ . (وَجَهَ) : مَعْمُولُ مُسْفِرًا . (التَّصْدِيرِ وَالْقَصْدِ) : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، أَي : حَاسِرًا عَنْ وَجْهِ التَّصْدِيرِ ، أَي : التَّقَدُّمِ فِي الْأَمْرِ . وَالْقَصْدُ : أَي : الْإِعْتِمَادُ فِيهِ . شَبَّهَ بَأَنَّ لِلْمُتَصَدِّرِ فِي عَقُودِ النِّكَاحِ وَجْهًا ، وَعَلَيْهِ نِقَابٌ ، فَحَسَرَهُ وَأَبْرَزَهُ لِيُرَى ، فَيُطْلَبَ مِنْهُ وَيُقَصَّدَ لَهُ ، وَكَأَنَّهُ فِي ضِمْنِ ذَلِكَ مُلْمَحٌ مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَعَارَ لِلتَّصْدِيرِ وَجْهًا ظَاهِرًا بَارِزًا .
فِيَنْبَغِي :

أَوَّلًا : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَجْهُ حَسَنًا بِإِتْقَانِ أَحْكَامِ هَذَا الْقُرْآنِ .

وِثَانِيًا : صَوْنُهُ عَنْ تَغْيِيرِ حُسْنِهِ بِالْغَفْلَةِ ، وَعَدَمِ الْإِقْظَةِ لِدَقَائِقِ مَا تَصَدَّرَ لَهُ ؛ لِثَلَاثٍ يَقَعُ فِي وَرْطَةٍ ، أَوْ يَتَهَدَّفُ لِسَقَطَةٍ ، كَمَا يَقَعُ لَكَثِيرٍ فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي قَلَّ فِيهِ التَّحَرُّيُّ ^(١) ، وَكَثُرَ فِيهِ التَّجْرِيُّ ^(٢) .

(وَ) يَا (جَالِي) - بِسُكُونِ أَلْيَاءِ لِضَرُورَةِ الشُّعْرِ - أَي : مُظْهِرًا . (خَفِيَّاتِ)

- جَمْعُ خَفِيَّةٍ - وَهِيَ : مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ تَحْصِيلُهَا - وَفِي نَسْخَةٍ :

(١) التَّحَرُّيُّ : التَّوَحُّيُّ وَالْإِجْتِهَادُ وَالتَّدْقِيقُ فِي قَصْدِ الْحَقِّ .

(٢) مَأْخُودٌ مِنَ التَّجْرِيِّ ، وَجَاءَ فِي الْأَثَرِ الْمُرْسَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عِنْدَ الدَّارِمِيِّ فِي « السُّنَنِ » [١٥٧] : « أَجْرُكُمْ عَلَى الْفِتْنَةِ . . أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ » .

[٤] تَبْقُظُ فَفِي عَقْدِ النِّكَاحِ جَهَالَةٌ أَغَالِيظُ لَا يَخْفَى خَطَاها لِذِي رُشْدٍ

(صِفَاتِ)^(١) ، وأخرى : (مَلِيحات) على سبيلِ الاستعارة والتشبيه^(٢) المُستعمل في الإشارة ؛ لِعِزَّةِ المطلوبِ وحُسْنِهِ - (الْمَسَائِلِ) - جمعُ مسألة - وهي : ما يُسألُ عنه ويُحتاجُ إليه مِنَ الْعِلْمِ (فِي الْعَقْدِ) أي : عَقْدِ النِّكَاحِ ، فـ (أَلْ) : فيه للعهدِ الذَّهْنِي ، وهي التي يكونُ مضمونها معلوماً عندَ الْمُخاطَبِ^(٣) .

٤- (تَبْقُظُ) أي : تَنْبُذُ مِنْ نَوْمِ غَفْلَةِ الْجَهْلِ بِقِطْعَةِ الْعِلْمِ ، لِمَا أَنْتَ مُتَصَدِّرٌ فِيهِ وَمُنْقَلِدٌ عَهْدَتَهُ . (فَفِي عَقْدِ النِّكَاحِ) أي : الَّذِي هُوَ وَضُلَّةٌ إِلَى حِفْظِ الْأَنْسَابِ وَصِيَانَةِ الْأَبْضَاعِ^(٤) . (جَهَالَةٌ) أي : مَعَ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْعِلْمِ ، وَهُوَ أَقْبَحُ الْأَشْيَاءِ ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَأْثِمِ وَالْمَخَازِي ، وَعُرِفَ بِأَنَّهُ : (أَعْتَقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ) .

(أَغَالِيظُ) - جمعُ أَغْلُوطةٍ - والمرادُ بِهِ : أَنْتَ إِذَا بَاسَرْتَهُ مَعَ الْجَهْلِ . وَقَعْتَ فِي الْغَلَطِ ، وَهُوَ الْخَطَأُ ضِدُّ الصَّوَابِ . (لَا يَخْفَى) أي : لَا يَسْتَتِرُ ، بَلْ يَظْهَرُ (خَطَاها) أي : الْأَغَالِيظُ الصَّادِرَةُ مِنَ الْمَبَاشِيرِ لِلْعَقْدِ مَعَ الْجَهْلِ . (لِذِي رُشْدٍ) أي : ذِي سَدَادٍ وَصَوَابٍ ، وَهُوَ ضِدُّ الْغَيِّ . قَالَ الْمُتَوَكِّلِيُّ فِي «تَوْقِيفِهِ»^(٥) : (الرُّشْدُ : حُسْنُ التَّنْصُرِفِ فِي الْأَمْرِ حِسّاً أَوْ مَعْنَى ، دِيناً أَوْ

(١) في (١) : (وصِفَاتِ) : جمع وصيفة ، وهي الجارية .

(٢) في النسخ : (والتشبيب) .

(٣) ويمثّلُ لَهُ التَّحَاةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِذْ هَمَّافِ الْفَكَارِ﴾ [التَّوْبَةُ : ٤٠] ، وَالْغَاوُ : تَقَبُّعٌ فِي جَبَلٍ ثَوْرٍ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ فِي آيَةِ ؛ إِذْ كَانَ مَعْلُوماً عِنْدَهُمْ .

(٤) الْأَبْضَاعُ - جمعُ بَضْعٍ - : وَيَطْلُقُ عَلَى الْفَرْجِ وَالْجَمَاعِ ، وَالتَّزْوِيجِ وَالْعَقْدِ .

(٥) وَأَسْمُهُ الْكَامِلُ : «التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَّاتِ التَّعَارِيفِ» ، ذِكْلٌ بِهِ عَلَى «التَّعْرِيفَاتِ»

لِلجُرْجَانِيِّ .

[٥] تَصَوَّرَ إِذَا بَاشَرَتْ عَقْدًا لِحُكْمِهِ وَمَا فِيهِ مِنْ رُكْنٍ وَشَرْطٍ وَمِنْ حَدٍّ

دُنْيَا ، وَأَخْصَصُ مِنْهُ الرَّشْدَ - بفتح أوليه - لَأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي حُسْنِ التَّصَوُّفِ فِي الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ فَقَطْ ، وَأَمَّا ضِدُّهُ وَهُوَ الْغَيُّ : فَهُوَ جَهْلٌ عَنِ اعْتِقَادِ فَاسِدٍ ، وَسَوْءُ التَّصَوُّفِ فِي الشَّيْءِ ، وَإِجْرَاءُهُ عَلَى مَا تَسَوَّءُ عَاقِبَتُهُ (اهـ مُلْحَصًا .

وَأَعْلَمُ : أَنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ فِي قَوْلِهِ : (يَقُولُ الَّذِي يَسْتَنُّ) .. هُوَ جُمْلَةٌ ^(١) : (أَيَا مُسْفِرًا ..) ، إِذِ الْقَوْلُ لَا يَنْصِبُ إِلَّا جُمْلَةً نَحْوُ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [مريم : ٣٠] ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا نَحْوُ : (قُلْتُ : قَصِيدَةٌ وَشِعْرًا) ، أَوْ مُفْرَدًا قُصِدَ لَفْظُهُ نَحْوُ : (قُلْتُ : زَيْدًا أَوْ كَلِمَةً) . وَجَوَابُ قَوْلِهِ (أَيَا مُسْفِرًا) : هُوَ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الرَّابِعِ : (تَبْقُظُ) . ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ :

٥- (تَصَوَّرَ) أَي : ارْتَسَمَ فِي عَقْلِكَ صُورَةُ الْوَاقِعَةِ الَّتِي تُبَاشِرُهَا بِإِدْرَاكِ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مِنَ الْحُكْمِ .. لِتَعْمَلَ بِمَقْتَضَاهُ .

فَالْتَصَوُّرُ هُوَ : إِدْرَاكُ بِلَا حُكْمٍ ، كَتَصَوُّرِ الْإِنْسَانِ بِلَا حُكْمٍ عَلَيْهِ : أَكَاتَبَ هُوَ أَمْ لَا ؟ وَمَعَهُ تَصَوُّرٌ بِتَصْدِيقِ ^(٢) ، كَكُونِهِ كَاتِبًا أَوْ غَيْرَ كَاتِبٍ .

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ هُنَا الْإِدْرَاكُ مَعَ الْحُكْمِ .. قَيَّدَ التَّصَوُّرَ فَقَالَ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ : (إِذَا بَاشَرَتْ عَقْدًا لِحُكْمِهِ .. إلخ) ، فَإِدْرَاكُ النَّسَبَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ - الصَّحِيحَةُ أَوْ عَدْمُهَا - حُكْمٌ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ ، إِذِ أَمْرُهُ أَوَّلًا بِالْتَّبَيُّظِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعَثُ عَلَى التَّصَوُّرِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ فِي انْتِفَاءِ الْغَلَطِ الْمَوْقِعِ فِي الْإِثْمِ . (إِذَا بَاشَرَتْ)

= وَالْمُنَاوِي : هُوَ مُحَمَّدٌ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنُ تَاجِ الْعَارِفِينَ الْحَدَّادِيُّ الْقَاهِرِيُّ ، الْمَتْرُفِيُّ سَنَةِ : (١٠٣١ هـ) ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمَفِيدَةِ الْكَيْفِيَّةِ الشَّهِيرَةِ .

(١) أَي : كَامِلُ الْمَنْظُومَةِ .

(٢) التَّصْدِيقُ : هُوَ إِدْرَاكُ الْحُكْمِ مَعَ التَّصَوُّرِ .

[٦] مُقَدِّمَةُ سُنِّ النِّكَاحِ لِتَائِقٍ لِأَهْبِيَّةِ يُوسُرٍ^(١) بِالطُّوْلِ وَالْجَدِّ

أي : وَلَيْتَ (عَقْدًا) بِنَفْسِكَ ؛ إِذِ الْمَبَاشَرَةُ تَوَلَّى الْأَمْرَ بِالنَّفْسِ ، وَالْمَرَادُ : بِأَشْرَنَهُ أَوْ سُنَّتَهُ عَنْهُ (لِحُكْمِهِ) أَي : لِأَحْكَامِهِ الَّتِي تَتَوَقَّفُ صَحَّتُهُ عَلَيْهَا .

(وَمَا فِيهِ) أَي : أَلْعَقْدُ (مِنْ) : بَيَانُهُ . (وَكُنْ) وَهُوَ لُغَةً : جَانِبُ الشَّيْءِ الْأَقْوَى ، وَشَرْعًا : مَا يَقُومُ بِهِ الشَّيْءُ ، وَيُعْتَبَرُ دَاخِلَ الْمَاهِيَةِ^(٢) . (وَ) مِنْ (شَرْطِ) : وَهُوَ لُغَةً : تَعْلِيقُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ بِمَثَلِهِ ، وَشَرْعًا : مَا تَتَوَقَّفُ الصَّحَّةُ عَلَى وَجُودِهِ وَتَقْدِيمِهِ . (وَمِنْ حَدِّ) وَهُوَ لُغَةً : الْمَنْعُ وَالْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَشَرْعًا : وَصْفُ الشَّيْءِ الْمُحِيطِ بِمَعْنَاهُ ، أَوْ مَا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَيُقَالُ : الْجَامِعُ الْمَانِعُ الْمُطَرِّدُ الْمُنْعَكِسُ .

[مشروعية النكاح] :

٦- (مُقَدِّمَةٌ) إِعْلَمَ : أَنَّ النِّكَاحَ لَهُ الْمَوْقِعُ الْعَظِيمُ فِي الدِّينِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ بِهِ تَحْصِيلَ الصِّيَانَةِ^(٣) ، وَالْحِفْظَ عَنِ الْقُوعِ فِي الْفُسَادِ . قَالَ ﷺ : « مَنْ تَزَوَّجَ . فَقَدْ حَفِظَ شَطْرَ دِينِهِ ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي »^(٤) .

(١) انظر التعليق رقم (١) ص (٦٧) من الكتاب .

(٢) التَّعْيِيرُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ يَكُونُ بِقَوْلِهِمْ : دَاخِلًا فِي الْمَاهِيَةِ . وَالْمَاهِيَةُ : حَقِيقَةُ الشَّيْءِ ، وَتَقَعُ فِي جَوَابِ : مَا هُوَ ؟

(٣) فِي (ب) : (تَحْصُلُ الصِّيَانَةُ) .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (٧٦٤٣) (٨٧٨٩) بَلْفِظَ : « مَنْ تَزَوَّجَ . فَقَدْ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الْإِيمَانِ ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي » وَفِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِيَانَ الرَّقَاشِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَلِذَلِكَ رَمَزَ الشُّيُوطِيُّ إِلَى ضَعْفِهِ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (٨٥٩١) .

وَفِي آثَارٍ آخَرَ - كَمَا فِي « قُرَّةِ الْعَيْونِ » (ص/١١) - : « مَنْ تَزَوَّجَ يُرِيدُ أَلْعَنَافَ . . فَحَقَّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُ » ، وَ : « مَنْ تَزَوَّجَ لِلَّهِ . . كَفِيَ وَفِي » .

ورَغِبَ فِيهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِقَوْلِهِ : « النِّكَاحُ سُئِنِي ، فَمَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي .. فَلَيْسَتْ بِسُئِنِي »^(١) . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ .

وهذه فوائدٌ مُهمَّةٌ ينبغي أَنْ لَا يَخْلُوَ هَذَا الشَّرْحُ مِنْهَا ، فَأَقُولُ :

(النِّكَاحُ) : مُسْتَحَبٌّ (لِتَأْتِي) إِلَيْهِ ، يَجِدُ (أَهْبَتَهُ) مِنْ مَهْرٍ ، وَكِسْوَةٍ فَضْلِ التَّمَكِينِ^(٢) ، وَنَفَقَةِ يَوْمِهِ ، وَإِنْ أَشْتَغَلَ بِالْعِبَادَةِ ، فَإِنْ فَقَدَهَا أَسْتُحِبَّ تَرْكُهُ ، وَيَكْسِرُ شَهْوَتَهُ بِالصَّوْمِ ؛ لِلخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ :

« يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ .. مَنْ أَسْتَطَاعَ مِنْكُمُ النِّبَاءَ .. فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ . وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ .. فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ »^(٣) أَي : قَاطِعٌ لَتَوَقَّاهِ .

= وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٦٥٥) ، وَالنَّسَائِيِّ (٣٢١٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ » مِنْهُمْ : « النِّكَاحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَافَ » وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ كَمَا نَقَلَهُ الْمُنْذَرِيُّ .

(١) أَخْرَجَ نَحْوَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَبُو جَاهٍ (١٨٤٦) فِي النِّكَاحِ . قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي « الزَّوَائِدِ » : إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ .

فُلْتُ : هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي « الصَّحِيحِينَ » عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٠٦٣) ، وَمُسْلِمٍ (١٤٠١) ، وَفِيهِ لَفْظٌ : « لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ ، وَأُصَلِّي وَأَنَامُ ، وَأَتَزَوَّجُ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي .. فَلَيْسَ مِنِّي » .

(٢) أَي : مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ كِسْوَةٍ كُلِّ فَصْلٍ مِنْ فَصُولِ السَّنَةِ ، إِذَا كَانَتْ غَيْرَ نَاشِئَةٍ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٦٥) ، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٨١) فِي النِّكَاحِ .

[٧] وَسُنَّ لَهُ بِكَرٍّ وَلُؤْدٍ عَفِيفَةٍ وَدَيِّتَةٍ بِالْخُلُقِ وَالْبَسِطِ وَالْوُدِّ

وَالْبَاءَةُ لُغَةٌ : الْجَمَاعُ ، وَالْعِرَادُ : هُوَ مَعَ الْمُؤْنِ ؛ لِرَوَايَةِ :

« مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ . . فَلْيَتَزَوَّجْ » ^(١) . فَإِنْ فَقَدَ الْأُهْبَةَ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ . . كُرْهَ لَهُ ، أَوْ وَجَدَهَا وَلَمْ يَتَّقِ إِلَيْهِ . . فَلَا كِرَاهَةَ ، بَلِ التَّزَوُّجُ أَفْضَلُ لَهُ إِذَا لَمْ يَشْتَغِلْ بِالْعِبَادَةِ ، وَلَا كَانَ بِهِ عِلَّةٌ - كَهَرَمٍ ، أَوْ مَرَضٍ دَائِمٍ ، أَوْ تَعْنِينٍ ^(٢) - وَإِلَّا . . كُرْهٌ أَيْضًا .

[صفات الزوجة] :

٧- وتستحب (دَيِّتَةٌ) بحيث يوجد فيها صفة العدالة ، لا العِفَّةِ عَنِ الزُّنَا

الْمَعْتَصِرُ : الطَّائِفَةُ وَالْجَمَاعَةُ . وَيُقَالُ فِي مَعْنَى الْوُجُوءِ أَيْضًا : الْأَخْتِصَاءُ ، أَوْ رَضُ الْخِصْبَيْنِ حَتَّى يَخْلَصَ مِنْ شَرِّ الْمَنِيِّ ، وَقَدْ اسْتَعَاذَ ﷺ مِنْ شَرِّهِ . كَمَا فِي حَدِيثِ سُكَيْلِ بْنِ حُمَيْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٥٥١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٩٢) ، وَالنَّسَائِيُّ (٥٤٥٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمِينٍ وَمِنْ شَرِّ بَصْرِي ، وَمِنْ شَرِّ لِسَانِي ، وَمِنْ شَرِّ قَلْبِي ، وَمِنْ شَرِّ مَبْنِي » .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عُمَانَ ذِي الثَّوْرَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّسَائِيُّ فِي « الصَّغَرَى » (٣٢٠٦) فِي

النِّكَاحِ ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْجَدَاوِيُّ كَمَا فِي « أَحْكَامِ النِّكَاحِ » (ص / ٩) مِنَ الرَّجَزِ :

وَوَاجِبٌ عَلَى الَّذِي يَخْشَى الزُّنَا تَزَوُّجٌ بِكُلِّ حَالٍ أَمْكَنَّا
وَزَيْدٌ فِي النِّسَاءِ فَقَدْ أَلْمَالِ وَلَيْسَ مُنْفِقٌ سِوَى الرِّجَالِ
وَفِي ضِمَاعٍ وَاجِبٍ لِلتَّفَقُّهِ مِنَ الْخَيْبِ حُرْمَةٌ مُتَّفَقَةٌ
لِرَاغِبٍ أَوْ رَاجِي نَسْلِ يُنْدَبُ وَإِنْ بِهِ يَضِيعُ مَا لَا يَجِبُ
وَيُكْرَهُ أَنْ بِهِ يَضِيعُ التَّقْلُ وَلَيْسَ فِيهِ رَغْبَةٌ أَوْ نَسْلُ
إِنْ أَتَقَى مَا يَنْتَضِي حُكْمًا مَضَى جَازَ النِّكَاحِ بِالسَّوَى فِي الْمُرْتَضَى

(٢) الْعِنَةُ : عَجَزٌ يَصِيبُ الرَّجُلَ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ .

فقط . (يَكْرُ) : قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ »^(١) [١٨٨/٧] : (لِلأَمْرِ بِهِ مَعَ تَعْلِيلِهِ بِـ :
« أَنَّهُنَّ أَعَذَبُ أَفْوَاهًا - أَي : أَلَيْنُ كَلَامًا ، أَوْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ أَطْيَبِيَّتِهِ وَحَلَاوَتِهِ
- وَأَتَنَقُّ أَرْحَامًا - أَي : أَكْثَرُ أَوْلَادًا - وَأَسَخَنُ »^(٢)) أَقْبَالًا ، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ مِنْ
الْعَمَلِ^(٣) - أَي : الْجِمَاع - وَأَغْرُ غِرَّةً^(٤) - بِالْكَسْرِ - أَي : أَبْعُدُ مِنْ مَعْرِفَةِ الشَّرِّ

(١) ستأتي ترجمة ابن حَجَرٍ صاحب « الثَّحْفَةِ » و« شرح الإرشاد » عند المؤلف لاحقاً .

(٢) فِي الْأَصْلِينَ : (أَحْسَنُ) ، وَالتَّصَوُّبُ مِنْ مَصَادِيرِ التَّخْرِيجِ الثَّالِيَةِ .

(٣) أَخْرَجَهُ إِلَى هُنَا عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنُ الشَّيْثِيِّ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ كِلَاهُمَا فِي
« الطَّبِّ » ، كَمَا فِي « شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » لِلْمُنَاوِي (٥٥٠٩) بِإِسْنَادٍ
ضَعِيفٍ .

وَأَخْرَجَهُ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عُوَيْمٍ بْنِ سَاعِدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنُ مَاجَه (١٨٦١) فِي
النِّكَاحِ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (٤٥٨) ، وَحُسْنَةُ الشَّيْطُوطِي فِي « جَامِعِهِ » (٥٥٠٧) .
وَأَخْرَجَهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (٧٦٧٣) . قَالَ عَنْهُ
الْهَيْثَمِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ مَتْرُوكٌ . وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : لِلأَمْرِ بِهِ ؛ أَي فِي :
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ، فَإِنَّهُمْ أَعَذَبُ أَفْوَاهًا ، وَأَتَنَقُّ
أَرْحَامًا ، وَأَسَخَنُ أَقْبَالًا ، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ مِنَ الْعَمَلِ » ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ :
« وَأَقْلُ خَيْبًا » أَي : خِدَاعًا .

عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ؛ أَي : بِتَرْوِجِهِمْ وَإِثَارِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ . أَعَذَبُ أَفْوَاهًا : أَطْيَبُ
وَأَحْلَى رِيقًا ، أَوْ هُوَ كِتَابَةٌ عَنْ قِلَّةِ الْبِدَاةِ وَالسَّلَاطَةِ . أَتَنَقُّ أَرْحَامًا - مَأْخُودٌ مِنَ النَّتَقِ -
وَهُوَ : الرِّمْيُ ، فَيَقَالُ لِكَثِيرَةِ الْوُلْدِ : نَاتَقٌ ، وَالْيَكْرُ مِظَنَّةُ ذَلِكَ ، أَوْ الْمَرَادُ : الْوُلُودُ
الَّتِي بِهَا الْمَجْرِبَةُ . أَسَخَنُ : أَرَغَبُ لِلزَّوْجِ . أَقْبَالًا : فَرْوَجًا ، وَيُقَالُ لَهُ : قُبْلٌ ؛ لِأَنَّ
صَاحِبَهُ يَفَاقِلُ بِهِ غَيْرَهُ . أَرْضَى بِالْيَسِيرِ : تَقَنُّعٌ بِالْمَوْجُودِ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ نَقِيَّةً الْقَلْبِ ،
طَاهِرَةً اللَّبِّ ، رَاضِيَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا أَوْلَاهَا .

(٤) جَاءَ فِي « النِّهَايَةِ » لابنِ الْأَثِيرِ (٣٥٤/٣) : « عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ، فَإِنَّهُمْ أَغْرُ =

[٨] جَمِيلَةٌ خَلَقَ ذَاتُ عَقْلٍ مُوقِّرٍ وَبِالنَّسَبِ الْمَحْمُودِ تُوصَفُ وَالْبُعْدُ

والتَّقَطُّنُ لَهُ - وبِالضَّمِّ - أَي : غَرَّةُ الْبَيَاضِ ، أَوْ حُسْنُ الْخُلُقِ ، وَإِرَادَتُهُمَا مَعًا أَجُودُ .

نَعَمْ . . الثَّيِّبُ أَوْلَى لِعَاجِزٍ عَنِ الْإِفْتِضَاضِ^(١) ، وَلَمَنْ عِنْدَهُ عِيَالٌ يَحْتَاجُ لِكَامِلَةِ تَقَوُّمٍ عَلَيْهِنَّ ، كَمَا أَسْتَصَوْبُهُ ﷺ مِنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِهَذَا^(٢) اهـ

٨ - (نَسِيئَةٌ) أَي : مَعْرُوفَةٌ الْأَصْلُ طَبِيبَةٌ^(٣) ، لِنَسَبِهَا إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ ، وَتَكَرَّرَتْ بِنْتُ الزُّنَا وَالْفَاسِقِ^(٤) . (وَالْبُعْدُ) أَي : [غَيْرِ قَرَابَةٍ

= أَخْلَاقًا ؛ أَي : أَبْعَدُ مِنْ فِطْنَةِ الشَّرِّ وَمَعْرِفَتِهِ ، مِنْ الْفِرَّةِ : الْغَفْلَةِ . وَلَمْ أَجِدْ لَفْظَ الْمَصْنُفِ .

(١) الْإِفْتِضَاضُ : إِزَالَةُ الْبِكَارَةِ .

(٢) أوردَ قِصَّةَ زَوَاجِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِثَيِّبِ الْبَخَارِيِّ (٥٠٨٠) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ (١٤٦٦) م (٥٦) فِي الرِّضَاعِ ، وَفِيهِ : أَنَّهُ لَمَّا تَزَوَّجَ ثَيِّبًا لِأَجْلِ أَخَوَاتِهِ قَالَ لَهُ ﷺ : « فَهَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ » . . ثُمَّ قَالَ لَمَّا أَعْلَمَهُ بِحَالِهِ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ » ، أَوْ قَالَ : « خَيْرًا » .

(٣) فِي (١) : طَبِيبَةٌ .

(٤) وَكَذَا صَاحِبُ الْبُدْعَةِ وَنَحْوَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَدَارُهَا عَلَى أَنَاسٍ ضَعَفَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ أَبِي مَاجَه (١٩٦٨) ، وَالْحَاكِمِ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٢٦٨٧) ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ فِي « السُّنَنِ » (٢٩٩/٣) وَفِيهَا : « تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ ، وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ ، وَأَنْكِحُوا إِيَّاهُمْ » ، وَ : « أَنْكِحُوا إِلَى الْأَكْفَاءِ ، وَأَنْكِحُوهُمْ ، وَأَخْتَارُوا لِنُطْفِكُمْ » .

قَالَ الْحَافِظُ الشَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ » : رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ ، أَمَثَلُهُمْ صَالِحُ بْنُ مُوسَى الْأَطْلَحِيِّ ، وَالْحَارِثُ بْنُ عِمْرَانَ الْجَعْفَرِيُّ ، وَهُوَ حَسَنٌ ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي « الْفَتْحِ » (٢٨/٩) : وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ أَيْضًا ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ ، وَيَقْوَى أَحَدُ الْإِسْنَادَيْنِ بِالْآخَرِ .

وَفِي أَلْبَابِ : عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبْنِ عَمَرَ ، وَالْحَدِيثُ بِمَجْمُوعِ طَرَفَيْهِ وَمَتَابَعَاتِهِ صَحِيحٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قريبة ؛ وهي مَنْ في أوَّل درجاتِ الخُؤُولَةِ أوِ الْعُومَةِ ؛ لأنَّ الولدَ يَجِيءُ
نحيلاً^(١) .

ويُسَمَّى كونها ولوداً ، وودوداً^(٢) ؛ ويُعرفُ في البكرِ بأقاربها .

(ذَاتُ عَقْلٍ [مُؤَقَّر]) : حَسَنَةُ الْخُلُقِ وَالْخَلْقِ بِحَسَبِ طَبْعِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ
الْعِمَّةَ ، وَهِيَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ .

نَعَمْ . تُكْرَهُ ذَاتُ الْجَمَالِ الْبَارِعِ^(٣) ؛ لِأَنَّهَا تَزْهَوِي بِهِ ، وَتَتَطَلَّعُ إِلَيْهَا أَعْيُنُ
الْفَجْرَةِ .

(١) ذَكَرَ الْمَاورِدِيُّ فِي « أَدَبِ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ » (ص / ١٦٠) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ
قَالَ : (يَا بَنِي السَّائِبِ قَدْ ضَوَيْتُمْ ، فَأَنْكَحُوا الْغَرَائِبَ) .
وَقَالَ الشَّاعِرُ مِنَ الطُّوَيْلِ :

تَجَاوَزْتُ بِنْتَ الْعَمِّ وَهِيَ حَبِيبَةٌ مَخَافَةً أَنْ يَفْضُوئَ عَلَيَّ سِلَاسِي
ضَوَى : هَزُلَ وَضَعُفَ ، وَالْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَ الرَّجُلِ مِنْ قَرَابَتِهِ يَجِيءُ ضَارِباً ،
غَيْرَ أَنَّهُ يَجِيءُ كَرِيماً عَلَى طَبْعِ قَوْمِهِ .

(٢) لَمَّا رَوَى عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٠) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي
« الصُّغَرَى » (٣٢٢٧) فِي النِّكَاحِ ، بَلَفَظَ : « تَزَوَّجُوا الْوَلُودَ الْوَدُودَ ؛ فَإِنِّي مُكَائِرٌ
بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عِنْدَ أَبِي جَبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٢٨) :
« تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ ؛ فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْآلِثِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٧٨ / ٧) : « تَزَوَّجُوا ؛ فَإِنِّي مُكَائِرٌ
بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا تَكُونُوا كَرِهَاتِيَةِ النَّصَارَى » .
(٣) فِي (ب) : الْبَدِيعِ .

- [٩] وَبِالْغَةِ ذَاتُ حَيَاءٍ خَفِيفَةٌ لِمَهْرٍ وَبِالْإِنْسَارِ تُغْنِي بِلَا وَلدٍ
 [١٠] وَيَنْظُرُ مِنْهَا: الْوَجْهَ وَالْكَفَّ عِنْدَمَا لِحِطَّتَيْهَا يَنْزِمُ بِالْجَزْمِ^(١) وَالْجِدُّ

٩- (وَبِالْغَةِ) وفاقة الولد^(٢) مِنْ غَيْرِهِ ، و(خَفِيفَةٌ) الْمَهْرُ .

وفي « الثَّحَفَةِ » [١٩٠ / ٧] : (ولو تعارضت تلك الصفات . . فالذي يظهر أنه يُقَدَّمُ : الدين مطلقاً^(٣) .

ثُمَّ الْعَقْلُ وَحُسْنُ الْخُلُقِ ، ثُمَّ الْوِلَادَةُ^(٤) ، ثُمَّ أَشْرَفِيَةُ النَّسَبِ ، ثُمَّ الْبَكَارَةُ ، ثُمَّ الْجَمَالُ .

ثُمَّ مَا الْمَصْلَحَةُ فِيهِ أَظْهَرَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ .

تنبيه : [الثَّحْرِي لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ]

كما يُسَرُّ لَهُ تَحْرِي هَذِهِ الصِّفَاتِ فِيهَا ، كَذَلِكَ يُسَرُّ لَهَا وَلَوْلِيَّهَا تَحْرِيهَا فِيهِ ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) اهـ

[سُبِّيَةُ النَّظَرِ لِلْمَخْطُوبَةِ] :

١٠- وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا وَتَرَجَّى الْإِجَابَةَ ، وَظَنَّ خُلُوقَهَا عَنِ الْمَوَانِعِ . . سُرَّ نَظَرُهُ لَوَجْهِهَا وَكَمِّيَّهَا^(٥) ؛ لِدَلَالَةِ الْوَجْهِ عَلَى الْجَمَالِ ، وَالْكَفَّيْنِ عَلَى

(١) انظر التعليق رقم (٢) ص (٦٧) من الكتاب .

(٢) لِأَنَّهُ قَدْ يَأْخُذُ أَكْثَرَ وَقْتِهَا بِخِدْمَتِهِ فَتُضَيِّعُ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِ .

(٣) لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٠٩٠) ، وَمُسْلِمٍ (١٤٦٦) وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِجَمَالِهَا ، وَلِحَسْبِهَا ، وَلِمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ » .

(٤) لِلْأَحَادِيثِ السَّالِفَةِ .

(٥) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤٢٤) فِي النِّكَاحِ ، وَفِيهِ : قَالَ لَهُ =

خصوصية^(١) البدن ، ويحرم عليه نظره غيرهما ، وله تكريره قبل الخطية ، ولو فوق ثلاث^(٢) للأمر به ، وتعليله : بأنه يؤدّم بينهما^(٣) ، أي : تدوم المودة .
ومن لم يتيسر له النظر بنفسه ، أو لا يريده . سنّ له أن يُرسل من يحلّ له نظرها .
ويحرم نظره الأجنبية لغير ذلك ولو مع الأمن من الفتن^(٤) ، ويحلّ له أن

= رسول الله ﷺ : « أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا ؟ » ، قَالَ : لَا . قَالَ : « فَادْهَبْ ، فَانْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ فِي أَنْصَارٍ شَيْئًا » .

(١) في (أ) : (خِصْب) .

(٢) في (أ) : (وَالْوُقُوفُ عَلَى الثَّلَاثَةِ) .

(٣) كما في حديث المغيرة رضي الله عنه عند الترمذي (١٠٨٧) ، والنسائي في « الصغرى » (٣٢٣٥) في النكاح ، وفيه : « فَانْظُرْ إِلَيْهَا ؛ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُؤدّمَ بَيْنَكُمَا » . قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وقد ذهب بعض أهل العلم إليه وقالوا : لا بأس أن ينظر إليها ما لم ير منها محرماً .

(٤) لقوله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ أَبْصَارَهُمْ وَحَقِّقُوا أَفْئِدَهُمْ ذَلِكَ أَدْنَى لِمُحِبِّهِمْ ﴾ [النور : ٣٠] .

وقال صلوات الله وسلامه عليه كما في حديث حذيفة رضي الله عنه عند الحاكم في « المستدرک » (٣١٤ / ٤) ، والطبراني في « الكبير » (١٠٣٦٢) : « الْنَّظَرَةُ سَهْمٌ مِنْ سِبْهَامٍ إِبْلِيسَ مَسْمُومٌ ، فَمَنْ تَرَكَهَا مِنْ خَوْفِ اللَّهِ . أَتَابَهُ - جَلَّ وَعَزَّ - إِيْمَانًا يَجِدُ حَلَاوَتَهُ فِي قَلْبِهِ » .

وقال أحد أهل العلم مبيّناً آثار النظر من البسيط :

كُلُّ الْحَوَادِثِ مَبْدَأُهَا مِنَ النَّظَرِ	وَمُعْظَمُ النَّارِ مِنْ مُسْتَصْغَرِ الشَّرَرِ
الْعَيْنُ أَضَلُّ عَنَامًا فَتَنَةُ النَّظَرِ	وَالْقَلْبُ كُلُّ أَذَاهُ الشُّغْلُ بِالْفِكْرِ
وَالْمَرْءُ مَا دَامَ ذَا طَرَفٍ يُقَلِّبُهُ	فِي أَغْنَيْنِ الْغَيْدِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْخَطَرِ
يُسْرِ مُقْلَتُهُ مَا ضَرَّ مُهْجَتُهُ	لَا مَرْحَبًا بِسُرُورٍ عَادٍ بِالضَّرَرِ

يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ مَا عدا ما بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وكذا الْعَبْدُ إِلَى^(١) سَيِّدَتِهِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الْعَدَالَةِ فِيهَا وَفِيهِ ، وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ مَا عداهُمَا^(٢) بِلَا شَهْوَةٍ وَلَا خَوْفٍ فِتْنَةٍ ، وَيَحْرُمُ نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ كَهَوِّ إِلَيْهَا ، وَالْكَافِرَةِ إِلَى الْمُسْلِمَةِ ، وَنَظَرُ الْأَمْرَدِ وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ حَرَامٌ .

وَحَيْثُ حَرَّمَ النَّظَرُ حَرَّمَ الْمَسُّ ، وَيُباحِ لِحَاجَةٍ فَضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ ، لَكِنْ بِحَضْرَةِ مانِعِ خَلْوَةٍ^(٣) ، وَبِشَرَطِ عَدَمِ أَمْرَةٍ تُحْسِنُ ذَلِكَ كَعَكْسِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُ آمِنٍ مَعَ وَجُودِ آمِنٍ ، وَيُباحُ النَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ فَقَطْ لِمُعَامَلَةٍ وَشَهَادَةٍ وَتَعْلِيمٍ لِأَمْرَدٍ وَأُنْثَى بِقَدْرِ الْحَاجَةِ .

وَالزَّوْجُ النَّظَرُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ غَيْرِ الْمُتَزَوِّجَةِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا وَلَوْ إِلَى الْفَرْجِ ، لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَلَوْ حَالَةَ الْجَمَاعِ ، وَبِاطْنُهُ أَشَدُّ كِرَاهَةً . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَخَرَجَ بِالنَّظَرِ الْمَسُّ فَلَا يُكْرَهُ .

قَالَ فِي « التُّحْفَةِ » [٢٠٧/٧] : (وَكُلُّ مَا حَرَّمَ نَظَرُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا مُتَّصِلًا . . حَرَّمَ نَظَرُهُ مُنْفَصِلًا ، كَقَلَامَةِ [ظُفْرِ] يَدٍ أَوْ رِجْلٍ ، وَشَعْرِ أَمْرَةٍ ، وَعَانَةِ رَجُلٍ^(٤) ،

= فَالْقَلْبُ يَخْشُدُ نُورَ الْعَيْنِ إِذْ نَظَرَتْ
كَمْ نَظَرَةً فَعَلَتْ فِي قَلْبِ صَاحِبِهَا
يَقُولُ قَلْبِي لِعَيْنِي كُلَّمَا نَظَرَتْ :
فَالْعَيْنُ تُزَوِّرُهُ هَمًّا فَتَشْغَلُهُ
هَذَا زَيْنُ خَضَمَانٍ لَا أَرْضَى بِحُكْمِهَا

(١) فِي (أ) : (مِنْ) .

(٢) أَي : غَيْرِ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ .

(٣) كَوُجُودِ مَحْرَمٍ مَثَلًا .

(٤) الْكَانَةُ : مِنْ شَعْرِ فَوْقِ الْقَبْلِ ، وَالتَّائِبُ عَلَيْهِ يُقَالُ لَهُ : الْإِسْبُ وَالشُّعْرَةُ .

.....
فيجبُ موارثتهما^(١) إِنْ ظَنَّ رُؤْيَا الْمُنْفَصِلِ مِنَ الْغَيْرِ (١٥١هـ).

وتحرُّمُ مضاجعةِ رَجُلَيْنِ أَوْ امرأتَيْنِ عاريَّينِ في ثوبٍ واحدٍ^(٢) وَإِنْ لَمْ يَتَمَاسَّا ، وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ الصَّبِيَّةُ عَشْرَ سَنِينَ . . وَجِبَ التَّفْرِيقُ فِي الْمَضْجَعِ لِلنَّوْمِ^(٣) بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّهِ وَأَبِيهِ ، وَأُخْتِهِ وَأَخِيهِ .

(١) أَي : مُوَارَاةُ كُلِّ مَنْ الْأَطْفَارِ وَالْأَسْعَارِ .

(٢) لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو جَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (٥٨٨٢) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُتَاشَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ، وَلَا الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وفي الباب :

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ أَبِي دَاوُودَ (٤٠١٩) فِي الْحَمَّامِ ، وَأَبْنُ جَبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٥٨٨٣) - مِثْلُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وعن أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمَ (٣٣٨) فِي الْحَيْضِ ، وَأَبِي دَاوُودَ (٤٠١٨) فِي الْحَمَّامِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٩٤) فِي الْأَدَبِ ، وَفِيهِ : « وَلَا يُنْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ ، وَلَا تُنْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ » .

(٣) لِحَدِيثٍ أَخْرَجَهُ عَنْ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُودَ (٤٩٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠٧) ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ فِي « الْمَتَقَى » (١٤٧) فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وفي الباب :

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُودَ (٤٩٥) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (١٩٧/١) وَصَحَّحَهُ ، وَفِيهِ : « وَأَضْرَبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » ، وَفِيهِ أَلْفَاظُ : « مُرُوا الصَّبِيَّ . . » وَ : « عَلَّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ . . » .

وَيُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ نَظْرُ فَرْجٍ نَفْسِهِ عَبَثًا^(١) . اهـ مُلَخَّصًا .

بل حاصل ما ذكرناه في هذه الجملة مُستفاد منها^(٢) .

[ما يستحب في وقت العقد] :

١١- وتحلُّ خِطْبَةُ خَلِيفَةِ مِنَ النِّكَاحِ تصرُّيحاً وتعريضاً ، ويحرُمُ التَّصْرِيحُ والتَّعْرِيضُ لِرَجْعِيَّةٍ^(٣) ، والتَّصْرِيحُ لمَعْتَدَةٍ وفاةً أو بَائِنٍ^(٤) ، والخِطْبَةُ عَلَى الْخِطْبَةِ إِنْ أُجِيبَ الْخَاطِبُ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٥) ، ويجبُ عَلَى الْمُسْتَشَارِ فِي خَاطِبٍ ، أَوْ نَحْوِ عَالِمٍ يَرِيدُ الْأَجْتِمَاعَ بِهِ ، أَوْ مَعَامَلَتَهُ هَلْ يَصْلَحُ أَوْ لَا^(٦) ، أَوْ لَمْ يَسْتَشِرْهُ فِي

(١) لَمَّا جَاءَ فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٤٠١٧) فِي الْحَمَامِ ، وَالتِّرْمِذِيِّ (٢٧٩٥) فِي الْأَدَبِ ، وَفِيهِ : « اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَخْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » .

(٢) أَيِ مِنْ « تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ » .

(٣) لِأَنَّهَا لَا تَزَالُ بِحُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ .

(٤) أَمَّا التَّعْرِيضُ فِي حَقِّهِمَا فَلَا يَحْرُمُ ؛ كَنَحْوِ قَوْلِهِ : كَمِ مِنْ رَاغِبٍ فِيكَ ، وَأَنْتِ جَمِيلَةٌ أَوْ مَجِيبَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٥] .

(٥) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥١٤٢) ، وَمُسْلِمٍ (١٤١٢) فِي النِّكَاحِ ، وَفِيهِ : « وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » ، وَلِلْبُخَارِيِّ : « حَتَّى يَنْزِلَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ » .

(٦) لِحَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ أَبِي نَاجِي (٣٧٤٦) فِي الْأَدَبِ ، وَأَبِي جَبَّانٍ كَمَا فِي « مَوَارِدِ الظُّمآنِ » (١٩٩١) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ : « الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَرٌ » . قَالَ أَبُو صَبْرٍ فِي « الزَّوَائِدِ » : صَحِيحٌ ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ . وَانْظُرْ « الْمَقَاصِدَ الْحَسَنَةَ » لِلْخَاوَرِيِّ (١٠١٩) .

ذلك ، كما يجب على مَنْ عِلِمَ بِالْمَبِيعِ عَيْناً أَنْ يُخْبِرَ مَنْ يريْدُ شِراءَهُ ، فيذكرُ مساوئَهُ الشَّرْعِيَّةَ وَالْعُرْفِيَّةَ بِصِدْقٍ ، بذِلاً لِلنَّصِيحَةِ^(١) .

[استحبابُ خُطْبَةٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ] :

وَيُسْتَحَبُّ لِلْخَاطِبِ أَوْ نَائِبِهِ تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ - بِكسْرِ الْخَاءِ - فَيَبْدَأُ بِالْحَمْدِ^(٢) وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ ، ثُمَّ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يوصي بِالتَّقْوَى ، ثُمَّ يَقُولُ : جِئْتُكُمْ خَاطِباً ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطاً وَكِيلًا قَالَ : جَاءَكُمْ فُلَانٌ ، أَوْ جِئْتُكُمْ عَنْهُ خَاطِباً كَرِيمَتُكُمْ أَوْ فَتَاتُكُمْ ، فَيَخْطُبُ أَوَّلِيَّ أَوْ نَائِبَهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عَنْكَ أَوْ نَحْوَهُ .
وَتُسَنُّ خُطْبَةٌ أَيْضاً عِنْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ^(٣) ، وَالْوَارِدُ فِيهَا مَشْهُورٌ^(٤) .

= ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه عنده مسلم (٢١٦٢) (٥) في السلام مطولاً ، وفيه : « وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ .. فَانصَحْ لَهُ » .

(١) لعموم حديث مسلم (٥٥) في الإيمان ، عن تميم الداري رضي الله عنه ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الَّذِينَ النَّصِيحَةُ » ، قُلْنَا : لِمَنْ ؟ قَالَ : « لِلَّهِ ، وَلِكِتَابِهِ ، وَلِرَسُولِهِ ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ » .

(٢) وَهِيَ قَوْلُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَنَحْوُهَا .

(٣) لِمَا وَرَدَ فِي السِّيَرِ مِنْ خُطْبَةِ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَمَا طَلَبَ السَّيِّدَةَ خَدِيجَةَ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَجَاءَ فِيهَا : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنَا مِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَزَوَّجَ إِسْمَاعِيلَ ، وَجَعَلَ لَنَا بَلَدًا حَرَامًا ، وَبَيْتًا مَحْجُوجًا ، وَجَعَلَ لَنَا الْحُكَّامَ عَلَى النَّاسِ ، وَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ أَخِي لَا يُوَازِنُ بُوَفَى مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا رَجَحَ بِهِ بِرَكَّةٍ وَفَضْلًا وَعَدْلًا وَمَجْدًا وَنُبْلًا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْعَالِ مُقْلًا . فَإِنَّ أَلْمَالَ عَارِيَّةٌ مُسْتَرْجَعَةٌ ، وَظِلٌّ زَائِلٌ ، وَلَهُ فِي خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَغْبَةٌ ، وَلَهَا فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَمَا أَرَدْتُمْ مِنَ الصَّدَاقِ فَعَلَيْ) .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِيْن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١١٨) وَ(٢١١٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ =

تَمَمَّةٌ : [ما يُسْتَحَبُّ فِي زَمَنِ الْعَقْدِ]

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٢١٦/٧-٢١٧] : (يُنْدَبُ التَّرْوِيجُ فِي سُؤَالِ وَالِدِ الدُّخُولِ فِيهِ^(١) ، وَكَوْنُ الْعَقْدِ فِي الْمَسْجِدِ^(٢) ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٣) ، وَأَوَّلَ النَّهَارِ^(٤) .

= (١١٠٥) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الصَّغَرَى » (٣٢٧٧) ، وَأَبْنُ مَاجَهَ (١٨٩٢) بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ فِي النِّكَاحِ ، وَفِيهِ : « إِنْ أَحْمَدَ اللَّهُ تَسْتَعِينُهُ وَتَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ .. فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ .. فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » ، وَيَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَتَّى تَقَالِبُوهُ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ فِيهِمَا رِيسَالًا كَثِيرًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي فَسَّاءَ لَكُمْ الْوَيْهَ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠] .
وَالنِّكَاحُ جَائِزٌ بِغَيْرِ خُطْبَةٍ .

وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ عَنْ هَبَّارِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَهِدَ نِكَاحَ رَجُلٍ فَقَالَ : « عَلَى الْخَيْرِ ، وَالْبَرَكَةِ ، وَالْأَلْفَةِ ، وَالطَّائِرِ الْمَيِّمُونِ ، وَالسَّعَةِ فِي الرُّزْقِ ، بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ » .

(١) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤٢٣) فِي النِّكَاحِ ، قَالَتْ : (تَرْوِجُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُؤَالٍ ، وَبَنَى بِي فِي سُؤَالٍ ، فَأَتَى نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ أَحْظَى عِنْدَهُ مَنِيَّ ؟) .

(٢) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٦٧١) فِي الْمَسَاجِدِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .. مَسَاجِدُهَا .. » .

(٣) لِأَنَّهُ سَيِّدُ الْأَيَّامِ ، وَهُوَ يَوْمٌ عَبِيدٌ وَاجْتِمَاعٌ ، وَصَلَاتُهُ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ ، وَلَهُ خَصَائِصُ مِنْهُ أَفْرَدَهَا الشُّبُوطِيُّ بِمُؤَلَّفٍ ، وَلَمْ يُسَمَّ بِالْجُمُعَةِ إِلَّا فِي الْإِسْلَامِ ، وَنَكَحَ فِيهِ ﷺ خَدِيجَةً وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) لِمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (٧٥٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بُورِكَ لَأَمْنَيْنِ فِي بُكُورِهَا » .

نَعَمْ. . . إِنَّ قَصْدَ بِالتَّأخيرِ إِلَى بعدِ صَلَاتِهَا لكَثْرَةِ حُضُورِ النَّاسِ لِاسْتِمْاءِ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ. . . لَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ دُونَ غَيْرِهِ. . . كَانَ أَوَّلِي . وَقَوْلُ الْوَلِيِّ قَبِيلَ الْعَقْدِ : أَرْوُجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعِ بِإِحْسَانٍ^(١) ، وَالْدُّعَاءُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَقِبُهُ - أَيِ : الْعَقْدِ - بِ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ »^(٢) .

وظَاهِرُ كَلَامِ « الْأَذْكَارِ » أَنَّهُ يُسْنَى أَيْضاً : « كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ »^(٣) . . لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ نَذْبُهُ مُطْلَقاً ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَوْعِ اسْتِهْجَانٍ^(٤) مَعَ الْأَجَانِبِ

= وَأَخْرَجَهُ عَنْ صَخِرِ الْغَامِدِيِّ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٠٦) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢١٢) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٢٢٣٦) ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبِيبٍ [٤٧٥٤] بِلَفْظِ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ . . . » ، قَالَ الْمُتَوَاتِرُ فِي « فَيْضِ الْقُدِيرِ » (٢٠٨/٣) : وَذَكَرَهُ فِي « الْفَتْحِ » فِي تَضَاعُيفِ أَعْمَالِ الْجِهَادِ . قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ » (٩٠) : (وَفِي أَلْبَابِ : عَنْ بَرِيدَةَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَبْنِ عَمْرٍو وَعَلِيٍّ وَعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَنَبِيطِ بْنِ شَرِيطٍ وَأَبِي بَكْرَةَ ، وَقَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهَا مَا يَصُحُّ وَمِنْهَا مَا لَا يَصُحُّ ، وَفِيهَا الْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ) اهـ .

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى شَأْنُهُ : « قَامَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ » [البقرة : ٢٢٩] .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٣٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٩١) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٠٥) فِي النِّكَاحِ ، وَالتَّائِي فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » (٢٥٩) بَابُ : مَا يُقَالُ لَهُ إِذَا تَزَوَّجَ ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (١٨٣/٢) وَصَحَّحَهُ ، وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِيهِ : الدُّعَاءُ بِحُسْنِ الْاجْتِمَاعِ وَالْوِفَاقِ .

(٣) أَوْرَدَهُ التَّوَاتُرِيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (٧٨٩) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (٤٧٩٣) فِي التَّفْسِيرِ ، قَالَ : بَنِي ﷺ بَزِينَبَ ، فَأَوَلَمَ بِخُبْرٍ وَلَحْمٍ ، وَفِيهِ : فَانْطَلَقَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ فَقَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » ، فَقَالَتْ : (وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ. . .) .

(٤) اسْتِهْجَانُ الْأَمْرِ : تَقْيِيحُهُ .

لَا سِيَّما الْعَامَّةُ ، وَبِنَبِيِّ أَنْ لَا يُنْدَبَ هَذَا إِلَّا لِعَارِفٍ بِالسُّنَّةِ ، لِمَا أُشْرْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ : « بِالرِّفَاءِ » ؛ بِالْمَدِّ - أَي : الْإِلْتِمَامِ - « وَالْبَيْنِ » ^(١) مَكْرُوهٌ . وَالْأَخْذُ بِنَاصِيئِهَا أَوَّلَ لِقَاءٍ بِهَا ^(٢) ، وَيَقُولُ : (بَارَكَ اللَّهُ لِكُلِّ مَنْ فِي صَاحِبِهِ) .

[مَا يَقُولُهُ قَبْلَ الْجَمَاعِ] :

ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْجَمَاعُ . . تَغَطِّيًا بِثَوْبٍ وَاحِدٍ ^(٣) ، وَقَدَّمَ قَبْلَهُ التَّنْظِيفَ وَالتَّطْيِيبَ وَالتَّقْبِيلَ وَنَحْوَهُ ، مِمَّا يُنْشِطُ لَهُ ، وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا وَلَوْ مَعَ الْيَأْسِ مِنَ الْوَلَدِ : « بِأَسْمِ اللَّهِ ، اَللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا » ^(٤) ، وَلِيَتَحَرَّ

(١) لِمَا رَوَى عَنْ عَقِيلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٩٠٦) أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِأَمْرَأَةٍ مِنْ جُشَمٍ فَقَالُوا : بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ ، فَقَالَ : لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اَللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ ، وَبَارِكْ عَلَيْهِمْ » .

قَالَ التَّوَائِي فِي « حَلِيَةِ الْأَبْرَارِ » (ص / ٤٥٣) بَابُ : مَا يُقَالُ لِلزَّوْجِ بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ :

فَصَلِّ : وَتُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ لَهُ : بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : لِأَنَّهُمْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَقُولُوهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

(٢) فِي نَسَخَةِ (أ) وَ « الْكُفَّةِ » : (لِقَائِهَا) . قَالَ فِي « الْأَذْكَارِ » (ص / ٤٥٤) : ثُمَّ لِيَأْخُذَ بِنَاصِيئِهَا وَلِيَذْعَ بِالْبِرْكَةِ . أَي : بِمَقْدَمِ شَعْرِ رَأْسِهَا .

(٣) كَلْحَافٍ مَثَلًا ، ثُمَّ يَتَجَرَّدَانِ إِنْ شَاءَا . قَالَ ابْنُ يَامُونَ فِي « آدَابِ النِّكَاحِ » :

وَأَخَذَ مِنْ الْجَمَاعِ فِي الثِّيَابِ فَهَوَّ مِنْ أَجْهَلٍ بِلاَ أَرْتِيَابٍ أَخْرَجَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ (٣٢٧١) فِي بَدْءِ الْخَلْقِ ، وَمُسْلِمٌ (١٤٣٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٦١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٩٢) فِي النِّكَاحِ ، وَالنَّسَائِيُّ

فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » (٢٦٦) .

استحضار ذلك بصدق في قلبه عند الإنزال ، فإنَّ له أثراً بيّناً في صلاح الولد وغيره . ولا يُكرهه إلى القيلة ولو بالصَّحراء ، ويكرهه تكلم أحدهما أثناءه ، لاشيء من كَيْفِيَّاتِهِ ^(١) [يَمْتَنَعُ] حيثُ اجْتَنَبَ الدُّبْرَ ^(٢) ، إلا ما يقتضي طيب ماهر عذق بضرره ، ويحرّم ذكر تفاصيله ، بل صح ما يقتضي أنّه كبيره ^(٣) .

(١) انتفاء الكراهة لصريح النصّ بإباحة كَيْفِيَّاتِهِ ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكُمْ خَلْقُكُمْ فَأَنَوُوا رَحْمَتُكُمْ أَلَّا يَشْتُمُوا بِذُنُوبِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَكُوتُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] .

(٢) لأنَّ إتيان الدُّبْر جاء فيه الوعيد والتنديد ، ويُعدّ من الكبائر الموبقات ، ويكفي فيه ما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه - أحمد في « مسنده » (٤٤٤ / ٢) ، وأبو داود (٢١٦٢) في النكاح ، والنسائي في « عشرة النساء » من « الكبرى » (١٢٩) - قال : قال رسول الله ﷺ : « مُلْكُونُ مَنْ أَتَى أَمْرَأَةً فِي دُبْرِهَا » .

وعنه أيضاً - عند أحمد (٤٠٨ / ٢) وغيره ، وأبي داود (٣٩٠٤) في الطب ، والترمذي (١٣٥) في الطهارة ، والنسائي في « عشرة النساء » (١٣١) ، وأبن ماجه (٦٣٩) في الطهارة - قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ ، أَوْ أَتَى أَمْرَأَةً حَائِضًا ، أَوْ أَتَى أَمْرَأَةً فِي دُبْرِهَا . فَقَدْ بَرَى مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ » .

وأخرج عن ابن عباس الترمذي (١١٦٥) في الرضاع وحسنه ، وعن أبي هريرة ابن ماجه (١٩٢٣) في النكاح قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ جَامَعَ أَمْرَأَةً فِي دُبْرِهَا » .

(٣) أورد الذهبي في « الكبائر » (ص / ٢٦٣) حديث أبي سعيد رضي الله عنه - عند أحمد (٦٩ / ٣) ، ومسلم (١٤٣٧) في النكاح ، وأبي داود (٤٨٧٠) في الأدب - : « إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . رَجُلٌ يُفْضِي إِلَى أَمْرَأَةٍ وَيُفْضِي إِلَيْهَا . . ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا » . وفي لفظ أبي داود : « إِنْ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . » .

قِيلَ : يَحْسُنُ تَرْكُهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ وَوَسَطَهُ وَآخِرَهُ^(١) ؛ لِمَا قِيلَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُهُ فِيهِمْ ، وَيُرَدُّ : بَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ ، وَبِفَرْضِهِ الذَّكْرُ الْوَارِدُ يَمْنَعُهُ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يَتَحَرَّى لَهُ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَهَا^(٢) ، وَأَنْ لَا يُخْلِيَ الْمَرْأَةَ فِي كُلِّ

(١) قَالَ فِي «نَظْمِ» أَبِي يَامُونَ (ص/ ٥٠) :

وَلَيْلَةُ الْأَضْحَى عَلَى الْمُتَشَهُّورِ كَاللَّيْلَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّهُورِ
وَصُفِّ إِلَيْهَا يُصَفِّ كُلُّ شَهْرٍ وَآخِرَ اللَّيَالِي مِنْهُ فَأَذِرْ

(٢) لِمَا رَوَى عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ التَّنْفِيضِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢/ ٢٠٩)

و(٤/ ٩) ، وَأَبِي دَاوُدَ (٣٤٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٩٦) ، وَابْنُ حَبَّانَ (٢٧٨١) ، وَالْحَاكِمُ (١/ ٢٨١) ، وَغَيْرُهُمْ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ غَسَلَ وَأَغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، قَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ ، فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ . . . كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةِ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ ؛ قَالَ مُحَمَّدٌ - أَبِي أَبِي غِيلَانَ - : قَالَ وَكَيْعٌ : اغْتَسَلَ هُوَ وَغَسَلَ امْرَأَتَهُ . قَالَ : وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ ، وَسَلْمَانَ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي عَمْرٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٥٨) : مَنْ قَالَ فِي الْخَبَرِ : «مَنْ غَسَلَ وَأَغْتَسَلَ» فَمَعْنَاهُ : جَامِعٌ فَأَوْجِبَ الْغَسْلَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَوْ امْتِهِ ، وَأَغْتَسَلَ . وَمَنْ قَالَ : «غَسَلَ وَأَغْتَسَلَ» أَرَادَ : غَسَلَ رَأْسَهُ ، وَأَغْتَسَلَ . فغسل سائر الجسد ، كخبر طاووسٍ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ ، [وَهُوَ] : قُلْتُ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ : زَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا ، وَمَشُوا مِنَ الطُّيْبِ» . قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ : أَمَّا الطُّيْبُ . . . فَلَا أَدرِي ، وَأَمَّا الْغَسْلُ . . . فَتَعَم .

أربع^(١) . وإذا تقدّم إنزاله . أن يُمهّل لتُنزل^(٢) ، وأن يتحرّى به وقت السحر للاتباع^(٣) ، وحكمته : انتفاء الشَّبع والجوع المُفْرِطَيْنِ حينئذٍ ، إذ هو مع

(١) لأنّه لو عدّد زوجاته . لكانَ لِلواحدةِ في كُلِّ أربعِ ليالٍ نوبةٌ ، قال ابنُ يامونَ (ص/٥٢) :

فَمَرَّتَانِ حَقُّهُمَا صَاحٍ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَدَى الصَّباحِ
وَمَرَّةٌ لِحِفْظِ صِحَّةٍ وَرَدَ فِي جُمُعَةٍ مِنْ ذِي اغْتِدَالٍ لَأَقْنَدَ
وَالْقَنْدَ - بفتحَيْنِ - : الكذبُ ، ثُمَّ قالَ الشَّارِحُ : (وقضى سيّدنا عمرُ بمَرَّةٍ في الطَّهْرِ ؛ لأنّه يُحبُّها ويحَصِّنُها) .

وينبغي أن يزيّدَ وَيَنْقُصَ حَسَبَ حاجِتها وحاجِتهِ في التَّحْصِينِ ، فلا يقلُّ حتّى تنضُرَ ، ولا يكثرُ حتّى تَمَلَّ .
(٢) حتّى تروى غريزتها ، واجتماعُ ماءِ الرِّجُلِ وماءِ المرأةِ . . موجبٌ للمحبّةِ والودادِ .
قال ابنُ يامونَ في « فَرَّةِ العيونِ » :

فَإِنْ تَكُنْ أَنْزَلْتَ قَبْلَهَا فَلَا تَنْزِعْ وَعَكْسُ ذَا يَنْزِعُ يُخْتَلَا
قالَ في شرحِهِ « النِّكاحُ الشَّرْعِيُّ وَأَدَابُهُ » لَكُثُوبُ الْإِدْرِيسِيِّ الْحَسَنِيِّ : إذا أنزَلَ قَبْلَ زوجِتهِ . . فَإِنَّهُ يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يُمهِّلَ حتّى تُنزلَ ؛ لأنَّ ذلكَ هو أَلَسَنُهُ .
وإنْ أنزَلْتَ الزَّوْجَةَ قَبْلَهُ . . فَإِنَّهُ يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يَنْزِعَ ذَكَرَهُ ؛ لأنَّ في ذلكَ إِذايَةً لَهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ علامةَ إنزالِها : بأنَّ يَعرَقَ جِيسُها ، واللهُ أَعْلَمُ .

(٣) لَمْ أَجِدْ إِلَّا تَرْدَادَ عَلَى ذَلِكَ ، لَكِنْ قالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ في « الْمَدْخَلِ » :
أَنْتَ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْوُطءُ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْ آخِرَهُ ، لَكِنْ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْلَى ؛ لأنَّ وَقْتَ الْغُسْلِ يَبْقَى زَمَانُهُ مَسْبَعًا بخِلافِ آخِرِ اللَّيْلِ ، فَرُبَّمَا يَضِيقُ الْوَقْتُ ، وَتَفَوْتُهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ ، أَوْ يَخْرُجُهَا عَنْ وَقْتِهَا الْمَخْتَارِ .

أَحَدُهُمَا مُضِرٌّ [غالباً] ؛ كَالْإِفْرَاطِ فِيهِ مَعَ التَّكْلِيفِ ^(١) . وَأَنْ لَا يَتْرَكَهُ عِنْدَ قَدُومِهِ
مِنَ السَّفَرِ ، وَالتَّقْوَى لَهُ بِأَدْوِيَةِ مُبَاحَةٍ مَعَ رِعَايَةِ الْقَوَانِينِ الطَّبِيبَةِ بِقَصْدِ صَالِحٍ ؛
كَعَقَّةٍ أَوْ نَسْلِ وَسِيلَةٍ لِمَحْبُوبٍ فَلْيَكُنْ مَحْبُوباً فِيمَا يَظْهَرُ .
وَيُكْرَهُ وَطْءُ الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ إِنْ خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرَ الْوَلَدِ ، بَلْ إِنْ تَحَقَّقَتْ .
حَرُمَ (١٥٠) مُلْخَصاً .

[التَّفَكُّرُ حَالِ الْجِمَاعِ بِغَيْرِ زَوْجَتِهِ] :

وَنَشَرَ خِلَافاً بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيمَنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ مُتَفَكِّراً فِي مَحَاسِنِ أُخْرَى ،
وَمَثَلُهُ فِي « الثَّحْفَةِ » [٢٠٥ / ٧] (إِلَى عَدَمِ الْحُرْمَةِ) ، وَأَضْطَرَبَ كَلَامُهُ فِيهَا فِي
« الْفَتَاوَى » ، وَزَادَ فِيهَا - فِي ذِكْرِ الْجِمَاعِ - : أَنَّهُ يَقْرَأُ قَبْلَهُ (الْإِخْلَاصَ)
ثَلَاثاً ، وَيُسَبِّحُ اللَّهَ ، وَيُهْلِلُ ، وَيُكَبِّرُ ، وَيُجْرِي عَلَى قَلْبِهِ عِنْدَ الْإِنْزَالِ :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ^(٢) ، وَلَا يَنْلَقِظُ بِهِ .

= وَالْجِمَاعُ آخِرُهُ قَدْ يَكُونُ عَقِبَ نَوْمٍ ، فَتَتَغَيَّرُ رَائِحَةُ الْفَمِ ، فَيُؤَدِّي إِلَى الْمَنَافَرَةِ ،
وَالْمَرَادُ مِنْهُ : الْأَلْفَةُ وَالْمَحَبَّةُ .

قَالَ الْغَزَالِيُّ : يُكْرَهُ أَوَّلُ اللَّيْلِ لثَلَاثَ يَنَامَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الثَّرَمَذِيِّ (١١٨) : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمْسُحُ
بِأَمْرٍ) وَبِ : (١١٩) أَيْضاً : (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ) .

(١) قَالَ أَحَدُهُمْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ الْوَافِرِ :

ثَلَاثَ مَهْلِكَاتٍ لِلْأَنَامِ وَمُورِثَةُ السَّقَامِ عَلَى السَّقَامِ
دَوَامُ مُسَدَّاتٍ وَدَوَامُ وَطْءٍ وَإِذْخَالُ الطَّعَامِ عَلَى الطَّعَامِ
(٢) مُتَّفَقٌ مِنْ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَعَزَّ : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا »
[الفرقان : ٥٤] .

[حُكْمُ الْوَلِيمَةِ]:

١٢- (وَتُسَنُّ وَلَيْمَةٌ) الْمُرْسِلُ لِلزَّوْجِ الرَّشِيدِ ^(١) ، وَلَوْلِيٍّ غَيْرِهِ ^(٢) أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ ، وَلَهَا إِذَا لَمْ يُؤْلَمْ الزَّوْجُ ^(٣) رَجَاءُ صِلَاحِهِ لَهَا عَلَى أَحْتِمَالٍ فِيهِ ، وَلِلنَّسْرِيِّ .

وَوَقْتُهَا : بَعْدَ الْعَقْدِ ، وَالْأَفْضَلُ بَعْدَ الدُّخُولِ لِلاتِّبَاعِ ^(٤) ، وَلَا تَفُوتُ بِطُلَاقٍ وَلَا بِمَوْتٍ وَلَا بِطُولِ الزَّمَنِ ؛ كَالْعَقِيقَةِ .

قَالَ فِي « التُّحْفَةِ » [٤٢٦/٧] : (وَنَقَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ : أَنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلُهَا لَيْلًا ؛ لِأَنَّهَا فِي مَقَابِلِ نِعْمَةٍ لَيْلِيَّةٍ ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا طُعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ [الْأَحْزَابُ : ٥٣] ، وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلًا ، وَهُوَ مَنَجَّةٌ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ فِعْلُهَا لَيْلًا) ^(٥) اهـ .

(١) لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٠٤٩) فِي الْبُيُوعِ ، وَمُسْلِمٍ (١٤٢٧) فِي النِّكَاحِ ، وَفِيهِ قَالَ لَا بِنِ عَوْفٍ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .
الْوَلِيمَةُ : الطَّعَامُ الْمَتَّخَذُ لِلْمُرْسِلِ ، مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْوَلَمِ ، وَهُوَ الْجَمْعُ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ .

(٢) أَي : غَيْرِ الرَّشِيدِ ؛ كَالنَّفِيهِ .

(٣) أَي : وَيُسَنُّ أَيْضًا لِلزَّوْجَةِ إِذَا لَمْ يُؤْلَمْ الزَّوْجُ أَنْ تُؤْلَمَ هِيَ أَوْ وَلِيُّهَا بِإِذْنِهِ .

(٤) لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٤٧٩٤) وَفِيهِ قَالَ : (أَوْلِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بَرْزَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ، فَأَشْبَحَ النَّاسُ خَبِرًا وَلِحْمًا . .) .

(٥) أَوْرَدَ الْحَافِظُ فِي « الْفَتْحِ » (٣٨٩/٨) عَقَبَ حَدِيثَ (٤٧٩٥) فِي ذِكْرِ الْمَدْعُوعِينَ ، كَمَا قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ : (زُهَاءٌ ثَلَاثٌ مَتَّهٍ رَجُلٍ) ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ أَيْضًا : (حَتَّى أَمْتَدَّ النَّهَارُ) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

والإجابة إليها واجبة^(١) ، ولا تجب لغيره ، ومنه وليمة التَّسْرِي .

وشرطُ الوجوب :

١- بأن يخصَّ المدعوَّ بالاحضار .

٢- وأن يكون الدَّاعي مُسْلِماً .

٣- وأن لا يكون في ماله شبهةٌ قويَّةٌ^(٢) .

٤- وأن لا تدعوه امرأةٌ إلاَّ إن كانَ تَمَّ مَحْرَمٌ لَهُ أنثى .

٥- وأن لا يُعْذَرَ لِمُرْخَصٍ^(٣) في الجماعة .

٦- وأن لا يكون الدَّاعي فاسقاً أو شُريراً ، طالباً للمُباهاةِ والفَخْرِ .

٧- وأن لا يُدعى إلى غيرها^(٤) ؛ أي : دعوة واجبة .

(١) لحديث أبي عمر رضي الله عنهما عند مسلم (١٤٢٩) في النكاح : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ . فَلْيَأْتِهَا » ، وفي رواية لَهُ أيضاً : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ . فَلْيُجِبْ » .

(٢) لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ تعليقاَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَطْعِمَةِ بَابُ (٥٧) : (إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يَتَهُمُ . . فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ ، وَأَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ) ، قَالَ الْحَافِظُ : أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَالْحَاكِمُ ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَأَطْعَمَهُ طَعَامًا . . فَلْيَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ ، وَلَا يَسْأَلْهُ عَنْهُ » ، وفيه مقال ، لكن أَخْرَجَ لَهُ الْحَاكِمُ شَاهِدًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَوْقُوفًا .

(٣) فِي (أ) : (الْمُرْخَصُ) .

(٤) كَانَ يَدْعُوهُ أَثْنَانِ مَعًا إِلَى وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ أَقْرَبَهُمَا أَبَا ؛ لِحَقِّ الْجَوَارِ ، أَوْ =

٨- وَأَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُطْلَقَ التَّصْرِيفِ .

٩- وَأَنْ يَكُونَ الْمَدْعُو حُرّاً وَلَوْ سَفِيهاً ، أَوْ عَبْدًا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، أَوْ مُكَاتَبًا لَمْ يَضُرَّ حُضُورُهُ بِكَسْبِهِ أَوْ أَذْنِ سَيِّدِهِ^(١) ، أَوْ مُبْعَضًا فِي نَوْبَتِهِ ، وَغَيْرَ قَاضٍ فِي مُحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، عَلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ .

١٠- وَأَنْ لَا يَعْتَذِرَ لِلدَّاعِي فَيَعْذُرُهُ عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ لَا حَيَاءَ .

١١- وَأَنْ لَا يَخْصَّ الْأَغْنِيَاءَ لَغَنَائِهِمْ^(٢) عَلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ أَيْضاً .

١٢- وَأَنْ لَا يَحْضُرَهُ لَخَوْفٍ ، أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ ، أَوْ لِيُعَاوَنَهُ عَلَى بَاطِلٍ ، بَلْ لِلتَّقَرُّبِ وَالتَّوَدُّدِ الْمَطْلُوبِ^(٣) ، أَوْ لِنَحْوِ عَلَيْهِ ، أَوْ صِلَاحِهِ ، أَوْ وَرَعِهِ ، أَوْ لَا بِقَصْدٍ شَيْءٍ .

= أَسْبَقَهُمَا دَعْوَةً ، لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُودَ (٣٧٥٦) عَنْ حَمِيدِ الْحَمِيرِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ الصَّحَابَةِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ . فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا ، فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا أَقْرَبَهُمَا جَوَاراً ، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا . فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ » .
(١) وَكَذَا يُقَالُ : (إِذْنِ سَيِّدِهِ) .

(٢) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤٣٢) بِلَفْظٍ : « بِئْسَ الطَّعَامُ . . طَعَامُ أَوْلِيئِمَةٍ ؛ يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ ، وَيُتْرَكَ الْمَسَاكِينُ . . » .

وَفِي الْحَدِيثِ : ذِمُّ الْاِقْتِصَارِ عَلَى إِطْعَامِ الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَرَاءِ ، أَمَّا إِذَا دُعِيَ الْفُقَرَاءُ . . فَلَا يَكُونُ مَذْمُوماً ، وَحَيْثُ تَجِبُ الْإِجَابَةُ بِشَرطِهَا .

وَمِنْ أَطْرَافِهِ عِنْدَهُ : « شَرُّ الطَّعَامِ . . طَعَامُ أَوْلِيئِمَةٍ . . » .

(٣) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢١٦٢) فِي السَّلَامِ ، وَلَفْظُهُ : « حَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ : ١- رَدُّ السَّلَامِ ، ٢- وَتَشْيِيتُ الْعَاطِسِ ، ٣- وَاجَابَةُ الدَّعْوَةِ ، ٤- وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ ، ٥- وَاتِّبَاعُ الْجَنَازِ . . » .

١٣- وَأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ الْمَدْعُوُّ لِعِدَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ بَيْنَهُمَا ، أَوْ لِحَسَدٍ ذَلِكَ لَهُنَذَا دُونَ عَكْسِهِ ، إِلَّا إِنْ حُرِّكَ حَسَدُهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ ، أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ كَالْأَرَاذِلِ لِلضَّرَرِ .

١٤- وَأَنْ لَا يَكُونَ بِمَحَلِّ حَضُورِهِ مُنْكَرٌ مُحَرَّمٌ^(١) ، وَصَوْرُهُ كَثِيرَةٌ^(٢) ، وَلَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ .

[آدابُ الطَّعَامِ وَالْوَلِيمَةِ] :

وَإِذَا حَضَرَ . . لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْأَكْلُ^(٣) ، وَيَأْكُلُ مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلَا لَفْظٍ^(٤) .
وَيُسِّرُ الْفِطْرُ لِلصَّائِمِ نَفْلًا إِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي^(٥) ، وَيَجِبُ عَلَى الضَّيْفِ مُرَاعَاةُ

(١) فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحَضُورِهِ ؛ لِنَحْوِ عِلْمٍ أَوْ جَاهٍ . . فَلْيَحْضُرْ وَجُوبًا عَلَى الْمَنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ ؛ لِيَحْصُلَ فَرَضِي الْإِجَابَةِ ، وَإِزَالَةُ الْمُنْكَرِ . اهـ « تحفة » (٤٣٠ / ٧) .

(٢) مِنْ حَيْثُ مَخَالَفَةُ الْعَقِيدَةِ ، أَوْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، أَوْ وَجُودُ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ .

(٣) لحديث جابر رضي الله عنه عنده مسلم (١٤٣٠) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ . . فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ . . طَعِمَ ، وَإِنْ شَاءَ . . تَرَكَ » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عنده (١٤٣١) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ . . فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا . . فَلْيَصِلْ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا . . فَلْيَطْعَمْ » .

فَلْيَصِلْ : لِيَدْعُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ . فَلْيَطْعَمْ : يُخَمَلُ الطَّلَبُ فِيهِ عَلَى النَّدْبِ .

(٤) لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لِلضَّيْفِ أَنْ يَقُولَ لضيْفِهِ عِنْدَ تَقْدِيمِ الطَّعَامِ : بِأَسْمِ اللَّهِ ، أَوْ كُلُوا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمَصْرُوحَةِ بِالْإِذْنِ فِي الشُّرُوعِ بِالْأَكْلِ .

(٥) لِأَنَّ الْمَتَطَوِّعَ أَنْ يُفْطَرَ إِذَا شَاءَ ؛ لحديثي أُمِّ هَانِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٧٣١) قَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَانِي بِشَرَابٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، ثُمَّ نَاولَنِي ،

فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، فَقُلْتُ : إِنِّي أَذْنَبْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي ، فَقَالَ : « وَمَا ذَاكَ ؟ » ، قَالَتْ : =

القرائن والعادة من أكل جميع ما قُدِّمَ لَهُ ، وتبقيته بعضه^(١) ، ولا يجوز للأراذل أكل ما قُدِّمَ للأماثل^(٢) ، وأكل لُقْمِ كِبَارٍ مُسرِعاً في مضغها وأبتلاعها إذا قلَّ

= كُنْتُ صَائِماً فَأَفْطَرْتُ ، فقال : « أَمِنْ قَضَاءِ كُنْتَ تَقْضِيهِ ؟ » ، قالت : لا ، قال : « فَلَا يَضُرُّكَ » .

وفي تاليه : (٧٣٢) قالت : أما إنِّي كُنْتُ صَائِماً ، فقال رسول الله ﷺ : « الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ ، إِنْ شَاءَ . . صَامَ ، وَإِنْ شَاءَ . . أَفْطَرَ » .

وهو عند أبي داود (٢٤٥٦) وفيه : « أَكُنْتَ تَقْضِي شَيْئاً ؟ » ، قالت : لا ، قال : « فَلَا يَضُرُّكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعاً » .

وعلة تفويض الصوم إلى المشيئة تعليقه بالمشتق ، وهو (الطَّوْعُ) ، إذ إنَّ تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية ما منه اشتق .

(١) لأنَّ المُضَيِّفَ قد يضع جميع الطعام بين يدي الضيف ، فإذا لم يبق بقيَّة . . حُرِّمَ مَنْ صَنَعَهُ أو أهل الدار من الطعام ؛ ويُستأنس له بحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (٥٣٩٣) : « الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةٍ أَمْعَاءٍ » .

وقبله (٥٣٩٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه : « طَعَامُ الْأَثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ » .

وبما رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٥٤٦٠) ، ومسلم (١٦٦٣) قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامٍ . . فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ . . فَلْيَأْوِلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ وَلِي حَرَّةٍ وَعِلَاجَةٍ » . الأكلة : اللقمة ، والأكلة : المرأة الواحدة حتى تشبع .

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في «الفقيه» :

وَفَعَلْتُ لِمَرْءٍ كَجَلَسْتُ وَفَعَلْتُ لِمَرْءٍ كَجَلَسْتُ
(٢) الأماثل : الخيار الأفاضل .

الطعام؛ لأنه يأكل أكثره ويحرم غيره، فيجب عليه مراعاة النصفة^(١) مع الرفقة، فلا يأخذ إلا ما يخصه، أو يرضون به لا حياة، وكذا يُقال في قرآن نحو تمرتين^(٢)، ويحرم التطفل^(٣) والدخول إلى محل الغير لتناول طعامه بلا إذن^(٤)،

(١) النصفة: هي أن تعطي لأخيك من الحق ما تستحقه لنفسك، وفيه دلالة على كمال الإيمان فقد أخرج البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، وغيرهما، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُجِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُجِبُّ لِنَفْسِهِ».

(٢) حيث يزدردهما معاً؛ لما جاء في خبر ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (٢٤٨٩) في الشربة، ومسلم (٢٠٤٥) في الأشربة قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين حتى يستأذن أصحابه).

(٣) التطفل: من يدخل من غير أن يدعى إلى طعام، ويسمى: الطفيلي.

(٤) لما ثبت عن أبي مسعود رضي الله عنه عند البخاري (٢٠٨١) في البيوع، ومسلم (٢٠٣٦) في الأشربة، ولفظه: جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب، فقال لغلام له قصاب: اجعل لي طعاماً يكفي خمسة من الناس، فإني أريد أن أدعو النبي ﷺ خامس خمسة، فإني قد عرفت في وجهه الجوع، فدعاهم، فجاء معهم رجل، فقال النبي ﷺ: «إِنْ هَذَا قَدْ تَبَعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ.. فَأَذَنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ.. رَجَعَ»، فقال: لا، بل قد أذنت له.

وجمع له في «الفتح» فوائد يحسن الرجوع إليها، عَقِبَ حديث (٥٤٣٤) في الأُطعمة.

وجاء في خبر ابن عمر رضي الله عنهما عند أبي داود (٣٧٤١) في الأُطعمة: «مَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ.. دَخَلَ سَارِقًا، وَخَرَجَ مُغْتَرِبًا»، قال الحافظ: هو حديث ضعيف، وهو يوافق قول الشافعي: بأنه لا يجوز التطفل.. إلا لمن كان بينه وبين صاحب الدار أنبساط.

ولا عِلْمَ رضاهُ ، أو ظَنُّهُ بقرينة^(١) ، بل يُفَسِّقُ بِهِ إِنْ تَكَرَّرَ .

قَالَ فِي «الثَّحْفَةِ» [٤٣٦/٧] : (وَمَنْهُ أَنْ يُدْعَى - وَلَوْ صَوْفِيًّا مُسْلِكًا ، أَوْ عَالِمًا مُدْرَسًا - فَيَسْتَصْحِبُ جَمَاعَتَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الدَّاعِي ، وَلَا ظَنٍّ رِضَاهُ بِذَلِكَ) اهـ .
وَبَقِيَ هُنَا فُرُوعٌ مِنْ آدَابِ الْأَكْلِ وَسُنَنِهِ^(٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ تُطَلَّبُ مِنْ مُحَالِّهَا مِنْ
الْمَطْوَلاتِ^(٣) .

وَعِنْدَ تَحْرِيرِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ نَظَّمْتُ بَعْضَ مَا فِيهَا عَلَى نَمَطِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ ،
فِيُلْحَقُ بِهَا وَيُضَمُّ إِلَيْهَا^(٤) ، وَهِيَ :

(١) كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُحِبُّ الصُّيُوفَ ، أَوْ كَانَ لَهُ مَعَهُ مَوْدَّةٌ ، أَوْ أَنَّهُ مِنَ الْكِرْمَاءِ ، كَمَا قَالَ
الشَّاعِرُ مِنَ الْخَفِيفِ :

يَنْقُطُ الطَّيْرُ حَيْثُ يُتَشَرُّ النَّجَبُ بٌ وَتُغْشَى مَنَازِلُ الْكِرْمَاءِ

وَكَمَا قَالَ طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ مِنَ الرَّمْلِ :

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاءِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

أَيُّ : يَدْعُو جَمُوعَ النَّاسِ وَلَا يَصْطَفِي وَيَنْتَقِي .

(٢) مِنْ آدَابِ الطَّعَامِ : التَّسْمِيَةُ ، وَالْأَكْلُ مِمَّا يَلِي ، وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ ، وَالذُّعَاءُ عَقَبُهُ ،

وَعَسْلُ الْأَيْدِينَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ حَارًّا وَلَا بَارِدًا ، وَأَنْ يَجْلِسَ جَلْسَةً

الْإِنْتِرَاشِ ، أَوْ يَجْلِسَ عَلَى رِجْلٍ وَيَنْصِبَ الْأُخْرَى ، وَأَنْ لَا يَعْيبَ طَعَامًا ،

وَلَا يَقَارِنَ ، وَأَنْ يَمْدَحَ الطَّعَامَ ، وَأَنْ يَتَكَلَّمَ بِحِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ وَمَا يُرْغَبُ فِي

الطَّعَامِ ، وَأَنْ لَا يَمْلَأَ الْبَطْنَ ، بَلْ يَعْمَلْ بِالْوَصِيَّةِ الْحَكِيمَةِ النَّبَوِيَّةِ ، فَيَجْعَلُ ثُلُثًا

لِطَعَامِهِ ، وَثُلُثًا لِشَرَابِهِ ، وَثُلُثًا لِنَفْسِهِ ، وَلَا يُظْهِرَ الشَّرَّ ، وَلَا يَتَجَاشَعُ ، وَأَنْ يَأْكُلَ

عَلَى الشُّفْرَةِ ، وَلَا يَأْكُلَ مَكْتَأً . إلخ .

(٣) مِثْلُ كُتُبِ الْأَخْلَاقِ كَ : «الْإِحْيَاءُ» ، وَدَوَاوِينِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ .

(٤) أَيُّ : الْأَيَّاتِ السَّبْعَةُ الْآتِيَةُ .

- ١- مُقَدَّمَةٌ سُنَّ النِّكَاحِ لِتَائِقِ
 ٢- وَسُنَّ لَهُ بَكَرٌ وَلُودٌ عَقِيقَةٌ
 ٣- جَمِيلَةٌ خَلَقَ ذَاتُ عَقْلٍ مُوَفَّرٍ
 ٤- وَبِالْغَةِ ذَاتُ حَيَاءٍ خَفِيفَةٌ
 ٥- وَيَنْظُرُ مِنْهَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ عِنْدَمَا
 ٦- وَيَعْقِدُ فِي شَوَالٍ بَكْرَةَ جُمُعَةٍ
 ٧- وَسُنَّ لَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلِيْمَةٌ
- لَأَهْيَيْهِ يُوسِرُ بِالطَّوْلِ وَالْجِدِّ
 وَدَيِّنَةً بِالْخُلُقِ وَالْبَسِطِ وَالْوُدِّ
 وَبِالنَّسَبِ الْمَحْمُودِ تُوصَفُ وَالْبَغْدِ
 لِمَهْرٍ وَيَا لَيْسَارَ تُغْنِي بِلَا وَلَدٍ
 لِحَاطَبَتِهَا يَغْرِمُ بِالْجَزْمِ وَالْجِدِّ
 وَيَحْطُبُ بِالْمَشْرُوعِ يَبْدَأُ بِالْحَمْدِ
 إِجَابَتُهَا فَرَضٌ وَتَدْخُلُ بِالْعَقْدِ

وينحصر هذا الشرح في جمل عشرين :



الجملة الأولى

في أركان النكاح وما يتعلق بها

ولَمَّا أَتَيْتُهُ الْكَلَامُ الْمَقْصُودُ مِنْ شَرْحِ الْخِطْبَةِ ، وَمَا الْحَقُّ بِهِ مِنَ الْمَقْدَمَةِ . .
شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْأَرْكَانِ الَّتِي هِيَ مَقْصُودَةٌ^(٢) بِالذَّاتِ ، فَقُلْتُ :

١٣- (فَأَرْكَانُهُ) - أي : النكاح ، بمعنى قواعدِهِ الَّتِي^(٣) لَا يَسْتَقِيمُ بِدُونِهَا -
أَرْبَعَةٌ^(٤) كَمَا فِي « التُّحْفَةِ » [٢١٧/٧] تَبَعًا « لِلرَّوَضَةِ » ، وَهِيَ : (زَوْجٌ) أَي :
خَاطِبٌ ، وَ : (وَلِيٌّ) وَسَيِّئِي بَيَانُهُ ، (وَزَوْجَةٌ) ، فَأَلَاوُلُ : الزَّوْجُ
وَالزَّوْجَةُ . وَالثَّانِي : الْوَلِيُّ^(٥) .

(١) انظر التعليق رقم (١) ص (٦٨) من الكتاب .

(٢) فِي (أ) : (الْمَقْصُودَةُ) .

(٣) فِي التُّسَخْتِينَ : (الَّذِي) .

(٤) وَنَسْتِطِيعُ أَنْ نَقُولَ : خَمْسَةٌ ، وَهِيَ : ١- الزَّوْجُ ، ٢- وَالزَّوْجَةُ ، ٣- وَالْوَلِيُّ ،
٤- وَالشَّاهِدَانِ ، ٥- وَالصَّيْغَةُ .

وَعِندَهَا السَّادَةُ الْمَالِكِيَّةُ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ : ١- صَيْغَةٌ ، ٢- وَزَوْجَانِ ، ٣- وَوَلِيٌّ ،
٤- وَشَاهِدَانِ ، ٥- وَصَدَاقٌ .

وَعِندَهَا السَّادَةُ الْحَنْفِيَّةُ اثْنَيْنِ ، وَهُمَا : ١- الْإِيجَابُ ، ٢- وَالْقَبُولُ ، لَكِنْ
لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِحَضْرَةِ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَأَتَيْنِ .
وَعِندَهَا السَّادَةُ الْحَنَابِلَةُ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ : ١- زَوْجٌ ، ٢- وَزَوْجَةٌ ، ٣- وَصَيْغَةٌ .

(٥) لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٨٥) ، وَالتِّرْمِذِيِّ (١١٠١) ،
وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٨٨١) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وَفِي الْبَابِ : عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَالنِّكَاحُ بِدُونِهِ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ الْمُرَادِفِ =

(و) الثالث : (شَاهِدًا) مُشْتَى حُذِفَتْ نَوْنُهُ لِلإِضَافَةِ . (وَعَدْلٍ) ^(١) : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَوَّلٌ بِالمُشْتَقِّ ^(٢) ، يُلْزَمُ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ ، وَيَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ نَعْتًا لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَالْمُنْتَى وَالْجَمْعُ ، تَقُولُ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرَةٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ . وَيُسْتَرْتَفُ فِي الشَّاهِدَيْنِ : أَنَّ يَكُونَا رَجُلَيْنِ بِالْغَيْنِ ، عَاقِلَيْنِ ، حُرَيْنِ ، رَشِيدَيْنِ ، سَمِيعَيْنِ ، بَصِيرَيْنِ ، نَاطِقَيْنِ ، عَدْلَيْنِ ^(٣) .

للِبَطْلَانِ ، وَيُسْتَرْتَفُ فِيهِ أُمُورٌ ، وَهِيَ : الْاِخْتِيَارُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالذُّكُورِيَّةُ ، وَالْإِسْلَامُ ، وَالْعَدَالَةُ ، وَالْحَرِّيَّةُ .

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] وَهَذِهِ آيَةٌ عَامَّةٌ فِي الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ ، فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى فِي الْإِشْهَادِ عَلَى النِّكَاحِ ، وَفِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ يَعْنِي : الْمُسْلِمِينَ .

وَلِحَدِيثِ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » ، كَمَا فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » (٢٢٦٣) ، وَمَوْفُوقاً عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي « تَرْتِيبِ الْمَسْنَدِ » (١٢ / ٢) بِلَفْظٍ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ ، وَوَلِيِّ مُرْشِدٍ » . وَالْمُرْشِدُ : الْعَدْلُ ، وَالْمَطْلُوبُ هُنَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوَى أَبُو جَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٧٥) : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ ، وَمَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .. فَهُوَ بَاطِلٌ .. » وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ .

(٢) وَتَأْوِيلُهُ : إِثْمًا عَلَى وَضْعِ (عَدْلٍ) مَوْضِعَ (عَادِلٍ) ، وَهَذَا مَجَازٌ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَعْنَى وَإِرَادَةِ الْمَحَلِّ ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَالْأَصْلُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ ، ثُمَّ حَذَفَ (ذِي) وَأَقِيمَ (عَدْلٌ) مُقَامَهُ ، وَهَذَا مَجَازٌ بِالْحَذْفِ ، وَإِثْمًا عَلَى الْمُبَالَغَةِ بِجَعْلِ أَلْعَيْنِ نَفْسَ الْمَعْنَى ، مَجَازًا أَوْ ادِّعَاءً . قَالَ أَبُو مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « الْأَلْفَبَةِ » :

وَنَعْتُوزًا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَرْمُوزُ الْإِفْرَادَ وَالْتَذْكِيرُ
(٣) وَيُسْتَرْتَفُ أَيْضًا : كَوْنُ الشَّاهِدِ غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ لِلْوِلَايَةِ ؛ كَأَبٍ وَأَخٍ مُتَفَرِّدٍ ، أَمَّا لَوْ شَهِدَ وَلِيَانِ مِنْ إِخْوَةٍ وَالْعَاقِدُ غَيْرُهُمَا مِنْ غَيْرٍ وَكَالَةِ مِنْهُمَا . . جَارَ .

وَالْعَدْلُ : مَنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ . (وَ) بِ (مَسْتَوْزِي الْغَمْدِ) أَي : وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِمَسْتَوْزِي الْعَدَالَةِ ، وَهُمَا مَنْ لَا يُعْرِفُ لَهُمَا مُفَسِّقٌ ، أَوْ مَنْ عُرِفَ ظَاهِرُهُمَا بِالْعَدَالَةِ وَلَمْ يُزَكَّيَا ، وَلِذَا شَبَّهَهُمَا النَّاطِمُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّيْفِ الْمَغْمَدِ فِي قَرَابِهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ الْعَدْلُ الْمَسْتَوْرُ أَوْ تَعَسَّرَ . . فَلْيَتَحَرَّ الْعَاقِدُ مِنَ الشُّهُودِ الْأَمْثَلِ فَأَلَامَثِلَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي « شَرْحِهَا الْكَبِيرِ » .

١٤- (وَ) الرُّكْنُ الرَّابِعُ : (صِيغَةُ) الْعَقْدِ ، وَتَحْصُلُ بِ : (إِنْجَابِ) مِنْ (الْوَلِيِّ) حَالِ كَوْنِهَا (صَرِيحَةٌ) بِلَفْظِهَا الْآتِي . فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ كَأَحْلُلْتُكَ بَنِي وَإِنْ نَوَاهُ ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ تَحْتَاجُ إِلَى اقْتِرَانِ النَّيَّةِ مَعَهَا ، وَلَا أَطْلَاعَ لِلشَّاهِدِينَ عَلَيْهَا ، فَتَعَيَّنَ فِيهَا لَفْظُهُ الْآتِيَانِ ^(١) .

(وَيَقْبَلُهُ) أَي : النِّكَاحُ (الزَّوْجُ) أَوْ وَكِيلُهُ (الرَّشِيدُ) أَي : جَائِزُ التَّصَرُّفِ ، فَخَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ ، وَالْعَبْدُ ، وَالْمَجْنُونُ ، وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ ، وَذُكِرَ تَفْصِيلُ أَحْكَامِهِمْ فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » .

نَعَمْ . . يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّلَ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ لَا إِنْجَابِهِ سَفِيهًا وَعَبْدًا ، بِخِلَافِ مَبَاشَرَتِهِ لِأَنْفُسِهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمَا . (بِلَا مَدٍّ) أَي : بِلَا أَمْتِدَادِ زَمَنِ وَفَصْلٍ طَوِيلٍ - بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ - وَهُوَ مَا يُشْعِرُ بِالْإِعْرَاضِ بِأَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا يَقَعُ فِي التَّخَاطُبِ ، وَبِأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ إِلَّا أَنْ تَعْلُقَ بِالْعَقْدِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَوَسِّطِ ^(٢) : قُلْ قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا ، وَقَوْلُ الزَّوْجِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهِ ^(٣) .

(١) فِي (ب) : (لَفْظُ صَرِيحِ الْآتَيْنِ) .

(٢) أَي : مُلَقِّنِ صِيغَةِ الْعَقْدِ ، كَالْمَأْذُونِ وَنَحْوِهِ .

(٣) يَعْنِي : الْعَقْدُ .

[١٥] بَلَفَظَ : تَزَوَّجْتُ ، نَكَحْتُ فَلَانَةً جَوَاباً : لِرَزَوَّجْتُ ، وَأَنْكَحْتُ ؛ لِلْمُضْدِي

وفي « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا : أَنَّهُ سُنَّةٌ ^(١) . وفي « الْمَنْهَاجِ » [٤٢١/٢] : (أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ) ^(٢) . وعلى كُلِّ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ .

[ألفاظُ صِبْغَةِ الْعَقْدِ] :

١٥- وَيُسْتَرَطُّ أَنْ تَكُونَ الصَّبْغَةُ (بَلَفَظَ) التَّزْوِيجُ أَوْ الْإِنْكَاحُ ^(٣) ، بَأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ فِي صِبْغَةِ الْقَبُولِ : (تَزَوَّجْتُ) أَوْ (نَكَحْتُ فَلَانَةً) أَي : يَذْكُرُ أَسْمَهَا وَنَسَبَهَا بِمَا تَمَيَّزَ بِهِ عَنْ غَيْرِهَا ، أَي : فَلَا بُدَّ مِنْ دَالٍّ عَلَيْهَا ، مِنْ نَحْوِ أَسْمٍ ، أَوْ صِبْغَةٍ ، أَوْ ضَمِيرٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ ، ك : قَبِلْتُ أَوْ رَضَيْتُ نِكَاحَهَا أَوْ تَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ النِّكَاحَ أَوْ التَّزْوِيجَ عَلَى الْمَعْتَمَدِ ، فَلَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ إِحْدَى بَنَاتِي وَنَوِيَاها . . صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ ^(٤) إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، أَوْ : بَنَتِي أَوْ فَاطِمَةُ وَنَوِيَا مَعِيْنَةٌ . . صَحَّ أَيْضاً ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ صِحَّةِ مَا هُنَا مِنْ صِحَّةِ التَّعْيِينِ بِالْكِتَابَةِ ، وَعَدَمِهَا فِي الصَّبْغَةِ : بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ . وَيُسْتَرَطُّ أَيْضاً تَعْيِينُ

(١) أَي قَوْلُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . . . إلخ .

(٢) خَشْيَةُ تَطْوِيلِ الْفَصْلِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبِي يُوسُفَ ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَ بِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ تَوْقِيتٌ . « مَغْنِي الْمَحْتَاجِ » [١٣٨/٣] .

(٣) أَي : وَمَا أَشْتَرُّ مِنْهُمَا ؛ لِخَبَرِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٢١٨) فِي خُطْبَةِ حَاجَةِ الْوُدَّاعِ : « فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ ، وَأَسْتَحْلِلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ . . » ، وَكَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي هَذَا الْبَابِ . . مُشْتَقَّةٌ مِنَ الزَّوَاجِ وَالنِّكَاحِ ، وَيُقَالُ فِي تَفْسِيرِهَا أَيْضاً : إِنَّهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلَمَّا سَأَلُ الْمَرْءُ مِنْ نِسَائِهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِنَّ » [البقرة : ٢٢٩] ، أَوْ قَوْلُهُ : « فَاتَّقُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » [النساء : ٣] .

أَوْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(٤) فِي (أ) : (التَّعْيِينُ) .

الرَّوْجِ ، فلا يصحُّ : زَوَّجْتُ أَحَدَكُمَا .

فقوله : تزوّجتُ نكحتُ فلانةً ، أو قبلتُ تزويجها ونكاحها ؛ هو القَبُولُ .

(جَوَاباً لِـ) قولِ أُولِي المَوَجِبِ : (زَوَّجْتُ) كَ ، (أَوْ أُنْكَحْتُ) كَ
فلانةً ، ولو تقدّمَ لفظُ الرَّوْجِ كقولهِ : تزوّجتُ أو نكحتُ فلانةً ، فقال أُولِيُ :
زَوَّجْتُكُمَا . . صحَّ .

قوله عفا الله عنه : (لِلْمُضْطَرِّ) أي : للجماع ، جعله علّة النكاح ؛ لأنّه
المقصود الأعظم منه ؛ لما فيه من الإغفاف وتحسين الفرج والنظر^(١)
والقلب^(٢) من الزنا ، وهو سبب أيضاً لبقية مقاصد النكاح من تحصيل الولد ،
وفراغ المتزوج للعلم والعبادة ، إذا كُفِيَ مؤنة بيته وبعض أشغاله^(٣) ، وقد قال
عليه الصلاة والسلام : « نِعَمَ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ »^(٤) .

(١) أي : غَضُّ البَصَرِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَحَفَظُوا
فُرُوجَهُمْ ﴾ [النور : ٣٠] .

(٢) أي : كفّه عن مرضى شهوة الزنا ، قال تعالى : ﴿ يَطْمَعُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾
[الأحزاب : ٣٢] .

ولقوله ﷺ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ . . مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ . . فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فَإِنَّهُ
أَغْضَى لِلْبَصَرِ ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ . . » . رواه عن ابن مسعود البخاري (٥٠٦٦) ،
ومسلم (١٤٠٠) .

(٣) أي : المتزوّج من طهني وغسلي وتنظيف . .

(٤) لم أره ، ويدلّ عليه قوله تعالى وعزّ : ﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ [النور :

٢٦] . وحديث ابن عمرو رضي الله عنهما عند مسلم (١٤٦٧) في الرضاع : « أَلَدُنِيَا
مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » .

[١٦] وَلَوْ تَزَجَمَ الْقَادِرُ بِمَا يَفْهَمُونَهُ بِمَا فِي صَرِيحِ لُغَةِ الرُّومِ وَالْهِنْدِ

[١٧] بِلَا قَبْدٍ تَغْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتٍ مُدَّةٍ فَصَحَّحَ لِهَذَا الْعَقْدِ وَأَبْرَمَهُ بِالْمَسْدِ

١٦- (وَلَوْ تَزَجَمَ) بهما (الْقَادِرُ) على العربية (بِمَا) أي : بلفظ مِنْ أَيْ لُغَةٍ (يَفْهَمُونَهُ) أي : العاقدان والشاهدان .

(بِمَا فِي صَرِيحِ) أي : بما يُعَدُّ صريحاً في (لُغَةٍ)^(١) الْعَجَمِ ك : (الرُّومِ) : وَهُمْ جَيْلٌ مِنْ وَلَدِ الرُّومِ بْنِ عَيْنُصُ^(٢) بْنِ إِسْحَاقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَ : الْهِنْدِ) : جَيْلٌ آخَرُ مِنَ الْعَجَمِ .

والمَرَادُ صَحَّةُ النِّكَاحِ بِأَيِّ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَجَمِ ، بِشَرَطِ أَنْ يَعْدُوهُ صَرِيحاً لِلتَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ فِي لُغَتِهِمْ أَعْتَابَاراً لِلْمَعْنَى ؛ إِذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِعْجَازٌ . وَاللُّغَةُ : أَصَوَاتٌ يُعْبَرُ بِهَا لِكُلِّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ .

١٧- وَشُرُوطُ الْعَقْدِ : أَنْ يَكُونَ (بِلَا قَبْدٍ) يُنْظِلُّهُ ، وَهُوَ - أَي : الْقَبْدُ - مَا جِيءَ بِهِ لِحْجَمٍ أَوْ مَنَعٍ أَوْ بَيَانٍ وَاقِعٍ ، فِيمَا يَبْطُلُ (تَغْلِيْقٌ) لَهُ بِصِفَةٍ ، كَقَوْلِهِ : إِنْ كَانَتْ بَنَاتِي طَلَّقَتْ وَأَعْتَدْتُ . فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا . (وَتَأْقِيْتٌ) فَيَبْطُلُ بِالتَّأْقِيْتِ ب : (مُدَّةٌ) مَعْلُومَةٌ كَقَوْلِهِ : زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي سَنَةً ، أَوْ مَجْهُولَةٌ^(٣) ك : إِلَى قَدُومِ زَيْدٍ .

(١) انظر التعلیق رقم (٢) ص (٦٨) من الكتاب .

(٢) كَذَا ضبطه صاحب « أَلْفَامُوسِ » ، وَهُوَ أَخُو لِيَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَإِسْحَاقُ - هُوَ أَخُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ - هُوَ جَدُّ لَبْنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا أَنَّ أَخَاهُ جَدُّ لِلْعَرَبِ الْمُسْتَعْرَبَةِ ، وَقَبْرُهُ فِي (الْخَلِيلِ) بِجَوَارِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

(٣) يعني : أي : مُدَّةٌ مَجْهُولَةٌ .

[١٨] وَقَدَّمَ عَلَيْهَا كُلَّ شَرْطٍ مُرْتَبٍ عَلَيْهِ جَوَازُ الْعَقْدِ تُنْمَحُ بِالْقَصْدِ

فإذا خلا العقد عن هذه المفسدات . . (فَصَحَّحْ لِهَذَا الْعَقْدِ) في الصور الثلاث وهي :

١- كونه بالعجمية بشرطه .

٢- وخلوه عن التعليق .

٣- وكذا التآقيت .

(وَأَبْرَمَهُ بِالْمَسَدِ) أي أحكّم بصحته .

و(الإبرام) : إحكام الشيء ، وأصله : مِنْ أَبْرَمَ الْحَبْلَ جَعَلَهُ طَاقَتَيْنِ ، وَالْأَمْرَ : أَحْكَمَهُ ، وَالْمَسَدُ : الْقَتْلُ ، كُنِيَ بِهِ عَنْ عَدَمِ تَطَرُّقِ الْخَلَلِ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْتِهِ كَالْخَيْطِ الْمُبْرَمِ الْمَقْتُولِ ، تَزِيدُ قُوَّتُهُ بِذَلِكَ ، وَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ أَنْقَاضٌ .

١٨- (وَقَدَّمَ عَلَيْهَا) أي : الصيغة . وفي نسخة : عليه ، أي : الركن .

(كُلُّ شَرْطٍ) مِنْ الشُّرُوطِ الْمَاضِيَةِ وَالْآتِيَةِ (مُرْتَبٍ) أي : متوقّف (عَلَيْهِ) أي : على معرفته ووجوده (جَوَازُ الْعَقْدِ) أي : صحته . (تُنْمَحُ) أي : تُسَاعَدُ (بِالْعَضْدِ) أي : الإعانة ، كتقرير صحته مِنْ حَمَلَةِ الشَّرْعِ ، وَإِمضائه مِنْ الْأَحْكَامِ .

تنبيه : [مِنْ تَوَابِعِ صَحَّةِ الْعَقْدِ]

ما قُرِئَتْ بِهِ أَلَمَتَنْ مِنْ تَرْتِيبِ صَحَّةِ الْعَقْدِ عَلَى مَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَوُجُودِهَا . . فِيهِ إِرْشَادٌ إِلَى الْعَمَلِ بِالْأَحْوَطِ ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ جَعَلَ الْمَعْرِفَةَ شَرْطاً لِلصَّحَّةِ ، وَالْمَعْتَمَدُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ ، بَلِ الشَّرْطُ وَجُودُهَا فِي

نفس الأمر ، كما هو المعتبر في العقود ، فالتعبير بالجواز على هذا يُفيد حُرمة الإقدام لا عَدَم الصَّحَّة ، فإذا كانت الشُّرُوط مُحَقَّقة في نفس الأمر . . . كَانَ النِّكَاحُ صحيحاً ، وسِعِلْمُ مِنَ النَّظْمِ وغيره : أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْوَلِيِّ مِنْ فَقْدِ نَحْوِ رِقٍّ وَصِبَا وَأُنُوثةٍ وَخُنُوثةٍ [وغيرها] ^(١) ممَّا يَأْتِي . وفي الزَّوْجِ ^(٢) : مِنْ عِلْمِهِ أَوْ ظَنِّهِ حِلَّ الْمَرْأَةِ لَهُ . وفي الزَّوْجَةِ : ١- الْخُلُوءُ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ^(٣) ، وَلَا بُدَّ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْضاً مِنْ تَعْيِينِ إِلَّا فِي مَا مَرَّ فِي : زَوْجَتِكَ إِحْدَى بَنَاتِي ^(٤) ، ٢- وَاخْتِيَارُ إِلَّا فِي الْمُجْبَرَةِ ، ٣- وَعَدَمُ إِخْرَامٍ ^(٥) .

* * *

-
- (١) فِي التَّسَخُّتَيْنِ : (غَيْرُهُمَا) ، وَسَلَفٌ قَرِيباً مَا يُشْتَرَطُ فِي الْوَلِيِّ .
 - (٢) أَيْ : وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً .
 - (٣) وَكَذَا الْعِلْمُ بِأُنُوثَتِهَا ، فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْخَتْنِ قَبْلَ وَضُوحِهِ .
 - (٤) وَسَلَفٌ ص (١١٦) .
 - (٥) بِأَيِّ نُسْلِكَ مِنَ الثَّلَاثَةِ .

[١٩] فَسَلَّ عَنْ كَفَاءِ الزَّوْجِ فِي نَسَبِ لَهُ وَحِرْفَتِهِ وَالذِّبْنِ تَسْلَمُ عَنْ رَدِّ

الجملة الثانية

في شروط النكاح وموانعه

اعلم : أنه لما تمَّ الكلام على الأركان . . شرعْتُ في الشروط ، فبدأتُ بالكفاءة^(١) ، وهي مُعتبرة في النكاح ، لا لصحَّته مُطلقاً ، بل حيث لا رضى من المرأة وحدها في حبِّ^(٢) وعُتَّة ، ومع وليها الأقرب فقط فيما عداهما ، و^(٣) في ذكر بقية الموانع ، فقلتُ :

١٩- (فَسَلَّ) أيُّها المخاطبُ ، إذا كنتَ جاهلاً بحال الزوجين ، أو

(١) الكفاءة المُعتبرة عند الأئمة هي : الدينُ ، والنَّسبُ ، وتامُّ الخِلقة ، واليسارُ ، والعِفَّةُ ، والحِرْفَةُ ، والحرَّةُ .

وأوردَ في « فُرْقَةِ الْعِيُونِ » (ص / ٢٠) قوله ﷺ : « النِّكَاحُ رِقٌّ ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ أَيْنَ يَضَعُ كَرِيْمَتَهُ ، فَلَا يُزَوِّجْهَا إِلَّا مِنْ كَانَ كُفُوًا لَهَا » .

والحديثُ ذكره البيهقي موقوفاً على أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها في « الثَّنَنِ الْكَبِيرِ » (٨٢ / ٧) إلى قوله : « كَرِيْمَتُهُ » وقالَ : وروى ذلك مرفوعاً ، والموقوفُ أصحُّ واللهُ سبحانه أعلم .

وجاءَ في « السيرة النبوية » (٥٧٣ / ٢) لأبي شُهَبَةَ كما في خطبة حجة الوداع أيضاً : « نَهَى عَوَّانٌ عِنْدَكُمْ » ؛ أي : كالأسيرات في ضعفهنَّ ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا أُعْتَبِرَتِ الْكَفَاءَةُ . كما سَلَفَ في شرح البيت الثامن وهذه اللفظة هي عند الترمذي (١١٦٣) ، وابن ماجه (١٨٥١) ، والبيهقي في « الثَّنَنِ الْكَبِيرِ » (٣٧٢ / ٥) ، و« الشَّعْبِ » (٣٢٢ / ٤) .

(٢) الْحَبُّ : الْقَطْعُ ، وَالْمَجْبُوبُ : مَنْ اسْتَوْصِلَتْ مَذَاكِرُهُ .

(٣) أَلَوَّاهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ : (بَدَأْتُ) .

بمعرفة الشروط المعتبرة . قال الله تعالى : ﴿ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] .

والمراد من ظاهر النظم [أمور] :

الْأَوَّلُ : (عَنْ كَفَاءِ الزَّوْجِ) أَي : مُسَاوَاتِهِ لِلزَّوْجَةِ ^(١) (فِي) خِصَالِ الْكِفَاءَةِ

(١) لِمَا سَلَفَ ، وَاسْتَدِلَّ لَهُ أَلْعَمَاءُ بِحَدِيثِ بَرِيرَةَ حَيْثُ خُبِرَتْ كَمَا فِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » (٥٠٩٧) فِي النِّكَاحِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : (كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ : عَتَقْتُ فُخَيْرَتَ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ، وَقَالَ عَنِ الصَّدِيقَةِ عَلَيْهَا : « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ » .

وَأَنْظُرْ مَا قَالَهُ صَاحِبُ « الْفَتْحِ » (٣٢١ / ٩) عَلَى الْحَدِيثِ (٥٢٨٤) .

وَبِحَدِيثِ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرْنِزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٠٨٥) فِي النِّكَاحِ وَفِيهِ : « إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ . . فَأَنْكِحُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٠٨٤) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٩٦٧) فِي النِّكَاحِ بِلَفْظٍ : « إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ . . فَزَوِّجُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيسٌ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : مُرْسَلٌ .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ أَبِي مَاجَةَ (١٩٦٨) : « تَخَيَّرُوا لِطُفُفِكُمْ ، وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ » ضَعُفُوهُ وَتَرَكُوهُ ، وَلَا ضَيْرَ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . أَنْظِرِ الْبَيْتَ الثَّامِنَ . الْكُفَاءُ : الْغَيْثُ وَالنَّظِيرُ .

قَالَ فِي « الْفَتْحِ » (٣٥ / ٩) بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الْكِفَاءَةِ : وَتَوَسَّطَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ : لَيْسَ نِكَاحٌ غَيْرُ الْأَكْفَاءِ حَرَامًا فَأَرَادَ بِهِ النِّكَاحَ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْصِيرٌ بِالْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ ، فَإِذَا رَضُوا . . صَحَّ ، وَيَكُونُ حَقًّا لَهُمْ وَتَرَكُوهُ ، فَلَوْ رَضُوا إِلَّا وَاحِدًا . فَلَمَّا فَسَّخَهُ . وَلِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَ « تَعْرِيفِ طَرِيقِ التَّيَقُّظِ وَالِانْتِبَاهِ لِمَا يَقَعُ فِي مَسْأَلَةِ الْكِفَاءَةِ مِنَ الْاِشْتِبَاهِ » .

وَأَعْتَبَارُ الْكِفَاءَةِ فِي الدِّينِ مَتَّقٌ عَلَيْهِ ، فَلَا تَحِلُّ الْمُسْلِمَةُ لِكَافِرٍ أَصْلًا .

المعتبرة فيها ؛ لتعتبر مثلها في الزوجة ، وهي خمس :

أحدها : (نسب له) أي : الزوج ، وذلك بأن يُساوي الزوجة في جميع أوصاف النسب ، والعبرة فيه بالآباء ؛ لأنَّ العرب تفتخرُ به فيهم دون الأمهات ، فلا يُكافىء عجميَّ عربيَّة ، ولا عربيُّ قرشيَّة ، ولا قرشيُّ هاشميَّة ومُطلبيَّة ، ولا هُما حُسينيَّة أو حُسينيَّة . وكذلك : الإسلام ، فلا يُكافىء مَنْ أسلمَ بنفسه ، أو له أبوان في الإسلام . مَنْ أسلمت بآبيها ، أو مَنْ لها ثلاثة آباء فيه ، ولا مَنْ أسلم أبوه وإن علا بعدَ إسلام أبيها - ويُعتبر النسب في العجم كالعرب .

والعرب : هم أولادُ يعرب بن قحطان^(١) بن هود^(٢) ، وولَدُ إسماعيلَ عليهما الصَّلَاةُ والسَّلَام .

والعجم : ما عدا العرب ، ولا أثر لعجمة اللسان والدار .

(و) ثانيها : (حرَفته) وهي ما يُتحرَّف به لطلب الرِّزق ، فلا يُكافىء مَنْ

(١) يعرب بن قحطان - ويقال إنَّه : ابن عابر - : أحد ملوك العرب في الجاهليَّة وأحد خطبائهم وحكمائهم وشعرائهم وشجعانهم ، ولي (صنعاء) ، وغزا الآشوريَّين في (العراق) و (بابل) ، ففاز بغنائم وافرة ، وحارب العمالقة وغلِبهم على (الحجاز) . وقيل : مات بـ (صنعاء) بعد أبيه بثلاثين عاماً ، والله أعلم .

(٢) هود عليه السَّلَام : هو ابنُ عبد الله بن رباح بن الخلود بن عاد ، نبيُّ عربيٍّ من قوم عاد الأُولى ، سكن (الأحقاف) شمالي (حضرموت) ، كان يتكلَّم بالعربيَّة ، وكان قومه وثنيين ، فدعاهم فكذبوه وأنهموه في عقله ، فأندَرهم وحذرهم غضب الله تعالى ، وأمسك عنهم المطر ، ثم أرسلت عليهم ريح استمرت ثمانية أيَّام ، فهلك أكثرهم ، ونجا هو ومن آمن معه ، فأقام بـ (حضرموت) إلى أن توفاه الله تعالى فيها ، ودُفِنَ على مراحلٍ من (تريم) قريباً من وادي (برهوت) شرقيِّ قرية (فغمة) ، وله زيارة سنويَّة في شهر شعبان من كلِّ عام .

حِرْفَتُهُ دَنِيَّةٌ مِّنْ حِرْفَتِهَا أَوْ أَبِيهَا أَرْفَعُ مِنْهُ^(١) ، وتفصيل ذلك في « الشرح الكبير » .

(و) ثَالِثُهَا : (الدِّينُ) فلا يُكَافِيءُ فاسِقٌ عَفِيفَةٌ ، ولا مُبْتَدِعٌ سُنِّيَّةٌ ، ولا محجورٌ عليه بِسَقَمِهِ رَشِيدَةٌ ، وغيرُ الفاسِقِ كَفُوٌّ لها ، وغيرُ المشهورِ بالصَّلاحِ كَفُوٌّ للمشهورَةِ بِهِ^(٢) .

ورابعُها : حُرِّيَّةٌ ، فالرَّقِيقُ لا يُكَافِيءُ الحُرَّةَ ولو عتيقةً ، ولا المُبْعُضَةُ ، ولا عتيقٌ ، حُرَّةُ الأَصْلِ ، ولا مَن عَتَقَ نَفْسِهِ ، مَن عَتَقَ أبوها ، ولا مَن مَسَّ الرُّقَّ أَحَدَ آبَائِهِ ، أو أَبَا لَهُ أَقْرَبَ ، مَن لَّمْ يَمَسَّ أَحَدَ آبَائِهَا ، أو أَبَا لها أَبْعَدَ ، ولا أَثَرُ لِمَسِّ الرُّقِّ فِي الْأُمْهَاتِ .

فبالبحثِ عَنِ كِفَاءَةِ الزَّوْجِ (تَسْلَمُ عَنْ رَدِّ) النِّكَاحِ .

(١) والثَّغَاةُ أَلْيَوْمَ لها عَتَبَارٌ كَالْحِرْفَةِ .

(٢) أوردَ البخاريُّ في بابِ (١٥) الْأَكْفَاءُ فِي الدِّينِ . . حديثَ سَهْلٍ (٥٠٩١) في النِّكَاحِ قالَ : مرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فقالَ : « مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ » قالوا : حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ . . أَنْ يُنْكَحَ ، وَإِنْ شَفَعَ . . أَنْ يُشْفَعَ ، وَإِنْ قَالَ . . أَنْ يُسْتَمَعَ ، قالَ : ثُمَّ سَكَتَ ، فمرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، فقالَ : « مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ » قالوا : حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ . . أَنْ لَا يُنْكَحَ ، وَإِنْ شَفَعَ . . أَنْ لَا يُشْفَعَ ، وَإِنْ قَالَ . . أَنْ لَا يُسْتَمَعَ . فقالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا » . أي : هَذَا الْفَقِيرُ خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا ؛ أي : الْغَنِيِّ ، قالَ الْكِرْمَانِيُّ : إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَافِرًا . . فوجهُ ظاهِرٍ ، وإلَّا . . فيكون ذلك معلوماً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْكُوفِيِّ .

وعندَ مالِكٍ تُعْتَبَرُ الْكِفَاءَةُ فِي الدِّينِ لَيْسَ غَيْرُ ، ويدلُّ على ذلك تَرْوِيجُ النَّبِيِّ ﷺ لِمُتَبَنٍّ - قَبْلَ التَّحْرِيمِ - زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ - وَهُوَ مَوْلَى - بِنْتِ عَمَّتِهِ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَزَوَّجَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالنَّبِيِّ ﷺ .

[٢٠] وَعَنْ عَيْنِهِ أَوْ هَلْ غَدَا مَحْرَمًا لَهَا بَوَاجِهِ انْتِسَابٍ أَوْ رَضَاعٍ عَلَى الْمَهْدِ

[عيوب ثبت الخيار] :

- ٢٠- (وَ) خَامِسُهَا : الْعَيْبُ ، فَسَلْ (عَنْ عَيْنِهِ) أَي : الزَّوْجِ ، فَإِنْ كَانَ بِهِ عَيْبٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبِتَةِ لِلْخِيَارِ . . فَلَا تَزَوَّجْهَا بِهِ إِلَّا بِرِضَاهَا ، وَهِيَ :
- ١- الْجُنُونُ ، ٢- وَالْجُذَامُ ، ٣- وَالْكَرْصُ ، ٤- وَالْجَبُّ ، ٥- وَالْعُنَّةُ .
 - وَعُيُوبُ الْمَرْأَةِ الْمُثْبِتَةُ لَهُ ^(١) خَمْسَةٌ : الثَّلَاثَةُ الْأُولَى ، ٤- وَالرَّتْقُ ^(٢) ، ٥- وَالْقَرْنُ ^(٣) .

فَمَنْ بِهِ جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ ^(٤) أَوْ بَرَصٌ ^(٥) . . لَا يُكَافِيءُ ، وَلَوْ مَنْ بِهَا ذَلِكَ ، أَوْ

(١) أَي : الْخِيَارِ .

(٢) الرَّتْقُ : حَائِلٌ يَسُدُّ بِلَحْمٍ مَحَلَّ الْجَمَاعِ ، وَالرَّتْقَاءُ هِيَ الَّتِي لَا يُسْتَطَاعُ جِمَاعُهَا ، أَوْ لَا خَرَقَ لَهَا إِلَّا الْمَبَالُ . يُقَالُ : رَتَّقَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ رَتْقَاءٌ مِنْ بَابِ : تَعَبَ .

(٣) الْقَرْنُ - مِثْلُ فَلْسٍ - : الْعُقْلَةُ ، وَهُوَ لَحْمٌ أَوْ عَظْمٌ يَنْبُثُ فِي الْفَرْجِ فِي مَدْخَلِ الذَّكَرِ كَالْعُقْدَةِ الْغُلِيظَةِ ، وَلَا تُجَبَّرُ عَلَى إِزَالَتِهِ ، لِنَضْرُجِهَا بِهِ ، وَمِثْلُهَا ضَيْحَةُ الْمَنْفَذِ بِحَيْثُ يُفْضِيهَا كُلُّ وَاطِئٍ . اهـ « فَتَحُ الْجَوَادِ » (٧٧ / ٢) .

(٤) الْجُذَامُ : مَرَضٌ يَسْقُطُ مِنْهُ اللَّحْمُ بَعْدَ أَسْوَدَانِهِ .

(٥) الْكَرْصُ : بَيَاضٌ يَقَعُ فِي الْجَسَدِ لَعَلَّةً . وَهُوَ مَرَضٌ مُشَرٌّ ؛ لَخَبَرِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَلَيْمًا رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ، فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بِرِصَاءٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ أَوْ مَجْدُومَةٍ . . فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِينِهِ إِثَامًا ، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهَ مِنْهَا) . رواه الشافعي في «الأم» (٨٤ / ٥) ، والبيهقي (٢١٤ / ٧) في النكاح .

قَالَ الْحَافِظُ فِي « بُلُوغِ الْقَرَامِ » (١٠١٠) : أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمَالِكٌ [٥٢٦ / ٢] وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ . وَاتَّبَعَهُ بِحَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١٠١١] قَالَ : (وَبِهَا قَرْنٌ ، فَزَوَّجَهَا بِالْخِيَارِ ، فَإِنْ مَسَّهَا . . فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا) رواه سَعِيدٌ .

كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ الْعَالِيَةَ مِنْ =

جَبَّ أَوْ عُنَّةٌ . لا يَكْفِيْءُ وَلَوْ رَقَعَهُ أَوْ قَرَنَاهُ .

أَمَّا الْعَيُوبُ الَّتِي لَا تُثَبِّتُ الْخِيَارَ ^(١) فَلَا تُؤَثِّرُ ، كَعَمَى . (أَوْ) كُنْتَ جَاهِلًا بِمَوَانِعِ النِّكَاحِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَسَلَّ : (هَلْ غَدَا) أَي : صَارَ الزَّوْجُ (مَحْرَمًا لَهَا) أَي : الزَّوْجَةُ . (بَوَاحٍ) مِنْ وَجْهِ التَّحْرِيمِ .
وَذَلِكَ إِمَّا فِي (انْتِسَابٍ) بِأَنْ كَانَتْ :

١- أُمُّهُ ، ٢- أَوْ جَدَّتُهُ وَإِنْ عَلَتْ ، ٣- أَوْ بَنَتُهُ ، ٤- أَوْ بَنَتْ وَلَدَهُ وَإِنْ سَفَلَتْ ، ٥- أَوْ أُخْتَهُ وَإِنْ تَرَاحَتْ ، ٦- أَوْ عَمَّتُهُ ، ٧- أَوْ خَالَتُهُ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ .
وَتَحِلُّ الْمَخْلُوقَةُ مِنْ مَاءٍ زِنَاهُ ^(٢) .

بني غفار ، فلما دخلت عليه ، وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا . رأى بكشجها بياضاً ، فقال النبي ﷺ : « الْيَسِي ثِيَابُكَ ، وَالْحَقِي بِأَهْلِكَ » ، وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ . رواه الحاكم [٣٤/٤] وفيه جميل بن زيد ، وهو مجهول ، وأُخْتُفِلَ عليه في شيخه أختلافاً كبيراً . قاله ابن حجر في « بلوغ المرام » (١٠٠٩) باب : الكفاءة والخيار .
(١) في (ب) زيادة : (فيها) .

(٢) لحديث أبي أمامة رضي الله عنه - عند الترمذي (٢١٢١) في الوصايا ، وهو مختصر عند أبي داود (٢٨٧٠) ، وأبين ماجه (٢٧١٣) - قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ في خطبته عامَ حجةِ الوداعِ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ، أَلَوْلَدٌ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ . . » .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ؛ أَي : أَنَّ لِلزَّانِي الْخِيَةَ ، فَلَا حَظَّ لَهُ فِي نِسْبِ الْوَلَدِ ، وَتَفَرَّدَ بِهَذَا الْقَوْلِ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ ، وَقَدْ كَرِهَ الْأَصْحَابُ هَذَا الزَّوْاجَ ، وَمَنْعَهُ بَاقِيَ الْأَيِّمَةِ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ؛ لِعُمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَبَنَاتُكُمْ » [النساء : ٢٣] .

(أَوْ) كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ بِسَبَبِ (رَضَاعٍ) بِأَنْ تَكُونَ أَحَدَ السَّبْعِ الْمَاضِيَةِ ؛
لَأَنَّهُ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ »^(١) .

وَأَمَّا التَّسْعُ الَّتِي يُخَالِفُ الرِّضَاعُ فِيهِنَّ النَّسَبَ لَيْسَتْ^(٢) مُسْتَثْنَايَ^(٣) مِنْ
قَاعِدَةٍ : (يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) ، وَهُنَّ :

- ١- مَنْ أَرْضَعَتْ أَحَاكَ ، أَوْ أُخْتَكَ ، ٢- وَمَنْ أَرْضَعَتْ وَلَدَ وَلَدِكَ ، ٣- وَأُمُّ
مُرْضِعَةٍ وَلَدِكَ ، ٤- وَبَنْتُ مُرْضِعَةٍ وَلَدِكَ ، ٥- وَأُمُّ الْعَمِّ ، ٦- وَأُمُّ الْعَمَّةِ ،
٧- وَأُمُّ الْخَالَ ، ٨- وَأُمُّ الْخَالَةِ ، ٩- وَأُمُّ الْأَخِ أَوْ الْأُخْتِ .

وَصُورَةُ الْأَخِيرَةِ : أَمْرَأَةٌ لَهَا ابْنٌ أَرْضَعَتْ مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ ذَاتِ ابْنٍ فَهَذَا لَهُ نِكَاحُ
أَخِيهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَبِيَّةِ غَيْرُ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا - أَيِ : الْأُولَى -
مُرْضِعَةُ الْأَخِ ، وَالْأَخِيرَةُ أُمُّ مُرْتَضِعِ أُمِّهِ .

وَقَوْلُهُ : (عَلَى الْمَهْدِ) ذِكْرُ الْمَهْدِ لَيْسَ حَشْوًا مَخْضًا^(٤) ، بَلِ لِلْقَافِيَةِ^(٥) ،

(١) أَخْرَجَ نَحْوَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْبَخَارِيُّ (٢٦٤٦) فِي الشَّهَادَةِ ، وَمُسْلِمٌ
(١٤٤٤) (٢) فِي الرِّضَاعِ بِلَفْظِ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَى الْبَخَارِيُّ (٢٦٤٥) ، وَمُسْلِمٌ (١٤٤٧)
(١٣) لَفْظُ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

(٢) فِي التَّسْنِينِ : (لَيْسَ) .

(٣) أَيِ : مِنْ مُحْرَمَاتِ الرِّضَاعِ ؛ لَعَدِمَ دُخُولُهَا أَصْلًا ، لَكُونِهَا تَتَعَلَّقُ بِذَوِي الرِّضَاعِ لَا بِهِ ،
فَلِذَلِكَ لَهُ نِكَاحُ إِحْدَاهُنَّ .

(٤) الْمَخْضُ : الْخَالِصُ الَّذِي لَمْ يَخَالَطْهُ غَيْرُهُ .

(٥) بَلِ قَوْلُهُ : (عَلَى الْمَهْدِ) لَيْسَ لِلْقَافِيَةِ ، بَلِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الرِّضَاعِ أَنْ يَكُونَ فِي
الْمَهْدِ ؛ إِذْ رَضَاعُ الْكَبِيرِ لَيْسَ لَهُ أَحْكَامُ الرِّضَاعِ .

[٢١] وَعَنْ مَحْرَمٍ بِالضَّهْرِ أَوْ كَفَرَهَا خَلَا كِتَابِيَّةٌ أَوْ زَادَ خَامِسَةَ الْعَدِّ

ولأنَّ أَوَانَ الرِّضَاعِ يَكُونُ الصَّبِيُّ فِي الْمَهْدِ^(١) ، والرِّضَاعُ سَبَبُ التَّحْرِيمِ ؛ فَهَذِهِ مُحَرَّمَاتُ النَّسَبِ وَالرِّضَاعِ .

[محرمات المصاهرة] :

ثُمَّ قَالَ عفا الله عنه :

٢١- (وَعَنْ مَحْرَمٍ بِالضَّهْرِ) أَي : وَسَلَّ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ بِالصَّهَارَةِ ، فَتَحْرُمُ زَوْجَةُ أَصْلٍ وَفَصْلٍ^(٢) ، وَأَصْلُ زَوْجَةٍ ، وَكَذَا فَصْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا^(٣) ، وَحُكْمُ الْأُمَةِ الْمَمْلُوكَةِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ^(٤) فِي أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ السَّيِّدُ الْأُمَّ . حُرِّمَتِ الْبِنْتُ ، أَوْ الْبِنْتُ . حُرِّمَتِ الْأُمُّ^(٥) ، وَكَذَا فِي جِهَةِ الْجَمْعِ يَحْرُمُ تَسْرِي أُخْتَيْنِ^(٦) ، وَطَرِيقُهُ : إِذَا وَطِئَ أَمَةٌ وَأَرَادَ وَطْءَ مَنْ يَحْرُمُ جَمْعُهَا مَعَهَا أَنْ يَزِيلَهَا مِنْ مِلْكِهِ ، أَوْ يَزَوِّجَهَا . (أَوْ) كُنْتُ جَاهِلًا بِدِينِهَا . فَاسْأَلَنَّ عَنْ إِسْلَامِهَا [أَوْ] (كَفَرَهَا)

(١) الْمَهْدُ : السَّرِيرُ يَهَيَأُ لِلصَّبِيِّ ، وَيُوطَأُ لَهُ لِيَنَامَ فِيهِ غَالِبًا .

(٢) كَأَبٍ وَأَبْنٍ .

(٣) لِلْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ : الدُّخُولُ بِالْأُمَّهَاتِ يُحْرِمُ الْبَنَاتِ ، وَالْعَقْدُ عَلَى الْبَنَاتِ يُحْرِمُ

الْأُمَّهَاتِ ؛ وَدَلِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَرَبِّبْنَاهُ عَلَى الْبَنَاتِ فِي

حُبُوبِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَوْلَاهَا : ﴿ وَأَمْتُهُنَّ نِسَائِكُمْ ﴾

[النساء : ٢٣] .

(٤) فِي (أ) : (الْخُرَّةُ) .

(٥) لِعُمُومِ الْآيَةِ السَّالِفَةِ مَعَ الْقَاعِدَةِ .

(٦) لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَعَزَّ : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ [النساء : ٢٣] .

فَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً كُفْرًا أَوْ مَجُوسِيَّةً . . فَلَا يَحِلُّ نِكَاحُهَا لِمُسْلِمٍ^(١) .

ما (خلا كتابية) عِلْمَ دُخُولِ آبَائِهَا دِينَ الْيَهُودِيَّةِ أَوِ النَّصْرَانِيَّةِ قَبْلَ التَّبْدِيلِ أَوْ النَّسَخِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ إِسْرَائِيلِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ لِلْمُسْلِمِ التَّرْجُؤُ بِهَا^(٢) . (أَوْ) كُنْتَ جَاهِلًا لِلَّذِي تَحْتَهُ مِنَ الزَّوْجَاتِ . . فَاسْأَلْ عَنْهُمْ ، فَإِنْ كَانَ (زَادَ) زَوْجَةً (خَامِسَةً) عَلَى (الْأَعْدَى) - أَي : عَلَى الْعَدَدِ الَّذِي حَدَّهُ الشَّرْعُ ، وَهُوَ : أَرْبَعٌ لِلْحَرِّ^(٣) ، وَاثْنَتَانِ لِلرَّقِيقِ^(٤) . . فَامْنَعْ صَحَّةَ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا عَقِدَ لِلْحَرِّ بِخَامِسَةٍ . . بَطَلَ فِيهَا ، وَإِنْ كُنَّ أَوْ إِحْدَاهُنَّ فِي عِدَّةٍ رَجَعَتْ أَوْ عَقِدَ بِهِنَّ - أَي : الْخَمْسِ مَعًا - بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ^(٥) ، وَصُورَةُ جَمْعِهِنَّ فِي عَقْدٍ : بِأَنْ يَزُوجَ بِنْتَهُ وَبَنَاتِ إِخْوَتِهِ أَوْ أَعْمَامِهِ أَوْ مَوَالِيهِ .

(١) لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

(٢) لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ الْأَمْوَالَ ﴾ [المائدة : ٥] .

(٣) لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَرَيْتُمْ ﴾ [النساء : ٣] .

(٤) قياساً على قوله تعالى - في أَعْيَارِ شُؤْنِ الرَّقِيقِ - : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمَكَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] .

(٥) لِمَا أَخْرَجَهُ عَنِ أَبِي عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التِّرْمِذِيُّ (١١٢٨) ، وَأَبُو مَاجَهٍ (١٩٥٣) ، وَأَبُو جَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤١٥٧) فِي النِّكَاحِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَلَهُ أَلْفَاظٌ ، وَفِيهِ : (أَنَّ غِيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسَاءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَاسْلَمْنَ مَعَهُ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ) ، وَ : « خَذَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » ، وَ : « أَخْتَرُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » ، وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ أَبِي جَبَّانٍ أَيْضاً (٤١٥٦) بِلَفْظٍ : « أَمْسِكْ أَرْبَعًا ، وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ » .

فائدة : [عن أنكِحة الأديان السماوية]

كَانَ فِي شَرِيعَةِ مُوسَى ^(١) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلرَّجُلِ التَّزْوُجُ بِمَا شَاءَ مِنْ الْخَرَائِرِ بِغَيْرِ حَضَرٍ .

وَفِي شَرِيعَةِ عِيسَى ^(٢) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اقْتِنَارُ عَلَى حُرَّةٍ وَاحِدَةٍ .
وَفِي شَرِيعَتِنَا عَلَى أَرْبَعٍ .

فَرَاعَتِ الْأُولَى جَانِبَ الرَّجَالِ ، وَالثَّانِيَةُ جَانِبَ النِّسَاءِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَاعَتِ الْجَانِبَيْنِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَأْتِي عَلَيْهَا ذَرْؤُهَا لَيْلَةَ الرَّابِعَةِ إِلَّا وَمَعَهَا مَيْلٌ إِلَى الرَّجُلِ ، وَلِذَا سُنُّ لِكُلِّ مَتَزَوِّجٍ أَنْ لَا يُخْلِيَ الْمَرْأَةَ مِنَ الْجِمَاعِ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ كَمَا مَرَّ .

٢٢- (وَلَا) يَصْخُ لِلْحُرِّ كُلِّهِ (أَمَةٌ) ^(٣) أَي : لَغَيْرِهِ ، رَقِيقَةٌ أَوْ مُبْعَضَةٌ (إِلَّا)
بَشَرُوطِ أَرْبَعَةٍ :

= وَفِي الْبَابِ : عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٤١)
و (٢٢٤٢) فِي الطَّلَاقِ ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٩٥٢) فِي النِّكَاحِ - قَالَ : أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانُ نِسْوَةٍ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » .

(١) مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ : النَّبِيُّ كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَصْطَفَاهُ لِرِسَالَاتِهِ ، جَاءَ وَصْفُهُ فِي الْحَدِيثِ : « آدَمُ طَوَالَ كَانَهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةِ » وَيُقَالُ : إِنَّهُ عَاشَ مِثْلَ عِشْرِينَ سَنَةً ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ التَّوْرَةَ .

(٢) عِيسَى : هُوَ ابْنُ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، كَانَ نَبِيًّا وَجِيهًا خَرَقَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ قَانُونَ الْإِنْجَابِ وَعَلَّمَهُ التَّوْرَةَ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْإِنْجِيلَ ، وَرَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَسَيَنْزِلُ قَبِيلَ السَّاعَةِ كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) يَعْنِي : أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا إِلَّا بِشَرُوطٍ كَمَا سَيَأْتِي .

[٢٣] فَكُنْ حَافِظًا هَذِهِ الْمَوَانِعَ وَاتَّبِدْ لِخُثْنِي وَجَمْعٍ لِلْمَحَارِمِ عَنْ عَمْدٍ

الْأَوَّلُ : تَحِلُّ (لِفَاقِدِ حُرَّة) أَوْ أَمَةٍ تَصْلُحُ لِلِاسْتِمَاعِ ، بَأَنْ تَكُونَ كَبِيرَةً بِلا مَرَضٍ أَلَّ إِلَى الزَّمَانَةِ ^(١) .

الثَّانِي : الْعَجْزُ عَنِ الْحُرَّةِ ؛ بَأَنْ لَا يَفْضُلَ مَعَهُ مِمَّا يُبَاعُ فِي الْفِطْرَةِ ^(٢) مَا يَبْقَى بِمَهْرٍ الْمِثْلِ .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : (وَاسْلَامُهَا) فَإِنَّهُ (شَرْطٌ) فِي صَحَّةِ النِّكَاحِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَفَيْتُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٣) [النساء : ٢٥] . فَلَا تَصَحُّ الْكَافِرَةُ وَلَوْ كِتَابِيَّةً . نَعَمْ . . يَجُوزُ لَهُ تَسْرِيهَا دُونَ الْوَتْنِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ .

(وَ) الرَّابِعُ : (خَوْفٌ) مِنْ الْوُقُوعِ فِي أَل- (زُنَا) بَأَنْ تَغْلِبَ شَهْوَتُهُ تَقْوَاهُ ^(٤) ، فَحَبِطَتْ تَحِلُّ لَهُ الْأَمَةُ لَيْسَلَمْ عَنِ (الطَّرْدِ) أَيِ : الْبُعْدِ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٥) .

٢٣- (فَكُنْ) أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ (حَافِظًا) أَيِ : مُسْتَحْضِرًا فِي ذِهْنِكَ هَذِهِ

(١) الزَّمَانَةُ : الْمَرَضُ الدَّائِمُ الَّذِي لَا يُزْجَى بِرُؤْيِهِ .

(٢) كَخَادِمٍ أَرْضِيهِ وَمُسْكِنٍ دَوَائِيهِ مَثَلًا ، بِخِلَافِ خَادِمِهِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ . أَنْظَرُ : « بُشْرَى الْكَرِيمِ » (٥٣ / ٢) .

(٣) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ حَتَّى تُؤْمِنَ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْبَبْتُمْكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

(٤) لِقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ اللَّهَ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٥] . الْكَفَتْ : الزُّنَا .

(٥) لَمَّا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٤٧٥) فِي الْمِظَالِمِ ، وَمُسْلِمٍ (٥٧) فِي الْإِيمَانِ : « لَا يُزْنِي الزَّانِي حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ . . » .

وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٤٦٩٠) فِي الشُّعْبَةِ : « إِذَا زَنَى الْعَبْدُ . . خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ ، فَكَانَ عَلَيْهِ كَالظُّلَّةِ ، فَإِذَا انْقَلَعَ . . رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ » . الْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا .

أَلْمَوَانَعِ (أَلْمَارَّ تَفْصِيلُهَا وَأَلَاتِي (وَآتَتْذ) أَي : تَبَيَّنَتْ وَتَأَنَّ ، لِئَلَّا تَقَعَ فِي
الْغَلْطِ ^(١) .

وَتَوَقَّفَ عِنْدَ تَرْوِيحِكَ :

١- (لِيُخْنِئَ) مُشْكِلٌ ، وَهُوَ مَنْ لَهُ آلَةٌ رَجُلٍ وَآلَةٌ أَمْرَأَةٍ أَوْ ثَقْبَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ
تَرْوِجُهُ وَلَا تَرْوِيحُهُ حَتَّى يَنْضَحَ .

٢- (وَجَمَعَ لِلْمَحَارِمِ) أَي : وَكُنْ حَافِظًا تَحْرِيمَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَحَارِمِ ، مِنْ
نَسَبٍ وَرِضَاعٍ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخِيهَا أَوْ خَالَتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا ،
وَضَابِطُ الْجَمْعِ : أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا حَرَّمَ تَنَاكُحَهُمَا ، فَخَرَجَ بِالنَّسَبِ
وَالرِّضَاعِ : الْمَصَاهِرَةُ ^(٢) ، فَلَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بِهَا . (عَنْ) عَلِمَ وَ(عَمِدَ)
فَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ اخْتَلَطَتْ مَحْرَمٌ بِأَجْنَبِيَّاتٍ غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ التَّرْوِجُ
مِنْهُنَّ حَتَّى تَبْقَى وَاحِدَةً ، هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِنَا : (عَنْ عَمِدَ) ، فَلَا يَخْرُجُ
فِعْلُ السَّاهِي وَالْجَاهِلِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُسَوِّغٍ لِلْإِقْدَامِ ، وَمَوْثِقٌ فِي صَحَّةِ الْعَقْدِ .

(١) كَمَا قَبْلَ : فِي الْعَجَلَةِ النَّدَامَةُ ، وَفِي الثَّانِي السَّلَامَةُ .

(٢) قَالَ أَبُو السَّكَيْتِ : كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ مِنْ أَبِيهِ وَأَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ . فَهُمْ
الْأَخْمَاءُ .

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : الْأَصْهَارُ مِنَ النَّسَبِ ، فَلَا يَجْرُزُ تَرْوِجُهُنَّ كَمَا لَا يَجُوزُ تَرْوِجُ
ذَوَاتِ النَّسَبِ .

وَالصُّهْرُ : إِسْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى قَرَابَاتِ النِّسَاءِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ ، وَذَوِي الْمَحَارِمِ ،
كَالْأَبَوَيْنِ وَالْإِخْوَةِ وَأَوْلَادِهِمْ وَالْأَعْمَامِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ ، فَهَؤُلَاءِ أَصْهَارُ زَوْجِ
الْمَرْأَةِ . .

.....

تنبيه: لو أقدم على العقد جاهلٌ بهذه الشروط والموانع . . حرّم^(١) ،
لكن إن بان خلؤ العقد عن مفسد . . صحَّ ، إذ العبرة في العقود بما في نفس
الأمر كما مرَّ .



(١) خشية الوقوع في مبطل ، وخصوصاً إذا وقع في النكاح .

الجملة الثالثة

في ذكر الأولياء وما يتعلق بهم وبمولياتهم من الأحكام
وانتقال الولاية إلى الأبعد منهم ، وغير ذلك

فقلت :

٢٤- (وَمِنْ بَعْدِ هَذَا) أي : معرفة ما يتعلق بالزوجين من الشروط
والموانع ، فانتقل إلى (سَبْر) - بالسَّينِ المَهْمَلَةِ وسكونِ ألباء المُوَحَّدَةِ بعدها
راء - أي : اختبار (حَالٍ وَلَيْهَا) فَإِنْ كَانَ بِهِ مَانِعٌ - مِمَّا سَيَأْتِي - لَمْ يَلِ ، أَوْ جَمَعَ
شروط الولاية وَلَيْ ، وهي حاصلة :

١- (بِإِسْلَامِهِ) إذا كانت موليته مُسْلِمَةً ، أمَّا إذا كانت كافرة . . فلا يزوجه
إِلَّا وَلَيْهَا الْكَافِرُ .

٢- (وَالْعَقْل) فيه - أي : الولي - فلا ولاية لمجنون ، ويُلْحَقُ بِالْجُنُونِ
مُخْتَلُ النَّظَرِ بِهِرَمٍ أَوْ خَبَلٍ ^(١) أَصْلَبِي أَوْ طَارِيء ، أَوْ بِأَسْقَامٍ شَغَلَتْهُ عَنِ اخْتِيَارِ
الْأَكْفَاءِ وَالنَّظَرِ فِي الْمَصَالِحِ ، وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ ، بخلاف مغمى عليه إذا لم تَطُلْ
مدته فوق ثلاث - كما اعتمدَه الرَّمْلِيُّ ^(٢) [٢٣٣/٦] - وَالْمَعْتَمَدُ : أَنْتَظَرُ إِفَاقَتِهِ مُطْلَقًا

(١) الخَبَلُ : فساد العقل .

(٢) أي : محمد بن أحمد بن حمزة المصري ، المتوفى سنة : (١٠٠٤ هـ) ، صاحب « نهاية
المحتاج » إلى شرح « المنهاج » ، وعنه نقلنا في هذا الكتاب ، إذا لم يصرح باسم
« النهاية » .

وإن دعت حاجتها إليه كما اقتضاه كلامُ الشَّيخين^(١) ، خلافاً للمتولِّي^(٢) .

٣- (وَالْعَدْلُ) - وقد مرَّ تعريفُهُ في الشَّاهِدِ-^(٣) فلا يزوجُ فاسِقٌ مُوَلِّيَتَهُ غيرُ
الإمامِ الأعظمِ ؛ للحديثِ الصَّحيحِ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ »^(٤) أي :
عَدْلٍ ، وقيلَ : عاقلٍ . فَتَنَقَّلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ - كما يأتي - وفي « الشَّرْحِ

(١) أي : الرَّافِعِيَّ والنَّوَائِيَّ .

(٢) الْمُتَوَلِّي : هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونٍ ، أَبُو سَعِيدٍ ، أَلْفَقِيَهُ ، أَلْعَلَامَةُ ، أَلْمَصْنُفُ ،
أَلْمُنَاطَرُ ، أَلْأَصُولِيُّ ، وَكَذَلِكَ ب (نِسَابُورَ) ، وَتَعَلَّمَ ب (مَرَوْ) ، وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ
النُّظَامِيَّةِ ب (بَغْدَادَ) ، لَهُ : « تَنْمَةُ الْإِبَانَةِ » وَغَيْرُهَا ، تُوَفِّيَ سَنَةً : (٤٧٨ هـ) .

(٣) سَلَفَ فِي شَرْحِ أَلْبَيْتِ (١٣) .

(٤) أَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ بِالْأَفَاطِيزِ مُتَقَارِبَةٍ ، فَمَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَلْبِيهَقِي فِي
« السُّنَنِ الْكُبْرَى » (١٢٤ / ٧) ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (٢٢٢ - ٢٢١ / ٣) فِي
النِّكَاحِ .

وَعَنْ أَبْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (٢٢٥ / ٣)
وَلَفْظُهُ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ » .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٠١) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٨٨٠) ،
وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٧٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبْنُ حِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٧٦) بِإِسْنَادٍ
حَسَنِ .

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي « السُّنَنِ » (٥٢٧) ،
وَأَبُو دَاوُودَ (٢٠٨٥) ، وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٧٧) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (٢٢٥ / ٣) .

وَعَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (٢٢٥ / ٣) .

الكبير»^(١) نقلت عن الشيخ ابن حجر^(٢) [٢٥٥/٧] وغيره : اختار أكثر متأخري الأصحاب أنه يلي ، والغزالي^(٣) : أنه لو كان بحيث لو سلبها انتقلت لحاكم فاسق لا يعزل . وقرره كثير من المتأخرين لعموم الفسق ، وكذا قالوا : إذا عم الفسق في الشهود فيتحري من الأمتل^(٤) فالأمتل . وقد حرر ذلك الشيخ التحرير علي بن عبد الرحيم باكثر^(٥) في « القول الأجل في العمل بشهادة الأمتل فالأمتل » .

٤- (والرشد) فلا يلي المحجور عليه بسفه لبلوغه غير رشيد ، أو بتبذيره بعد رشده وحجر القاضي عليه ، أمّا السفه المجهل ، وهو الذي طرأ سفهه ولم يخبر القاضي عليه بتبذيره . . فلي ، كما سيأتي في النظم .

(١) وهو للمؤلف أيضاً .

(٢) كما في « تحفة المحتاج بشرح المنهاج » ، وقد أشرنا إلى موضعه منه ، وإذا دُرِج عن غير « الثحفة » من كتبه . . أشرنا إليه ، وخصوصاً « فتح الجواد بشرح الإرشاد » انظر ترجمته في شرح : (٧٣) .

(٣) الغزالي : هو محمد بن محمد بن محمد ، أبو حامد ، الطوسي ، حجة الإسلام ، فيلسوف ، فقيه ، أصولي ، صوفي ، له مؤلفات كثيرة شهيرة سائرة ، رحل إلى (بغداد) و (دمشق) و (القدس) و (الحجاز) و (مصر) و (خراسان) ، توفي بـ : (الطابران) من (إيران) سنة : (٥٠٥ هـ) عن (٥٥) سنة .

(٤) الأمتل : الأفضل ، ومؤنثه : الأمتلى .

(٥) هو علي بن عبد الرحيم بن محمد الكندي من آل باكثر ، فقيه من فضلاء (حضرموت) ، ولد في بلدة (تريم) ، له منظومات في كثير من العلوم ، وبرع في العروض ، وأصول الدين ، وأحكام المزارعة والمخابرة والمغاربة ، وله : « بدعيته » ، وشرحها ، و : « الدليل القويم لأهل تريم » ، وغيرها ، توفي سنة : (١١٤٥ هـ) في بلدة (تريم) عن عمر (٥٤) سنة .

[٢٥] وَمُجْبِرُهَا أَبٌ وَجَدَّ وَإِنْ عَلَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عَدَاوَةٌ ذِي حِقْدٍ

فهذه أربعة شروط في الولي مطلقاً .

٢٥- (وَ) ينقسم الولي إلى : خاص وعام ، والخاص إلى : قريب وبعيد ، والقريب إلى : مجبر وغير مجبر .

فأما (مُجْبِرُهَا) أي : البكر الصغيرة أو البالغة ، وهي التي لم تُوطأ وإن زالت بكارتها بنحو إضبع ، أو سقطت ، أو حرارة دم .

(أَبٌ) - بتشديد الموحدة على لغة قليلة عوضاً من لام المحذوفة التي هي الواو ، كما في « المصباح » - أي : أبوها (وَجَدَّ) ها ، وهو أبو الأب ، أي : عند فقد الأب ، أو عدم أهليته .

(وَإِنْ عَلَا) كجد الأب عند فقد أبيه .

وشروط الإيجاب أربعة :

أحدها : قوله : (إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ) - أي : المجبر^(١) - [وَعَدَاوَةٌ] أي : بينها وبينه عداوة ظاهرة ؛ أي : بحيث لا تخفى على أهل محلها .

ولذا قال الناطم عفا الله عنه : (عَدَاوَةٌ ذِي حِقْدٍ) ؛ لأنه إمساك العداوة في القلب ، والترئص لفرضيتها ، ومع استكانته في القلب ، يظهر أثره في لخطه^(٢) ولفظه وفعليه .

وفي نسخة : (إِذَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرِي صِفَةِ الْحِقْدِ)^(٣) .

(١) في (١) : (المجبرة) .

(٢) أي : في طرف نظراته .

(٣) الحقد : الانطواء على العداوة والبغضاء .

[٢٦] وَيُسْرَطُ جَمْعُ الزَّوْجِ وَضَفَ كَفَاءً وَإِلَّا فَلَا إِجْبَارَ عِنْدَهُمَا يُجْدِي
[٢٧] وَيُسْرَطُ فِيهِ لَا يَكُونُ عَدُوَّهَا وَإِسَارُهُ شَرْطٌ لِمَهْرٍ مِنَ التَّقْدِ

تنبيه : [الضرورات الشعر]

إِعلم : أَنَّهُ جاءَ في هذهِ القصيدةِ تشديدُ الأَبِّ ، وهو لغةٌ - كما مرَّ - لوزنِ
الشعرِ ، وهو سائغٌ فيه ؛ كتخفيفِ المُشَدَّدِ ، ووصلِ المَقْطُوعِ ، وقطعِ
الموصولِ ، وإسكانِ المَتحَرِّكِ ، وتحريكِ السَّاكنِ ، وصَرْفِ ما لا ينصَرِفُ ،
كما هو مذكورٌ في محلِّه .

٢٦- (وَ) ثانيها : (يُسْرَطُ جَمْعُ الزَّوْجِ) وما مرَّ مِنْ (وَضَفَ) أي :
خَصَالِ (كَفَاءً) ؛ لِأَنَّ بعضَ الخِصَالِ لا تُقَابَلُ ببعضِ .

(وَإِلَّا) إذا أنتفى شرطٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوْ الْآتِيَيْنِ (. .) فَلَا إِجْبَارَ
عِنْدَهُمَا) أي : الأَبِّ وَالْجَدَّ (يُجْدِي) أي : يُفِيدُ في صَحَّةِ التَّزْوِيجِ
إِجباراً .

٢٧- (وَ) ثالثها : (يُسْرَطُ فِيهِ) أي : الزَّوْجِ أَنْ (لَا يَكُونُ عَدُوَّهَا) أي :
الزَّوْجَةِ ، أي : يُسْرَطُ في الإِجْبَارِ عَدَمُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
ظاهرةً .

(وَ) رابعها : (إِسَارُهُ) أي : الزَّوْجُ (شَرْطٌ) عَلَى الْمَعْتَمِدِ (لِمَهْرٍ)
الْمِثْلِ ، وَيُسْرَطُ لجوازِ مباشرةِ المَجْبِرِ لذلِكَ لا لَصَحَّتِهِ : كونهُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ
الْحَالِ (مِنَ التَّقْدِ) الْغَالِبِ فِي الْبَلَدِ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَلِيِّ تَزْوِيجُهَا مِنْ
عَدُوِّهَا وَالْمُعْصِرِ^(١) بِمَهْرٍ الْمِثْلِ .

(١) الْمَرَادُ بِهِ : الْفَقِيرُ فَاقْدُ مَهْرَ الْمِثْلِ .

[٢٨] إِذَا هِيَ إِجْبَارًا كَبِيرٍ صَغِيرَةٍ وَإِلَّا فَمَا شَرَطُ الْيَسَارِ بِمُعْتَدٍ
[٢٩] وَفِي بَالِغٍ يَكْرٍ يُسَرُّ لِأَصْلِهَا يَكْفُو لَهَا إِذَنْ تَعِيشَ عَلَى الْوَدِّ

٢٨- (إِذَا هِيَ) (إِجْبَارًا) أي : مُجْبَرَةً بِشَرْطِهِ ، وَذَلِكَ (كَبِيرٍ)
بَالِغَةٍ أَوْ (صَغِيرَةٍ) .

وإنما خَصَّ الصَّغِيرَةَ بِالذِّكْرِ لِتَعَذُّرِ الرِّضَى مِنْ جَانِبِهَا بَعْدُهَا ، وَالْمُعْسِرِ
بِمَهْرِ مِثْلِهَا .

وَأَمَّا الْكَبِيرَةُ . . فَيَصْحُحُ بِالْإِذْنِ لَوْلِيَّهَا بَعْدُهَا وَالْمُعْسِرِ بِالْمَهْرِ ؛ فَلِهَذَا أَدْخَلَ
كَافَ التَّشْبِيهِ عَلَى قَوْلِهِ : (كَبِيرٍ صَغِيرَةٍ) ؛ لِتَدْخُلَ الْبِكْرُ الْكَبِيرَةُ إِذَا لَمْ
يَسْتَأْذِنَهَا ، وَعَقَّدَ بِهَا لِمُعْسِرٍ بِمَهْرِ الْبِكْرِ فَإِنَّ حُكْمَهَا كَالصَّغِيرَةِ ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ
عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

(وَإِلَّا) أي : فَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَغِيرَةً بَأَنَّ كَانَتْ ثِيًّا بَالِغَةً ، أَوْ بَالِغَةً مُجْبَرَةً
وَأَذْنَتْ (. . فَمَا شَرَطُ الْيَسَارِ) كَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ (بِمُعْتَدٍ) أي : بِمَعْتَبَرٍ .

٢٩- (وَ) إِذَا أَجْتَمَعَتْ شُرُوطُ الْإِجْبَارِ (فِي بَالِغَةٍ يَكْرٍ) - أَمَّا الْبَالِغَةُ
الَّتِي ب ، فَسَبَاتِي حُكْمُهَا - (. . يُسَرُّ لِأَصْلِهَا) أي : لِمَجْبِرِهَا عِنْدَ تَزْوِيجِهَا
(يَكْفُو لَهَا إِذَنْ) أي : أَسْتَأْذِنُهَا عِنْدَ الْعَقْدِ تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا ؛ لَكِي (تَعِيشَ عَلَى
الْوَدِّ) .

وَعَلَيْهِ حَمَلُوا خَيْرَ مُسْلِمٍ : « وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا » (١) .

أَمَّا الصَّغِيرَةُ . . فَلَا إِذْنَ لَهَا ، وَيَحْتَثُّ نَدْبِهِ فِي الْمُمَيَّرَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُسْلِمٌ (١٤٢١) (٦٨) مَطْوَلًا فِي النِّكَاحِ ،
وَفِيهِ : « الْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا » .

[٣٠] وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ مُجْبِرٍ فَسَلْ إِذْنَهَا وَالصَّمْتُ كَافٍ فَخُذْ عَدِّي
[٣١] وَثَبِّبْ وَطُءٍ بَالِغٍ فَاعْتَبِرْ لَهُ صَرِيحاً وَلَوْ حَتَّى مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ

٣٠- (وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ مُجْبِرٍ) أي : بَأْن كَانَتْ مُوَلِّيَّتُهُ ثَبِيًّا بِالِغَةِ عَاقِلَةً ، أَوْ بِكْرًا وَأَرَادَ تَزْوِيجَهَا بِغَيْرِ كُفْوٍ ، أَوْ كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ . . فلا يَزُوجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا ، وَلِلذَلِكَ قَالَ :

(فَسَلْ) أي : اطْلُبْ (إِذْنَهَا) فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ (وَالصَّمْتُ) فِي حَقِّ الْبِكْرِ مُطْلَقًا ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ (كَافٍ) لِلْحَدِيثِ^(١) . أَمَّا إِذَا مَنَعَتْهُ عَنْ تَزْوِيجِهَا بِغَيْرِ الْكُفْوِ لَفْظًا ، أَوْ صَاحَتْ صَبَاحًا يَدُلُّ عَلَى كِرَاهَتِهَا لَهُ ، أَوْ مَعَ ضَرْبِهِ لَهَا لَتَأْذَنَ . . لَمْ يَصَحَّ تَزْوِيجُهَا لَهَا بِالْإِجْبَارِ وَلَا غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْبُكَاءِ الْخَفِيفِ ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ . (فَخُذْ عَدِّي) أي : عَدَدِي لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ .

٣١- (وَ) أَمَّا فِي حَقِّ (ثَبِّبْ) مِنْ (وَطُءٍ) - وَلَوْ مِنْ زِنَا - حَرَّةٌ (بِالِغَةِ) - عَاقِلَةٌ (. . فَاعْتَبِرْ لَهُ) ؛ أي : إِذْنِهَا : إِنْ كَانَتْ خُرْسَاءَ ؛ إِشَارَتَهَا الْمَفْهُمَةَ ، أَوْ نَاطِقَةً ؛ بِلَفْظِهَا مِنْهَا :

(صَرِيحاً) وَلَوْ بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ لِلأَبِ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ بِقَوْلِهَا : أَذِنْتُ لَهُ أَنْ يَغْفِدَ لِي - وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ نِكَاحًا - (وَلَوْ) كَانَ الْإِذْنُ (حَتَّى) : - غَايَةً ثَانِيَةً لِلتَّأْكِيدِ - (مِنَ الْأَبِ) الَّذِي يَكُونُ لَهُ الْإِجْبَارُ بِشَرْطِهِ^(٢) أَوْ (وَالْجَدِّ) عِنْدَ عَدَمِهِ^(٣) لِلتَّخْبِيرِ : « وَالثَّبِّبُ تُغْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا »^(٤) فَخَرَجَ بِهَا : ثَبِّبْ بِغَيْرِ الْوَطُءِ وَقَدْ مَرَّ ،

(١) السَّالِفُ عَنِ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِيهِ : « وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا » .

(٢) أَلَمَارُ فِي أَلْبَيْتِ رَقْم (٢٦) وَ (٢٧) وَ (٢٨) .

(٣) أي : الْأَبِ .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عُمَيْرَةَ الْكِنْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو مَاجَةَ (١٨٧٢) فِي النِّكَاحِ ، =

[٣٢] وَثَبَّ صِغْرُ يَسْتَحِيلُ نِكَاحَهَا بِمَذْهَبِنَا فَأَفْهَمَ هُدَيْتَ لِمَا أُبْدِيَ

[٣٣] وَمَذْهَبُنَا الْبِكْرُ الْيَتِيمَةُ مِثْلُهَا وَلَكِنْ لَدَى التُّعْمَانِ يُنْعَمُ بِالْعَقْدِ

وَبِالْحُرَّةِ : الْأَمَةُ ، فَيَزَوِّجُهَا السَّيِّدُ جَبْرًا وَلَوْ ثَبًّا ، وَبِالْبَالِغَةِ : الْبِكْرُ الصَّغِيرَةُ
فَيَجْبِرُهَا الْأَبُ وَالْجَدُّ بِشَرْطِهِ - كَمَا مَرَّ - وَبِالْعَاقِلَةِ : الْمَجْنُونَةُ فَيَزَوِّجُهَا الْأَبُ
وَالْجَدُّ وَلَوْ لِلْمَصْلَحَةِ ، وَهِيَ : أَحْتِيَاجُهَا لِنَحْوِ الثَّقَفَةِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، أَمَّا الْحَاكِمُ . .
فَلَا يَزَوِّجُهَا إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، وَهِيَ : ظَهْوَرُ الْقَرَائِنِ بِطَلِبِهَا لِلزَّوْجِ ، كَمَا سَيَأْتِي .

٣٢- (وَ) أَمَّا (ثَبَّبَ صِغْرُ) أَي : ثَبَّبَ غَيْرُ بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ . . فَإِنَّهُ (يَسْتَحِيلُ
نِكَاحَهَا) أَي : فَلَا يَزَوِّجُهَا الْأَبُ وَلَا غَيْرُهُ (بِمَذْهَبِنَا) : مَعْشَرُ^(١) الشَّافِعِيَّةِ ،
لَوْ جَوَّبَ إِذْنَهَا وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ مَعَ صِغَرِهَا .

أَمَّا الْمَجْنُونَةُ . . فَتَزَوَّجُ - كَمَا مَرَّ - لَكِنْ يَمْتَنِعُ تَزْوِيجُهَا عَلَى غَيْرِ الْأَبِ
وَالْجَدِّ . وَأَمَّا الْقِتَّةُ^(٢) . . فَيَزَوِّجُهَا سَيِّدُهَا^(٣) مُطْلَقًا .

(فَأَفْهَمَ هُدَيْتَ لِمَا أُبْدِيَ) - بِضَمِّ الْأَهْمَزَةِ - أَي : مَا أُبَيِّنُهُ لَكَ فَأَعْمَلْ بِهِ .

٣٣- (وَمَذْهَبُنَا) فِي تَزْوِيجِ (الْبِكْرِ الْيَتِيمَةِ) - وَهِيَ هُنَا - : مَنْ لَا أَبَ لَهَا
وَلَا جَدًّا (مِثْلُهَا) أَي : مِثْلُ الثَّبِّبِ الصَّغِيرَةِ فِي تَعَدُّرِ تَزْوِيجِهَا ؛ لَخَبْرِ الدَّارَقُطْنِيِّ^(٤) :

« وَتَمَامُهُ : « وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْنُهَا » .

فَالْأَبُ صَبْرِي فِي « الزَّوَائِدِ » : فِيهِ أَنْقَطَاعٌ ، وَلَكِنْ لَهُ شَوَاهِدُ صَحِيحَةٌ .

يعْنِي : كَحَدِيثِ أَبِي عُبَّاسٍ الشَّافِعِيِّ .

(١) الْمَعْشَرُ : الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ ، وَالْجَمْعُ : مَعَاشِرُ .

(٢) الْقِتَّةُ : الرَّقِيقَةُ الْأَمَةُ ، وَهِيَ الَّتِي كُلُّهَا عَبْدَةٌ .

(٣) فِي (١) : (السَّيِّدُ) .

(٤) الدَّارَقُطْنِيُّ : هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، الْحَافِظُ ، الْإِمَامُ ، عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍ ، صَاحِبُ =

«الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا»^(١)، وأجمعوا عليه في اليتيمة^(٢)

= المؤلفات السائرة كـ : «العلل» ، و«الإلزامات» ، و«السنن» ، وغيرها ، توفي سنة : (٣٨٥ هـ) عن عمر (٧٩) سنة .

(١) أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما الدارقطني في «السنن» (٣ / ٢٤٠) وفيه : «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْمِرُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا» .

قال في «تلخيص الحبير» (٣ / ١٨٤) : لكن قال : يستأمرها ، بدل : يزوجه .

وحكى البيهقي عن الشافعي : أن ابن عيينة زاد : (والبركر يزوجه أبوها) ، قال الدارقطني : لا نعلم أحدا وافقه على ذلك . ثم قال بعد : وقال أبو داود بعد أن أخرجه بلفظ : «والبكر يستأمرها أبوها» ، وأبوها غير محفوظ ، وهو من قول سفيان بن عيينة .

وسلف قريبا عند مسلم ، وهذا الطلب يُحمَل على الندب ؛ تطيبا لخاطرها ، وخروجاً من خلاف من أوجب .

وعنه أيضاً رواه أبو داود (٢١٠٠) ، والنسائي في «الصفري» (٣٢٦١) في النكاح بلفظ : «وَالْيَتِيمَةُ تَسْتَأْمِرُ فِي نَفْسِهَا ، وَصَمَاتُهَا إِفْرَارُهَا» .

(٢) أي : أنها أحق بنفسها ، قال المالكية : لا تزوج اليتيمة إلا بعشرة شروط : أن تكون فقيرة ، أو يَحْشَى فسادها ، وأن تبلغ عشرين سنة ، وأن يكون لها ميل إلى الرجال ، وأن يكون الزوج كُفئاً لها ، وأن تُصَدَّقَ بمهرٍ مثلها ، وأن تُجَهَّزَ كمثليها ، وأن تَرْضَى بذلك ، وأن تأذن بالقول لوليِّ العَقْد ، وأن يَثْبُتَ ذلك عند القاضي .

وفي قوله ﷺ : «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» أي : بأن تَعَقِدَ لِنَفْسِهَا ، أو تأذن لوليها فيعقد لها ولا يجبرها .

قال يعقدها لنفسها أبو حنيفة ، وكذلك بعض أصحابنا ، لكن في مكان لا ولي فيه ، ولا حاكم ، نقله يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي رحمه الله تعالى . =

والصَّغِيرَةُ^(١) .

وَالْيَتِيمُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ : صَغِيرٌ لَا أَبَ لَهُ ، وَقِيلَ : الْيَتِيمُ فِي النَّاسِ مِنْ قَبْلِ
الْآبَاءِ ، وَفِي الْبَهَائِمِ مِنْ قَبْلِ الْأُمَّهَاتِ ، وَالطَّيْرِ مِنْ قَبْلِهِمَا . وَبَرْتَفَعُ
بِالْبُلُوغِ^(٢) .

(وَلَكِنْ لَدَيْ) الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ (الثُّعْمَانِ) بِنِ ثَابِتٍ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(يَنْعَمُ بِالْعَقْدِ) أَيِ : يَجُوزُ فِي مَذْهَبِهِ ذَلِكَ^(٤) .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : يَزُوجُ الْجَدُّ الْيَتِيمَةَ بِلَا إِذْنٍ إِنْ كَانَتْ بِكَرًا ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّ مُجْبِرٌ ،
وَبَعْدَ بُلُوغِهَا وَإِذْنِهَا ثَبَاتُ كِبَرِهَا الْعَصَبَاتِ .

وَعِنْدَ الْحَنَفِيِّ : يَزُوجُهَا كُلُّ وَلِيٍّ لَهَا بِكَرًا أَوْ ثَبَاتًا ، بِشَرْطِ بُلُوغِهَا تِسْعَ سِنِينَ
فَصَاعِدًا .

(١) أَيِ : الثَّيِّبِ ، فَهِيَ لَا تُزَوَّجُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهَا وَإِذْنِهَا ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ كُلُّ مَنْ الرَّمَلِيُّ فِي
« النَّهَايَةِ » (٢٢٣ / ٦) ، وَابْنُ حَجَرٍ فِي « الثُّحْفَةِ » (٢٤٣ / ٧) ، لَكِنْ قَالَ أَبُو
الْمُنْدَرِ فِي « الْإِجْمَاعِ » (٣٤٩) : (وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِنْكَاحَ الْأَبِ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ . .
جَائِزٌ ، إِذَا زَوَّجَهَا بِكَفٍّ) . أَيِ : وَلَوْ مَعَ كَرَاهِيئِهَا وَامْتِنَاعِهَا ، وَ : (٣٤٨) :
(وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِنْكَاحَ الْأَبِ ابْنَتَهُ الثَّيِّبَ بغيرِ رِضَاهَا . . لَا يَجُوزُ) .

(٢) لَحْدِيثٍ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٨٧٣) : « لَا يُنْمَ بَعْدَ اخْتِلَامٍ ، وَلَا
صُمَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ » ، قَالَ التَّوَاوِيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (١١٩٥) : بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .
لأنَّ لَهُ شَوَاهِدَ يَقْوَى بِهَا ، وَأَنْظَرُ : « تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ » (١٠١ / ٣) .

(٣) الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ : صَاحِبُ الْمَذْهَبِ ، الْمُجْتَهِدُ ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْأَعْلَامِ ، كَانَ يَتَجَرُّ بِالْخِرِّ
وَيَطْلُبُ الْعِلْمَ ، امْتَحَنَ لَتَوَلَّى الْقَضَاءَ فَأَبَى ، كَانَ صَاحِبَ حُجَّةٍ حَتَّى قَالَ عَنْهُ
الشَّافِعِيُّ : النَّاسُ عِيَالٌ - أَيِ : فَقَرَاءٌ - فِي الْفَقْهِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ ، تُوْفِيَ سَنَةً (١٥٠)
هـ ، وَلَهُ مَوْلاَتَا .

(٤) كَمَا سَلَفَ قَبْلُ .

[٣٤] وَلَا تَرْقَ فِي إِذْنِ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ وَلَوْ رُوجَتْ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ كَمِنْ عَيْدٍ
[٣٥] سَوَا صَمْتُ بَكْرِ وَالصَّرِيحُ لِلْيَبِ وَإِنْ جَهِلَتْ حَالَتُهُ النِّقْصَ فَاسْتَهْدِ

فَقَوْلُ النَّازِمِ عفا الله عنه: (يُنْعَمُ) : تَغَيَّرَ الصَّيْغَةُ تَلْمِيحٌ إِلَى أَنَّ تَجْوِيزَهُ لَهُ كَالرُّخْصَةِ فِي الدِّينِ ، وَهِيَ نِعْمَةٌ فِي حَقِّ الْمُحْتَاجِ ، فَيَصَحُّ لِلشَّافِعِيِّ تَقْلِيدُ الْحَنْفِيِّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ^(١) ، لَكِنَّ مَعَ التَّزَامِ كُلِّ مَا يُوْجِبُهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي ذَلِكَ ^(٢) .

٣٤- (وَ) مَا مَرَّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْمَخْطُوبَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى : وَاجِبٍ ، وَسُئَةٍ ،
(وَلَا تَرْقَ) بَيْنَهُمَا (فِي إِذْنِ) الْمَرْأَةِ (الْكَبِيرَةِ) أَيِ : الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ (عِنْدَهُمْ)
أَيِ : عِنْدَ أَهْلِ الْفُرُوعِ مِنَ الْأَثَمَةِ الشَّافِعِيَّةِ .

(وَلَوْ رُوجَتْ) أَيِ : الْبَالِغَةُ (مِنْ غَيْرِ كُفٍّ) لَهَا (كَمِنْ عَيْدٍ) مَثَلًا .

٣٥- (سَوَا صَمْتُ) أَيِ : سَكُوتُ (بَكْرِ) إِذَا اسْتَوْذَنْتَ وَلَمْ تَعْلَمْ كِفَاءَةَ
الزَّوْجِ ، سَوَاءٌ أَعْلِمْتَ أَنَّ سَكُوتَهَا إِذْنٌ أَمْ لَا ، فَلَا تُكَلِّفُ التُّطْقَ بِهِ ، كَمَا مَرَّ ؛
لِقُوَّةِ حَيَاتِهَا . (وَ) الْإِذْنُ (الصَّرِيحُ لِلْيَبِ) أَيِ : فَلَا يَكْفِي سَكُوتُهَا
وَلَا إِشَارَتُهَا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ صَرِيحِ الْإِذْنِ .

وَضَابِطُ الِاسْتِثْنَاءِ : أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ الصَّمْتُ ، سَوَاءٌ كَانَ
وَاجِبًا ، كَاسْتِثْنَائِهَا فِي غَيْرِ الْكُفِّ ، أَوْ سُئَةً ؛ كَمَا فِي الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ بِهِ ^(٣) ،
وَالصَّرِيحُ لِلْيَبِ سَوَاءٌ كَانَ أَلُولِيٍّ مُجْبِرًا أَوْ غَيْرِهِ .

(١) أَيِ : حَكَمِ الثَّيِّبِ الصَّغِيرَةِ ، وَالْبَكْرِ الْيَتِيمَةِ .

(٢) حَتَّى يَصْحَ الْعَقْدُ مِنْ غَيْرِ تَلْفِيْقٍ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ ، فَعِنْدَهَا
فَدَلَا يَصْحُ عَلَى مَذْهَبٍ .

(٣) أَيِ : بِالرُّضَى بِالْكَفِّ .

[٣٦] وَأَوَّلَاهُمْ بَعْدَ اُعْتِيَارِ الَّذِي مَضَى أَبٌ فَأَبُوهُ فَالشَّقِيقُ بِهِ اُسْتَبَدَّ

(و) لو اذِنْتَ مَعْتَبِرُهُ الْاِذِنِ فِي تَرْوِيجِهَا مَعْنَى ظَنَنْتَ كِفَاءَتَهُ فَبَانَ [العكس] وَأَدْعَتْ (اُنْتُ) هِا (جَهَلْتُ) أَي : الزَّوْجَةُ (حَالَتُهُ) ^(١) أَي : الْاِذِنِ وَالْعَقْدِ (اَلنَّقْصَ) أَي : عَدَمَ الْكِفَاءَةِ فِي الزَّوْجِ ، وَلَوْ بَانَ ظَنَنْتَهُ كُفُوًا فَبَانَ خِلَافُهُ فَلَا تُسْمَعُ دَعَاوَاهَا ، وَلَا تُؤَثَّرُ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ ، وَلَا خِيَارَ لَهَا ؛ لِتَقْصِيرِهَا بِتَرْكِ الْبَحْثِ .

نَعَمْ . . لَهَا الْخِيَارُ إِنْ بَانَ مَعِيًا ، أَوْ رَقِيقًا وَهِيَ حُرَّةٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ عَصَبَةً أَوْ قَاضِيًا . . فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا إِلَّا بَعْدَ عَلَيْهِ بِكِفَاءَةِ الزَّوْجِ ، أَوْ قِيَامِ بَيِّنَةٍ بِهَا ^(٢) . (فَاسْتَهْدِ) أَي : اسْتَرْشِدْ وَأَطْلُبِ الْهِدَايَةَ ، أَي : الدَّلَالَةَ لِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْفُرُوعِ .

وَلَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى حُكْمِ الْإِجْبَارِ وَغَيْرِهِ ، وَوُجُوبِ اَلْاِسْتِثْنَاءِ وَسَيِّئِهِ . . شَرَعْتُ فِي تَرْتِيبِ الْأَوْلِيَاءِ فَقُلْتُ :

٣٦- (وَأَوَّلَاهُمْ) أَي : أَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ بِالْوِلَايَةِ (بَعْدَ اُعْتِيَارِ الَّذِي مَضَى) مِنْ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجِبُ مَرَاعَاتُهَا فِي الْمَجْبِرِ إِجْبَارًا بِشَرْطِهِ - كَمَا مَرَّ - وَغَيْرِهِ .

(أَبٌ) فَعِنْدَ عَدَمِهِ حَسَنًا أَوْ شَرًّا ^(٣) (فَأَبُوهُ) وَإِنْ عَلَا ، فَيَزَوِّجَانِ : الْأَبُ وَالْجَدُّ ، وَبَعْدَهُمَا : (فَدَ) الْأَخُّ (اَلشَّقِيقُ) أَي : لِلأَبِ وَالْأُمِّ (بِهِ اُسْتَبَدَّ) ^(٤) أَي : قَدَّمَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ .

(١) انظر التعليق رقم (١) ص (٦٩) من الكتاب .

(٢) أَي : بِالْكَفَاءَةِ ، وَفِي (ب) : (بِهِ) أَي : بِالزَّوْجِ .

(٣) حَسَنًا : بِمَوْتِهِ . شَرًّا : كَصَبَاةٍ أَوْ جُنُونِهِ ، فَتُسَلَّبُ الْوِلَايَةُ مِنْهُمَا شَرًّا ، وَتَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ يَلِيهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، لِأَنَّ وُجُودَ الْأَقْرَبِ كَعَدَمِهِ .

(٤) فِي نَسَخَتِي الشَّرْحِ : (اُسْتَبَدَّ) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ .

٣٧- (كَذَا فَأَخُو الْأَبِّ) أَي : بَعْدَ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ يَلِي الْأَخُ لِلأَبِّ ، ثُمَّ (الَّذِي بَعْدَهُ) أَي : الْأَخُ لِلأَبِّ (يَلِي بَنُو ذَيْنِ) أَي : فِلي بَعْدَ الْأَخِ الشَّقِيقِ ، فَلأَبِّ . . بنوهُما^(١) ، وَيَقْدَمُ ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ عَلَى ابْنِ الْأَخِ لِلأَبِّ ، ثُمَّ بنوهُ وَإِنْ تَرَاخَوْا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِخْوَةٌ وَلَا بَنُوَّةٌ لَهُمْ (فَ) يَلُونَ (الْأَعْمَامُ)^(٢) وَ(قِسْمُهُمْ) أَي : الْأَعْمَامُ (عَلَى السَّرْدِ) أَي : عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي فِي الْإِخْوَةِ ، فِلي الْعَمُّ الشَّقِيقُ ، فَالْعَمُّ لِأَبِّ ، فَابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ ، فَابْنُ الْعَمِّ لِأَبِّ ، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْعَصَبَاتِ عَلَى تَرْتِيبِ إِرْثِهِمْ .

وَالْبَعِيدُ مِنَ الْجِهَةِ الْمُقَدَّمَةِ يُقَدَّمُ عَلَى الْقَرِيبِ مِنَ الْجِهَةِ الْمُؤَخَّرَةِ^(٣) ، فَابْنُ الْأَخِ وَإِنْ سَفَلَ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَمِّ وَإِنْ قُرْبٌ ، وَإِنْ اتَّحَدَتِ الْجِهَةُ دُونَ الْقُرْبِ

(١) يَعْنِي : أَنَّهُ يَلِي بَعْدَ الْأَخِ الشَّقِيقِ : الْأَخُ لِلأَبِّ ، ثُمَّ بنو الشَّقِيقِ ، ثُمَّ بنو الْأَخِ لِأَبِّ عَلَى تَرْتِيبِ أَلْمِيرَاتِ ، وَقَدْ فَصَّلَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدُ .

(٢) فِي (ب) : (فَيَلُونَ الْأَعْمَامُ) ، وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

(٣) لِأَنَّ التَّرْجِيحَ لِلجِهَةِ أَوَّلًا فِي الْاِسْتِحْقَاقِ ، ذَلِكَ أَنَّهُ يُنْظَرُ لِلجِهَةِ ، فَصَاحِبُ الْجِهَةِ الْأَوَّلَى يُقَدَّمُ ، فَتَقْدَمُ الْبَنُوَّةُ عَلَى الْأَبُوَّةِ ، وَتَقْدَمُ الْأَخُوَّةُ عَلَى الْعُموميةِ .

فَإِنْ اسْتَوَتْ الْجِهَةُ . . يَكُونُ الْفَاصِلُ فِي التَّرْجِيحِ الدَّرَجَةُ ، فَلِابْنِ مُقَدَّمٍ عَلَى أَبْنِهِ ، وَالْأَخُ مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ الْأَخِ .

فَإِنْ اسْتَوَتْ الْجِهَةُ وَالدَّرَجَةُ . . كَانَ التَّرْجِيحُ لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ ، فَذُو الْقَرَابَتَيْنِ مُقَدَّمٌ

عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَلِأَخٍ لِأَمٍّ وَلِأَبٍّ أَوَّلَى فِي الْاِسْتِحْقَاقِ مِنَ الْأَخِ لِأَبٍّ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ اسْتَوَتْ الْجِهَةُ - وَهِيَ الْأَخُوَّةُ - وَالدَّرَجَةُ - وَهِيَ عَدَمُ النُّزُولِ أَوْ الْعُلُوُّ فَكِلَاهُمَا أَخٌ -

لَكِنْ اخْتَلَفَتْ قُوَّةُ قَرَابَتِهِمَا ، فَأَحَدُهُمَا قَرِيبٌ ذُو قَرَابَتَيْنِ (أَخٌ شَقِيقٌ) وَالْآخَرُ ذُو قَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ (أَخٌ لِأَبٍّ) .

وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فِي الْإِرْثِ وَالْاِسْتِحْقَاقِ يَكُونُ التَّرْتِيبُ فِي الْوَلَايَةِ ، لَكِنْ =

[٣٨] وَلَا حَظَّ لِلْإِبْنِ الَّذِي لَيْسَ قَاضِيًا وَلَا إِبْنِ عَمٍّ فِي قَبِيلَتِهِ فَرَدَ

قَدَّمَ الْأَقْرَبُ ، فَيَقْدِّمُ ابْنَ الْأَخِ لِأَبِ عَلَى ابْنِ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ^(١) .

٣٨- (وَلَا حَظَّ) أَي : فِي الْوِلَايَةِ (لِلْإِبْنِ) أَي : لِابْنِ الْمَرْأَةِ ^(٢) ، إِذْ لَا مُشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي النَّسَبِ ، إِلَّا فِي صُورٍ :

منها : أَنْ يَكُونَ أَبْنَاهُ قَاضِيًا فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهَا وَلَا وَلِيٍّ لَهَا خَاصٌّ ، فَيَزَوِّجُهَا بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ كَمَا قُلْتُ : (الَّذِي لَيْسَ) هُوَ (قَاضِيًا) ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ قَاضِيًا . . فَيَزَوِّجُهَا بِقَبِيلِهِ الْكَامِرِ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ أَبْنَاهُ ابْنُ عَمٍّ لَهَا فَيَزَوِّجُهَا بِالْعُصْبَةِ لَا بِالْبُنُوَّةِ كَمَا قُلْتُ :

= لَا يَخْفَى فَقْدَانُ الْبُنُوَّةِ لِلْوِلَايَةِ فِي النِّكَاحِ ؛ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْإِبْنِ فِي النَّسَبِ إِلَّا فِي حَالَاتٍ سَيَأْتِي عَلَى ذِكْرِهَا الْمَصْنُفُ .

(١)

لَأَنَّهُ أَنْزَلَ رُبَّةً .

(٢) لَأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى أُمِّهِ فَلَا يُزَوِّجُهَا ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ ، الَّذِينَ أَسْتَدَلُّوا عَلَى وِلَايَةِ الْإِبْنِ عَلَى أُمِّهِ بِمَا عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٣/٦) ، وَالْحَاكِمِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٧٩/٢) ، وَالْبَيْهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٣١/٧) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لَا يَنْبَغُ : (يَا عَمْرُأَ قُمْ فَزَوِّجْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَزَوِّجْهُ) . لَكِنْ رَدُّ أَصْحَابُنَا هَذَا الرَّأْيَ بِأُمُورٍ :

منها : أَنَّ نِكَاحَهُ ﷺ لَا يَحْتَاجُ إِلَى وَلِيٍّ ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ ﷺ .

ومنها : أَنَّهَا قَالَتْهُ أَسْتَطَابَةٌ لِخَاطِرِهِ .

ومنها : أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَمٍّ لَهَا ، وَهُوَ أَقْرَبُ عَصَبَانِهَا .

ومنها : أَنَّهَا أَمَرَتْهُ بِإِحْضَارِ مَنْ يُزَوِّجُ أُمَّهُ . يَعْنِي : مِنْ أَوْلِيَائِهَا . لِأَنَّ عَمْرًا كَانَ صَغِيرًا غَيْرَ بَالِغٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَسَيَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ أُمُورًا أُخْرَى .

[٣٩] وَقَدْ م وَكَيْلَ الْآبِ وَالْجَدِّ وَأَخْذِهِ بِحَذْوِهِمَا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِّ

(وَلَا إِنْ عَمَّ) أَي : إِذَا كَانَ أَبْنُ لَهَا وَلَيْسَ هُوَ أَبْنِ عَمِّ لَهَا (فِي قَبِيلَتِهِ فَرَدَ)
أَي : لَا حَظَّ لِلأَبْنِ فِي وِلَايَةِ الْآلَمِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ أَبْنِ عَمِّ قَرِيبٍ وَلَيْسَ فِي عَصَابَتِهَا
أَقْرَبُ مِنْهُ .

ومنها : أَنْ يَكُونَ أَبْنُهَا مُعْتَقًا لَهَا أَوْ عَصَبَةً لِمُعْتَقِهَا ، فَيَرْوُجُهَا بِالْوَلَاءِ
لَا بِالْبُنُوَّةِ .

فحينئذِ الْبُنُوَّةُ غَيْرُ مُقْتَضِيَةِ التَّرْوِيجِ لِلْأَمِّ ؛ لَا مَانِعَةٌ لَهُ كَمَا أُتَضَحَّ مِنْ هَذِهِ
الصُّورِ .

ثُمَّ ذَكَرْتُ جَوَازَ التَّوَكُّلِ فِي الْعَقْدِ لِلْمُجْبِرِ وَغَيْرِهِ .
فَقُلْتُ :

٣٩- (وَقَدْ م) أَي : عَلَى مَنْ سَيَاتِي مِنَ الْأَوْلِيَاءِ (وَكَيْلَ) الْمُجْبِرِ وَهُوَ
(الْآبُ وَالْجَدُّ) عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُمَا ^(١) سِوَاهُ كَانَ مَوْكَلُهُ حَاضِرًا أَوْ
غَائِبًا (وَأَخْذِهِ) أَي : سِوَاهُ .

(بِحَذْوِهِمَا) أَي : إِجْعَلْ لَهُ حُكْمَهُمَا (فِيمَا تَقَدَّمَ) فِيهِمَا (مِنْ حَدِّ) أَي :
مِنْ حُكْمٍ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ^(٢) .

فَإِنْ كَانَ مَوْكَلُهُ مُجْبِرًا . . رَوَّجَ إِجْبَارًا بِشَرْطِهِ .

نَعَمْ . . لَيْسَ لَوَكَيْلِ الْجَدِّ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ مِثْلَهُ ^(٣) ، بِخِلَافِ وَكَيْلَتِهِ ، أَوْ وَكَيْلِهِ
مَعَهُ .

(١) لِأَنَّ الْوَكِيلَ كَالْأَصِيلِ .

(٢) أَي : مِنْ حَيْثُ الْإِجْبَارُ مَعَ الْوَلَايَةِ ، أَوْ الْوَلَايَةُ فَقَطْ .

(٣) لِأَنَّ الْجَدَّ رَحْدَةٌ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ ، وَذَلِكَ كَتَرْوِيجِ أَبْنِ أَيْمِهِ بَيْنَتِ أَيْمِهِ الْآخَرَ ،
وَسَيَاتِي .

[٤٠] وَأَمَّا وَكِيلٌ غَيْرُ ذَيْنِ فَشَرَطُهُ تَقَدُّمُ إِذْنِ فِيهِ مِنْهَا لِذِي رُشْدٍ

٤٠- (وَأَمَّا) إِذَا كَانَ (وَكِيلٌ غَيْرُ ذَيْنِ) أَي : وَكِيلٌ غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنْ بَقِيَّةِ الْعَصَابَاتِ ، أَوْ وَكِيلُهُمَا إِذَا كَانَا غَيْرَ مُجْبِرَيْنِ . . (فَشَرَطُهُ) أَي : شَرَطُ صَحَّةٍ وَكَالَتِهِ :

(تَقَدُّمُ إِذْنِ مِنْهَا) لَوْلِيَّهَا الْخَاصُّ (فِيهِ) أَي : التَّزْوِيجِ . مُتَعَبَّنِ : كَزَوْجِنِي مِنْ فُلَانٍ .

أَوْ عَامٌّ كَقَوْلِهَا : زَوَّجْنِي بِمَنْ شِئْتَ ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْإِذْنُ مِنْهَا - أَي : الْمَرْأَةِ - (لِذِي رُشْدٍ) أَي : وَلِيِّ رَشِيدٍ خَاصٍّ . . خَرَجَ بِالْوَلِيِّ الْخَاصِّ الْوَلِيُّ الْعَامُّ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي أَسْتَنْابَتِهِ تَقَدُّمُ إِذْنِهَا لَهُ ، كَمَا سَيَأْتِي .
فَتَقَرَّرَ : أَنَّ الْوَلِيَّ الْخَاصَّ غَيْرَ الْمُجْبِرِ لَا بُدَّ فِي صَحَّةِ تَوَكُّلِهِ مِنْ تَقَدُّمِ إِذْنِ مُوَلِّيَّتِهِ لَهُ فِي التَّزْوِيجِ بِالتَّخْصِيسِ أَوْ التَّعْمِيمِ ، كَمَا مَرَّ .
فَلْيَتَنَبَّهْ لَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ .

تنبيه : [يراعي الوكيل الأحظ]

يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ مُرَاعَاةُ الْأَحْظِ لَهَا وَلِلْوَلِيِّ الْمَوْكَّلِ ، فَلَا يَزُوجُهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَا بِكُفْوٍ وَهَنَّاكَ أَكْفَاءُ مِنْهُ ، بِخِلَافِ الْوَلِيِّ فِي الْأَخِيرَةِ ، فَيَجُوزُ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِالْكَفْوِ مَعَ وَجُودِ أَكْفَاءٍ مِنْهُ .
وَكَذَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ مُرَاعَاةُ الْأَحْظِ ؛ كَمَا إِذَا أَسْتَوِيَا فِي الْكِفَاءَةِ وَأَحَدُهُمَا مُوسِرٌ ، وَالْآخَرُ مُتَوَسِّطٌ ، أَوْ أَحَدُهُمَا يَبْذُلُ مَهْرَ الْمِثْلِ ، وَالْآخَرُ يَبْذُلُ أَكْثَرَ مِنْهُ .
لِئَنَّهُ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ فِي هَذِهِ الْأَخِيرَةِ .

فائدة : [علم الشهود بوكالة العاقد]

لا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ الشَّاهِدَانِ أَنَّهُ وَكِيلٌ ، وَإِلَّا قَالَ^(١) : زَوَّجْتُكَ فَلَانَةَ بِنْتَ فَلَانٍ - مثلاً - مُوَكَّلِي ، أَوْ يَخْبِرُهُمَا^(٢) أَنَّهُ وَكِيلٌ^(٣) . ويقولُ وَلِيِّ الْمَرْأَةِ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ :
- إِنْ كَانَ -^(٤) زَوَّجْتُ بِنْتِي فَلَانَةَ - مثلاً - فَلَانُ ابْنِ فَلَانٍ ، فيقولُ الْوَكِيلُ : قَبِلْتُ
تَزْوِيجَهَا لَهُ^(٥) . ولو وَكَّلَ امْرَأَةٌ فِي تَوَكِيلِ مَنْ يَزَوِّجُ مُوَلِّيَتَهُ ، أَوْ وَكَّلَ مُوَلِّيَتُهُ
لِتَوَكَّلَ مَنْ يُزَوِّجُهَا وَلَمْ يَقُلْ لَهَا : عَنْ نَفْسِكَ ، سَوَاءٌ قَالَ : عَنِّي أَمْ أَطْلُقَ ،
فَوَكَّلْتُ وَعَقَّدَ . صَحَّ ؛ لِأَنَّهَا سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ .

ولا يتولَّى الْوَكِيلُ طَرَفِي عَقْدٍ ، إِذْ لَا يَتَوَلَّى ذَلِكَ إِلَّا الْجَدُّ فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ
أَبْنِهِ بِأَبْنِ أُمِّهِ .

ثُمَّ بَعْدَ عَصَبَاتِ النَّسَبِ فِي الْوَلَايَةِ عَصَابُ الْوَلَاءِ^(٦) . وَيَبْتَثُ ذَلِكَ
بقولي :

(١) أَي : وَكِيلٌ وَلِيِّ الزَّوْجِ .

(٢) أَي : الشَّاهِدَيْنِ .

(٣) أَي : عَنْ وَلِيِّ الزَّوْجِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَرَضَيْنِ لَعَلَّهُ مُدْرَجٌ مِنَ النَّسَاجِ .

(٥) فَإِنْ تَرَكَ الْوَكِيلُ لَفْظَ (لَهُ) . . . لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الشُّهُودَ لَا أَطْلَاعَ لَهُمْ عَلَى النَّيَّةِ .

(٦) وَالْمُرَادُ أَنَّ الْوَلَايَةَ بَعْدَ عَصَبَاتِ النَّسَبِ . . . تَنْتَقِلُ إِلَى الْمُعْتَقِ ثُمَّ إِلَى عَصَبَاتِهِ ؛ لِمَا

فِي عَمُومِ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢١٥٦) فِي الْبَيْرُوعِ ،
وَمُسْلِمٍ (١٥٠٤) (١١) فِي الْإِعْتِقِ بِلَفْظِ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وَالْوَلَاءُ :

هُوَ أَحَدُ أَسَابِغِ مَصَادِرِ الْإِرْثِ كَالنِّكَاحِ وَالنَّسَبِ ، وَهُوَ - كَمَا فِي خَبَرِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٤٩٥٠) وَغَيْرِهِ - : « لُحْمَةٌ كُلُّحَمَةٍ النَّسَبُ لَا يُبَاعُ

وَلَا يُوهَبُ » .

[٤١] فَإِنْ لَمْ يُعَصِّبْهَا أَخُو نَسَبٍ لَهَا فَمُعْتَقُهَا أَوْ عَاصِبُوهُ بِلَا بُدِّ

٤١- (فَإِنْ لَمْ يُعَصِّبْهَا) أي : المرأة (أَخُو) أي : ذو (نَسَبٍ لَهَا) بَأَن عِدِمَتْ عَصْبَةُ النَّسَبِ السَّابِقِ تَرْتِيهِمْ فِي الْوِلَايَةِ وَكَانَتْ عَتِيقَةً .

(فَ) يَزُوجُهَا (مُعْتَقُهَا) أي : إِنْ أُتْحَدَ أَوْ تَعَدَّدَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ كُلِّ مُعْتِقٍ وَعَصْبَةِ كُلِّ كَدَ : هُوَ ، كَمَا سَيَأْتِي مَتْنًا ، (أَوْ) عَدِمَ الْمَعْتِقُ فَيَزُوجُهَا (عَاصِبُوهُ) أي : أَحَدُهُمْ إِنْ أُتْحَدَ الْمَعْتِقُ (بِلَا بُدَّ) أي : فَيَلْزِمُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْعَصْلُ^(١) وَالتَّوَاكُلُ^(٢) ، فَمَنْ طَلَبَتْ مِنْهُ أَنْ يَزُوجَهَا . . وَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ .

نَعَمْ . . لَا يَتَحَقَّقُ الْعَصْلُ النَّاقِلُ لِلْوِلَايَةِ إِلَّا إِنْ دَعَتْ إِلَى كُفْرٍ وَأَمْتَنَعَ جَمِيعُهُمْ صَرِيحًا ، وَثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، كَمَا فِي الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ فِي^(٣) عَصْبَةِ النَّسَبِ .

* * *

(١) الْعَصْلُ : الْكَنْعُ مِنَ التَّزْوِيجِ ، وَفِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَمْسُلُوهُمْ أَنْ يَبْكَرُوا أَنْزَلَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٢] .

(٢) التَّوَاكُلُ : هُوَ أَنْ يَتَّكِلَ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى بَعْضٍ .

(٣) فِي (أ) : (مِنْ) .

الجملة الرابعة

فيما يتعلق بولاية السلطان والقاضي ونوابهما ،
وانتقال الولاية إلى الأبعد

اعلم : أنه لما كان الولي ينقسم إلى خاص وعام ، والخاص إلى قريب وبعيد ، والقريب إلى مجبر وغيره ، وقد سبق الكلام عليهما . شرع في ذكر انتقال الولاية إلى الولي الخاص البعيد ، ثم عقبته بذكر الولي العام ، فقلت :

٤٢- (وَلَوْ قَامَ بِالْأَقْرَبِ)^(١) الخاص (مانع) حسي أو شرعي يخرجُه عن (صِحَّةِ) الولاية بالكلية . زوج الأبعد في صور تسع مع الخلاف في بعضها ، ذكرت منها ثلاثاً ، وباقيا يؤخذ من شروط الولاية .
ولذا أتيت بكاف التشبيه فقلت :

(كَوَفَّتِ الصَّبَا)^(٢) أي : أنه إذا كان الأقرب صبياً ؛ سلب الولاية ، وانتقلت إلى الأبعد - والصبا : من الولادة إلى البلوغ - فلا يلي الصبي وإن كان مميّزاً ؛ لأنه مسلوب العبارة .
وهذه إحدى الصور التسع .

والثانية : الجنون كما قلت : (أَوْ جُنَّ) أي : فلا ولاية لمن به جنون - وهو : زوال العقل - لنقصه وإن تقطع جنونه تغلياً لزمته المقتضي لسلب العبارة .

(١) انظر التعليق رقم (٢) ص (٦٩) من الكتاب .

(٢) الصبا - قال في « المختار » : يقال - : صبي بين الصبا والصباء . إذا فتحت . مددت ، وإذا كسرت . . قصرت .

نَعَمْ . . لَوْ قَلَّ جِدًّا ؛ كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ أَنْتَظَرْتُ إِفَاقَتَهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ ^(١) .

الثَّالِثَةُ : الرَّقُّ كَمَا قُلْتُ : (أَوْ رُقٌّ) أَي : قَامَ بِهِ الرَّقُّ ، فَلَا وِلَايَةَ لِرَقِيقٍ وَلَوْ مُبْعَضًا .

نَعَمْ . . لَهُ تَزْوِيجُ أَمَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ بِبَعْضِهِ الْحُرِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يَزَوِّجُ بِالْمِلْكِ لَا بِالْوِلَايَةِ ، وَمِثْلُهُ الْمُكَاتَّبُ ، بَلْ أَوْلَى لَكِنْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

الرَّابِعَةُ : اخْتِلَالُ النَّظَرِ بِهِرَمٍ أَوْ خَبَلٍ ، كَمَا مَرَّ .

الخَامِسَةُ : الْإِغْمَاءُ بِالتَّفْصِيلِ الْمَارِّ فِي شُرُوطِ الْوِلَايَةِ .

السَّادِسَةُ : مَوْتُ الْقَرِيبِ فَتَنْتَقِلُ بِهِ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ .

السَّابِعَةُ : اخْتِلَافُ الدِّينِ ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ كَافِرَةً ، وَالْوَلِيُّ الْقَرِيبُ مُسْلِمًا . . زَوَّجَهَا الْبَعِيدُ الْكَافِرُ ، كَمَا مَرَّ .

الثَّامِنَةُ : الْفِسْقُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ .

وَقَدْ مَرَّ فِي شُرُوطِ الْوِلَايَةِ ذِكْرُ اخْتِيَارِ بَقَاءِ وِلَايَتِهِ لِعُمُومِ الْفِسْقِ .

التَّاسِعَةُ : الْحَجَرُ بِالسَّقْفِ ، فَلَا وِلَايَةَ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَقْفِهِ ، بِأَنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ ، أَوْ مُبْدَّرًا فِي مَالِهِ بَعْدَ رُشْدِهِ فَحُجِرَ عَلَيْهِ ، كَمَا سَبَقَ .

فَفِي هَذِهِ الصُّورِ تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ ، وَيَصِيرُ الْأَقْرَبُ كَالْعَدَمِ .

فَلَوْ رَضِيَ الْبَعِيدُ بِغَيْرِ الْكُفُوِّ ، وَوَافَقَتْهُ عَلَى ذَلِكَ فِي وَقْتِ صَبَا الْأَقْرَبِ أَوْ

(١) الْأَذْرَعِيُّ : هُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ تَفَقَّهَ بِالْقَاهِرَةِ ، وَتُوفِيَ بِحُلَبِ سَنَةِ : (٧٨٣ هـ) ، لَهُ مَوْلاَفَاتُ فِي الْفِقْهِ وَنَظْمٌ .

[٤٣] فَيَنْقُلُهَا لِلْأَبْعَدِينَ وَإِنْ يَكُنْ سَفِينُهَا بِلَا حَجَرٍ فَقُلْ هَاتِ لِلْيَدِّ

قيامه ببعض هذه الصور . . صحَّ العَقْدُ ولا اعتراض له بعد كماله .
(لا أَلْفَقْدِ) أي : أنه إذا قُفِدَ الْوَلِيُّ الْقَرِيبُ بحيث لا تَعْلَمُ وفاته ولا حياته . . فلا تنتقلُ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ .

نَعَمْ . . إِنْ أَنتَهَى إِلَى مَدَّةٍ تَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ عَدَمَ حَيَاتِهِ إِلَيْهَا ، وَاجْتَهَدَ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ وَحَكَمَ بِمَوْتِهِ . . أَنتَقَلَتْ إِلَى الْأَبْعَدِ ، كما إذا عُلِمَ موته .

٤٣- (ف) في هذه الصور المذكورة (يَنْقُلُهَا) أي : الْوِلَايَةُ (لِلْأَبْعَدِينَ) مِنْ الْأَوْلِيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ حِينَئِذٍ كَالْمَعْدُومِ - كما مرَّ - فَصَارَ الْبَعِيدُ هُوَ الْوَلِيُّ الْخَاصُّ ، فَيَقْدَمُ عَلَى الْعَامِّ الْآتِي ، وَخَرَجَ بِالسَّفِينَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ الَّذِي حَدَّثَ عَلَيْهِ السَّفَةَ وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ ، فَبَلَيَ كَمَا قُلْتُ : (وَإِنْ يَكُنْ) أي : الْوَلِيُّ (سَفِينُهَا) أي : مُتَّصِفًا بِالسَّفَةِ ^(١) (بِلَا حَجَرٍ) ^(٢) أي : لَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ الْقَاضِي ، وَيُسَمَّى : الْمُتَهَمِّلُ ، كما مرَّ . . (فَقُلْ) لَهُ : (هَاتِ لِلْيَدِّ) أي : أَنَّهُ مُتَأَهِّلٌ لِلْوِلَايَةِ لِنَفْوذِ تَصَرُّفَاتِهِ حِينَئِذٍ ، وَذَكَرَ الْبَيْدُ اسْتِعَارَةً عَنْ صَحَّةِ عَقْدِهِ ، وَلِأَنَّ الْمُتَعَاذِلِينَ كُلَّ وَاحِدٍ يَسْطُرُ يَدَهُ لِلْآخِرِ تَأْكِيداً لِلارْتِبَاطِ ، وَلِيُوَافِقَ الْفِعْلُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ .

تنبيه : [بِأَيِّ صِفَةٍ تَنْقُلُ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ]

هل يختصُّ الْأَنْتِقَالُ فيما ذُكِرَ بِالنَّسَبِ دُونَ الْوِلَايَةِ ، أَمْ بِهِمَا جَمِيعاً ؛ كَذَا كَانَ لِلْمَعْتَقِ ابْنٌ صَغِيرٌ وَأَخٌ كَبِيرٌ ؟ فَبِهِ خِلَافٌ .

اعتمد في «الْعُدَّةِ وَالسَّلَاحِ» ^(٣) [ص/١٨٧] : أَنَّ الْوِلَايَةَ حِينَئِذٍ تَنْتَقِلُ لِلْحَاكِمِ لَا لِلْأَبْعَدِ .

(١) السَّفَةُ - لغةً - : نَقْصُ الْعَقْلِ ، وَأَصْلُهُ : الْخِفَةُ .

(٢) الْحَجَرُ : الْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ .

(٣) هذا الْكِتَابُ مُتَدَاوِلٌ ، لِلْعَلَامَةِ ، الشَّيْخِ ، الْإِمَامِ ، مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بِأَفْضَلِ ، =

وردهُ بامخرمة^(١) في «شرحها»^(٢) وقال : المَعْتَمَدُ اُنْتَقَالُهَا لِلْأَبْعَدِ .
ووافقه كثيرون ، منهمُ أبْنُ حجر [٢٥٤/٧] ، والزَّمَلِيُّ [٢٣٢/٦] .

وَلَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى حُكْمِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ . . شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْوَلِيِّ الْعَامِّ
وَهُوَ الْحَاكِمُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ شَمَلَتْ النِّكَاحَ وَلايَتُهُ عَامًّا كَانَ كَالسُّلْطَانِ ، أَوْ
خَاصًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، كَالْقَاضِي ، وَمَتَوَلَّى عُقُودِ الْأَنْكِحَةِ .
وَأَعْلَمُ : أَنَّ الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ لَهَا شُرُوطٌ فِي السُّلْطَانِ ، وَالْقَاضِي ، وَمَتَوَلَّى
عُقُودِ الْأَنْكِحَةِ .

فَأَمَّا السُّلْطَانُ وَالْقَاضِي . . فشروطُهُما مذكورةٌ في محالِّها مِنْ كِتَابِ فُرُوعِ
الْفِقْهِ .

= التَّريَمِيُّ الْحَضْرَمِيُّ ، ثُمَّ الْعَدَنِيُّ ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ : (٨٤٠ هـ) ، أَلْمُتَوَفَّى بِـ (عَدَنَ)
سَنَةَ : (٩٠٣ هـ) ، تَرْجَمَ لَهُ : السَّخَاوِيُّ فِي «الضَّوَاءِ الْأَمْعِ» ، وَالْعِيدَرُوسُ فِي
«النُّورِ السَّافِرِ» ، وَمُحَمَّدٌ بِأَفْضَلٍ فِي «صِلَةِ الْأَهْلِ» ، وَغَيْرُهُمْ .
وَاللَّعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ بِحَرْقِ الْحَضْرَمِيِّ شَرَحَ عَلَيْهِ اسْمُهُ : «ضِيَاءُ
الْمَصْبَاحِ» ، مِنْهُ نَسَخَةٌ بِمَكْتَبَةِ السَّادَةِ آلِ الْبَارِ بِـ (دُوعِن) .

(١) بامخرمة : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ، تَفَقَّاهُ الدِّينَ ، مُتَفَنَّى الْيَمَنِ ،
وَعَلَامَةٌ عَصْرِهِ ، وَوُلِدَ فِي (الشَّخْرِ) مِنْ (حَضْرَمُوتَ) ، وَتَبَخَّرَ فِي الْعُلُومِ ، وَدَرَسَ
فِي بِلَادِهِ ، وَ(زَيْدَ) ، وَ(عَدَنَ) ، وَ(تَعَزَّ) ، وَ(الْحَرَمَيْنِ) ، ثُمَّ وَلَّى قَضَاءَ
(الشَّخْرِ) سَنَةَ : (٩٤٣ هـ) ، ثُمَّ اسْتَقَالَ وَرَحَلَ إِلَى (عَدَنَ) ، وَكَانَ يُنْعَتُ
بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ ، لَهُ مَوْالِفَاتٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفَنُونِ ، تَوَفَّى سَنَةَ : (٩٧٢ هـ) .

(٢) وَشَرَحَهَا : الْمَسْمُومِيُّ : «الْمَصْبَاحُ فِي شَرْحِ عُدَّةِ السَّلَاحِ» ، كَمَا فِي «الْأَعْلَامِ» ، أَمَّا
الْمَطْبُوعُ . . فَقَدْ سَمِّيَ : «مَشْكَاتُ الْمَصْبَاحِ فِي شَرْحِ الْعُدَّةِ وَالسَّلَاحِ فِي أَحْكَامِ
النِّكَاحِ» ، وَعَلَيْهِ هَوَاشٍ بِأَسْمٍ : «التَّقْوَى الصَّحَاحُ عَلَى مَشْكَاتِ الْمَصْبَاحِ» ، فَيَذَها
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ الْعَلَوِيُّ الْحُسَيْنِيُّ .

[٤٤] فَإِنْ عَدِمَتْ هَذَا الْوَلِيَّ وَطَالَتْ بِكُفٍّ لَهَا أَوْ غَابَ أَقْرَبُ ذِي وَدِّ

وَأَمَّا الْمُتَوَلَّى لِعُقُودِ الْأَنْكِحَةِ^(١) . . فَيُشْرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُسْلِمًا ، مُكَلَّفًا ، عَدْلًا ، فَقِيهًا ، أَيْ : عَارِفًا بِأَبْوَابِ النِّكَاحِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ مِنْ مَسَائِلِ النِّكَاحِ وَمَقَادِيرِ الْعِدَّةِ^(٢) وَانْقِضَائِهَا ، وَصَرَاحِ الطَّلَاقِ وَكِنَايَاتِهِ وَالرَّجْعَةِ ، لَا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، وَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ . . بَطَلَتْ الْوِلَايَةُ .

نَعَمْ . . إِنْ وَلَّى الْفَاسِقَ أَوْ الْجَاهِلَ ذُو شَوْكَةٍ مَعَ عِلْمِهِ بِحَالِهِ . . فَقِيَاسٌ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ فِي الْقَضَاءِ صَحَّةٌ مَا تَعَاطَاهُ إِذَا وَافَقَ الشُّرُوطَ الْمَعْتَبَرَةَ شَرْعًا ، وَسَيَأْتِي فِي النَّظْمِ كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ النِّيَابَةِ وَالِاسْتِخْلَافِ وَالتَّحْكِيمِ .
وَصِيغَةُ التَّوَلَّى : (وَلَيْتَكَ عَقَدَ الْأَنْكِحَةَ) ، أَوْ (اسْتَخْلَفْتُكَ فِيهِ) ، أَوْ (اسْتَنْبَتُكَ فِيهِ) ، أَوْ (قَلَّدْتُكَه) . فيقول - ندباً على المَعْتَمِدِ - : قَبِلْتُ . وَلَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ مُحَلٌّ لِّلْوِلَايَةِ الَّذِي يُرِيدُهُ لَهَا .

فَأَوَّلُ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَزُوجُ فِيهَا الْحَاكِمُ مَا بَيَّنَّهُ بِقَوْلِي :

٤٤- (فَإِنْ عَدِمَتْ) أَيْ : الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ (هَذَا الْوَلِيَّ) الْخَاصَّ الْجَامِعَ لِلشُّرُوطِ ، بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ أَصْلًا (وَطَلَبْتُ) مِنْ الْقَاضِي حَالَ كَوْنِهَا فِي

(١) فائدة: المقصود هنا النائب عن القاضي في ذلك ؛ كأن يتزوج من لا ولي لها . أمّا ما نسّميه في عرفنا بالمأذون الشرعي . . فإنه لا يبدو كونه موثقاً للعقود وشاهداً عليها . فليتنبه لذلك .

(٢) العِدَّةُ : جمعُ عِدَّةٍ ، قيل : هي أيامُ أقرانها ، مأخوذةٌ مِنَ الْعَدِّ وَالْحِسَابِ ، وقيل : مِنْ تَرْبِصِهَا الْمُدَّةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهَا ، وفي التنزيلِ قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتْ ﴾ [الطلاق : ١] .

مَحَلٌّ وَلَا يَتِيهِ حَالَةَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ مَجْتَازَةً بِهِ ، وَإِنْ كَانَ إِذْنُهَا لَهُ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ . .
 أَنْ يَزَوِّجَهَا (يَكْفُءُ) أَي : مُسَاوٍ (لَهَا) فِي جَمِيعِ خِصَالِ الْكِفَاءَةِ . . وَجَبَ
 عَلَيْهِ تَزْوِيجُهَا بِهِ . أَمَّا غَيْرُ الْكِفَاءِ . . فَلَا يَزَوِّجُهَا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنِ الْوَلِيِّ
 الْخَاصِّ ، بَلْ وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ . وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ : يَصَحُّ إِذَا رَضِيََتْ بِهِ ؛ كَالْوَلِيِّ
 الْخَاصِّ .

وَفِي « الثَّحْفَةِ » [٢٥٢/٧] ، وَ« النِّهَايَةِ » [٢٢٩/٦] مَا يُفْهِمُ أَنَّ غَائِبَةَ الْوَلِيِّ فِي
 هَذِهِ الْحَالَةِ كَعَادِمَتِهِ .

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٢٧٧/٧] : (وَبَحَثَ جَمْعٌ مَتَأَخَّرُونَ أَنَّهَا - أَي : عَادِمَةُ
 الْوَلِيِّ وَغَائِبَتُهُ - لَوْ لَمْ تَجِدْ كُفُوًا وَخَافَتْ الْفِتْنَةَ . . لَزِمَ الْقَاضِي إِجَابَتُهَا قَوْلًا
 وَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ) اهـ

وَقَدْ بَسَطْتُ النُّقْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي « رِسَالَةٍ فِي أَحْكَامِ الْكِفَاءَةِ » . هَذِهِ
 إِحْدَى صُورِ مَا يُزَوَّجُ فِيهِ الْحَاكِمُ .

ثَانِيهَا : غَيْبَةُ الْقَرِيبِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ؛ كَمَا قُلْتُ : (أَوْ غَابَ) أَي : الْغَيْبَةُ
 الْمَعْتَبَرَةُ (أَقْرَبُ ذِي وَدٍّ) ، أَيْ : غَابَ وَلِيُّهَا الْأَقْرَبُ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ^(١) ،
 وَهِيَ مَرَحَلَتَانِ فَمَا فَوْقَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ فِي تَزْوِيجِ مُوَلِّيَيْهِ إِذَا كَانَتْ
 بِالْغَةِ بَكَرًا أَوْ نِسَاءً .

٤٥- فَإِنَّهُ (يَزَوِّجُهَا) مَعَ أَعْتَابٍ مَا ذَكَرَ (الْقَاضِي) أَوْ (نَائِيَهُ) أَي : نَائِبُ
 الْقَاضِي وَلَوْ فِي تَزْوِيجِهِ مَعْنً لَا وَلِيَّ لَهَا غَيْرُهُ ، كَمَا سَيَأْتِي ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ :
 « وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا » ^(٢) . . وَالْمُرَادُ بِهِ : مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ مِنَ الْإِمَامِ ،

(١) وَتُعَادِلُ نَحْوًا مِنْ مَسَافَةِ : (٩٦) كَمْ .
 (٢) طَرَفٌ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٤٧/٦) ، =

وَعَمَّالُهُ الْمَأْدُونُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَالْقَضَاءُ ، وَنَوَابُهُمْ كَذَلِكَ ، وَفِي الْبُلْدَانِ وَالْقُرَى وَالسَّوَادِ^(١) ، إِذَا عُدِمَ بِهَا مَنْ ذُكِرَ . . . قَامَ أَهْلُ الشُّوْكَةِ بِذَلِكَ مَقَامَهُمْ فِي تَوَلِيَةِ الْقَضَاءِ ، وَفِي عقودِ الْأَنْكِحَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي رَفَقَةٍ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلِيِّهَا أَوْ الْحَاكِمِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ . . . جَازَ لَهَا أَنْ تَفُوضَ مَعَ خَاطِبِهَا أَمْرَهَا إِلَى عَدْلٍ عَارِفٍ ؛ لِيُزَوِّجَهَا مِنْهُ^(٢) .

خَرَجَ بِالْبَالِغَةِ : الصَّغِيرَةُ ؛ فَلَا يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي وَلَوْ حَنْفِيًّا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ السُّلْطَانُ الْحَنْفِيُّ فِيهِ .

نَعَمْ . . . فِي « مَخْتَصَرِ فِتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ » لِأَبِي زُرْعَةَ^(٣) أَنَّهُ إِذَا أَمَرَ السُّلْطَانُ

= وَغَيْرِهَا ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِي فِي « الْمَصْنُفِ » (١٠٤٧٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٨٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠٢) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٨٧٩) ، وَأَبْنُ جِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٧٤) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (٢٢١/٣) .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، لَكِنْ قَالَ أَبُو كَثِيرٍ فِي « إِرْشَادِ أَلْفَقِيهِ » (١٤٦/٢) : صَحِّحَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَفَاطِ .

(١) السَّوَادُ : يُطْلَقُ عَلَى مَكَانِ الْخُصْرَةِ الْوَاسِعَةِ لِكثَرَةِ أَشْجَارِهِ وَزُرُوعِهِ ، وَمِنْهُ سَوَادُ الْعِرَاقِ .

(٢) قَالَ فِي « أَلْعُدَّةِ وَالسَّلَاحِ » (ص/ ٢٩٢-٢٩٤) : وَلَوْ كَانَ فِي الرِّفْقَةِ أَمْرَةٌ وَلَا وَلِيَّ لَهَا حَاضِرٌ هُنَاكَ ، وَاحْتِاجَتْ إِلَى التَّكَاحُجِّ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى عَدْلٍ فِي الرِّفْقَةِ ، فَرَزَّجَهَا بِإِذْنِهَا . . . جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَتَأَهِّلًا لِلْقَضَاءِ ، وَيُشْتَرَطُ فَقَدْ أَحَاكِمَ وَالْمُحَكَّمِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ . وَجَوَزْنَاهُ لِلضَّرُورَةِ .

(٣) أَبُو زُرْعَةَ - يُقَالُ : بَازَرَعَهُ - : أَحَدُ كِبَارِ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ (حَضْرَمَوْتِ) .

مِنْ آلِ أَبِي زُرْعَةَ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ : الْإِمَامُ الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَازَرَعَةَ ، لَهُ ذِكْرٌ كَثِيرٌ فِي « مَجْمُوعِ الْأَجْدَادِ » ، وَهُوَ صَاحِبُ الْفِتَاوَى الْمَشْهُورَةِ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، وَهِيَ : « مَخْتَصَرُ فِتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ » ، تَرْجَمَ لَهُ صَاحِبُ « إِدَامِ الْقُوْتِ » .

شافعيًا بتزويجِ عَادِمَةِ الْوَلِيِّ أَوْ غَائِبَتِهِ الصَّغِيرَةِ تَقْلِيدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ مَا يُفْهِمُ صَحَّةَ ذَلِكَ .

ثَالِثُهَا : عَضْلُ الْوَلِيِّ^(١) وَلَوْ مُجْبِرًا . فَإِنَّهُ (كَذَا) ؛ أَيْ : كَحُكْمِ الْغَائِبِ .
(يَزَوِّجُهَا) أَيْ : الْقَاضِي ، أَوْ نَائِبُهُ (فِي صُورَةِ الْعَضْلِ) أَيْ : أَمْتِنَاعِ
الْوَلِيِّ مِنْ تَزْوِيجِ مُوَلِّيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعَضْلُ إِذَا دَعَتْ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ إِلَى كُفُوٍ قَدْ
خَطَبَهَا وَعَيْتَتْهُ لَهُ وَلَوْ بِالنَّوْعِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ ثَبُوتِهِ عِنْدَ نَحْوِ الْقَاضِي بِأَمْتِنَاعِهِ مِنْهُ ،
أَوْ سَكْرَتِهِ بِحَضْرَتِهِ بَعْدَ أَمْرِهِ بِهِ وَالْخَاطِبُ وَالْمَرْأَةُ حَاضِرَانِ أَوْ وَكِيلُهُمَا .

فَرَعٌ : [عَضْلُ الْوَلِيِّ الْمَجْبِرِ]

يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إِذَا عَضَلَ الْمُجْبِرُ - أَيْ : أَمْتِنَعَ - عَنْ تَزْوِيجِهَا بِكُفُوٍ عَيْتَتْهُ
وَقَدْ عَيَّرَ هُوَ كُفُوًا آخَرَ غَيْرَ مَعْنِيهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَزَوِّجُهَا الْقَاضِي وَإِنْ كَانَ مَعْنِيَّتُهُ دُونَ
مَعْنِيَّتِهَا كِفَاءَةً ؛ لِأَنَّ نَظَرَهُ فِي مَرَاعَاةِ مَصْلَحَتِهَا أَكْمَلُ مِنْ نَظَرِهَا .

أَمَّا غَيْرُ الْمَجْبِرِ . . . فَيَقْدَمُ مَعْنِيَّتُهَا عَلَى مَعْنِيَّتِهِ ، وَإِلَّا . . . كَانَ بِأَمْتِنَاعِهِ عَاضِلًا .
(وَ) رَابِعُهَا : يَزَوِّجُ الْقَاضِي فِي صُورَةِ (الْفَقْدِ) أَيْ : فَقْدِ الْوَلِيِّ
الْقَرِيبِ ؛ كَمَا مَرَّ قَرِيبًا فِي انْتِقَالِ الْوِلَايَةِ إِلَى الْأَبْعَدِ فِي قَوْلِهِ : « لَا الْفَقْدُ »^(٢) .
تَنْبِيْهُ :

تَكَرَّرَ لَفْظُ « الْفَقْدُ » فِيمَا دُونَ سَبْعَةِ آيَاتٍ هُوَ الْإِطَاءُ الْمَعْيَبُ عِنْدَ أَهْلِ

(١) أَيْ : وَلِيِّهَا .

(٢) كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا فِي الْبَيْتِ (٤٢) .

[٤٦] وَفِي الْحَبْسِ وَالْإِحْرَامِ أَوْ فِي تَعَزُّزٍ تَوَارِيهِ أَوْ طِفْلٍ لَهُ أَوْ لِذِي حَفَدٍ

الْعَرُوضِ ، لَكِنْ أَحْتِجَ إِلَيْهِ لَعَدَمِ صَحَّةِ الْمَعْنَى بِدُونِهِ - وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِطَاءٍ بِنَاءً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرُوضِ ؛ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ مَتَعَلُّو الْمَجْرُورِ - لَمْ يَكُنْ إِطَاءً ؛ كَأَخَذْتُ عَنْهُ ، وَتَجَاوَزْتُ عَنْهُ .
وَقُقُولِ الْقَائِلِ [مَنْ الرَّجَزُ] :

يَا لَيْتَ لِي يَنْتَأ تَذَوُّدُ عَنِّي حَتَّى إِذَا اسْتَرْخَسْتُ نَابَتْ عَنِّي
وَكَذَا إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ ، فَيُؤْخَذُ^(١) لِمَا هُنَا بِهِذَا .

٤٦- (و) خَاسَمُهَا : يَزُوجُ الْقَاضِي (فِي) صُورَةِ (الْحَبْسِ) أَيْ : حَبْسِ
الْوَلِيِّ الْقَرِيبِ ، وَمَنْعِ النَّاسِ مِنَ الْاجْتِمَاعِ بِهِ ، فَلَا تَسْهَلُ مَرَاجَعَتُهُ وَالْوَصُولُ
إِلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يُنْمَعْ مِنْ ذَلِكَ . . فَإِنَّهُ يُبَاشِرُ الْعَقْدَ بِنَفْسِهِ .

(و) سَادِسُهَا : يَزُوجُ الْقَاضِي فِي صُورَةِ (الْإِحْرَامِ) أَيْ : إِحْرَامِ الْوَلِيِّ
الْقَرِيبِ بِنُسْكَ وَلَوْ فَاسِداً ، وَإِنْ لَمْ تَطُلْ مُدَّتُهُ ، (أَوْ) : هِيَ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ .
أَيْ : وَسَابِعُهَا : يَزُوجُ الْقَاضِي (فِي) صُورَةِ (تَعَزُّزِ) الْوَلِيِّ^(٢) الْقَرِيبِ عَنْ
مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ .

فَإِنْ تَبَسَّرَ إِحْضَارُهُ مَجْلِسَ الْقَاضِي . . أَمَرَهُ بِالْتَّزْوِيجِ . فَإِنْ زَوَّجَ ، وَإِلَّا . .
فَهُوَ عَاضِلٌ .

فَإِنْ تَعَزَّزَ عَنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ . . زَوَّجَ الْقَاضِي .

(١) فِي (ب) : (فَيَرْجُهُ بِهِ) ، وَلَا بَأْسَ بِهَا .

(٢) تَعَزَّزَ الْوَلِيُّ : اشْتَدَّ ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْإِنْفَاقَةِ عَنْهُ ، وَتَعَزَّزَ الرَّجُلُ : صَارَ عَزِيزاً .

وثامنها : يزوّجُ القَاضِي عندَ (تَوَارِيهِ) أَي : أَوْلِيَّ الْقَرِيبِ ؛ بَأَن يَتَوَارَى - أَي : يَخْتَفِي - إِذَا طُلِبَ لِلْعَقْدِ . (أَوْ) : هِيَ بِمَعْنَى أَلَوَاوٍ أَيْضاً .

وتأسعُها : إِذَا أَرَادَ أَوْلِيُّ نِكَاحَهَا لِـ (طِفْلِ لَه) أَي : لَطْفِلِهِ الْعَاقِلِ . . .
فِي زَوُجِهَا الْقَاضِي ، وَيَقْبَلُ هُوَ عَنْ طِفْلِهِ ، فَحَيْثُ لَا يَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ ، وَلَا يَزَوِّجُ
مَوْلَيْتَهُ ، ، وَيَقْبَلُ الْحَاكِمُ عَنِ الطِّفْلِ بَل تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ كَمَا ذَكَرَ .

(أَوْ) أَي : وَعَاشَرُهَا : إِذَا كَانَ الْجَدُّ غَيْرُ الْمَجْبُرِ يَرِيدُ نِكَاحَ مَوْلَيْتِهِ (لِذِي
حَقْدٍ) ^(١) . أَي : لِابْنِ أَيْتِهِ . . . فَيَزَوِّجُ الْحَاكِمُ ؛ إِذَا لَا يَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ حَيْثُ .

٤٧- (وَ) حَادِي عَشْرَها : يَزَوِّجُ الْقَاضِي (أَيْضاً) : هَذِهِ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ
مَعَ ذِكْرِ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ ، وَيُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ كُلِّ مَنِهْمَا عَنِ الْآخَرِ ، فَلَا يُقَالُ :
جَاءَ زَيْدٌ أَيْضاً ، وَلَا جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو أَيْضاً ، وَلَا اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو
أَيْضاً ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ .

ومعناها : إِرْجِعْ ^(٢) إِلَى الْإِخْبَارِ رَجوعاً ؛ بَأَن الْقَاضِي يَزَوِّجُ (إِذَا كَانَ)
وَلِيَّ الْمَرْأَةِ الْأَقْرَبُ (يُرِيدُ نِكَاحَهَا) ؛ كَبْنَتِ عَمِّهِ ، وَلَيْسَ لَهَا أَبْنٌ عَمَّ آخَرَ فِي
دَرَجَتِهِ أَوْ أَقْرَبَ مِنْهُ .

(وَ) ثَانِي عَشْرَها : يَزَوِّجُ الْقَاضِي (مَوْلَاةً) أَي : أَمَةً (مَخْجُورَةً) عَلَيْهِ
بَسْفُهُ ، أَوْ جُنُونٌ ، أَوْ صَبَاً أَسْتَمَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَيُسْتَرْطُ لَهُ لِتَزْوِيجِهِ لَهَا :

(١) الْحَقْدُ : - جَمْعُ حَافِدٍ - وَحَقْدَ حَقْدًا : خَدَمَ ، فَهُوَ حَافِدٌ ، وَجَمْعُهُ حَقْدَةٌ ، وَهُمْ :
أَوْلَادُ الْإِوْلَادِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَالْحُدَّامِ فِي الصَّغَرِ .

(٢) فِي (أ) : (رَاجِعٌ) ، وَأَصْرٌ يَبْيَضُ أَيْضاً - مِثْلُ بَاعَ يَبِيعُ بَيْعاً - : إِذَا رَجَعَ ، وَقَوْلُهُمْ :
إِفْعَلْ ذَلِكَ أَيْضاً ، مَعْنَاهُ : إِفْعَلْهُ عَوْدًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ .

١- ظهور الغبطة^(١) فيه .

٢- وعدم وجود أب أو جد لمالكها .

٣- وألا تكون لصغير أو صغيرة .

٤- وصحة تزويج مالكها لها لو كان كاملاً ، وذلك لأن صحة تزويج السلطان ونائبه لأمة المجنون والسفيه ؛ لكونه يلي مال كل ونكاحه ، بخلاف أمة الصغير والصغيرة ؛ لأنه لا يلي نكاحهما إلا الأب والجد . كما قال في « فتح الجواد »^(٢) :

(كما أن الأب يزوج أمة ثيب مجنونة لا ثيب صغيرة عاقلة ، إذ لا يلي تزويجها) اهـ

فتلخص منه : أن كل من يلي تزويج المالكة . . له تزويج الأمة إجباراً ، ومع غيره^(٣) اعتبار إذن المولى كالسفيه . فتأمل .

(و) ثالث عشرها : يزوج ألقاضي (موقوفه ألقد)^(٤) أي : الرقبة بإذن الموقوف عليهم إن أنحصروا ، وإلا . . لم يزوج .

(١) الغبطة : حُسْنُ الحال والمرّة ، والمراد هنا ظهور المصلحة في اكتساب المهر والنفقة .

(٢) « فتح الجواد » - بشرح « الإرشاد » للإمام شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر ، المقرئ ، اليميني - تأليف شيخ الإسلام ، وعمدة الشافعيين ، العلامة ألفهامة ، أبي العباس أحمد بن حجر الهيتمي ، صاحب « تحفة المحتاج » ، وستأتي ترجمته عند المصنف ، وكتابه طبع من سنة : (١٣٠٥ هـ) في المطبعة الميمنية ، وغيرها .

(٣) سقطت من (ب) .

(٤) ألقد : القامة والقوام - يُجمع على قُدود - والمقدار ، فيقال : هذا على قد ذاك ، فبراد المماثلة والمساواة .

[٤٨] وَمَجْنُونَةٌ تَظْهَرُ حَاجَتَهَا لَهُ إِذَا مَا بَقَتْ فَاقِدَةٌ الْأَبِّ وَالْجَدِّ^(١)

قَالَ فِي « التُّحْفَةِ » [٢٥٠-٢٥١/٧] : (فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ^(٢) .

نَعَمْ . . فِي « النَّهَائِيَّةِ » [٢٢٨/٦] إِذَا لَمْ يَنْحَصِرُوا - أَيِ : الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ - زَوْجَهَا الْحَاكِمُ بِإِذْنِ النَّاطِرِ . قَالَ : فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) اهـ .

٤٨- (وَ) رَابِعَ عَشْرِهَا : يَزُوجُ الْقَاضِي (مَجْنُونَةٌ) بِالْفِعْلِ (تَظْهَرُ) لَهُ بِالْقَرَائِنِ (حَاجَتَهَا) أَيِ : رَغْبَتُهَا (لَهُ) أَيِ : فِي النِّكَاحِ ، أَوْ يَتَوَقَّعُ شَفَاؤُهَا بِالْوَطْءِ .

(إِذَا) : شَرْطِيَّةٌ ، (مَا) : زَائِدَةٌ^(٣) (بَقَتْ) أَيِ : صَارَتْ ، أَيِ : الْمَجْنُونَةُ (فَاقِدَةٌ) أَيِ : عَادِمَةٌ حِسًّا أَوْ شَرْعًا^(٤) (الْأَبِّ) لَهَا (وَالْجَدِّ) أَبُو^(٥) الْأَبِّ ، أَيِ : فَيَزُوجُهَا الْقَاضِي لِلْحَاجَةِ لَا لِلْمَصْلَحَةِ .

أَمَّا هُمَا فَيَزُوجَانِهَا لَهَا كَمَا مَرَّ ، وَيُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا كُلُّهُ : كِفَاةُ الزَّوْجِ لِمَنْ يَزُوجُهَا بِهِ مُطْلَقًا .

(١) انظر التعليق رقم (١) ص (٧٠) من الكتاب .

(٢) إِذَا كَثُرُوا بَحِثْ لَمْ يَجْمَعْتَهُمْ وَطَنٌ مَثَلًا ، وَكَذَا أوردَهُ بامخزمة في « مِشْكَاةُ الْمَصْبَاحِ » (ص / ١٣٤-١٣٥) ، وفيه : (لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَتَى ؛ لَتَعَلَّقِي حَقَّ بِهَا) .

(٣) كَمَا يُقَالُ نَشَأَ : (إِنِّي أَفِيدُكَ فَائِدَةً) ، (مَا) بَعْدَ (إِذَا) زَائِدَةٌ .

(٤) أَنْظِرِ الْبَيْتَ (٤٢) مَعَ شَرْحِهِ وَمَا بَعْدَهُ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَتَصَحُّ عَلَى الْقَطْعِ خَبَرًا لِمَبْتَدَأِ مُقَدَّرٍ ، أَيِ : هُوَ أَبُو الْأَبِّ ، وَالْأَوَّلَى عَلَى الْبَدَلِيَّةِ ، فَيُقَالُ : أَبَا الْأَبِّ ، بِإِبْدَالِهَا مِنَ الْجَدِّ ، وَمَحَلُّهُ النِّصَبِ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكُرْدِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ «النُّعْرِ
الْبَسَامِ فِي الصُّورِ الَّتِي يَزُوجُ فِيهَا الْحُكَّامُ»^(٢) : (وَقد بَلَغَهَا إِلَى إِحْدَى وَعِشْرِينَ
صُورَةً ، جَمَعَهَا الْجَلَالُ الشُّيُوطِيُّ - بَعْدَ حَذْفِ مَسْأَلَةِ الْإِغْمَاءِ لِاعْتِمَادِهِ أَنْتِظَارَ
إِفَاقَةِ الْوَلِيِّ فِيهِ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ - بِقَوْلِهِ [مِنَ الْكَامِلِ] :

عِشْرُونَ زَوْجَ حَاكِمٍ : عَدَمُ الْوَلِيِّ وَالْفَقْدُ وَالْإِحْرَامُ وَالْعُضْلُ السَّفَرُ
حَبْسٌ تَوَارٍ عِزَّةً وَنِكَاحُهُ أَوْ طِفْلُهُ أَوْ حَافِدٌ إِذْ مَا فَهَرُ
وَفَتَاةٌ مَخْجُورٍ وَمَنْ جُنْتُ وَلَا أَبٌ وَجَدٌ لِاخْتِيجِ قَدْ ظَهَرَ
أَمَةٌ الرَّشِيدَةِ لَا وَلِيَّ لَهَا وَيَدُ سِ أَلْمَالِ مَعَ مَوْقُوفَةٍ إِذْ لَا ضَرَرُ
مَعَ مُسْلِمَاتٍ عُلُقَتْ أَوْ دُبِّرَتْ أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ كَانَ أَوْلَدَ مَنْ كَفَرَ^(٣)

(١) الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكُرْدِيُّ : هُوَ الْعَلَمَةُ ، الْفَهَامَةُ ، الْفَقِيهُ ، الذَّمَشْقِيُّ الْوَلَادَةِ ،
الْمَدَنِيُّ النَّشْأَةِ وَالْوَفَاةِ ، مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ فِي الدِّيَارِ الْحِجَازِيَّةِ ، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْفَيْئَةِ
ك : « الْحَوَاشِي الْمَدَنِيَّةِ » ، وَأَصْلُهَا : « أَلْمَوَاهِبُ الْمَدَنِيَّةُ » ، وَكِلَاهُمَا عَلَى «الْمَنْهَجِ
الْقَوِيمِ» لِابْنِ حَجَرٍ بِسَرَحٍ «مَسَائِلُ التَّعْلِيمِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِافْضَلٍ ، وَغَيْرِهَا ،
تَوَفَّى لَيْلَةَ الْخَمِيسِ فِي : (١٦ ربيع الأول سنة : ١١٩٤ هـ) ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ ،
وَدُفِنَ فِي الْبَقِيعِ ، بِجَوَارِ قَبْرِ الْعَبَّاسِ ، عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ عُمُرٍ (٦٧) سَنَةً .

(٢) «النُّعْرُ الْبَسَامُ فِي الصُّورِ الَّتِي يُزُوجُ فِيهَا الْحُكَّامُ» ذَكَرَهُ الزُّرْكَانِيُّ فِي ثَبِتِ مُؤَلَّفَاتِهِ ،
وَلَمْ يُشِرْ إِلَى أَنَّهُ قَدْ طُبِعَ .

(٣) أوردَ آيَاتُ الشُّيُوطِيِّ الْعَلَمَةُ عَلِيُّ الشَّيْبَانِيُّ - بِفَتْحِ الشِّينِ وَالْمِيمِ كَمَا فِي «الْأَعْلَامِ» نَفْلًا
عَنْ «خِلَاصَةِ الْأَثَرِ» وَلَفْظُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا بِضَمِّ الشِّينِ وَكسْرِ الْمِيمِ - فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «نَهَايَةِ
الْمَحْتَجِّ» (٢٢٩ / ٦) ، عَقِبَ نَظْمِ بَعْضِهِمُ لِلْمَسَائِلِ الَّتِي يُزُوجُ بِهَا الْحَاكِمُ ، فَقَالَ :

خَمْسٌ مُحَرَّرَةٌ تَقَرَّرَ حُكْمُهَا فِيهَا يُرَدُّ الْأَمْرُ لِلْحُكَّامِ =

تتمّة : [وزيوج الحاكم جماعة]

تزيوج الحاكم في هذه الصور دون البعيد هو بطريق النيابة عن القريب .

قال أبو مخرمة في « شرح الكعدة » [ص/ ٣١٠] : (هل تزيوج السلطان ونائبه بالولاية العامة ، أو النيابة الشرعية ؟ فيه وجهان ، حكاهما الإمام في جميع صور تزيوجهما مع وجود أهلية الولي الخاص) اهـ

قال في « الثحفة » [٧/ ٢٥٩] : (وتزيوجهُ - أي : القاضي أو نائبه - بنياية أقتضتها الولاية) اهـ

وتصدّق المرأة في دعوى غيبة الولي وخلوها عن النكاح والعدة بلا بينة ، ويسرّ طلب البينة بذلك منها ، وإلا . . فتخليفها ، ولو زوجها لغيبة الولي ، فبان قريباً^(١) من بلد العقد وقت النكاح . لم ينعقد النكاح إن ثبت ذلك ، أمّا مجرد قوله . . فلا يقدح في صحة النكاح . وإذا ادّعى^(٢) أنه عقد لها بأخر بشرطه قبل عقد الحاكم لها ، وأقام بذلك بينة . . لغي عقد الحاكم . وإذا كان لها أولياء في درجة ، أو كان في البلد قاضيان ، وعقد كل منهما بكفؤ . . قدّم الأسبق ، أو أحدهما بكفؤ ، والآخر بغيره . . صحّ بالكفؤ . ولو وقعا معاً ، أو جهل الأسبق . . لم يصحّ شيء منهما ، أو تعيّن الأسبق ونسي . . وقف الأمر حتى يتبين .

* * *

(١) في (ب) : (قرينة) .

(٢) أي : الولي .

الجملة الخامسة

في مسائل وفروع لاحقة بالجملة التي قبلها

- إِذَا مَا سَبَقَ فِيهَا^(١) فِي وِلَايَةِ الْوَلِيِّ الْعَامِّ عَلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ فِي أَسْتِنَابَتِهِ
فِيمَا يَخْصُهُ ، أَوْ يَعْمُ غَيْرُهُ - وَمَسَائِلَ تَفْرَعُ عَلَى ذَلِكَ ، فَقُلْتُ مُبَيَّنًا لِلذَّكَ :

٤٩- (وَإِنْ يُرَدِّ الْقَاضِي) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَعْمُ السُّلْطَانُ وَنَائِبُهُمَا بِشَرْطِهِ .
(التَّرْجُحَ) أَي : نِكَاحَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا غَيْرُهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ الْمُخْجُورَةِ . (فَلْيُتَّبِعْ)
أَي : يَسْتَخْلِفْ مَنْ يَزُوجُهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ نَافِذٌ عَلَيْهِ ، أَوْ يَزُوجُهُ مَنْ فَوْقَهُ ، أَوْ
مِثْلَهُ مِنَ الْوَلَاةِ ، كَقَاضِي آخَرَ بِمَحَلِّ وِلَايَةِ الْمَرْأَةِ .

(أَوْ) يَكُونُ (الْحُكْمُ) فِي ذَلِكَ (لِلسُّلْطَانِ) أَي : الْأَعْظَمِ ، أَوْ خَلِيفَتِهِ ،
وَحُكْمُ السُّلْطَانِ الْأَعْظَمِ كَحُكْمِ الْقَاضِي (فِي ذَلِكَ الْحَدِّ) أَي : فِي مَحَلِّ
وِلَايَتِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مَنْ هِيَ خَارِجٌ وَِلَايَتِهِ ، وَلَا أَنْ يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ .
نَعَمْ . . إِذَا أَذْنَتْ لَهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وِلَايَتِهِ ، ثُمَّ زَوَّجَهَا وَهُوَ فِي مَحَلِّ وِلَايَتِهِ . .
صَحَّ عَلَى الْأَوْجَه .

وَالَّذِي يَتَوَلَّى نَصَبَ الْقَاضِي وَتَوَلِيَّتُهُ هُوَ : السُّلْطَانُ ، أَوْ مَنْ تَحْتَهُ مِنَ
الْوَلَاةِ ، وَفِي النَّاحِيَةِ الْخَارِجَةِ عَنْ حُكْمِهِ يَتَوَلَّى ذَلِكَ مَنْ يَرْجِعُ أَمْرُهُمْ إِلَيْهِ ،
أَتَّحَدَّ أَوْ تَعَدَّدَ ، فَإِنْ فَقِدَ . . لَزِمَ أَهْلُ الشُّوْكَةِ^(٢) - أَي : أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ - أَنْ

(١) فِي (ب) : (فِي الْأُولَى) .

(٢) أَهْلُ الشُّوْكَةِ - لُغَةً - : ذُوو شِدَّةِ الْبَاسِ وَالْقُوَّةِ فِي السَّلَاحِ .

[٥٠] وَلَا يَلِي الْقَاضِي نِكَاحاً بِمَوْضِع سِوَى مَا لَهُ السُّلْطَانُ وَلَاهُ بِالْعَهْدِ

يَنْصَبُوا قاضياً ، وَتُنَفَّذَ حَيْثُ ذُكِرَ أَحْكَامُهُ لِلزُّرُورَةِ ، كَالْقَاضِي الَّذِي يُنْصَبُ الْبُعَاةُ لِلزُّرُورَةِ أَيْضاً .

٥٠- (وَلَا يَلِي الْقَاضِي) وَلَا نَائِبُهُ (نِكَاحاً) وَلَا غَيْرُهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِهِ (بِمَوْضِع) أَي : بِلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ .

(سِوَى مَا) عَيْنُهُ (لَهُ السُّلْطَانُ) أَي : الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، أَوْ نَائِبُهُ .

قَالَ فِي « شَرْحِ الْغُدَّةِ وَالسَّلَاحِ » [ص/٢٨٥-٢٨٦] لِأَبِي مَخْرَمَةَ : (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ النَّيَابَةُ الْمَذْكُورَةُ عَنِ السُّلْطَانِ بِالتَّصْرِيحِ ، أَوْ بِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ وِلَايَةِ النَّائِبِ كَوْزِيرِ التَّفْوِضِ) اهـ

(وَلَاهُ) أَي : الْمَحَلُّ الَّذِي عَيْنَهُ لَهُ (بِالْعَهْدِ) أَي : الَّذِي عَاهَدَ إِلَيْهِ فِيهِ - أَي : وَلَاهُ عَلَيْهِ - وَالْمَعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخِينَ : عَدَمُ وَجوبِ الْقَبُولِ لَفْظاً . وَفِي قَوْلِ حَكِيمٍ عَنِ الْمَوَارِدِيِّ^(١) : اشْتَرَا طُ الْقَبُولِ لَفْظاً .

فَرَعٌ : [مَا يَلْحَقُ بِتَعْيِينِ الْمُتَوَلَّى]

يُشْتَرَطُ تَعْيِينُهُ^(٢) مَا يَتَوَلَّى فِيهِ .

نَعَمْ . . . إِنْ أَطْرَدَ عُرْفٌ بِتَبَعِيَّةِ بِلَادٍ لِبِلَادٍ فِي تَوَلِّيَتِهَا . . . دَخَلَتْ تَبَعاً لَهَا ،

(١) الْمَوَارِدِيُّ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبٍ ، أَبُو الْحَسَنِ ، أَقْضَى قُضَاةَ عَصْرِهِ ، مِنْ الْعُلَمَاءِ الْأَبَاحِيِّينَ ، أَصْحَابِ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ النَّافِعَةِ ، وَلِدَ فِي (الْبَصْرَةِ) سَنَةَ : (٣٦٤ هـ) ، وَانْتَقَلَ إِلَى (بَغْدَادَ) ، وَلَّى الْقَضَاةَ فِي بُلْدَانٍ كَثِيرَةٍ ، أَتَاهُمْ بِأَنَّ لَهُ مِثْلًا إِلَى الْإِعْتِرَالِ ، وَدَافَعَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، مِنْهُمْ الْعَزْزِيُّ عَبْدَ السَّلَامِ ، وَابْنُ الصَّلَاحِ ، مِنْ أَهَمِّ كُتُبِهِ : « الْحَوَايِ » وَهُوَ مُتَدَاوِلٌ ، وَ« أدَبُ الدُّنْيَا وَالدين » فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَدَابِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْفَضَائِلِ ، وَهُوَ نَفِيسٌ فِي بَابِهِ ، تَوَفِّيَ سَنَةَ : (٤٥٠ هـ) .

(٢) فِي (أ) : (تَعْيِينٌ) .

[٥١] وَنَصُّوا عَلَى أَنْ يَسْتَنْبِ إِذَا لَهُ بِهِ أَذِنَ السُّلْطَانُ نَصًّا بِلَا سَدَّ

وتستفيد - بتولية القضاة العام - سائر الولايات [لتندير] أمور الناس ، حتى نحو زكاة وحسبة^(١) لَمْ يُفَوَّضَا لغيره ، والأوجه في : أحكام^(٢) بين الناس ؛ أَنَّهُ خاصٌّ بِالْحُكْمِ لَا يَتَجَاوَزُهُ لغيره ، ويفرق بينه وبين : وَلَيْتَكَ الْقَضَاء ؛ بَأَنَّهُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ بمعنى إمضاء الأمور ، وسائر تصرفات القضاة فيها إمضاء ، بخلاف الْحُكْم . قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [١٠/١٢٠] .

وفيهما [١١٧/١٠] وغيرهما : أَنَّ السُّلْطَانَ الْأَعْظَمَ لَهُ قَبُولُ الْبَيِّنَاتِ وَغَيْرِهَا كَالْقَاضِي .

٥١- (وَنَصُّوا) أي : أئِمَّةُ الشَّافِعِيَّةِ رضي الله عنهم (عَلَى) أَنَّ للقاضي ببلدٍ أَوْ قُطْرٍ (أَنْ يَسْتَنْبِ) أي : يستخلف غيره ولو وَلَدَهُ وَوَالِدَهُ (إِذَا) كَانَ (لَهُ) أي : القضاة ونحوه .

(بِهِ) أي : بِالْإِسْتِخْلَافِ (أَذِنَ السُّلْطَانُ) أي : وَمَنْ الْحَقَّ بِهِ (نَصًّا) أي : مَا نَصُّوا بِهِ حَالِ كَوْنِهِ نَصًّا (بِلَا سَدَّ) أي : بِلا مَنَعٍ . وَالضَّابِطُ فِي الْإِسْتِخْلَافِ : أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ وَلَمْ يَنْهَهُ عَنْهُ . . لَمْ يَسْتَخْلِفْ إِلَّا فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ لَا غَيْرُ .

وإن نهاه عنه . . لَمْ يَسْتَخْلِفْ إِسْتِخْلَافًا عَامًّا وَلَا خَاصًّا ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَنْ نَفْسِهِ . . فَلَهُ عَزْلُ مُسْتَخْلَفِهِ ، وَيَعْزِلُ بَعْزِلَهُ ، أَوْ عَنْهُ - أي : السُّلْطَانِ - فَلَا يَعْزِلُهُ ، وَلَا يَتَعَزَّلُ بَعْزِلَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُمَا خَلِيفَةُ السُّلْطَانِ لَا الْقَاضِي .

(١) الْحِسْبَةُ : مَنْصِبٌ كَانَ يَتَوَلَّاهُ فِي الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ رَئِيسٌ يُشْرِفُ عَلَى الشُّؤُنِ الْعَامَّةِ مِنْ مُرَاقَبَةِ الْأَسْعَارِ ، وَمُرَاعَاةِ الْأَدَابِ ، وَنَحْوِهَا .
(٢) فِي (١) : (أَحْكَمَ) ، وَمِثْلُهُ فِي « الثَّحْفَةِ » أَيْضًا .

[٥٢] وَحَيْثُ جَرَىٰ إِذْنٌ لَهُ فِي تَزْوِجٍ فَزَوْجَ صَحَّ أَلْعَقْدُ مِنْ غَيْرِ مَا صَدَّ
 [٥٣] وَحَيْثُ اسْتَنَابَ قَبْلَ إِذْنٍ فَجَائِزٌ عَلَى الْخُلْفِ فَأَعْمَلْ بِالصَّحِيحِ بِلَا رَدٍّ

٥٢- (وَحَيْثُ) : فيها لغاتٌ تسع^(١) ، وهي ظرفٌ مكانٍ ، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر .

(جَرَى) أي : حصل (إِذْنٌ لَهُ) أي : لنائب القاضي منه (فِي تَزْوِجٍ) أي : في تزويج امرأة ، بأن أذنَ لنائبه أن يُزَوِّجَهَا بمعينٍ أو غيره بعدَ إِذْنِهَا للقاضي .

(فَزَوْجَ) -ها النَّائِبُ (صَحَّ أَلْعَقْدُ) لصحة الولاية فيه (مِنْ غَيْرِ مَا) [ما] : زائدة (صَدَّ) أي : مِنْ غَيْرِ مانع .

وفيه بيانُ صحة هذا العقدِ بلا خلافٍ ، بخلافه في الصورة المذكورة في قولي :

٥٣- (وَحَيْثُ اسْتَنَابَ) أي : القاضي مَنْ يُزَوِّجُ مُوَلَّيَّتَهُ - وفي نسخة : أناب (قَبْلَ إِذْنٍ) منها لَهُ (فَجَائِزٌ) إِذَا اذْنَتْ للمُنَابِ بعدَ إِذْنِ القاضي لَهُ .
 (عَلَى الْخُلْفِ) في أَنَّهُ استخلافٌ أو توكيلٌ ، والراجحُ كما أفادَ البيهقي الأول .

(فَأَعْمَلْ) أيها العاقدُ (بِالصَّحِيحِ) أي : الرَّاجِحِ ، فإنه ماضٍ (بِلَا رَدٍّ) أي : بلا نقضٍ لِرُجْحَانِهِ .

(١) جاءَ في هامش (١) : (بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ، وَبِهِنَّ فِي لُغَةِ حَوْثٍ - أي على البناء - وَبِهِنَّ عَلَى الْإِعْرَابِ ، وَيَحْتَمِلُ الْإِعْرَابُ مَا] قُرِئَ شَذُوذًا : (مِنْ حَيْثُ لَا يَغْلُمُونَ [الْأَعْرَافُ : ١٨٢] .

وكذا عند ابن هشام في « مغني اللبيب » (١١٦ / ١) .

[٥٤] وَلَوْ نُسِبَتْ إِمْرَأَةٌ لِقَبِيلَةٍ أَوْ الْمُعْتِقُ الْمَوْلَى تَكَثَّرَ فِي الْعَدِّ
[٥٥] فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْجَمِيعِ لَهَا بِهِ وَإِنْ وَكَلُوا شَخْصًا فَمَا فِيهِ مِنْ بَعْدِ

٥٤- (وَلَوْ نُسِبَتْ إِمْرَأَةٌ) أي : سَمَلَهَا أَسْمَ (لِقَبِيلَةٍ) أي : إلى عشيرة -
فاللأَمُّ بمعنى : إلى - عُلِمَ أَنَّهَا مِنْهُمْ وَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ قُرْبُهَا مِنْ أَهْلِهِمْ ، فَالَّذِي فِي
« الْقَلَائِدِ » مَا نَصَّهُ :

(وَحَيْثُ كَانَ لِلْمَرْأَةِ قَرَابَةٌ وَلَا يُعْرَفُ أَهْلُهَا أَقْرَبُ إِلَيْهَا . . فَأَفْتَى جَمْعٌ مِنْ
عُلَمَاءِ الْيَمَنِ : أَنَّ نِكَاحَهَا يَلِيهِ الْحَاكِمُ ، فَلَوْ أَذْنَتْ لَوَلِيِّهَا^(١) مُجْمَلًا . . زَوْجَهَا
أَحَدُهُمْ بِإِذْنِ الْبَاقِينَ كُلِّهِمْ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ غَائِبٌ عِنْدَ مَنْ
يَخْتَبِرُهُمْ ، فَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ ، وَاجْتِمَاعُهُمْ مَعَ الْحَاكِمِ أَوْلَى) اهـ

وَالْمُعْتَمَدُ فِي « الثَّحْفَةِ » [٢٦٨/٧] ، وَ « النَّهَايَةِ » [٢٤٣/٦] : لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ
جَمِيعِهِمْ ، وَحُمِلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَزَوِّجُهَا الْحَاكِمُ . . عَلَى مَا إِذَا أَمْتَنَعُوا عَنْ
تَزْوِيجِهَا ، أَوْ الْإِذْنِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ إِذْنِهَا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُمْ فِي الْجُمْلَةِ ، إِذْ
الْإِذْنُ يَكْفِي مَعَ ذَلِكَ .

(أَوْ) كَانَ (الْمُعْتِقُ) وَهُوَ (الْمَوْلَى) أي : الْمُسْتَحِقُّ لِلْوَلَاءِ (تَكَثَّرَ)
أي : زَادَ (فِي الْعَدِّ) أي : فِي الْعَدَدِ عَلَى الْوَاحِدِ ، كَأَنَّ أَعْتَقَ أَلَا مَةً أَثْنَانِ
فَأَكْثَرُ .

٥٥- (فَلَا بُدَّ) فِي الصُّورَتَيْنِ (مِنْ إِذْنِ) الْمَنْسُوبَةِ . . لِقَبِيلَةٍ ، وَعَتِيقَةٍ
الْأَثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ (الْجَمِيعِ) أي : مِنْ إِذْنِهَا لَجَمِيعِهِمْ فِي تَزْوِيجِهَا ، أَوْ لِوَاحِدٍ
مِنْهُمْ ، أَوْ تَوَكُّلِهِمْ لِأَجْنَبِيِّ بَعْدَ إِذْنِهَا لَهُمْ إِذْ كُلُّ مُعْتِقٍ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَيْهَا . وَلَوْ مَاتَ
مُعْتِقُهَا ، وَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمْ عَصَبَةٌ . . كَفَى إِذْنُ وَاحِدٍ مِنْ عَصَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ .

(١) والمراد : أولياؤها .

[٥٦] وَإِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُرِيدُ نِكَاحَهَا فَضِيفَ لَهُمُ الْقَاضِي مُعِينًا عَلَى الْقَضْدِ
[٥٧] وَيَكْفِي فَنَى مِنْ عَصَبَاتٍ لِمُعْتَقٍ إِذَا اتَّحَدَ الْمُدْلَى بِهِ يَا أَخَا الْمَجْدِ

وخرجَ بتعددِ المعتقِ : اتَّحَادُهُ ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِي إِذْنُ وَاحِدٍ مِنْ عَصَبَتِهِ - كما سيأتي
مَتْنًا - كَأَسْتَوَاءِ أَوْلِيَاءٍ فِي دَرَجَةٍ ، فَإِنَّهُ يَكْفِي تَزْوِيجُ أَحَدِهِمْ وَلَا اعْتِرَاضُ لِلْبَاقِينَ
إِذَا كَانَ بِكَفٍّ ، كما مرَّ .

فَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ جَمِيعِهِمْ (لَهَا) أَيِ : الْمَعْتَقَةِ بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ
وِلَايَتِهَا ، وَمِثْلُهَا الْمَنْسُوبَةُ لِلْقَبِيلَةِ (بِهِ) أَيِ : التَّزْوِيجِ . . فَحَيْثُ يَتْلَفُظُونَ
بِالْإِيجَابِ مَعًا ؛ لِثَلَاثٍ يُلْزَمُ مِنْ تَرْتِيبِهِمْ طَوْلُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ إِذَا
كَثُرُوا .

(وَ) أَمَّا (إِنْ) يُدْ (حَوَكُلُوا) أَيِ : الصَّالِحُونَ لِذَلِكَ مِنْهُمْ (شَخْصًا)
مِنْهُمْ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ . . (فَمَا فِي) مَا عَمِلُوا (هُ) مِنْ ذَلِكَ التَّوَكُّلِ (مِنْ بُعْدِ)
أَيِ : عَنِ الصَّوَابِ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى ؛ لِتَحْصِيلِ اتِّحَادِ الْمُوجِبِ .

٥٦- (وَإِنْ) كَانَ الْخَاطِبُ (وَاحِدًا) أَيِ : شَخْصًا (مِنْهُمْ) أَيِ : الْقَبِيلَةِ
الَّذِينَ لَمْ يَتَّعِنْ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهَا ، أَوْ الْمَعْتَقِينَ (يُرِيدُ) أَيِ : يَقْصُدُ (نِكَاحَهَا)
أَيِ : تَزْوِجَهَا .

(فَضِيفَ لَهُمْ) أَيِ : إِلَيْهِمْ . وَفِي نَسْخَةٍ : مَعَهُمْ - بِسُكُونِ الْعَيْنِ لُغَةً فِيهِ -
(الْقَاضِي) الَّذِي فِي مَحَلِّ وِلَايَتِهَا (مُعِينًا) بِمَعْنَى وَسِيلَةً لِلصَّحَّةِ (عَلَى)
الْقَضْدِ (أَيِ : الْمَقْصُودِ ، أَيِ : عَلَى صَحَّتِهِ .

٥٧- (وَ) إِذَا كَانَ الْمَعْتَقُ وَاحِدًا . . فَإِنَّهُ (يَكْفِي) فِي تَزْوِيجِ الْعَتِيقَةِ (فَنَى)
أَيِ : وَاحِدٌ (مِنْ عَصَبَاتِ) ^(١) مَنْسُوبِينَ (لِمُعْتَقٍ) وَاحِدٍ .

(١) انظر التعليق رقم (٢) ص (٧٠) من الكتاب .

(إِذَا اتَّخَذَ) أَي : اَلْمُعْتَقُ (اَلْمُدْلَى بِهِ) أَي : اَلْعَبْدُ فِي اَلْوَلَاءِ (يَا أَخَا اَلْمَجْدِ) أَي : يَا صَاحِبَ الشَّرَفِ وَاَلْكَرَمِ ، خَصَّهُ بِاَلْخَطَابِ لِحِرْصِهِ عَلَى سُلُوكِ جَادَةِ الصَّوَابِ ، وَتُفَوِّرُ طَبِيعَهُ عَمَّا يَسْتَحِقُّ بِهِ اَلْعِتَابُ أَوْ اَلْعِقَابُ .

٥٨- (وَ) أَمَّا إِذَا كَانَتِ اَلْمَرْأَةُ اَلْمَخْطُوبَةُ (مُعْتَقَةً) لَامْرَأَةٍ (أَوْ أَمَةً)^(١) أَي : مَمْلُوكَةً (لِرَشِيدَةٍ) وَمِنْ لَازِمِهَا اَلْبُلُوغُ . فَدَلَّهَا) أَي : اَلْمُعْتَقَةُ وَاَلْأَمَةُ ، أَي : لِكُلِّ مِنْهُمَا (حُكْمُهَا) أَي : حُكْمُ كُلِّ مِّنَ اَلْمُعْتَقَةِ وَاَلْمَالِكَةِ ، فَيَرْوُجُهُمَا عَصَبَتُهُمَا ، أَي : عَصَبَةُ اَلْمُعْتَقَةِ ، وَالسَّيِّدَةُ عِنْدَ فَقْدِ عَصَبَةِ اَلْعِتِيقَةِ^(٢) ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ اَلْمُعْتَقَةِ بِخِلَافِ اَلسَّيِّدَةِ اَلْكَامِلَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهَا نَظْقًا وَلَوْ بِكَرَاهٍ ، كَمَا مَرَّ . (مُدَّةُ حَيَاةِ) أَي : يَكُونُ هَذَا اَلْحُكْمُ مُدَّةَ حَيَاةِ اَلسَّيِّدَةِ وَاَلْمُعْتَقَةِ ، وَهِيَ (اَلَّتِي تُسَدِّي) أَي : تُنْعِمُ لِّلْمَمْلُوكَةِ بِاَلْمُؤْنِ ، وَالَّتِي أَنْعَمَتْ لِّلْعِتِيقَةِ بِاَلْعِتْقِ ، فَالَّذِي يَرْوُجُ اَلْمُعْتَقَةَ وَالسَّيِّدَةَ يَرْوُجُ اَلْعِتِيقَةَ وَاَلْأَمَةَ بِقَيْدِهِ اَلْمَارَّ .

تنبيه : [يَرْوُجُ اَلْمُبْعُضَةُ وَاَلْمَكَاتِبَةُ]

يَرْوُجُ اَلْمُبْعُضَةُ مَالِكٌ بَعْضُهَا مَعَ قَرِيبِهَا ، وَإِلَّا . . فَمَعَ مَعْتَقٍ بَعْضُهَا ، وَإِلَّا . . فَمَعَ السُّلْطَانِ . وَاَلْمَكَاتِبَةُ يَرْوُجُهَا سَيِّدُهَا بِإِذْنِهَا . فَإِنْ كَانَتِ اَلْمُبْعُضَةُ بِكَرَاهٍ . . أَحْتِيجُ لِإِذْنِهَا لِسَيِّدِهَا ، وَنَحْوِ أَبِيهَا^(٣) ، وَاَلْقِيَاسُ فِي أَمَةِ اَلْمُبْعُضَةِ : أَنْ يَرْوُجَهَا بِإِذْنِهَا قَرِيبُ اَلْمُبْعُضَةِ مِنَ النَّسَبِ فَمُعْتَقُهَا . فَتَأْمَلُ .

* * *

(١) انظر التعليق رقم (٣) ص (٧٠) من الكتاب .

(٢) في (ب) : (اَلْمُعْتَقَةُ) ، وَكَذَا فِي اَلْمَوْضِعِ اَلْآتِي .

(٣) في (أ) : (فِي سَيِّدِهَا لَا فِي نَحْوِ أَبِيهَا) .

[٥٩] وَصَدَّقَ بِحُطِّ أَوْ وَكَالَةِ عَاقِدٍ أَوْ أَلْمَوْتَ وَالتَّطْلِيقِ إِخْبَارَ ذِي جِدِّ
[٦٠] بِنِسْبَةِ هَذَا لِلْوَلِيِّ وَخَاطِبِ وَمَخْطُوبِهِ إِنْ لَمْ يَخَافُوا مِنَ الْجَحْدِ

الجملة السادسة في مسائل وفروع لاحقة بما مرَّ

وذلك أَنَّهُ لَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَلِيِّ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ . . شرعتُ في
ذِكْرِ عَمَلِيهِمَا بِالتَّصَدِيقِ فِي بَعْضِ وَالْبَيْتَةِ فِي الْبَعْضِ ، فَقُلْتُ :

٥٩- (وَصَدَّقَ) أَي : يَا مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ التَّصَدِيقِ (بِحُطِّ) أَي : مَكْتُوبِ
مِنْ مَوْتَوْقٍ^(١) بِهِ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ (أَوْ وَكَالَةِ) مَنْ قَالَ : أَنَا وَكِيلٌ فِي تَزْوِيجِ
فُلَانَةٍ ، فَيَتَعَلَّقُ حُكْمُ التَّصَدِيقِ بِالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ .
فَإِذَا صَدَّقَاهُ . . صَحَّ الْعَقْدُ ، وَالْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ ، كَكُلِّ^(٢) (عَاقِدٍ) أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ
وِلَايَةً عَلَى مَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ .

(أَوْ) أَخْبَرَ عَدْلَ بـ (أَلْمَوْتَ) أَي : بِمَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ (وَالتَّطْلِيقِ) مِنْهُ
لِزَوْجَتِهِ ، وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا مِنَ الْعِدَّةِ ، وَالْإِخْدَادِ ، وَالتَّزْوِيجِ ،
وَقَدْ كَانَ الْـ (إِخْبَارُ) مِنْ (ذِي جِدِّ) أَي : ذِي صِدْقٍ : وَهُوَ عَدْلُ الرِّوَايَةِ
الْمَعْمُولُ بِإِخْبَارِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ .

٦٠- وَلَكِنْ (بِنِسْبَةِ هَذَا) أَي : الْحُكْمِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي التَّصَدِيقِ وَالْعَمَلِ بِهِ
إِنَّمَا هُوَ (لِلْوَلِيِّ) أَي : الْوَلِيِّ الْخَاصِّ (وَ) نَحْوِ (خَاطِبِ) أَي : زَوْجِ .
(وَمَخْطُوبَةٍ) أَي : زَوْجَةٍ ، فَلِكُلِّ مَنْ صَدَّقَ أَخْبَرَ الْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ - أَي :
فِي قَضِيَّةِ التَّزْوِيجِ - فَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِتَّصَدِيقِ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ .

(١) فِي (ب) : (مَوْتَوْقٍ) .

(٢) فِي (ب) : (لِكُلِّ) .

قَالَ فِي «الثُّحْفَةِ» [٧/ ٢٢٦] وَبَعْدَهَا : (إِنَّ فِي كَلَامِ «الْأَنْوَارِ» ^(١)) ٥٥/٢١
 بِنَحْوِ [التَّصْرِيحِ بـ : أَنَّ الْوَلِيَّ الْخَاصَّ إِذَا صَدَّقَ قَوْلَهَا لَهُ : مَاتَ زَوْجِي ، أَوْ
 طَلَّقَنِي ، أَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّتِي . . جَازَ لَهُ تَزْوِجُهَا وَإِنْ عَيَّنَتِ الزَّوْجَ . وَأَعْتَمَدَهُ ابْنُ
 عُجْبِلٍ ^(٢) وَالْحَضْرَمِيُّ ^(٣)] اهـ مُلْخَصًا .

وَخَرَجَ بِالْوَلِيِّ الْخَاصِّ فِي كَلَامِهِ : الْوَلِيُّ الْعَامُّ ، وَسَيَأْتِي . (إِنْ لَمْ
 يَخَافُوا) أَي : لَمْ يَخَفْ كُلُّ وَاحِدٍ (مِنْ الْجَحْدِ) أَي : مِنْ جَحْدِ الْآخِرِ لَهُ ،

(١) وَتَمَامُ اسْمِ الْكِتَابِ هُوَ : «الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ» ، جَمَعَ فِيهِ مَوْلُفَاتٍ لِلْسَّابِقِينَ -
 وَهِيَ : «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» ، وَ «الصَّغِيرُ» ، وَ «الرَّوْضَةُ» ، وَ «شَرْحُ الْبَابِ» ، وَ
 «الْمَحْزُورُ» ، وَ «الْحَاوِي» ، وَ «تَلْقِيَةُ» فِي الْمَذْهَبِ - الْإِمَامُ ، الْعَلَامَةُ ،
 الشَّيْخُ : يَوْسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَرْدَبِيلِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ ، كَانَ كَبِيرَ الْقَدْرِ ،
 غَزِيرَ الْعِلْمِ ، أَمَاتَ عَلَى السَّبْعِينَ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ : (٧٩٩ هـ) .

وَأَرْدَبِيلُ : مِنْ أَشْهُرِ مُدُنِ بِلَادِ (أَذْرَبِيجَانَ) ، تَقَعُ فِي فِضَاءٍ فَسِيحٍ مِنَ الْأَرْضِ ،
 يَتَسَرَّبُ فِي ظَاهِرِهَا وَيَاطُنُهَا عِدَّةُ أَنْهَارٍ ، أَنْظَرَ «مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ» (١٤٥ / ١) .

وَلَفْظُ «الْأَنْوَارِ» : وَلَوْ غَابَ زَوْجُ امْرَأَةٍ سَنِينَ ، وَأَنْقَطَعَ خَبَرُهُ ، فَقَالَتْ لِلْوَلِيِّ : إِنَّ
 زَوْجِي مَاتَ أَوْ طَلَّقَنِي وَأَنْقَضَتْ عِدَّتِي فَزَوِّجْنِي ، وَأَنْكَرَ الْوَلِيُّ الطَّلَاقَ ، أَوْ الْمَوْتَ . . صَدَّقَ
 بِيَمِينِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ . . حُلِفَتْ ، وَأُجِبَ الْوَلِيُّ عَلَى التَّزْوِيجِ ، فَإِنْ أَبَى . . يَزَوِّجُهَا الْقَاضِي .

(٢) ابْنُ عُجْبِلٍ : هُوَ الْإِمَامُ الْعَارِفُ الْفَقِيهَ الصَّالِحَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَمْرِو بْنِ عُجْبِلٍ ،
 وَتَنَسَّبَ لَهُ مَدِينَةُ (بَيْتِ الْفَقِيهِ) ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٦٨٤ هـ) .

(٣) الْحَضْرَمِيُّ : هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْجَلِيلُ الرَّحَالَةُ ، الْعَارِفُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ
 مَيْمُونٍ ، أَبُو الذَّبِيحِ ، الْحَضْرَمِيُّ قَبِيلَةٌ ، التَّهَامِيُّ الضَّحْوِيُّ وَفَاةٌ ، مَوْلَدُهُ سَنَةَ :
 (٦٠١ هـ) ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ : (٦٧٦ هـ) سَنَةَ وَفَاةِ الْعَالَمِ النَّوَارِيِّ ، لَهُ مَصْنُفَاتٌ مِنْهَا :
 «شرح الشهاب القضاعي» و«شرح على المذهب» و«عمدة القوي والضعيف لما وقع
 في وسيط الواحدي من التبديل والتحريف» ، وَكُلُّهَا لَا تَزَالُ مَخْطُوطَةً .

كَاكُولِيٍّ ، أَوْ الْخَاطِبِ يَخَافُ مِنْ تَكْذِيبِهَا لَهُ - أَيِ : لِلخَبَرِ - أَوْ خَافَتْ هِيَ
تَكْذِيبَ الْمُخْبِرِ - بَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ - فَحِينَئِذٍ يَجِبُ التَّوَقُّفُ .

نَعَمْ . . . لَوْ أَقْدَمُوا عَلَى الْعَقْدِ مَعَ الرَّبِيبَةِ ، أَوْ قَالَ شَخْصٍ : وَكُلَّنِي فَلَانٌ فِي
تَزْوِيجِ مُوَلِيِّتِهِ ، أَوْ : الْوِلَايَةِ لِي عَلَيْهَا ، وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ ، وَصَدَقَهُ
الْخَاطِبُ وَالْمَخْطُوبَةُ . . حَرَّمَ عَلَيْهِ الْإِقْدَامُ عَلَى الْعَقْدِ .

ثُمَّ إِنَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ فِيهِ مُفْسِدٌ ، أَوْ أَنَّ وَلَيْهَا وَكُلُّهُ ، أَوْ الْحَاكِمَ أَذِنَ
لَهُ ، أَوْ مَاتَ وَلَيْهَا الْأَقْرَبُ وَانْتَقَلَتِ الْوِلَايَةُ إِلَيْهِ . . صَحَّ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي
الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَطْ ، لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

فَرَعٌ : [قَبُولُ إِقْرَارِ الْوَلِيِّ]

يُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ الْمُجْبِرُ بِنِكَاحِ مُوَلِيِّتِهِ لِشَخْصٍ إِذَا صَدَقَهُ ، وَكَذَا إِقْرَارُ
الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ كُفٍّ إِذَا صَدَقَهَا الزَّوْجُ ، وَإِنْ كَذَّبَهَا الْوَلِيُّ وَشَهِدَ
عَيْتَتُهُمْ ؛ لِاحْتِمَالِ نِسَابِهِمْ ، وَلِأَنَّهُ حَقُّهَا^(١) .

تَنْبِيْهُ : [الْمَعْتَبَرُ تَصْدِيقُ عَدْلِ الرِّوَايَةِ]

إِعْلَمُ : أَنَّ التَّصْدِيقَ الْمَعْتَبَرَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ هُوَ وَقُوعُ صَدَقِ الْمُخْبِرِ عَدْلِ
الرِّوَايَةِ فِي قَلْبِ الْمُخْبِرِ - بَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ - مَعَ أَحْتِمَالِ وَقُوعِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَادَةً
وَشَرْعاً ، بِغَيْرِ مُنَاقِضٍ يُعَارِضُهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالشَّهْيِ ، إِذَا أَرَادَ إِمْضَاءً^(٢)

(١) فِي (١) : (حَقُّهُمَا) .

(٢) فِي (١) : (أَمْضَى) .

[٦١] وَلَا بُدَّ مِنْ إِنْبَائِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ إِذَا عَيَّنَتْ زَوْجاً وَفَارَقَ مِنْ بَعْدِ

ما أُخْبِرَ بِهِ.. قَبْلَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَوَافَقَةِ ظَاهِراً ، مَعَ الرَّبِّيَّةِ بَاطِناً ، أَوْ رَدُّ الْأَمْرِ ، وَعَدَمُ الرَّغْبَةِ فِيهِ.. قَالَ : لَمْ أَصْدَقْ بِذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُنِي أَلْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ وَإِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صَدَقُ الْمَخْبِرِ^(١) ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ وُجُودِ قَرَائِنَ وَشَوَاهِدَ تَوْكُّدِهِ ، وَذَلِكَ لِكثْرَةِ الْجَهْلِ ، وَفَرْطِ الْهَوَى ، وَعَدَمِ الْخَشْيَةِ ، فَتَضَيُّعُ بَذَلِكَ حَقُوقَ كَثِيرَةٍ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْعَادَاتِ . فَلْيَسْتَظُنْ لَذَلِكَ .

فهذا ما يتعلق - بِحُكْمٍ نَحْوِ الْإِخْبَارِ - بِالْوَلِيِّ الْخَاصِّ .

٦١- (وَ) أَمَّا الْوَلِيُّ الْعَامُّ كَالْقَاضِي .. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَلْعَمَادُ عَلَى التَّصَدِيقِ ، بَلْ (لَا بُدَّ) فِي حَقِّهِ (مِنْ إِنْبَائِهِ) أَيِ : ثُبُوتِ مَا ذُكِرَ عِنْدَهُ بِالْبَيِّنَةِ بِالطَّلَاقِ ، أَوْ الْمَوْتِ ، وَالْخُلُوعِ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَوَانِعِ بِالتَّفْصِيلِ الْآتِي ، وَذَلِكَ : (عِنْدَ) نَحْوِ (حَاكِمٍ) يَشْمَلُ السُّلْطَانَ وَالْقَاضِيَّ وَنَوَائِبَهُمَا بِشَرْطِهِ - أَيِ : لَا مَتَوَلِّيَّ عَقُودِ الْأَنْكِحَةِ - فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِقَبُولِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَاتِ ، وَإِحْضَارِ الْخُصُومِ ، وَالزَّامِيهِمُ الْخُرُوجَ عَنِ الْحَقُوقِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ وَظِيفَةِ الْقَاضِي ، وَلَيْسَ فِي تَوَلِّيَةِ الْعَاقِدِ مَا يَشْمَلُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ بِطَّلَاقِ الزَّوْجِ ، وَمَوْتِهِ ، وَكِفَائَتِهِ^(٢) ، وَعَضْلُ الْوَلِيِّ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .. لَا يَسْتَقِلُّ بِهَا إِلَّا الْقَاضِي ، كَكُلِّ مَا فِيهِ تَنَازُعٌ وَاخْتِلَافٌ ، كَمَا مَرَّ .

(إِذَا) عُرِفَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ (عَيَّنَتْ) لِلْقَاضِي (زَوْجاً وَ) أَدْعَتْ أَنَّهُ (فَارَقَ) هَا (مِنْ بَعْدِ) أَنْ كَانَتْ فِي عِصْمَتِهِ^(٣) بِطَّلَاقٍ ، أَوْ فَسْخٍ ، أَوْ مَوْتٍ ؛

(١) فِي (أ) : (الْخَبِرِ) .

(٢) فِي (ب) : (كِفَاءَةُ الزَّوْجِ) .

(٣) عِصْمَتُهُ : الْعِصْمَةُ هُنَا رِبَاطُ الزَّوْجِيَّةِ ، يَحُلُّهُ الزَّوْجُ مَتَى شَاءَ .

كأن قالت: زوجي فلانٌ وطلَّقني ، أو : مات عني ، فلا بُدَّ من إثبات ما أدَّعته .

قال في « الثَّحْفَةِ » [٢٦١/٧] : (هذا ما دلَّ عليه كلامُ الشَّيْخِينَ ، وهو المَعْتَمَدُ مِنْ أَضْطِرَابِ طَوِيلٍ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ مَا قَالَهُ جَمْعٌ مِنْ قَبُولِ قَوْلِهَا فِي الْمَعْيَنِ أَيْضاً حَتَّى عِنْدَ الْقَاضِي ؛ لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ : إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا . قَالَ : وَمِمَّنْ اعْتَمَدَ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْمَعْيَنِ وَغَيْرِهِ . . الشُّبْكِيُّ ^(١) ، وَتَبِعَهُ وَلَدُهُ النَّاجُ ^(٢) ، فَقَالَ عَنْهُ : إِنَّ عَيْنَ الزَّوْجِ . . لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، حَضَرَ ، أَوْ غَابَ ، طَلَّقَ ، أَوْ مَاتَ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ . . قَبِلَ مُطْلَقاً) اهـ

تَمَمَّةٌ : [مسائل في قاعدة الأصحاب]

تَشْمَلُ قَاعِدَةً ^(٣) : إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا كَثِيراً مِنْ مَسَائِلِ النِّكَاحِ مَعَ غَلَبَةِ الظَّنِّ ، وَعَدَمِ الْمَعَارِضِ حِسّاً أَوْ شَرْعاً ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا لَيْلَةً

(١) الشُّبْكِيُّ : هو عليُّ بنُ عبدِ الكافي بنِ عليِّ بنِ تَمَّامِ الْأَنْصَارِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَأَحَدُ الْحَفَاطِ وَالْمُفَسِّرِينَ الْمَنَاطِرِينَ ، وَالذُّ صَاحِبُ « الطَّبَقَاتِ » ، وَلِسِي قِضَاءِ (الشَّامِ) سَنَةً : (٧٣٩هـ) ، وَأَعْتَلَّ فَعَادَ إِلَى (الْقَاهِرَةِ) ، فَتَوَفِّيَ بِهَا سَنَةً : (٧٥٦هـ) عَنْ عُمُرٍ (٧٣) سَنَةً ، وَجَمَعَ أَسْمَاءَ مَوْلَانَتَيْهِ وَلَدَهُ النَّاجُ .

(٢) نَاجُ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ : هو عبدُ الوَهَّابِ بنُ عليِّ السَّالِفِ الذَّكْرِ ، أَبُو نَصْرِ ، قَاضِي الْقِضَاءِ فِي عَصْرِهِ ، الْمَوْرُخُ ، الْبَاحِثُ ، وَلَدَ فِي (الْقَاهِرَةِ) ، وَانْتَقَلَ مَعَ الْوَالِدِ إِلَى (دِمَشْقَ) ، فَسَكَنَهَا ، وَتَوَفِّيَ بِهَا سَنَةً : (٧٧١هـ) ، عَنْ عُمُرٍ (٤٤) سَنَةً ، وَجَرَى عَلَيْهِ مَحَنٌ وَشِدَادٌ لَمْ تَجِرْ عَلَى قَاضِي مِثْلِهِ ، وَمَوْلَانَتُهُ جَلِيلَةُ مِنْهَا : « طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبْرَى » ، وَ« مَعِيدُ النِّعَمِ وَمَعِيدُ النَّعَمِ » ، وَ« جَمْعُ الْجَوَامِعِ » فِي الْأَصُولِ ، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ .

(٣) فِي (ب) : (قَوَاعِدُهُ) .

[٦٢] وَأَمَّا إِذَا قَالَتْ خَلِيَّةٌ أَوْ أَنَا مُطَلَّقةٌ أَوْ مَاتَ زَوْجِي فَبِالضُّدِّ
[٦٣] وَيَلْزَمُ كُلُّ الْأُولِيَاءِ تَحْرِيماً مَعَ رِيَّةٍ تَدْعُو إِلَى الشُّكِّ فِي الْعَقْدِ

الدُّخُولِ : إِنَّهَا زَوْجَتُهُ . أَوْ لَوْلِيَّهَا الْخَاصُّ أَوْ الْعَامُّ : إِنَّهَا بَلَغَتْ بِالْحَيْضِ أَوْ
الاحتلام ، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

ثُمَّ إِنَّ الْوَلِيَّ الْعَامَّ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّحْرِي بِإِثْبَاتِ الْبَيِّنَةِ فِي نَحْوِ مَسَائِلِ
الْمَعِينِ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَهُ تُصَانُ عَنْ الْإِلْغَاءِ .

٦٢- (وَأَمَّا إِذَا) لَمْ تُعَيَّنْ ^(١) مُطَلَّقةً ، أَوْ أَلْمِيَّتَ عَنْهَا ، كَأَن (قَالَتْ) : أَنَا
(خَلِيَّةٌ) عَنْ زَوْجٍ وَعِدَّةٍ ، (أَوْ أَنَا مُطَلَّقةٌ) ، أَوْ طَلَّقَنِي زَوْجِي وَأَعْتَدْتُ أَي :
وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، (أَوْ مَاتَ زَوْجِي) وَانْقَضَتْ عِدَّتِي . . (فَبِالضُّدِّ) ؛ لِمَا مَرَّ
مِنْ وَجوبِ الْإِثْبَاتِ ، بَلْ هُنَا تُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهَا الْخُلُوعُ مِنَ الْمَوَانِعِ ، وَفِي غَيْبَةِ
الْوَلِيِّ .

وَيُسَرُّ طَلَبُ الْبَيِّنَةِ مِنْهَا بِذَلِكَ ، أَوْ تَحْلِفُهَا ، فَإِنْ أَلْحَثَ فِي الطَّلَبِ بِلَا بَيِّنَةٍ
وَلَا يَمِينٍ . . أُجِيبَتْ عَلَى الْأَوْجَحِ .

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٢٦٠/٧] : (وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي التَّأَخِيرَ ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ
حَيْثُ مِنْ الْمَفَاسِدِ الَّتِي لَا تُتَدَارَكُ) .

وَفِي « نَهَايَةِ الرَّمْلِيِّ » [٢٣٧/٦] : (إِنَّ لَهُ التَّأَخِيرَ عَلَى الْأَوْجَحِ ، أَحْتِيَاطاً
لِلْأَنْكِحَةِ) اهـ .

ثُمَّ اللَّائِقُ بِهِئِذِهِ الْأَبْضَاعُ :

٦٣- (وَ) الْأَحْوَطُ فِيهَا : أَنَّهُ (يَلْزَمُ) أَي : يَجِبُ عَلَى (كُلِّ) وَلِيِّ مِنْ
(الْأُولِيَاءِ) خَاصُّ كَالْأَبِ وَالْعَصَبَةِ ، أَوْ عَامٌّ كَالسُّلْطَانِ وَالْقَاضِي وَنَوَابِهِمَا . .

(١) فِي (ب) : (يَتَعَيَّنُ) .

أَنْ يَنْحَرُوا (تَحَرُّيًا) أَي : أَجْتِهَادًا فِي سُلُوكِ طَرِيقِ الصَّحَّةِ .

لَا سِيَّمَا (مَعَ) ^(١) وَجُودِ (رِيَّةٍ) أَي : شَكٍّ (تَدْعُو) أَي : الرِّيَّةُ (إِلَى الشُّكِّ) أَي : إِلَى التَّرَدُّدِ (فِي) صِحَّةِ (الْعَقْدِ) ، وَذَلِكَ : كَأَنْ يَرْتَابَ الْوَلِيُّ فِي إِخْبَارِهَا فِي شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ، أَوْ فِي كَوْنِهَا حَائِلًا ^(٢) أَوْ حَامِلًا ، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَمْ لَا ، فَإِذَا وَقَعَ عِنْدَهُ الشُّكُّ وَالرِّيَّةُ . . تَوَقَّفَ إِلَى الْيَقِينِ .

قَالَ فِي «لِلْمُحَفَّةِ» [٢٤٢/٨] : (فَإِنْ نَكَحَتْ مَرْتَابَةً . . فَبَاطِلٌ ، كَذَا عَبَّرَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ) ^(٣) ، وَالْمَرَادُ بِاطِلٍ ظَاهِرًا ، فَإِنْ بَانَ عَدَمُ الْحَمْلِ . . فَالْقِيَاسُ الصَّحَّةُ (١) اهـ

وَقَالَ الرَّمْلِيُّ فِي «النَّهَائَةِ» [٢٢٢/٦] وَنَحْوِهَا : (إِنَّهُ بَاطِلٌ وَإِنْ بَانَ أَنْ لَا حَمْلَ . قَالَ : وَفَارَقَ نَظَائِرَهُ بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلشُّكِّ فِي حِلِّ الْمُنْكَوْحَةِ ؛ لَكُونِهَا الْمَقْصُودَةُ بِالذَّاتِ بِمَا لَا يُحْتَاطُ فِي غَيْرِهَا) اهـ

٦٤- (و) حَيْثُذِ يُلْزَمُ التَّحَرُّي (لَا سِيَّمَا) - بِتَشْدِيدِ أَلْيَاءٍ وَتَخْفِيفِهَا - : كَلِمَةٌ مُنْهِيَةٌ عَلَى أَنْ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلُهَا (قَاضٍ وَ) مَنْ فِي مَعْنَاهُ كَدِ نَائِيهِ

(١) انظر التعليق رقم (١) ص (٧١) من الكتاب .

(٢) الْحَائِلُ : بِخِلَافِ الْحَامِلِ . وَيُقَالُ : نَاقَةٌ حَائِلٌ : حُمِلَ عَلَيْهَا فَلَمْ تَلْقُحْ .

(٣) الْإِسْنَوِيُّ : هُوَ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، الْإِسْنَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، الْفَقِيهَ ، الْأَصُولِيُّ ، الْمَوْزُوعُ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَلِدَ بِ(إِسْنَا) ، وَقَدَّمَ (الْقَاهِرَةَ) سَنَةً : (٧٢١هـ) ، فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَوَلَّى الْكِسْبَةَ ، وَكَالَةَ بَيْتِ أَلْمَالِ ، لَهُ : «نَهَايَةُ السُّؤَالِ فِي شَرْحِ مَنَاجِ الْأَصُولِ» ، وَ«التَّمْهِيدُ» ، وَ«الطَّبَقَاتُ» ، وَغَيْرُهَا ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (٧٧٢هـ) ، عَنْ عُمُرٍ (٦٨) سَنَةً .

[٦٥] وَيَسْأَلُ عَنْ خُلْعِ الْعَوَامِ وَصِيغَةِ الطِّقِّ سَلَاقٍ وَأَنْصَوَاعِ التَّعَالِيْقِ وَالْعِدِّ

إِذَا كَانَ لَهُ أَيُّ : لِلْقَاضِي (أَذِنَ السُّلْطَانُ) أَيُّ : الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، أَوْ نَائِبُهُ (فِي الْجَزْرِ) أَيُّ : وَهُوَ تَقْصَانُ مَاءِ الْبَحْرِ (وَالْمَدُّ) [أَيُّ] : زِيَادَتُهُ . وَالْمَرَادُ بِهِ : الْإِسْتِعَارَةُ لِحَالِ الْقَاضِي فِيمَا يَتَوَلَّى فِيهِ مِنَ الْوَلَايَاتِ الْعَامَّةِ ؛ كَأَن يَقِيمَهُ السُّلْطَانُ مُقَامَهُ ، فَيَتَصَرَّفُ فِي جَمِيعِ مَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ السُّلْطَانُ ، أَوْ يُؤَلِّيهُ بِوَلَايَةِ خَاصَّةٍ ، فَلَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ ، كَمَا مَرَّ .

٦٥- (وَ) مِنْ جَمَلَةِ تَحْرِئِهِ أَنَّهُ (يَسْأَلُ) عِنْدَ مُبَاشَرَةِ الْعُقُودِ (عَنْ) صِيغَةِ (خُلْعِ) وَاقِعٍ مِنَ (الْعَوَامِ) : وَهُمْ الَّذِينَ يَجْهَلُونَ مَا يَقُولُونَ وَيَفْعَلُونَ ، فَقَدْ يَظُنُّونَ الْبَاطِلَ صَحِيحًا . (وَ) كَذَا يَسْأَلُ عَنْ (صِيغَةِ) رُفْعَتِ إِلَيْهِ فِي (الطَّلَاقِ) أَيُّ : أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : خَالَعَ ، أَوْ : طَلَّقَ فَلَانٌ زَوْجَتَهُ ؛ يَسْتَعْلِمُ الْمُخَالَعُ أَوْ الْمُطَلَّقُ (وَ) الشُّهُودَ : كَيْفَ صِيغَةُ خُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ ؟ فَرُبَّمَا يَظَلُّ مَنْ ذُكِرَ أَنَّ مَا لَيْسَ بِخُلْعٍ صَحِيحٍ - أَوْ طَلَاقٍ - صَحِيحًا ، وَيَزُوجُهَا بِرَجُلٍ وَهِيَ فِي عِصْمَةِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَا يَبْحَثُ عَنْ (أَنْصَوَاعِ) مَا يَجْرِي مِنَ (التَّعَالِيْقِ) الَّتِي يُبَاشِرُهَا الْعَوَامُ فِي الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِبْرَاءِ ، وَفِي الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ لِمَا مَرَّ ، فَرُبَّمَا يَتَخَلَّفُ شَرْطٌ أَوْ قَيْدٌ تَنْفُسُ الصِّيغَةُ ، وَيَبْطُلُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا . (وَ) يَسْأَلُ أَيْضًا عَنِ (الْعِدِّ) أَيُّ : عَنِ الْعِدَدِ ، أَيُّ : عَنْ بَقَائِهَا وَأَنْقِضَائِهَا ، فَيَعْمَلُ بِمَقْتَضَى ذَلِكَ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا مُحَقِّقًا لِهَذِهِ الْأَبْوَابِ ، وَدَقَائِقِ مَسَائِلِهَا ، وَإِلَّا... ضَلَّ وَأَضَلَّ .

نَسْأَلُ اللَّهَ الْهِدَايَةَ وَالسَّلَامَةَ عَنْ سَبِيلِ الْغَوَايَةِ^(١) .

* * *

(١) الْغَوَايَةُ - بِالْفَتْحِ وَلَا يُكْسَرُ - : الْإِمْعَانُ فِي الضَّلَالِ ، وَالْإِنْهَمَاكُ فِي الْجَهْلِ .

الجملة السابعة

في الخلع

بضم الخاء : مِنَ الْخَلْعِ - بفتحها - وهو التَّزْعُ ؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِبَاسٌ لِلآخَرِ كما في الآية^(١) .

وأصله مكروه ، وقد يُستحب كالطَّلَاقِ . ويزيدُ هذا : بنذبه لِمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ عَلَى شَيْءٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ ، فَيُخَالِعُ لِفِعْلِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ مَعَ بَيْنُونَةِ الزَّوْجَةِ ، ثُمَّ يردُّها بعقدٍ جديدٍ إِنْ أَرَادَ .

وأعتمدَ أَبُو حَجَرٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْإِبَاحَةَ لَا النَّذْبَ . قَالَ فِي « فَتْحِ الْمُعِينِ » [ص/٣٣١]^(٢) : وَفِي شَرْحِي « الْمُنْهَاجِ » [٤٥٨/٧] ، وَ« الْإِرْشَادِ » [١٠٥/٢] لِشَيْخِنَا^(٣) : (لَوْ مَنَعَهَا نَحْوَ الثَّقَفَةِ لَتَخَلَّعَ مِنْهُ بِمَالٍ ففَعَلَتْ . . بَطَلَ الْخُلْعُ ، وَوَقَعَ رَجْعِيًّا كَمَا نَقَلَهُ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ^(٤)) ، أَوْ

(١) قَالَ تَبَارَكَ شَأْنُهُ : ﴿ لَيْلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ارْقُوا إِنَّ زَسَايَكُمْ مِنْ لَيْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَهُنَّ ﴾ الآية [البقرة : ١٨٧] .

(٢) « فَتْحُ الْمُعِينِ » : شَرَحَ فِيهِ أَلْعَلَامَةُ الشَّيْخِ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَلْمِليباري ، أَلْمعبري ، أَلْهِنْدِي . . كِتَابُهُ أَلْمَخْتَصَرُ « قُرَّةُ الْعَيْنِ » فِي فقه الإمام الشَّافعي ، تَوْفِي رَحْمَةُ اللَّهِ سَنَةً : (٩٨٧ هـ) .

(٣) يَعْنِي : شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَبْنَ حَجَرٍ أَلْهَيْتَمِي .

(٤) أَبُو حَامِدٍ : هُوَ أَلْمُرُوزِي ، أَحْمَدُ بْنُ يَسْرٍ بْنِ عَامِرٍ أَلْعَامِرِي ، صَاحِبُ أَبِي إِسْحَاقَ أَلْمُرُوزِي ، وَعَنْهُ أَخَذَ أَلْعِلْمُ ، أَحَدُ أَكْبَرِ الشَّافِعِيَّةِ ، إِمَامٌ ، شَرَحَ « مَخْتَصَرَ أَلْمَزْنِي » وَ« أَلْجَامِعَ » فِي أَلْمَذْهَبِ ، تَوْفِي سَنَةً : (٣٦٢ هـ) .

[٦٦] فَخَالَعْتُ أَوْ فَادَيْتُ طَلَّقْتُ زَيْبًا بَعِشْرِينَ دِينَارًا يُخَاطَبُ بِالْقَصْدِ

لا بقصد^(١) ذلك وقع بائناً ، وعليه يُحْمَلُ ما نقله الشَّيْخَانِ عَنْهُ : أَنَّهُ يَصُحُّ ، وَيَأْتُمُ بِفَعْلِهِ فِي الْحَالِينِ ، وَإِنْ تَحَقَّقَ زِنَاهَا ، لَكِنْ لَا يُكْرَهُ الْخُلْعُ حِينَئِذٍ ، وَهُوَ - أَي : الْخُلْعُ - شَرْعاً : فُرْقَةٌ بَعْوَضٍ مَقْصُودٍ [وَلَوْ] كَمَثَلِ^(٢) ، مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، رَاجِعٍ لَزَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ .

٦٦- (فَـ)^(٣) مِنْ صَرَائِحِهِ (خَالَعْتُ) أَي : خَلَعْتُ لِبَاسَ الزَّوْجِيَّةِ ، (أَوْ فَادَيْتُ) مِنْ الْكُفَادَةِ ، وَهُوَ مُقَابِلَةُ عَوَضٍ بِعَوَضٍ ، أَوْ (طَلَّقْتُ) ، أَوْ فَارَقْتُ (زَيْبًا) مَثَلًا ، إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً ، أَوْ خَالَعْتُكَ مَثَلًا ، إِذَا كَانَتْ حَاضِرَةً .

(بَعِشْرِينَ دِينَارًا) مَثَلًا (يُخَاطَبُ) هَا أَي : زَوْجَتَهُ الرَّشِيدَةَ ، أَوْ وَكِيلَهَا بِمَالِهَا ، أَوْ وَلِيِّهَا ، أَوْ أَجْنَبِيًّا (بِالْقَصْدِ) أَي : قَاصِدًا الْمَعَاوِضَةَ بِخَطَابِ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ .

- أَوْ هُوَ : أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِي ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ ، قَدِيمَ (بَغْدَادَ) ، وَدُرِّسَ فِيهَا فِقْهَ الشَّافِعِيِّ ، وَأَنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْفَقْهِ ، وَعَظَّمْ جَاهُهُ عِنْدَ الْمُلُوكِ وَالْعَوَامِّ ، أَخَذَ عَنْهُ الْمَاورِدِيُّ وَالْمَحَامِلِيُّ ، وَكَثِيرُونَ ، لَهُ مَوْالِفَاتٌ ، تَوْفِيَ سَنَةً : (٤٠٦ هـ) ، عَنْ عُمَرِ (٦٢) سَنَةً . وَهُمَا الْمَشْهُورَانِ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ .

(١) جَاءَ فِي (أ) : (يَقْصِدُ) ، وَفِي (ب) : (وَلَا يَقْصِدُهُ) أَي : مَنَعَهُ النِّفْقَةَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ أَنْ تَخْتَلَعَ مِنْهُ ، فَإِنْ أَخْتَلَعَتْ . . وَقَعَ طَلَقٌ بَائِنٌ .

(٢) لِأَنَّهَا تُقْصَدُ لِلْمَضْطَرِّ وَاللِّجَوَارِحِ ، كَذَا جَاءَ فِي (أ) .

قَالَ الْحَصْنِيُّ فِي « كَفَايَةِ الْأَخْيَارِ » (ص / ٤٥٨) : الْخُلْعُ عَلَى الْمَبْنِيَةِ كَالْخَمْرِ ؛ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ ، وَبِهِ قَطَعَ الْأَصْحَابُ .

(٣) فِي الشَّرْحِ : (وَ) .

[٦٧] لَهَا أَوْ وَلِيِّ أَوْ وَكِيلٍ وَأَجْنَبِي يَقُولُ قَبْلْتُ الْخُلْعَ مُتَّصِلَ الرَّدِّ

٦٧- كَانَ يَقُولَ (لَهَا) : خَالَعُكَ مَثَلًا ، (أَوْ) لـ (وَلِيِّ) غَيْرِ الرَّشِيدَةِ ،
(أَوْ) يُخَاطَبُ (وَكَيْلَ) الرَّشِيدَةِ بِمَالِهَا ، (أَوْ أَجْنَبِيٍّ) رَشِيدٍ ، وَإِنْ كَرِهَتْ
الرَّوْجَةَ .

نَعَمْ . . لو وَقَعَ الْخُلْعُ مَعَ غَيْرِهَا ، كَأَبٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، وَأَصَافَ الْعَوَاضَ
إِلَيْهَا ، كَانَ أَلْتَمَسَهُ بِقَنْطَرِهَا أَوْ صَدَاقِهَا ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِنِيَابَةِ وَلَا أَسْتِقْلَالٍ . . وَقَعَ
رَجْعِيًّا .

وَأَخْتِلَاعُ الْأَجْنَبِيِّ الرَّشِيدِ كَالرَّوْجَةِ لَفْظًا وَحُكْمًا ، وَأَركَانُهُ خَمْسَةٌ :
١- زَوْجٌ ، ٢- وَمُلْتَزِمٌ ، ٣- وَبُضْعٌ ، ٤- وَعَوَاضٌ ، ٥- وَصِيغَةٌ . وَالنَّظْمُ
مَتَضَمِّنٌ بِالصَّرِيحِ لَجَمِيعِهَا^(١) .

فَأَمَّا الزَّوْجُ . . فِكُلُّ مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ خُلْعُهُ ، فَيَصِحُّ خُلْعُ عَبْدٍ ،
وَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَسْفَهُ ، وَيُدْفَعُ الْعَوَاضُ إِلَى سَيِّدِهِ وَوَلِيِّهِ .

وَأَمَّا الْعَوَاضُ . . فَيَصِحُّ بِكُلِّ مَتَمَوِّلٍ : ذَيْنِ ، وَعَيْنٍ ، وَمَنْفَعَةٍ . وَلَوْ خَالَعَ
بِمَجْهُولٍ ، أَوْ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ ، أَوْ مَغْضُوبٍ ، أَوْ نَحْوِ خَمْرٍ . . بَانَثَ بِمَهْرٍ
الْمِثْلِ . أَوْ خَالَعَ بِصَحِيحٍ وَفَاسِدٍ . . صَحَّ فِي الصَّحِيحِ ، وَوَجِبَ فِي الْفَاسِدِ
مَا يُقَابَلُهُ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ .

وَأَمَّا الْمُلتَزِمُ - بِكسْرِ الزَّايِ - وَهُوَ : مِنْ جَانِبِ مَالِكِ الْبُضْعِ بِتَفْصِيلِهِ الْعَمَارُ .
وَشَرَطُ قَابِلِهِ : إِطْلَاقُ تَصْرِفِهِ ، فَلَوْ خَالَعَ سَفِيهَةً فَقَبِلَتْ . . طَلَّقَتْ رَجْعِيًّا ، فَإِنْ
لَمْ تَقْبَلْ . . لَمْ تَطْلُقْ ، إِلَّا إِنْ نَوَى بِالْخُلْعِ الطَّلَاقَ وَلَمْ يُضْمِرِ التَّمَاسَّ قَبُولَهَا . .

(١) فَقَدْ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ بِشَرْحِهَا بَعْدَ مَنْ غَيْرِ التَّزَامِ لِتَرْتِيبِهَا ، عَلَى سَبِيلِ الْإِلْفِ وَالنَّشْرِ
الْمَشَوِّثِ .

فيَقْعُ رَجْعِيًّا . أو^(١) : مَرِيضَةٌ مَرَضَ الْمَوْتِ .. صَحَّ ، وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ . أو : رَجْعِيَّةٌ .. صَحَّ ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ . أو : أَمَةٌ .. فِيهَا تَفْصِيلٌ مَذْكُورٌ فِي مُحَالِهِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ^(٢) .

وَأَمَّا الصَّبْغَةُ .. فَالْإِجَابُ مِنَ الزَّوْجِ ، أَوْ وَكِيلِهِ وَلَوْ أَمْرًا ؛ لِصَحَّةِ تَفْوِيضِ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا .

وَأَمَّا الْبُضْعُ : فَهِيَ^(٣) وَارِدَةٌ عَلَيْهِ .

وَإِذَا بَدَأَ الزَّوْجُ بِصِبْغَةٍ مُعَاوَضَةٍ ك : خَالَعْتُكَ ، أَوْ : طَلَّقْتُكَ ، أَوْ : فَادَيْتُكَ بِالْأَلْفِ . فَمُعَاوَضَةٌ ؛ لِأَخْذِهِ عِوَضًا فِي مَقَابِلَةِ الْبُضْعِ الْمَسْتَحَقِّ لَهُ ، وَفِيهَا شَوْبٌ^(٤) تَعْلِيْقِي ؛ لِتَوْقُفِ وَقْعِ الطَّلَاقِ بِهَا عَلَى الْقَبُولِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ .

وَيُسْتَرْطُ قَبُولُهَا^(٥) كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمَعَاوَضَاتِ .

فَد (يَقُولُ) : مَنْ جَرَى مَعَهُ خَطَابُ الْإِجَابِ فِيمَا أَلْتَمَسَهُ مِنْهُ . (قَبِلْتُ الْخُلْعَ) بِالْأَلْفِ ، أَوْ : اخْتَلَعْتُ ، أَوْ : ضَمَنْتُ ، وَيَكْفِي فِي الْخُرْسَاءِ إِشَارَتُهَا الْمَفْهُمَةُ .

وَشَرْطُ الْقَبُولِ : أَنْ يَكُونَ (مُتَّصِلَ الرَّدِّ) أَي : عَلَى الْفَوْرِ ، أَيْ : فِي مَجْلِسِ التَّوَاجُّدِ بَلَا تَخْلُلَ زَمَنٍ أَوْ كَلَامٍ طَوِيلٍ . وَيَكْفِي - أَيْ : الْقَبُولُ بِفِعْلٍ ؛

(١) أو - في المواضع الثلاثة - يُقَدَّرُ بِعَدِّهَا فِعْلُ خَالَعَ .

(٢) ك : «الْحَاوِي»، و«الْبَيَانِ»، و«الْعَزِيزِ»، و«الرَّوْضَةِ»، و«الْمَنْهَاجِ» .

(٣) أَيْ : الصَّبْغَةُ .

(٤) الشَّوْبُ : الْخَلْطُ وَالْمَزْجُ .

(٥) أَيْ : لَهَا ، أَوْ وَلَيْ ، أَوْ وَكِيلٍ ، وَاجْتِنِي . كَمَا فِي النَّظْمِ .

[٦٨] تَبَيَّنَ بِهَذَا اللَّفْظِ أَوْ أَنَّ تَقُلْ لَهُ إِذَا أَنْتَ قَدْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عِنْدِي

كَإِعْطَائِهَا الْأَلْفَ - عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ . وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ ، فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ . . وَقَعَتِ الثَّلَاثُ ، وَوَجَبَ الْأَلْفُ .

٦٨- فحِينَئِذٍ (تَبَيَّنَ) بِمَا ذُكِرَ^(١) بَيْنُونَةُ صُغْرَى ، إِلَّا إِنْ تَلَفَّظَ بِالثَّلَاثِ^(٢) أَوْ نَوَاهَا . . فَكُبْرَى^(٣) .

تنبيه : [الْخُلْعُ بَعْدُ طَلَاقًا]

الْمُعْتَمِدُ أَنَّ الطَّلَاقَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ يَنْقُصُ الْعِدَّةَ ، وَقِيلَ : فَسَخٌ لَا يَنْقُصُ عِدَّةً^(٤) ، وَعَلَيْهِ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ بَيْنُونَةُ كُبْرَى .

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : تَبَيَّنَ بِمَا ذُكِرَ فِي النِّظْمِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ آخِرُ الْعِبَارَةِ) .

(٢) فِي (ب) : (بِثَلَاثٍ) .

(٣) أَيِ : بَيْنُونَةُ كُبْرَى ، وَجَاءَ فِي هَامِشٍ (أ) : (أَيِ كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَنْفَاءً ، فَهِيَ بَيْنُونَةُ كُبْرَى) .

(٤) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَّاسٍ ، وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَمَا نَقَلَهُ د . قَلْعَةُ جِي فِي « فِقْهِ أَبِي عُبَّاسٍ » (ص ٣١٢) عَنْ جَمْعٍ ، مِنْهُمْ : أَبُو أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو حَزْمٍ ، وَالْجَصَّاصُ ، وَأَبُو قُدَّامَةَ ، وَأَبُو الْمُنْذِرِ ، وَالشُّوْكَانِيُّ ، وَالشَّعْرَانِيُّ ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ أَبُو حَنِبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَهُوَ مَذْهَبٌ قَدِيمٌ لِلشَّافِعِيِّ . اهـ وَكَذَا فِي « تَفْسِيرِ أَبِي كَثِيرٍ » (١ / ٢٧٥) .

قَالَ أَبُو حَجَرٍ فِي « الثَّحْفَةِ » (٧ / ٤٧٧) : (وَفِي قَوْلِ نَصٍّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ : الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ ، أَوْ الْمُفَادَةِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ طَلَاقًا . فَسَخٌ لَا يَنْقُصُ عِدَّةً ، فَيَجُوزُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكَرُّرِهِ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، بَلْ تَكَرَّرَ مِنَ الْبَلْقِينِي الْإِفْتَاءُ بِهِ ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْآيَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ الْإِفْتَاءُ طَلَاقًا . لَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ [البقرة : ٢٣٠] ، وَإِلَّا : كَانَ الطَّلَاقُ أَرْبَعًا .

أَمَّا بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ، أَوْ بَعْضِ كُنَايَاتِهِ مَعَ نِيَّتِهِ . . فَيَنْقُصُ الْعِدَّةَ ، وَيَقَعُ مَا نَوَاهُ مِنْ الْعِدَّةِ قَطْعاً ، وَإِذَا بَانَ (بِهَذَا اللَّفْظِ) أَي : بِلَفْظِ الْخُلْعِ . . تَرَتَّبَ عَلَيْهِ سَقُوطُ التَّقَةِ وَالْكُسُورَةُ مَدَّةَ الْعِدَّةِ مَعَ سَائِرِ الْمَوْنِ مَا خِلَا السُّكْنَى ، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ ، وَلَا تَعَوُّدُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ . (أَوْ) بِدَأْتِ هِيَ - أَي : الزَّوْجَةُ - بِطَلَبِ الطَّلَاقِ كـ (أَنْ تَقُلْ لَهُ) : طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ ، أَوْ :

(إِذَا) أَوْ : إِنْ (أَنْتَ) طَلَّقْتَنِي ، أَوْ : مَتَى ، أَوْ : مَهْمَا (قَدْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ) ^(١) عَلَيَّ ، أَوْ (عِنْدِي) كَذَا ، فَأَجَابَهَا الزَّوْجُ . . فَمُعَاوَضَةٌ مِنْ جَانِبِهَا ؛ لِمَلِكِهَا الْبَيْضُ فِي مِقَابِلَةِ مَا بَدَلَتْهُ ، مَعَ شَوْبِ جُعَالَةٍ ^(٢) لِبَذْلِهَا الْعِوَضَ لَهُ فِي مِقَابِلَةِ تَحْصِيلِهَا لِفَرْضِهَا ، وَهُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهِ كَالْعَامِلِ فِي الْجُعَالَةِ ، فَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ جَوَائِبِهِ ، وَيَشْتَرِطُ طَلَاقُهُ بَعْدَ سَوَالِهَا فَوْرًا ، وَإِنْ عَلَّقَتْ بِمَتَى هُنَا ، بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيهَا ^(٣) . فَإِنْ لَمْ يَطْلُقْهَا فَوْرًا . . كَانَ طَلَاقُهُ لَهَا أَبْتِدَاءً لِلطَّلَاقِ .

أَمَّا الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ بِعَوَضٍ . . فَطَلَاقُ يَنْقُصُ الْعِدَّةَ قَطْعاً ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ الطَّلَاقَ ، لَكِنْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ : أَلْقَطَعَ بِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ طَلَاقًا بِالنِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِالظَّاهِرِ الطَّلَاقَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .

(١) انظر التعليق رقم (٢) ص (٧١) من الكتاب .

(٢) الْجُعَالَةُ : مَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَجْرِ عَلَى فِعْلٍ .

(٣) قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشُّكْرَانُ فِي «الْمِفْتَاحِ لِسَبَابِ النِّكَاحِ»

(ص/٣٤٨-٣٤٧) : أَدَوَاتُ التَّعْلِيْقِ مِنْ حَيْثِةِ اشْتِرَاطِ وَقَعِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ فَوْرًا

وَعَدَمِهِ ، نَظَّمَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ - مِنْ الْخَفِيفِ - فَقَالَ :

أَدَوَاتُ التَّعْلِيْقِ فِي النِّقْيِ لِلْقَوِّ رِ سَوَى (إِنْ) ، وَفِي الثَّبُوتِ رَأَوْهَا
لِلشَّرَاحِي ، إِلَّا إِذَا (إِنْ) مَعَ أَلْمَا لِ وَشَيْتِ ، وَكَلَّمَا كَرَّرُوهَا

وَالْمَعْنَى : أَنَّ أَدَوَاتِ التَّعْلِيْقِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ كَقَوْلِهِ : إِذَا لَمْ تَفْعَلِي كَذَا ،

أَوْ : مَتَى لَمْ تَفْعَلِي كَذَا ، أَوْ : أَيُّ وَقْتٍ لَمْ تَفْعَلِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ . . اَنْتَضَبَ الْفَوْرِيَّةُ =

حيثن ، أي : فمتى مضى بعد تَلَفُّظِهِ بما ذَكَرَ زمنٌ يمكنُها أنْ تفعلَ فيه ذلكَ الفعلَ
 المَعْلَقُ عليه ولمْ تفعلْهُ . . طَلَّقْتُ ، إلّا إنْ ، فإنَّها لا تقتضي الفوريةَ ، فلو قالَ : إنْ
 لمْ تدخلِ الدَّارَ فأنْتِ طالقٌ . . لمْ تَطْلُقْ بِمُضِيِّ ذلكَ الزَّمنِ ، وإنَّما تَطْلُقْ بالكَيَّاسِ مِنْ
 دخولِ الدَّارِ ، ولا يحصلُ أليأسٌ إلّا بأنْهدامِ الدَّارِ ، أو موتِ أحدِ الزَّوجينِ .
 وأمّا إنْ دخلتِ أدواتُ التعليلِ على مُشَبَّهٍ ، وذلكَ كقولِهِ : إنْ كَلَمْتُ زيدا ، أو : إذا
 دخلتِ الدَّارَ ، أو : متى عملتِ كذا ونحوه ، فمتى وقعَ ذلكَ الفعلُ المَعْلَقُ عليه . .
 طَلَّقْتُ ، إلّا في التعليلِ بِإِنْ ، أو إذا معَ الكمالِ ، أو لفظِ (شَبَّ) خطاباً ، فإنَّها تُشترطُ
 الفوريةَ في ذلكَ ، وذلكَ كقولِهِ : إنْ ضمنتُ لي بكذا . . فأنْتِ طالقٌ ، أو : إذا أبرأني
 مِنْ كذا . . فأنْتِ طالقٌ ، فإنْ ضمنتُ لَهُ بما ذَكَرَ ، أو أبرأته في الحالِ . . طَلَّقْتُ ، وإنْ
 مضى زمنٌ بعدَ التعليلِ في الحاضرةِ ، وبعدَ عِلْمِها بالتعليلِ إنْ كانتِ غائبةً ، يمكنُها فيه
 أنْ تفعلَ فلمْ تفعلْ . . لمْ تَطْلُقْ ، ومثْلُ ذلكَ لو علّقَ بِإِنْ ، أو إذا معَ قولِهِ : شَبَّتِ ،
 كقولِهِ : إنْ شَبَّتِ الطَّلَاقُ . . فأنْتِ طالقٌ ، أو : إذا شَبَّتِ الطَّلَاقُ . . فأنْتِ طالقٌ ، فإنَّها
 تُشترطُ الفوريةَ أيضاً ، فإنْ قالتِ حالاً : شَبَّتِ الطَّلَاقُ . . طَلَّقْتُ ، وإلّا . . فلا ، بخلافِ
 ما لو قالَ : متى شَبَّتِ الطَّلَاقُ . . فأنْتِ طالقٌ ، أو : أيّ وقتٍ ونحوه ، فإنَّها تَطْلُقُ متى
 قالتِ : شَبَّتِ الطَّلَاقُ ، ولو بعدَ مُدَّةٍ طويلةٍ .
 وجميعُ أدواتِ التعليلِ غيرِ (كُلِّما) لا تقتضي تكراراً ، بل إذا وُجِدَ المَعْلَقُ عليه
 مرةً واحدةً مِنْ غيرِ نسيانٍ ، ولا جَهْلٍ ، ولا إكراهٍ . . انحلتِ اليمينُ ، فلو قالَ مثلاً :
 متى دخلتِ الدَّارَ . . فأنْتِ طالقٌ ، فدخلتِ الدَّارَ . . طَلَّقْتُ طلقةً واحدةً ، فلو راجعها
 ودخلتِ الدَّارَ ثانياً . . لمْ تَطْلُقْ ؛ لانحلالِ اليمينِ بالمرَّةِ الأولى .
 أمّا لو علّقَ بِكُلِّما . . فإنَّها تقتضي التكرارَ ، فلو قالَ : كُلِّما دخلتِ دارَ زيدٍ . .
 فأنْتِ طالقٌ طلقةً واحدةً ، فدخلته . . طَلَّقْتُ طلقةً واحدةً ، فإذا دخلته ثانياً وهي في
 العِدَّةِ ، أو بعدَ أنْ راجعها . . طَلَّقْتُ ثانيةً ، وإذا دخلته ثالثاً كذلكَ . . طَلَّقْتُ الثالثةَ ،
 لهذا إنْ كانتِ مدخولاً بها ، فلو لمْ تكنْ مدخولاً بها . . بانَّت مِنْهُ بالطلقةِ الأولى ،
 وانحلَّ التعليلُ بالبينونة . واللهُ أعلمُ .

[٦٩] وَإِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتِ عَلَى الْإِعْطَاءِ مُطْلَقَةٌ عَقْدِي
[٧٠] فَأَعْطَتْهُ حَالًا لَا إِذَا قَالَ مِنْ مَتَى فَلَا قَوْلَ فِي الْإِعْطَاءِ تُعْطِيهِ مِنْ بَعْدِ

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : لَوْ أَدَّعَى أَنَّهُ جَوَابٌ ، وَكَانَ جَاهِلًا
مَعْذُورًا . . صُدِّقَ بِمِثْلِهِ .

٦٩- (وَإِنْ) بِدَأْ الزَّوْجِ بِصِغَةِ تَعْلِيْقٍ ، كَأَنَّ (قَالَ) : إِذَا ، أَوْ (إِنْ) -
بِكسْرِ الهمزة - (أُعْطِيتُنِي) بِكسْرِ التَّاءِ الْمَثْنَاءِ مِنَ فَوْقِ ؛ إِذْ هُوَ خَطَابٌ مُؤَنَّثَةٌ ،
بَعْدَهَا نَوْنُ الْوَقَايَةِ ، وَزِيَادَةُ يَاءِ مَثْنَاءٍ مِنْ تَحْتِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّوْنِ غَلَطٌ . نَعَمْ . . قَدْ
تُرَادُّ مِنْ تَوَلَّدَهَا عَنْ إِشْبَاعِ كَسْرَةِ تَاءِ الْمُخَاطَبَةِ ، إِذْ لَا يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمَعْنَى . (أَلْفَ
دِرْهَمٍ) مَثَلًا .

(فَأَنْتِ) أَوْ هِيَ لِلْغَائِبَةِ (عَلَى الْإِعْطَاءِ) لِمَا ذُكِرَ (مُطْلَقَةٌ) مِنْ (عَقْدِي)
أَي : عِصْمَتِي .

٧٠- (فَأَعْطَتْهُ) اَلْمُتَمَسِّسَ الْمَعْبُورَ (حَالًا) أَي : فَوْرًا فِي مَجْلِسِ التَّوَاجُّبِ -
بَأَنَّ لَا يَتَخَلَّلُ كَلَامٌ ، وَلَا سَكُوتٌ طَوِيلٌ عُرْفًا - مِنْ حُرَّةٍ حَاضِرَةٍ ، أَوْ غَائِبَةٍ
عَلِمَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ مَعَ الْعَوَاضِ (لَا إِذَا) كَانَ التَّعْلِيْقُ مِنْ جَانِبِهِ ،
(قَالَ) لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي ؛ كَأَنَّ أَتَى بِصِغَةِ (مِنْ) لَفْظَ : (مَتَى) ،
أَوْ : مَتَى مَا أُعْطِيتُنِي كَذَا . . فَأَنْتِ طَالِقٌ .

(١) الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ ، أَبُو يَحْيَى ، الْأَنْصَارِيُّ ، الشُّنَيْكِيُّ ، الْمَصْرِيُّ ، شَيْخُ
الْإِسْلَامِ ، الْفَقِيهُ ، الْأَصُولِيُّ ، الْمُقَرَّرُ ، الْمُحَدِّثُ ، الْقَاضِي ، الْمُفَسِّرُ ،
الْخَوِيُّ ، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْكَثِيرَةِ الْمَحْقَقَةِ ، كُتِبَ بِصَرِّهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ ، وَعُمِّرَ نَحْوَ
مِائَةٍ وَثَلَاثِ سِنِينَ ، وَانْتَفَعَ بِهِ الْكِبَارُ كَأَبْنِ حَجَرٍ ، وَأَقْرَانِهِ ، وَمَاتَ سَنَةً :
(٩٢٦هـ) ، وَدُفِنَ فِي مَسْجِدِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى . انظر مقدمة : «تهذيب
تحفة الطلاب» .

[٧١] وَلَوْ قَالَ إِنْ أَتَرَأَيْتَنِي أَنْتِ طَالِقٌ فَيُسْرَطُ عِلْمٌ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ التَّقْدِ

(فَلَا) يُسْرَطُ : (قَوْرٌ) منها (فِي الإِغْطَاءِ) فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ التَّوَجُّبُ ، وَلَا : الْقَبُولُ لَفْظًا ، بَلْ يَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنْ (تُغْطِيَهُ) الْمَعْلَقَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ (مِنْ بَعْدِ) ذَلِكَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَتْ . وَفَارَقَ قَوْلَهَا - مَتَى طَلَّقْتَنِي فَلَكَ كَذَا - وَجوبُ (١) الْقَوْرِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَانِبِهَا الْمَعَاوِضَةُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَوْرًا ، وَطَلَّقَ بَعْدُ . حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ .

وَيُعْذَرُ الْجَاهِلُ فِي دَعْوَى إِرَادَةِ جَوَابِهَا - كَمَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا - وَخَرَجَ بَعْدَ الْقَوْرِ فِي : مَتَى مَا ؛ إِذَا كَانَ تَعْلِيْقُهُ فِي النَّفْيِ ؛ ك : مَتَى لَمْ تُعْطِنِي أَلْفًا . فَأَنْتِ طَالِقٌ ؛ فَإِنَّهُ يُسْرَطُ فِيهِ الْقَوْرُ ، فَتَطْلُقُ بِمَضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِعْطَاءَ وَلَمْ تُعْطِ . وَمِثْلُهُ : إِذَا لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ ، أَوْ (٢) : لَمْ تَفْعَلِي كَذَا .

وَلَا رَجوعَ لَهُ فِي صُورَةِ التَّعْلِيْقِ الْقَوْرِيِّ ، وَالْمُتَرَاخِي .

٧١- (وَلَوْ قَالَ) لَزَوْجَتِهِ : (إِنْ أَتَرَأَيْتَنِي) مِنْ صَدَاقِكَ ، أَوْ مُتَعَتِكَ ، أَوْ دَيْنِكَ مَثَلًا . ف : (أَنْتِ طَالِقٌ) ، أَوْ مُطَلَّقَةٌ ، (فَ) أَتَرَأَتْهُ . طَلَّقْتُ ، لَكِنْ (يُسْرَطُ) حِينَئِذٍ (عِلْمٌ) سَهَا (بِالْبَرَاءَةِ) أَي : بِالْمُبْرَأَةِ مِنْهُ ، سَوَاءً كَانَ (مِنْ التَّقْدِ) أَي : مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّا يُلْزَمُ لَهَا مِنَ الْكِسْوَةِ وَالتَّقْفَةِ الثَّابِتَةِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَشَرْطُهُ : أَلَّا يَتَعَلَّقَ بِهِ زَكَاءٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ مِنَ الْمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ لَهَا : إِنْ نَذَرْتُ لِي بِكَذَا - كَالْمَهْرِ مَثَلًا - فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَنَذَرْتُ لَهُ بِذَلِكَ . صَحَّ النَّذْرُ ؛ لِقَبُولِهِ الْجَهْلَ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ بَاثِنًا بِهِ عَلَى الْأَوْجَحِ .

(١) أَي : بِوَجوبِ .

(٢) فِي (١) : (وَ) .

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٤٨٧-٤٨٦/٧] : (وَكَوْنُ النَّذْرِ قُرْبَةً لَا يُنَافِي وَقَوْعَ الطَّلَاقِ فِي مَقَابِلَتِهِ ، إِذِ الْإِبْرَاءُ قُرْبَةٌ أَيْضًا) اهـ

وَأَعْتَمَدَ أَبُو مَخْرَمَةَ فِي « شَرْحِ الْكُذِّبَةِ » [ص/١٨٣] - تَبَعًا لِلْسُّمَّهَوْدِيِّ^(١) - وَقَوْعَهُ رَجْعِيًّا ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَفْتَى - فِي : نَذَرْتُ لَكَ بِكُلِّ عَلَى الطَّلَاقِ ، فَطَلَّقَ - بَعْدَ صَحَّةِ النَّذْرِ .

وَلَوْ ذَكَرَ مَعَ الْمَهْرِ غَيْرَهُ ؛ كَأَنَّ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ وَذَيْنِكَ ، فَأَبْرَأْتَهُ عَنْهُمَا وَكَانَتْ تَجْهَلُ أَحَدَهُمَا . لَمْ تَطْلُقِي .

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٤٦٧-٤٦٦/٧] : (فَلَوْ قَالَتْ : تَصَدَّقْتُ عَلَيْكَ بِصَدَاقِي عَلَى أَنْ تَطْلُقَنِي . . . فَهُوَ خُلْعٌ إِنْ جَعَلْتَ الْبِرَاءَةَ الَّتِي تَضَمَّنْهَا التَّصَدُّقُ عَوَضًا لِلطَّلَاقِ لَا تَعْلِيْقًا بِهِ . وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ . . . فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَقَالَتْ : نَذَرْتُ لَكَ بِهِ . . . وَقَعَ بَإِثْنَا إِنْ نَوَتْ بِهِ سَقُوطَ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّتِهِ وَبَرَىءَ ، وَإِلَّا . . . صَحَّ النَّذْرُ وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) اهـ - مَعَ التَّصَرُّفِ فِي بَعْضِ الْعِبَارَةِ . وَهَما مِمَّا يُؤَيِّدُ مَسْأَلَةَ النَّذْرِ الْمَارِّ فِيهَا خِلَافُ أَبِي مَخْرَمَةَ^(٢) .

وَلَوْ أَبْرَأْتَهُ ثُمَّ أَدْعَيْتِ الْجَهْلَ بِقَدْرِ الْمُبْرَأِ مِنْهُ ؛ قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٤٧٠/٧] :

(١) السُّمَّهَوْدِيُّ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَوْرُ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ ، مُؤَرِّخٌ ، فَقِيهٌ ، مَقْتِي الْمَدِينَةِ ، وَوُلِدَ بِ : (سَمُودٍ) مِنْ صَعِيدِ (مِصْرَ) ، وَنَشَأَ بِ : (الْقَاهِرَةِ) ، وَاسْتَوَطَنَ (طَبِيعَةَ الْمَنَوَرَةِ) سَنَةً : (٨٧٣ هـ) ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةً : (٩١١ هـ) ، عَنْ عُمرٍ (٦٧) سَنَةً ، لَهُ مَوْلاَتَانِ ، مِنْهَا : « وَفَاءُ الْوفا بِأَخْبَارِ دَارِ الْمُصْطَفَى » ، وَ« مَخْتَصَرُهُ » ، وَ« الْأَنْوَارُ السَّنْبِيَّةُ فِي أَجْوِبَةِ الْأَسْئَلَةِ الْيَمِينِيَّةِ » ، وَغَيْرُهَا .

(٢) السَّالِفُ قُرْبَى .

(فَإِنْ زُوِّجَتْ صَغِيرَةً .. صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا ، أَوْ بِالْغَةِ وَدَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا بِهِ ، ككونها مجبرة لم تستأذن .. فكَذَلِكَ ، وَإِلَّا .. صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) اهـ

ومفهومه : فيما إذا تخالف الزوجان في صحة البراءة وعدمها .

أما إذا أدعت جهل المُنْبِرِ منه ، ووافقها الزوج رغبةً منهما في بقاء العِصْمَةِ .. فينبغي أَنْ يَحْتَثَّ عَنِ الْعُرْفِ ، وحال الزَّوْجَةِ في اخْتِبَارِهَا وَعِلْمِهَا بما أبرأت منه^(١) ، ويؤخذُ مِنْ قِيَدِهِ بِدَلَالَةِ^(٢) الْحَالِ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهَا - أَي : الصَّغِيرَةِ ، أَوْ الْبَالِغَةِ الْمَجْبُورَةِ - أَنَّهُ إِذَا دَلَّ الْحَالُ فِي الثَّيْبِ الْبَالِغَةِ كَذَلِكَ^(٣) .. لَهَا حُكْمُهَا ، لَا سِيَّمَا فِي جِهَتِنَا^(٤) ؛ لِأَنَّ الْأَوْلِيَاءَ لَا يَعْقِدُونَ فِيهَا إِلَّا عَلَى مَهْرٍ كَالْمِثْلِ ، وَهُوَ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِفَرْضِهِمَا ، أَوْ فَرَضِ الْحَاكِمِ ، فَالْجَهْلُ بِهِ شَامِلٌ لَهَا ، وَالْعَبْرَةُ بِالْجَهْلِ حَالِ الْبَرَاءَةِ ، فَلَوْ حَدَّثَ الْعَلَمُ بِهِ بَعْدَهَا .. لَمْ يَوْثُرْ ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ نَاجِزَةً^(٥) ، وَيُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْإِبْرَاءِ ؛ كَالْإِعْطَاءِ .

٧٢- (وَلَوْ) قَالَتْ لَهُ : إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِي ، فَطَلَّقَ .. وَقَعَ رَجْعِيًّا^(٦) ؛ لِأَنَّ تَعْلِيقَ الْبَرَاءَةِ يُبْطِلُهَا ، وَهُوَ لَمْ يُعْلَقْ عَلَى شَيْءٍ ، كَمَا لَوْ طَلَبَ

(١) لِأَنَّ عِلْمَهَا بِقَدْرِ وَجْنِ وَصْفَةِ الْمَهْرِ شَرْطٌ ، فَلِذَلِكَ إِنْ أَبْرَأَتْهُ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ الْمَهْرَ .. لَمْ نَصَحْ الْبَرَاءَةَ ، كَمَا قَالُوا : الْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحٍ .

(٢) فِي (أ) : (وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ) .

(٣) أَي : عَلَى عَدَمِ عِلْمِهَا .

(٤) أَي : فِي بِلَادِ (حَضْرَمَوْتَ) ، وَ(أَلْيَمَنِ) .

(٥) نَاجِزَةٌ : حَاضِرَةٌ مَعْجَلَةً .

(٦) وَلَا يَنْزِرُ ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ ، وَطَلَاقُ الزَّوْجِ طَمَعًا فِي الْبَرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ صَحِيحٍ فِي الْاِلْتِزَامِ .. لَا يَوْجِبُ عَوَضًا . قَالَهُ بِامْخَرَمَةٍ فِي « مَشْكَاةِ الْيَصْبَاحِ » =

منها الإبراء فأبرأته براءةً فاسدةً وهو قد (نَجَزَ التَّطْلِيْقَ) .. فَإِنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا ،
ولا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْقَعَهُ لَظَنُهُ صَحَّةَ الْبَرَاءَةِ ، كما اعتمدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي
« التَّحْفَةِ » [٤٦٥/٧] ، وَأَطَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ .

قَالَ [٤٧١/٧] : (وَإِقَاعُهُ فِي مَقَابَلَةِ مَا ظَنَّهُ مِنَ الْبَرَاءَةِ لَا يَفِيدُهُ ؛ لِتَقْصِيرِهِ
بِعَدَمِ التَّعْلِيلِ لَفْظًا ، وَلَا عِبْرَةَ أَيْضًا بِقَصْدِهِ تَقْدِيرَ الْكَوْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ مَعَ
الصَّرِيحِ بِظَنِّ يَفْتَضِي خِلَافَهُ) اهـ .

وَقَالَ الرَّمْلِيُّ فِي « نَهَائِهِ » ^(١) [٤١١/٦-٤١٢] : (إِنَّهُ إِنْ عَلِمَ الزَّوْجُ فُسَادَ

= (ص / ١٧٩) . وَفِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : وَقَعَ رَجْعِيًّا ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَوْفِ بِهِ عَدَدَ
الطَّلَاقِ أَوْ يَنْوِيهِ . ذَكَرَهُ الْكَرْدِيُّ فِي « فَتَاوَيْهِ ») .

(١) الرَّمْلِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَزَةَ ، شَمْسُ الدِّينِ ، فَقِيهٌ (مَصْرِيٌّ) ، يُقَالُ لَهُ :
الشَّافِعِيُّ الصَّغِيرُ ، نَسَبُهُ إِلَى (الرَّمْلَةِ) مِنْ قُرَى الْمَنُوفِيَّةِ بِ (مَصْرَ) ، لَهُ مَوْلَانَتَانِ
أَجَلُّهُمَا : « نَهَائَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمَنَهَاجِ » ، وَهُوَ مَعْتَمِدٌ فِي الْفَتْوَى عِنْدَ السَّادَةِ
الشَّافِعِيَّةِ ، إِذْ إِنَّ الْمَعْتَمَدَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ (الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَاوِيُّ) ، فَإِنْ اِخْتَلَفَا وَلَمْ
يُوجَدْ لِهَمَا مَرَجُّحٌ ، فَالْمَعْتَمَدُ مَا قَالَهُ النَّوَاوِيُّ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْجِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ
الْمَفْتَى مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ فِي الْمَذْهَبِ أَفْتَى بِمَا ظَهَرَ لَهُ تَرْجِيحُهُ مِمَّا اعْتَمَدَهُ أَثْمَةً
الْمَذْهَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ ، وَهُمْ الْمَوْجُودُونَ الْيَوْمَ ، فَاخْتَلَفَ فِيهِمْ :
فَذَهَبَ عُلَمَاءُ مَصْرَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ إِلَى اعْتِمَادِ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الرَّمْلِيُّ فِي كِتَابِهِ ،
خُصُوصًا فِي « نَهَائِهِ » ؛ لِأَنَّهَا قُرِئَتْ عَلَى الْمُؤَلِّفِ إِلَى آخِرِهَا فِي أَرْبَعِ مَنَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ،
فَنَقَدُوهَا وَصَحَّحُوهَا ، فَبَلَّغْتُ صَحَّتْهَا إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ ، وَذَهَبَ عُلَمَاءُ حَضْرَمَوْتِ ،
وَالشَّامِ ، وَالْأَكْرَادِ ، وَدَاغِسْتَانِ ، وَأَكْثَرُ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ إِلَى أَنَّ الْمَعْتَمَدَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ
ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ ، بَلَى فِي « تَحْفَتِهِ » ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ إِحَاطَةٍ بِنُصُوصِ الْإِمَامِ ، مَعَ مَزِيدِ
تَتَبُّعِ الْمُؤَلِّفِ فِيهَا ، وَلِقَرَاءَةِ الْمُحَقِّقِينَ لَهَا عَلَيْهِ ، الَّذِينَ لَا يُحْصُونَ كَثْرَةً .

قَالَ الْكَرْدِيُّ : وَعِنْدِي لَا تَجُوزُ الْفَتْوَى بِمَا يَخَالِفُهُمَا - [أَيْ : الرَّمْلِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ] - =

البراءة.. وقع رجعيًا ، أو ظنَّ صحَّتها.. وقع بائنًا بمهرِ المثل .

وقد أفتى بذلك الوالد^(١) رحمه الله تعالى ، وأعمده الزركشي^(٢) تبعاً للبلقيني^(٣) اهـ

= بل بما يخالف «التحفة» و«النهاية» ، إلا إذا لم يتعرَّضاً له .

اهـ ملخصاً من «الفوائد المكيَّة» للسيد علوي بن أحمد السقايف رحمه الله ، وقد وُلدَ الرملي وتوفِّي بـ (القاهرة) سنة : (١٠٠٤ هـ) رحمه الله تعالى .

(١) جاء في هامش (أ) : (قوله : قال الرملي... إلخ ، وقد سئل الشيخ المحقق محمد بن سليمان الكردي عن مسألة تعليلي البراءة مع تنجيز الطلاق فأطال في الجواب ، ثم قال : وملخصه : إن الذي رجَّحه ابن حجر بطلان البراءة ؛ لتعليقها بالطلاق ، فيقع حينئذ رجعيًا ، نعم . إن نَوَتِ الزوجة جعلَ الإبراء عوضاً للطلاق ، وقال الزوج : أنت مطلقٌ على ذلك.. بانث عنه .

وجرى الرملي على أنه إن عِلِمَ الزوج عَدَمَ صحَّةِ تعليلي الإبراء.. وقَعَ رجعيًا ، أو ظنَّ صحَّته.. وقَعَ بائنًا ، وأعمد شيخ الإسلام زكريا ألوقوع بائنًا بمهرِ المثل ، لا بالمسئ .

فهذه ثلاثة آراء متكافئة ، أو قريبة التكافؤ ، والمعنى : إن كانَ من أهل التَّرجيح.. أفتى بما ظهرَ له ، وإلا.. تخيَّر ، وإن أرادَ شخصُ الفعلَ لنفسه.. فإنه يَخَيَّرُ منها بلا ريبٍ ولا شبهة ، والله أعلم) .

والرملي الوالد هو : أحمد بن حمزة ، شهاب الدين ، فقيه شافعي ، له مؤلفات في الفقه ، توفِّي بـ (مصر) سنة : (٩٥٧ هـ) .

(٢) الزركشي : هو محمد بن بهادر بن عبد الله ، أبو عبد الله ، بدر الدين ، علامة بفقهِ الشافعي وأصوله ، تركي الأصل ، مصري المولد والوفاء ، صاحب المؤلفات ألقبيَّة ، مات سنة : (٧٩٤ هـ) ، عن عمر (٤٩) سنة .

(٣) البلقيني : هو عمر بن رسلان بن نصير ، الكنتاني ، المصري ، العسقلاني الأصل ، =

(أَوْ قَالَ) : أَنْتَ طَالِقٌ ، وَعَلَيْكَ أَوْ : وَ (لِي) عَلَيْكَ (كَذَا) وَلَمْ يُسَبِّحْ طَلَبُهَا بِمَالٍ . . وَقَعَ رَجْعِيًّا ، قَبِلْتُ أَمْ لَا ، وَلَا مَالٌ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ مَجَانًّا ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا كَذَا بِذِكْرِ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَعْطُوفَةٍ عَلَى جُمْلَةِ الطَّلَاقِ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِلشَّرْطِيَّةِ ، أَوْ الْعَوَضِيَّةِ .

نَعَمْ . . إِنْ شَاعَ عُرْفًا أَنَّ ذَلِكَ لِلشَّرْطِ ك : عَلَيَّ . . صَارَ مِثْلُهُ إِنْ قَصَدَهُ بِهِ ، فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الْإِلْزَامَ وَصَدَّقْتُهُ ، أَوْ سُبِّحَ طَلَبُهَا بِمَالٍ . . بَانَتْ بِهِ ؛ لِتَوَافُقِهِمَا^(١) عَلَيْهِ .

(أَوْ اَلْتَمَسَا) أَي : الزَّوْجُ اَلْمَلْتَمِسُ لِلْمَعَاوِضَةِ ، وَالزَّوْجَةُ اَلْقَابِلَةُ ، أَوْ عَكْسُهُ ، فَالْمَرَادُ هُنَا : قَصْدُ الْمَعَاوِضَةِ ، لَا مَا نَقَلَهُ فِي « التُّحْفَةِ » [٢٨٥ / ٨] عَنِ الْعِصْرَانِيِّ^(٢) أَنَّ قَوْلَهَا : خَالَعْتُكَ بِأَلْفٍ . . لَغْوٌ وَإِنْ قَبِلَ . . فَلَا يَرُدُّ عَلَى مَا هُنَا ؛ لِأَنَّهُ إِيقَاعٌ لَا مَعَاوِضَةً ، وَالْإِيقَاعُ إِنَّمَا هُوَ إِلَيْهِ دُونَهَا .

أبو حفص ، سراج الدين ، مجتهد ، حافظ للحديث ، مِنْ الْعُلَمَاءِ الْفُضَّلَاءِ ، وَلِيَّ فِضَاءٍ (الشَّام) ، وَتَوَفَّى بِد (الْقَاهِرَةِ) سَنَةَ : (٨٠٥ هـ) ، وَلَهُ مَوْالِفَاتٌ ، مِنْهَا : « تَصْحِيحُ الْمَنَهَاجِ » فِي سِتِّ مَجْلَدَاتٍ . وَابْتُلَقَ بِ : ضَيْطَةُ صَاحِبِ « الْقَامُوسِ » بَضْمُ الْبَاءِ وَكسرِ الْقَافِ ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ نَسَخِهِ : (بُلْقَيْنِ كُفْرَتَيْنِ) بِالْفَتْحِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ . كَمَا فِي هَامِشِ « الْقَامُوسِ » .

(١) فِي (ب) : (لِتَوَافُقِهَا) .

(٢) الْعِصْرَانِيُّ : هُوَ يَحْيَى ابْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمٍ ، الْعَلَامَةُ ، الْجَلِيلُ ، الْفَقِيهُ ، الْحَبِيرُ ، اَلْفَهَامَةُ ، إِمَامُ عَصْرِهِ ، صَاحِبُ « الْبَيَانِ » ، الَّذِي شَرَحَ فِيهِ « اَلْمَهْدَبَ » ، فَكَانَ فِيهِ بِحَقٍّ تَبْيَانُ اَلْمَذْهَبِ ، مَعَ مَا جَمَعَ فِيهِ مِنْ مَذَاهِبِ ذَوِي اَلْبَصَائِرِ وَالتَّمْيِيزِ مِنْ صَحَابِيَةٍ وَتَابِعِينَ ، وَابْنُهُ مُجْتَهِدِينَ ، تَوَفَّى سَنَةَ : (٥٥٨ هـ) ، وَقَدْ نُشِرَ بِدَارِ اَلْمَنَهَاجِ بِ (جَدَّة) ، بِعَنَايَةِ وَفَهْرَسَةِ : قَاسِمٍ مُحَمَّدٍ عَارِفِ الثُّورِيِّ وَثَلَّةٍ مِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ .

[٧٣] فَرَجَعِيَّةٌ وَأَخْفَظُ لِتَخْرِيرِ ضَابِطٍ عَنْ الشَّيْخِ فِي «تُخْفِيهِ» خُذَهُ بِالْوُدِّ

(مَا) أَي : شَيْئاً (لَا يَكُونُ) صَالِحاً لِلْعَوَضِيَّةِ ، وَلَا (مِنْ الْقَصْدِ) أَي : الْمَقْصُودِ بِهِ الْعَوَضُ ، كَدَمٍ ، وَحِشْرَاتٍ ، وَكُلُّ عَوَضٍ لَا يُقْصَدُ بِحَالٍ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ أَلَمِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهَا تُقْصَدُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَلِلْجَوَارِحِ ^(١) .

٧٣- (ف) إِذَا كَانَ الْعَوَضُ بِمَا لَا يُقْصَدُ . كَانَتْ الْمَطْلُوقَةُ ^(٢) (رَجَعِيَّةً) أَي : إِنَّ الزَّوْجَةَ تَكُونُ مَطْلُوقَةً طَلِاقاً رَجَعِيّاً ، فَتَجِبُ جَمِيعُ مَوْنِهَا مَا عدا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلزَّيْنَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ نَاشِزَةٍ ^(٣) ، وَيتَوَارَثَانِ ، وَيَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ وَالْخُلْعُ ، لَا الْإِيلَاءُ وَالظَّهَارُ .

(وَأَخْفَظُ) بَعْدَ مَا مَرَّ (لِتَخْرِيرِ) أَي : تَهْدِيبِ وَتَنْقِيحِ (ضَابِطٍ) : وَهُوَ مَا يَجْمَعُ فُرُوعَ بَابٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يُطْلَقُ الضَّابِطُ بِمَعْنَى الْقَاعِدَةِ : وَهُوَ مَا يَجْمَعُ فُرُوعاً مِنْ أَبْوَابٍ شَتَّى .

(عَنْ الشَّيْخِ) هُوَ لُغَةٌ : مَنْ طَعَنَ فِي السُّنَنِ ^(٤) ، وَأَصْطِلَاحاً : يُعْبَرُ بِهِ عَمَّنْ كَثُرَ عِلْمُهُ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا ؛ لَمَّا كَانَ الشَّيْخُ تَكْثُرُ تَجَارِبِهِ وَمَعَارِفِهِ ^(٥) .

وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِمَامُ ، أَحَدُ مُشَايِخِ الْإِسْلَامِ ، حَامِلُ لَوَاءِ الشَّرِيعَةِ عَلَى كَاهِلٍ

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٣] . وَلِلْجَوَارِحِ بَأَن تَطْعَمَهَا مِنْ قَبْلِ مَرِيئِهَا ، وَهِيَ : مَا يَصِيدُ مِنَ الطَّيْرِ وَالْكِلَابِ وَالشَّبَاعِ .

(٢) فِي (ب) : (الطَّلَاقُ) .

(٣) النَّاشِزَةُ : الْمَرْأَةُ الْخَارِجَةُ عَنْ طَاعَةِ زَوْجِهَا ، تُجْمَعُ عَلَى نَوَاشِزَ .

(٤) وَكَذَا إِنْ كَانَ مَتَزَوَّجاً ؛ لِأَيِّهِ الرِّجْمُ الْمَنْسُوخَةُ تِلَاوَةُ الْمَحْكَمَةِ نَصّاً : (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَبَا . فَأَرْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ نِكَالاً مِنْ اللَّهِ) رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٠) ،

وَمُسْلِمٌ (١٦٩١) فِي الْحُدُودِ .

(٥) لِذَا قَالُوا : خَيْرُهُ خَيْرَةُ الشُّبُوحِ .

النُّصَحِ لِلْأَنَامِ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ - بَالْتَاءِ الْمُنْتَهَا مِنْ
فَوْقِ - السَّعْدِيُّ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ ، تَوَفَّى فِي مَكَّةَ سَنَةَ
أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَتِسْعَ مِائَةٍ (فِي « تُحْفَتِهِ »)^(١) أَي : كِتَابِهِ الَّذِي فَاقَ تَصْنِيفَاتِ
الْفُرُوعِ جَمْعاً وَصِحَّةً ، وَصَارَ مُعْتَمَدَ الْمَتَأَخِّرِينَ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ ، لَا سِوَمَا
الْحَرَمَيْنِ ، وَالْيَمَنِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِـ : « تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » .
قَالَ بَعْضُ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ مِنْ تَلَامِيذِهِ^(٢) فِي ذِكْرِ عَدَدِ كُتُبِهِ^(٣) : (وَ « تُحْفَةُ

(١) انظر التعليق رقم (٣) ص (٧١) من الكتاب .

(٢) فِي (ب) : (تَلَامِيذُهُ) وَكُلًّا جَمَعَ تَلْمِيذٌ ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ طَالِبُ الْعِلْمِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا
مِنْهُمْ : الشَّيْخُ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَمْرِو السَّيْفِيُّ ، أَحَدُ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ ابْنِ حَجَرٍ ، وَكِتَابُهُ
« الْجَوَاهِرُ وَالْدُرَرُ » ، وَقَدْ قَامَ السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْحَبَشِيُّ بِتَحْقِيقِهَا ، وَهِيَ مِمَّا يُعَدُّ
مَرْجِعاً لِمَنْ يَبْحَثُ فِي أَعْمَالِ ابْنِ حَجَرٍ .

(٣) وَكُتُبُهُ الْمَعْرُوفَةُ هِيَ : « تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ » ، وَ« فَتْحُ الْجَوَادِ » ، وَ« الْمُنْهَاجُ الْقَوِيمُ » ، وَ« الْفَتَاوَى
الْكُبْرَى » ، وَ« الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةُ » ، وَ« الْإِمْدَادُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ » ، وَ« مَبْلَغُ الْأَرْبِ فِي
فَضَائِلِ الْعَرَبِ » ، وَ« الْجَوْهَرُ الْمُنْتَظَمُ » ، وَ« الصَّوَاعِقُ الْمَحْرَقَةُ » ، وَ« الْخَيْرَاتُ الْحَسَنَاتُ
فِي مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ الثُّعْمَانِ » ، وَ« شَرْحُ مَشْكَاتِ الْمَصَابِيحِ » ، وَ« الْإِعَابُ فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ » ، وَ« الْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ » ، وَ« نَصِيحَةُ الْمُلُوكِ » ، وَ« تَحْرِيرُ الْعُقَالِ » ،
وَ« أَشْرَفُ الْوَسَائِلِ لَفَهْمِ الشُّمَائِلِ » ، وَ« الْمَنْعُ الْمَكِّيَّةُ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ » ، وَ« الدَّرَرُ الزَّاهِرَةُ
فِي كَشْفِ بَيَانِ الْآخِرَةِ » ، وَ« كَفُّ الرِّعَاعِ » ، وَ« قَوَاطِعُ الْإِسْلَامِ » ، وَ« الزَّوْاجِرُ عَنْ أَقْتَرَابِ
الْكِبَائِرِ » ، وَ« تَحْذِيرُ الثَّقَاتِ عَنْ أَكْلِ الْكَفْتَةِ وَالْقَاتِ » ، وَ« خِلَاصَةُ فِي ذِكْرِ الْأَيْمَةِ
الْأَرْبَعَةِ » ، وَ« الْمَوْلَدُ » ، وَ« تَطْهِيرُ الْجَنَانِ » ، وَ« الْإِنَافَةُ » . وَالْمُعْتَمَدُ بَعْدَ « التُّحْفَةِ » فِي
الْإِفْتَاءِ هُوَ كِتَابُ « فَتْحِ الْجَوَادِ » ، ثُمَّ « الْإِمْدَادُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ » ، ثُمَّ « الْإِعَابُ فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ » ، ثُمَّ « الْفَتَاوَى الْكُبْرَى » ، قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بَاكْشِيرٍ فِي « مَنْظُومَتِهِ »
الَّتِي فِي التَّقْلِيدِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، كَمَا فِي « الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ » لِلشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ أَحْمَدَ السَّفَّافِ : =

المُحتاج : المشتغل على أكثر شروح «المنهاج»^(١) مع أبحاث المؤلف لم يُسبق إليها ، وتوجيهات ل عبارة المَتن يتعين الوقوف عليها ، وقد حصل لشيخنا البشارة بقبوله ، وذلك أنه أرسل منه نسخة إلى (تريم)^(٢) بلدة ب : (حضرموت) ففي ليلة اليوم الذي وصلهم الشرح فيه رأى جماعة - كالسيد الكاريف بالله تعالى محمد بن حسن باعلوي الحسيني^(٣) - أن شيخنا دخل بلدهم ، وأن الناس يهرعون إليه وهو يدرس في جامعهم وهم فرحون بذلك ، ثم أصبح الشرح المذكور عندهم ، فكتبوا للمؤلف بذلك ، ففرح^(٤) ووقف

- = وشاع تزجيح مقال ابن حَجَر في يمن وفي الحجاز فاشتهر
وفي اختلاف كتبه في الرجح الأخذ بـ «الخفة» ثم «الفتح»
فأصله لأشركه العبابا إذ رام فيه الجنع والإيعابا
- (١) «المنهاج» : وأسمه كاملاً : «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» ، اختصره - من كتاب
«المحرر» لأبي قاسم الزافعي - الإمام النواوي يحيى بن شرف ، محيي الدين ، الفقيه ،
الورع ، الزاهد ، الباحث ، العالم ، المحقق ، المجتهد ، المحدث ، اللغوي ، الناصح ،
المؤلف ، كان ولي دار الحديث الأشرفي بـ : (دمشق) بلا مرتب ، وكتابه هذا قد حظي
بعناية جليّة من قبل أهل العلم غير السنين الغابرة وإلى عصرنا هذا ، وقد قام الأخ الفاضل
الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد بتحقيقه ، والتعليق عليه ، والتدليل له ، وقد صدر بطبعة
فاخرة عن دار البشائر الإسلامية بـ لبنان . توفي رحمه الله سنة : (٦٧٦هـ) ، عن عمر :
(٤٥) سنة ، ودُفن بمسقط رأسه بـ (نوى) في المقبرة ضمن سور في مزار مشهور .
- (٢) (تريم) : بلدة مشهورة ، خرج منها علماء فضلاء ، وخصوصاً بالفقه الشافعي .
- (٣) محمد بن حسن باعلوي ، إمام جليل شريف ، فقيه ، مقدّم ، تريمي ، حضرمي ،
مولده سنة : (٧٥٠هـ) في تريم ، وتوفي سنة : (٨٤٥هـ) ، وإليه تُنسب أشراف آل
جمل الليل ، وآل جنيد ، وغيرهم ، وقد انتفع به جماعة فضلاء .
- (٤) في (ب) : (فسر) .

[٧٤] بِأَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ تَفْصِيلُهَا أَتَى بِتَعْلِيلِهِ إِنْ قَالَ ذَلِكَ عَنْ عَمْدٍ
[٧٥] فَإِنْ صَحَّتِ الصَّنِيعَةُ وَالْعَوَضُ الَّذِي يُسَمِّيهِ بَانَتْ بِالْمُسَمَّى وَبِالْمَدِّ

تِلْكَ النُّسخَةُ عَلَيْهِمْ (اهـ)

(حُذِّهِ) أي : تَلَقَّ هَذَا الضَّابِطَ (بِالْوُذِّ) أي : بِالرَّغْبَةِ فِيهِ ، وَالْحَرَصِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ مَنْ رَغِبَ^(١) فِي شَيْءٍ أَحَبَّهُ ، وَمَحَبَّةُ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ مِنَ الْإِيمَانِ^(٢) ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الضَّابِطَ بَعْدَ التَّفْصِيلِ الْمَارِّ ، وَبَيَانِ أَلْهَمٍ مِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ وَفُرُوعِهِ يَجْمَعُهَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ مُعْتَبَرَةٌ :

٧٤- (بِأَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ) - جَمْعُ حَالٍ - بِمَعْنَى الصَّفَةِ ؛ أي : الْحُكْمُ .
(تَفْصِيلُهَا) أي : الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ (أَتَى) أي : جَاءَ مَخَكِيًّا :

الْأَوَّلُ : مَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ بِالْمُسَمَّى ، وَهُوَ الْوَاقِعُ (بِتَعْلِيلِهِ) أي : الطَّلَاقِ ، بَأَنَّهُ يَوْقَعُهُ مَعْلَقًا بِالْإِبْرَاءِ مِنْ صِدَاقِهَا مَثَلًا ، أَوْ تُعْلَقُ هِيَ الْبَرَاءَةُ بِالطَّلَاقِ^(٣) ك : (إِنْ قَالَ) كُلُّ مُنْهَمَا (ذَلِكَ) أي : بِصِغَةِ التَّعْلِيلِ بِالْإِبْرَاءِ (عَنْ عَمْدٍ) أي : عَنْ قَصْدٍ وَاخْتِيَارٍ ، مَعَ الرُّشْدِ وَالْعِلْمِ بِقُدْرِ الْمُبَرِّرِ مِنْهُ ، وَلَمْ تَتَعْلَقْ بِوَزْكَاءٍ ، كَمَا مَرَّ .

٧٥- (فَإِنَّ) - إِذَا (صَحَّتِ الصَّنِيعَةُ)^(٤) لاجتماع الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ (وَ)
صَحَّ (الْعَوَضُ) الْمَبْدُولُ (الَّذِي يُسَمِّيهِ) ، وَوُجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُ الثَّمَنِ .

(١) رَغِبَ فِيهِ : حَرَصَ عَلَيْهِ وَطَمِعَ فِيهِ ، عَكْسُ رَغِبَ عَنْهُ : فَهِيَ بِمَعْنَى تَرْكِهِ مُتَعَمِّدًا وَزَهْدًا .
(٢) لَأَنَّ : « الْعُلَمَاءُ وَرَوَّةُ الْأَنْبِيَاءِ » ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو النَّجَّارِ فِي « ذِيلِ تَارِيخِ بَغْدَادِ » عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) فِي (أ) : (أَوْ تُعْلَقُ هِيَ بِذَلِكَ الْعَوَضِ عَلَى الطَّلَاقِ) .

(٤) انظر التعليق رقم (٤) ص (٧١) من الكتاب .

[٧٦] وَإِنْ فَسَدَ التَّعْوِضُ بَانَتْ بِمَهْرِهَا وَإِنْ صِيغَةُ فَاحْكُمُ بِرَجْعَتِهِ الْوَفْدُ

(بَانَتْ) الزَّوْجَةُ^(١) حَيْثُ (بِالْمُسَمَى) ؛ لاجتماع الشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي ذَلِكَ ،
أَوْ عُلِّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ^(٢) (وَبِالْمَدِّ) أَيِ : تَبَيَّنَ بِالْمَدِّ - أَيِ : الْإِعْطَاءِ - بِأَنْ تُسَلَّمَ لَهُ
الْكَامِلُ ، أَوْ تَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِنَيْتِ الدَّفْعِ^(٣) عَنِ التَّعْلِيقِ ، وَكَوَضَعِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا لَوْ
قَالَتْ لَوْ كَيْلِهَا : سَلَّمَهُ إِلَيْهِ ، ففَعَلَ بِحَضُورِهَا . . بَانَتْ أَيْضاً .

٧٦- (وَ) الثَّانِي : مَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ب- : (أَنْ) تَصِحَّ الصِّيغَةُ
وَلَكِنَّهُ (فَسَدَ التَّعْوِضُ) ؛ لكونِهِ خَالَعَهَا بِنَحْوِ خَمْرِ (بَانَتْ) حَيْثُ
(بِمَهْرِهَا) أَيِ : بِمَهْرِ مِثْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ الْمَرَادُ عِنْدَ فَسَادِ الْعَوَضِ ، كَمَا فِي فَسَادِ
الصَّدَاقِ .

نَعَمْ . . إِنْ فَسَدَ بَعْضُ الْعَوَضِ . . قُطِّعَ ، فَيَجِبُ فِي الْفَاسِدِ^(٤) مَا يَقَابِلُهُ مِنْ
مَهْرِ الْمَثَلِ ، وَذَلِكَ كَالْتَّعْلِيقِ بِالْخَمْرِ وَالْخَلِّ ، وَالْعَبْدِ وَالْحَرِّ . أَمَّا إِذَا كَانَ
الْبَعْضُ سَاقِطاً ؛ كَأَنْ يُعْلَقَ بِإِبْرَائِهَا عَنِ الْمَهْرِ قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا فَأَبْرَأَتْهُ ، أَوْ قَالَ :
إِنْ أَبْرَأْتَنِي^(٥) مِنْ مَهْرِكَ - وَهُوَ ثَمَانُونَ - فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ^(٦) ، وَكَانَتْ قَدْ
قَبَضَتْ مِنْهُ أَرْبَعِينَ . . فَيَصِحُّ الْخُلْعُ وَالْإِبْرَاءُ أَيْضاً عَلَى الْمَعْتَمِدِ ، وَكَذَا فِيمَا لَوْ
خَالَعَهَا عَلَى إِبْرَائِهِ ، وَإِبْرَاءِ زَيْدٍ فَأَبْرَأَتْهُمَا .

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٤٥٩/٧] : (فَهَلْ يَقَعُ بَائِئًا نَظَرًا لِرَجُوعِ بَعْضِهِ لِلزَّوْجِ ، أَوْ

(١) فِي (ب) : (الزَّوْجِيَّةُ) .

(٢) فِي (أ) : (بِالْإِعْطَاءِ مَالاً) .

(٣) فِي (ب) : (الرُّفْعُ) .

(٤) فِي (ب) : (فَيَجِبُ فِي قِطْعِ الْفَاسِدِ) ، وَذَلِكَ كَمَا فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

(٥) فِي (ب) : (قَالَ : أَبْرَيْتَنِي) .

(٦) فِي (أ) : (مِنْهَا) .

[٧٧] إِذَا نَجَزَ التَّنْطِيقَ ، وَالرَّابِعُ بِأَنْ يُعْلَقَ بِالْإِنْبِرَاءِ وَلَمْ يَكْ مَنْ يُفْدِي

رجعياً نظراً إلى رجوع البعض الآخر للأجنبي؟ كلُّ مُحْتَمَلٍ ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ (١هـ)

أَمَّا إِذَا كَانَ الْعَوَضُ غَيْرَ مَقْصُودٍ كَدَمٍ (١) . . فَمَرَّ أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا .

(و) الثَّالِثُ : مَا يَقَعُ رَجْعِيًّا بِـ (أَنْ) فَسَدَتْ (صِغَةً) الْخُلْعِ بِتَخْلُفِ شَرْطٍ ؛ كَأَنْ يَخْتَلَعَ الْأَبُّ أَوْ غَيْرُهُ بِصَدَاقِهَا ، أَوْ قَالَ : طَلَّقَهَا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ (٢) (فَأَحْكُمُ) فِي نَحْوِ ذَلِكَ (بِرَجْعِيَّةٍ) الزَّوْجَةِ وَلَا يَبْرَأُ الزَّوْجُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الصَّدَاقِ ، وَأَحْكُمُ أَيْضًا بِجَوَازِ (الْوَفْدِ) أَيِ : الرَّجْعَةِ ، وَكَأَنَّهَا لَمَّا بَعْدَتْ بِالطَّلَاقِ ، وَكَادَتْ أَنْ تَبِينَ بِهِ ؛ فَإِذَا رَاجَعَهَا . . عَادَتْ وَافِدَةً عَلَيْهِ .

٧٧- وَيُسْتَرْطُ لَكُونِهِ رَجْعِيًّا (إِذَا) كَانَ قَدْ (نَجَزَ) صِغَةً (التَّنْطِيقِ) أَيِ : وَلَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ ، أَوْ يَقُولُ : خَالَعْتُكَ وَلَمْ يَنْوَ التَّمَاسَ قَبْلُهَا ، فَيَقَعُ رَجْعِيًّا كَمَا مَرَّ .

(وَالرَّابِعُ) (٣) : مَا لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَصْلًا (٤) (بِأَنْ يُعْلَقَ) هـ (بِالْإِنْبِرَاءِ) هـ مَثَلًا (وَلَمْ يَكْ) مَنْ نَمَّ (مَنْ يُفْدِي) أَيِ : يَقْبَلُ الْخُلْعَ أَصْلًا ، أَوْ قَبْلَ بَخْلَافٍ مَا عُلِقَ بِهِ ، أَوْ لَمْ تَوْجِدِ الْفَوْرِيَّةُ فِيمَا شُرِطَتْ (٥) فِيهِ ، فَفِي كُلِّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ . وَأَصْلُ يَكْ : يَكُونُ ، حُذِفَتْ أَلَوَاؤُ لِلْجَزْمِ ، وَالتَّوْنُ لِلتَّخْفِيفِ .

(١) لَأَنَّهُ لَا يُتَقَعُ بِهِ ، بِخِلَافِ الْمَيْتَةِ السَّالِفِ شَأْنُهَا .

(٢) أَيِ : مِنَ الْمَهْرِ .

(٣) انظر التعليق رقم (٥) ص (٧١) من الكتاب .

(٤) فِي (أ) : (قَاصِدًا) .

(٥) فِي (ب) : (شَرْطُهُ) .

تنبيه : [التطليق على مَالٍ للزجر والتعجيز]

يقع لكثير من العوام تطليق زوجته على مَالٍ ، وقصده بذلك زجرها وتعجيزها ، وفي الغالب أنه لا يلتبس جوابها ، ولو قدّر التماسه . . لا تقبل ، وغرضه إيهامها أنها مطلقة منه ، فالصيغة للمعاوضة ، وحاصل ما تقرّر من « الثحفة » [٤٦٤/٧] أوّل باب الخلع : (أنها إن قبلت وهي رشيدة . . وقع بائناً ، وإن صاحب ذلك ما مرّ من قصده ، لكن إن كانت الصيغة بلفظ الخلع . أمّا إذا كانت بلفظ الطلاق ولم يلتبس جوابها . . فيقع رجعيّاً وإن لم ينو ؛ لأنّ صريح الطلاق لا يحتاج إلى نيّة من عارف بمدلول لفظه ، ولا نظر إلى ذكر^(١) المَال مع عدم التماس جوابها ، كما لا ننظر إلى التماسه^(٢) لجوابها مع نفي العوض أو نيّة نفيه) كما قرّره في فصل الصيغة منها [٤٧٨/٧] ، وأبو مخرمة في « شرح العدة » [ص/١٧٤] .
فإن قلت : قرينة الحال تدلّ على عدم إرادتهم الطلاق مجّاناً .

قلت : القرينة المخالفة لوضع اللفظ لاغية . كما في آخر باب الخلع من « الثحفة » [٥٠٦/٧] ، وقال في كتاب الطلاق منها [٧/٨] : (فعلم أنّ القرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو ، كقوله لموطوءته : أنت طالق طلاقاً بائناً تمليكين به نفسك ، فإنّه مع ذلك يقع رجعيّاً ، ولا نظر لقوله : بائناً . . إلى آخره ؛ لمخالفته لموضوع الصيغة) اهـ

(١) في (ب) : (ذكره) .

(٢) في (ب) : (لا نظر إلى التماس) .

[٧٨] فَهَلْذِي رُؤُوسٍ مِنْ مَسَائِلٍ خُلِعْنَا يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا تَسَارَدَ بِالنَّدِّ

تَمَّةٌ : [تَضْبِطُ الصَّيْغَةَ وَالْعَوَضَ]

الضَّابِطُ أَلَمَارٌ شَرْحاً وَمَتْنًا ، الْمُسَارُ إِلَيْهِ عَنِ « التَّحْفَةِ » [٥٠٤/٧] ، وَهُوَ مَا نَصُّهُ فِيهَا ، قَالَ : (تَبِيَّةٌ : عُلِمَ - مَتْنًا مَرَّ - ضَبِطَ مَسَائِلَ الْبَابِ : بِأَنَّ الْطَّلَاقَ :

١- إِمَّا أَنْ يَقَعَ بَانْتًا بِالْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتِ الصَّيْغَةُ وَالْعَوَضُ .

٢- أَوْ بِمَهْرٍ الْكِتْلِ إِنْ فَسَدَ الْعَوَضُ .

٣- أَوْ رَجْعِيًّا إِنْ فَسَدَتِ الصَّيْغَةُ وَقَدْ نَجَزَ التَّطْلِيقَ .

٤- أَوْ لَا يَقَعُ أَصْلًا إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا لَمْ يَوْجَدْ) ١هـ

وَمِثْلُهَا فِي « النَّهَايَةِ » [٤١٣/٦] .

٧٨- (فَهَلْذِي) إِشَارَةٌ فِي الْحَالَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي فِي الضَّابِطِ^(١) (رُؤُوسٌ)

أَيَ : أَصُولٌ وَضَوَائِطُ مُحَرَّرَةٌ (مِنْ مَسَائِلٍ) جَمْعُ مَسْأَلَةٍ ، وَمَرَّرَ تَعْرِيفُهَا (خُلِعْنَا) مَعَاشَرِ الشَّافِعِيَّةِ .

(يُقَاسُ) أَيَ : وَالْقِيَاسُ : إِلْحَاقُ مَعْلُومٍ بِمَعْلُومٍ فِي حُكْمِهِ لِمَسَاوَةِ الْأَوَّلِ

لِلثَّانِي فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ (عَلَيْهَا) أَيَ : عَلَى الْأَصُولِ وَالضَّوَائِطِ الْمَعْبَرِ عَنْهَا بِالرُّؤُوسِ (مَا تَسَارَدَ) أَيَ : بَعْدَ عَنِ إِدْرَاكِهِ مَنْصُوصًا (بِالنَّدِّ) أَيَ : بِسَبَبِ نَدْوِهِ ، أَيَ : شُرُودِهِ .

* * *

(١) فِي نَسْخَةِ (ب) : (الضَّبِطُ) .

الجملة الثامنة

في الطلاق

وهو لغةً : حَلُّ الْعَقْدِ . وشرعاً : حَلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ الْآتِي ، وهو :

١- إمّا واجبٌ : كطلاقِ مَوْلٍ لَمْ يُرِدِ الْوَطْءَ^(١) .

٢- أو مندوبٌ : كَأَن يَعْجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقَّقِهَا وَلَوْ لِعَدَمِ الْمَيْلِ ، أو تَكُونَ غَيْرَ عَفِيفَةٍ مَا^(٢) لَمْ يَخْشَ الْفَجُورَ بِهَا ، وَلَمْ يَسُقْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ يُخَافُ مِنْهَا مَحْذُورٌ تَيْشُمُ^(٣) ، وَكَوْنُ مَقَامِهَا عِنْدَهُ أَمْنَعُ لَفَجُورِهَا ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ سَيِّئَةَ الْخُلُقِ بِحَيْثُ لَا يَصْبِرُ عَلَى عِشْرَتِهَا ، أو يَأْمُرُهُ أَحَدٌ وَالذِّه^(٤) .

(١) لِأَنَّ الْمَوْلِيَّ إِن مَضَتْ مَدَّةُ الْإِيلَاءِ وَلَمْ يَطَأْ زَوْجَتَهُ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ بِهَا . . . يَخْتِزُّ بَيْنَ الْفَيْئَةِ - وَهِيَ الْإِيلَاجُ بِقَبْلِ زَوْجَتِهِ - وَالتَّكْفِيرِ لِمَيْنِهِ ، وَبَيْنَ الطَّلَاقِ لَهَا ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْهُمَا - أَي : لَمْ يَفِءَ وَلَمْ يَطْلُقْ . . . طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ طَلْقَةَ نِيَابَةٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى دَوَامِ إِضْرَارِهَا ، وَطَلَاقُهُ وَاجِبٌ ، وَيَقْبَلُ النِّيَابَةَ ، فَيَنْوُبُ عَنْهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ الْاِمْتِنَاعِ ، وَسَيَأْتِي بَحْثُ الْإِيلَاءِ عِنْدَ الْمَصْنُفِ قَرِيباً .

(٢) فِي (ب) : (و) .

(٣) أَي مَا يُبَيِّحُ التَّيَشُّمَ ، كَفَوَاتِ رُوحٍ ، أو عَضْوٍ ، أو مُنْفَعَةٍ ، أو زِيَادَةٍ عَلَى ، أو تَأَخُّرٍ بُزْءٍ ، أو كَثْرَةِ أَلَمٍ ، أو ظُهُورِ شَيْنٍ فَاحِشٍ فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

(٤) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَتْ تَحْتِي أَمْرَأَةٌ ، وَكُنْتُ أَحِبُّهَا ، وَكَانَ عَمْرُ يَكْرَهُهَا ، فَقَالَ لِي : طَلِّقْهَا . فَأَيَّيْتُ ، فَأَتَى عَمْرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « طَلِّقْهَا » ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٣٨) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨٩) وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ فِي «الثَّحْفَةِ» [٣/٨] : (أَيْ مِنْ غَيْرِ نَحْوِ تَعَثُّبٍ ^(١)) كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحَقِيقِيِّ مِنْ آلَاءِ وَالْأَمْهَاتِ .

٣- أو مكروهة : بَأَنَّ يَسْلَمَ الْحَالُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَعَنْ مَشَقَّةٍ ، أَوْ خَشْيَةٍ فِتْنَةٍ .

٤- أو حرام : كَالْبِدْعِيِّ ، وَهُوَ طُلَاقٌ مَدْخُولٌ بِهَا ، فِي نَحْوِ حَيْضٍ بِلَا عَوَضٍ مِنْهَا ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ ^(٢) ، وَكَطْلَاقٍ مَنْ لَمْ تَسْتَوْفِ دَوْرَهَا مِنْ الْقَسَمِ ، وَكَطْلَاقِ الْمَرِيضِ بِقَصْدِ الْحِرْمَانِ مِنَ الْإِرْثِ ، وَعِنْدَ الْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ : لَا يَنْفَذُ فِي مَرَضٍ أَلْمُوتِ ^(٣) .

(١) الْغَثُّ - بَفَتْحَتَيْنِ - : الْإِثْمُ ، أَوْ : الْقَوْعُ فِي أَمْرِ شَائِقٍ ، أَوْ : الْمَكَابَرَةُ عِنَادًا . وَالْمَتَعَثُّ : طَالِبُ الزَّلَّةِ .

(٢) وَيَسُّ لِمَنْ طَلَّقَ بِذَعْبِ الرَّجْعَةِ ، ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ تَمَامِ طَهْرٍ ؛ لَخَبَرِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٢٥٢) ، وَمُسْلِمٍ (١٤٧١) وَاللَّفْظُ لَهُ ، أَنَّهُ قَالَ : (طَلَّقْتُ أَمْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عَمْرٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : «مُرْهُ لِتَزَاجِفِهَا ، ثُمَّ لِيَكْغَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ، فَإِذَا طَهَّرَتْ . . فَلْيُطْلَقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا ، أَوْ يُنْسِكَهَا ؛ فَإِنَّهَا أَلْعَدَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ» .

(٣) جَاءَ فِي «نَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ» (٤١٤/٦) - بَعْدَ ذِكْرِ خَبَرٍ : «لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْخُلَالِ أَبْغَضَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الطَّلَاقِ» ، وَ : «أَبْغَضُ الْخُلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ» [رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٢١٧٨) - مَا يَلِي : (وَأُبَيَّنْتُ بَغْضَ تَعَالَى لَهُ الْمَقْصُودَ مِنْ زِيَادَةِ التَّنْفِيرِ عَنْهُ لَا حَقِيقَتَهُ ؛ لِمَنَافَاتِهَا لِجِلْوِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا : لَيْسَ فِيهِ مَبَاحٌ ، لَكِنْ صَوْرَةُ الْإِمَامِ : بِمَا إِذَا لَمْ يَسْتَهْجِهَا ، أَيْ : شَهْوَةً كَامِلَةً لَتَلَأْ يُنَافِي مَا مَرَّ فِي عَدَمِ الْعَمَلِ إِلَيْهَا ، وَلَا تَسْمَحُ نَفْسُهُ بِمُؤَنِّيهِ مِنْ غَيْرِ تَمَتُّعٍ بِهَا) .

[٧٩] وَطَلَّقْتُ أَوْ سَرَّخْتُ فَأَرَقْتُ زَوْجَتِي صَرَائِحُ وَالْمُشْتَقُّ بِالْهَزْلِ وَالْجِدِّ

وَأَرْكَائِهِ : ١- زوج ، ٢- وصيعة ، ٣- ومحل ، ٤- وولاية عليه .

وشرطه : التكليف ، إلا السكران^(١) المتعدي .

٧٩- (وَ) صريحه : ما أشتق من لفظ الطلاق والفراق والسراح ، كقوله : (طَلَّقْتُكَ لِكَ ، (أَوْ سَرَّخْتُكَ لِكَ ، أَوْ (فَأَرَقْتُ زَوْجَتِي) فلانة .

ومقتضى ما مر في تعيين^(٢) التزويج أنه يكفي : زوجتي ، إذا لم تكن له زوجة غيرها ، فهذه الألفاظ وكذا الخلع والمفاداة .

(صَرَائِحُ) لا تحتاج إلى نية من أعراف بمدلولها ، بل قصد لفظ^(٣) الطلاق فقط ، فيقع بها الطلاق .

(وَالْمُشْتَقُّ) من مصادرها ، كانت طالق ، ومطلقة ، ويا طالق ، لمن ليس اسمها ذلك ، وكأسرحي لمن لم يكن في عرفهم أن ذلك للخروج إلى نحو الحزب ، وإلا . فهو كناية كما أفنى به ابن حجر ، ويا مسرحة ، ويا مفارقة ، أو أنت مفارقة ، أمّا مصادرها ، كانت طلاق ، أو فراق ، أو سراح . فكناية . فيقع بصريحه (بِالْهَزْلِ) وهو نقيض الجد ، ومعناه : اللعب . (وَالْجِدُّ) أي : الصدق في الكلام ، ضد الهزل ؛ لخبر : « ثَلَاثُ هَزْلُهُنَّ جِدٌّ »^(٤) وذكر

(١) جاء في هامش (أ) : (قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » : وَفِي حَدِّ السَّكَرَانِ عِبَارَاتٌ ، الْأَصَحُّ مِنْهَا : أَنَّهُ يَرْجَعُ فِيهِ بِأَنْ يَصِيرَ لَا يُمَيِّزُ) .

وعبارة « فتح الجواد » : (لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ إِذَا صَارَ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ أُمِّهِ وَزَوْجَتِهِ) .

(٢) في (ب) : (تَعْيِينِ) .

(٣) في (ب) : (حُرُوفِ) .

(٤) طَرَفٌ حَدِيثٌ ، أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٤) ،

والتِّرْمِذِيُّ (١١٨٤) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣٩) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » =

[٨٠] كِنَايَتُهُ مَقْرُونَةٌ مَعَ نَيْتِهِ كَأَنْتِ حَرَامٌ أَوْ خَلِيَّتُ مِنْ سَعْدٍ

منها : « الطَّلَاق » ، فلو قصَدَ اللَّفْظَ دُونَ الْمَعْنَى فَيَقَعُ الطَّلَاقُ ظَاهِراً وَبَاطِناً .
وترجمته ما أَشْتُقُّ مِمَّا ذَكَرَ بِالْعَجْمِيَّةِ : صَرِيحٌ ^(١) .

قَالَ فِي « فَتَحِ الْمَعِينِ » [ص/٣٣٥] : (وَمَنْهُ : أَعْطَيْتُ ، أَوْ قُلْتُ : طَلَاكِ ،
وَأَوْقَعْتُ ، أَوْ أَلْقَيْتُ ، أَوْ وَضَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ ، أَوْ طَلَاقي) اهـ .

٨٠ . وَأَمَّا (كِنَايَتُهُ) : وَهِيَ مَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ . فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ
الْكِنَايَةُ (مَقْرُونَةٌ) فِي جَمِيعِ اللَّفْظِ ، أَوْ بَعْضِهِ عَلَى الْخِلَافِ الْآتِي (مَعَ نَيْتِهِ) لَهُ
أَيُّ : يُقْصَدُ بِهِ الطَّلَاقُ ، وَهِيَ - أَيُّ : الْكِنَايَاتُ - كَثِيرَةٌ لَا تَنْحَصِرُ .

(كَأَنْتِ) طَلَاقٌ ، أَوْ الطَّلَاقُ ، أَوْ مُطْلَقَةٌ - بِسُكُونِ الطَّاءِ - أَوْ : إِنْ فَعَلْتَ
كَذَا . . . فَفِيهِ طَلَاقُكَ ، أَوْ فَهَوَ طَلَاقُكَ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ وَهِيَ غَابَةٌ ، أَوْ هِيَ طَالِقٌ
وَهِيَ حَاضِرَةٌ ، أَوْ أَنْتِ (حَرَامٌ) ، أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، أَوْ حَلَالٌ اللَّهُ عَلَيَّ
حَرَامٌ ، أَوْ حَرْمَتُكَ ، أَوْ عَلَيَّ الْحَرَامُ ، أَوْ الْحَرَامُ يُلْزِمُنِي فِيكَ (أَوْ) أَنْتِ
(خَلِيَّتُ) أَيُّ : عَنِ الزَّوْجِ - فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ - أَوْ بَرِيَّةٌ (مِنْ سَعْدٍ) كِنَايَةٌ عَنِ
الزَّوْجِ ، وَكَذَا : أَنْتِ بَنَةٌ ، بَنَتُهُ ، بَائِنٌ ، إِنْحَقِيَ بِأَهْلِكَ ، حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ ،
وَنَحْوُهَا : كَتَزَوَّجِي ، تَزَوَّدِي ، سَافِرِي ، وَكُلُّ مَا يُشْعِرُ بِالْفَرْقَةِ إِشْعَاراً قَرِيباً ،
لَا كَقَوْلِهِ : أَغْنَاكَ اللَّهُ . وَكُلِّي وَأَشْرِبِي كِنَايَتَانِ ^(٢) كَمَا فِي « التُّحْفَةِ » [٨/١٣] ،

= (٢ / ١٩٧-١٩٨) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي « الشُّنَنِ » (٤ / ١٨١-١٩٠) ، فِي النِّكَاحِ . قَالَ
الْتَّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَلَفْظُهُ : « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ : النِّكَاحُ ،
وَالطَّلَاقُ ، وَالزَّوْجَةُ » .

(١) فِي (أ) : (وَتَرْجَمْتُهُ مَا أَشْتُقُّ مِمَّا ذَكَرَ بِالْعَجْمِيَّةِ صَرِيحاً) .

(٢) لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ : كُلِّي أَلَمَ الْفِرَاقِ ، وَأَشْرِبِي كَاسَهُ .

[٨١] وَمَا كَانَ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ صَرَائِحُ يُكْتَنَى هُنَا فَأَفْهَمُهُ بِالْعَدِّ وَالْحَدِّ

ولو قَالَ : طَالْتُ ، ونَوَيْ أَنْتِ ، أَوْ : أَنْتِ ونَوَيْ طَالْتُ . . فلا صَرِيحَ ولا كِنَايَةَ . وَاخْتَلَفَ فِي : بِالطَّلَاقِ ، أَوْ : وَالطَّلَاقِ ^(١) لَا أَفْعُلُ ، أَوْ مَا فَعَلْتُ : فِي « الثَّحْفَةِ » [٥٤/٨] : (أَنَّهُ لَعُو) .

وَفِي « النِّهَايَةِ » [٤١٨/٦] : (كِنَايَةٌ) ، وَقَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ فَهَاءِ الْجَهَةِ الْخَضْرَمِيَّةِ . وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ مُفْتِيَ الْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةَ - السَّيِّدَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ عَلَوِيٍّ بِأَحْسَنِ بَاعِلَوِيٍّ ^(٢) - فَأَجَابَ جَوَاباً شَافِئاً عَنْ إِشْكَالَاتٍ أَقْتَضَاهَا السُّؤَالُ ، وَأَطَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ لِابْنِ حَجَرٍ ، وَبَسَطَ فِيهِ غَايَةَ الْبَسْطِ ، وَأَسْتَلْحَقَ فَوَائِدَ تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَحَاصِلُ مَا قَرَّرَهُ : أَنَّ كَلَامَ ابْنِ حَجَرٍ أَقْوَى ، لِمَوَافَقَتِهِ لِطَّلَاقِ الْأَصْحَابِ ، وَكَلَامِ الرَّمْلِيِّ أَحْوْطُ ، وَعَلَيْهِ فَيَأْتِي فِيهِ مَا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَرْدِيِّ ^(٣) فِي « الْفَوَائِدِ الْمَدِينِيَّةِ » ^(٤) : مِنْ التَّخْيِيرِ فِي الْإِفْتَاءِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ .

٨١- (وَ) هُنَا ضَابِطٌ لِلْكِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهُوَ : أَنَّ (مَا كَانَ) مِنْ صَبِيغِ الْحُلُولِ (فِي غَيْرِ) بَابِ (الطَّلَاقِ) كَالْبَيْعِ ، وَالْفَسْخِ ، وَالْإِعْتَاقِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ الصَّبِغِ . (صَرَائِحُ) فِي أَبْوَابِهَا .

(١) فِي (ب) : (وَطَّلَاقٍ) .

(٢) أَحْمَدُ بْنُ عَلَوِيٍّ بِأَحْسَنِ بَاعِلَوِيٍّ ، إِمَامُ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُشْرِفَةِ . الْمَحْدُوثُ الشَّرِيفُ ، لَهُ مَشِيخَةٌ وَسَاعَةٌ ، وَلَدَ سَنَةَ : (١١٧٢ هـ) ، وَمَاتَ بِهَا أَيْضاً سَنَةَ : (١٢١٦ هـ) ، وَهُوَ مُسْنِدُ الْمَدِينَةِ فِي عَصْرِهِ ، وَمِنْ شُيُوخِ الْمَصْتَفَى الْعَلَامَةِ بِأَسْوَدَانَ ، وَذَكَرَهُ فِي فَهَارِسِ شُبُوحِهِ ، وَكُتَابِهِ « حُدُوتِ الْأُرُوحِ وَفِيضِ الْأَسْرَارِ » ، وَلَهُ مَصْنُوعَاتٌ قِيَمَةٌ .

(٣) سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٤) وَتَعَامَ أَسْمُهُ : « الْفَوَائِدُ الْمَدِينِيَّةُ فِيمَنْ يُقْتَنَى بِقَوْلِهِ مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيِّ » .

(يُكْتَى) بها (هنا) أي : تُجْعَلُ كُنَايَاتٍ فِي بَابِ الطَّلَاقِ ، كَقَوْلِهِ : بَعْتُكَ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ ، وَلَيْسَ الطَّلَاقُ كُنَايَةً ظَهَارٍ وَلَا عَكْسَهُ ، إِذِ الزَّوْجَةُ مُحَلٌّ لِكُلِّ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ : أَنَّ مَا كَانَ صَرِيحاً فِي بَابِهِ وَوَجَدَ نَفَاداً فِي مَوْضِعِهِ^(١) . . لَا يَكُونُ صَرِيحاً وَلَا كُنَايَةً فِي غَيْرِهِ ، وَمَا كَانَ صَرِيحاً فِي بَابِهِ وَلَمْ يَجِدْ نَفَاداً فِي مَوْضِعِهِ . . كَانَ كُنَايَةً فِي غَيْرِهِ ، كَالْبَيْعِ وَالْعِتَقِ ؛ فَإِنَّهُمَا لَمْ يُصَادِفَا نَفَاداً لِلطَّلَاقِ ، فَيَكُونَانِ كُنَايَةً فِيهِ .

(فَأَفْهَمُهُ) أي : هَذَا الْبَيَانُ وَالتَّقْرِيرُ مَعَ الْإِخْتِصَارِ فِي التَّعْبِيرِ ، فَإِنَّهُ جَامِعٌ (بِالْعَدِّ) فِي تَفْصِيلِ الْمَسَائِلِ وَتَعْرِيفِهَا وَتَفْرِيعِهَا (و) بـ (الْحَدِّ) أي : الضَّابِطُ بِالْقَوَاعِدِ الْمُجْمَلَةِ ، وَهِيَ : الْقَضَايَا الْكُلِّيَّةُ الْمُنَظَّفَةُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهَا ، وَمَرَّةً تَعْرِيفُ الْقَاعِدَةِ .

فائدة : [في بيان تعليق الطلاق]

يجوزُ تعليقُ الطَّلَاقِ كَالْعِتَقِ بِالشُّرُوطِ ؛ كَأَن دَخَلْتَ الدَّارَ . . فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ قَبْلَ وَجُودِ الصَّفَةِ ، وَلَا يَقَعُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ .

وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ : عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ قَاصِداً بِهِ الْحَثَّ أَوْ الْمَنْعَ ، فَفَعَلَهُ نَاسِياً لِلتَّعْلِيْقِ ، أَوْ جَاهِلاً بِأَنَّهُ الْمُعْلَقُ ، أَوْ مُكْرَهاً . . لَمْ تَطْلُقْ ، أَوْ : عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ وَدَخَلَ نَاسِياً مِثْلًا ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُيَالِي بِحَلْفِهِ وَعِلْمِهِ بِهِ . . لَمْ يَقَعْ ، وَإِلَّا . . . وَقَعَ مُطْلَقاً .

وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِصِفَةٍ ؛ كَأَن قَالَ لَهَا : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . . فَأَنْتِ^(٢) طَالِقٌ ثَلَاثًا ، فَبَإَنْتَ مِنْهُ بِطَّلَاقٍ قَبْلَ الْوَطْءِ ، أَوْ بَعْدَهُ بِفَسْخٍ أَوْ خُلْعٍ ، فَدَخَلَتْ

(١) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (أ) : (وَهِيَ الزَّوْجَةُ) ، وَفِي (ب) : (مَوْضِعِهِ) بِالْمَوْضِعَيْنِ .

(٢) فِي (ب) : (أَنْتِ) .

الذَّارَ فِي الْبَيْنُونَةِ ، ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَدَخَلَتْ . لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ أَنْحَلَ بِدُخُولِهَا الْأَوَّلِ ، وَهِيَ بَائِنٌ فَلَمْ يَلْحَقْهَا طَلَاقُهَا^(١) - كَمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ - وَهَذِهِ حِيلَةٌ يَحْتَاجُ لَهَا مَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِصِفَةٍ وَدَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَى نَحْصِيلِهَا .

فِرْعُ : [كَمْ يَطْلُقُ كُلٌّ مِنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ]

لِلْحُرِّ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ ، وَلِلْعَبْدِ اثْنَانِ ، فَعِنْدَ اسْتِكْمَالِ كُلِّ مَا لَهُ ، وَلَوْ قَبْلَ الْوَطْءِ فِي نِكَاحٍ أَوْ أَنْكَحَتْهُ دُفْعَةً بِقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، أَوْ بِتَكْرِيرِهِ ثَلَاثًا بِلَا قَصْدِ التَّأْكِيدِ بَأَنْتَ مِنْهُ بَيْنُونَةٌ كَبِيرَى ، فَلَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ بِشَرْطِ إِيْلَاجِ الْحَشْفَةِ ، أَوْ قَذَرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا مَعَ اقْتِضَاضِ الْبِكْرِ . وَشَرْطُ كَوْنِ الْإِيْلَاجِ بِانْتِشَارِ اللَّذْكَرِ وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ أُعِينَ بِنَحْوِ إِضْبَعٍ ، ثُمَّ يَطْلُقُهَا الثَّانِي ، وَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا مِنْهُ . أَمَّا إِذَا أَبَانَهَا بِخُلْعٍ أَوْ بِدُونِ الثَّلَاثِ وَأَعْتَدَتْ مِنْهُ . . فَإِنَّهَا تَحُلُّ لَهُ بَعْدَ جَدِيدٍ ، وَتَعُودُ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ ، وَأَمَّا الَّتِي عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ . . فَتَعُودُ بِكُلِّهِ .

٨٢- (وَيُلْحَقُ) فِي صِغَةِ الطَّلَاقِ (الْأَشْتِنَا) ءُ أَيِ : يَجُوزُ بِنَحْوِ (إِلَّا) (بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ) بِالْمُسْتَنَى مِنْهُ ، بَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ سَكُوتٌ طَوِيلٌ ، أَوْ لَفْظٌ أَجْنَبِيٌّ ، دُونَ سَكَنَةِ تَنْفُسٍ وَ عِيٍّ^(٢) ، فَإِنَّهَا لَا تَنْصُرُ ، وَكَذَا عُرُوضُ سَعَالٍ ، وَانْقِطَاعُ صَوْتٍ .

(وَ) شَرْطُ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَاهُ وَلَوْ بِوَجْهِ ، وَأَنْ يَتَلَقَّظَ بِهِ بِحَيْثُ يُسْمِعُ نَفْسَهُ

(١) فِي (ب) : (فَلَمْ تَلْحَقْهَا الثَّلَاثُ) .

(٢) الْعِيُّ : ضِدُّ الْبَيَانِ .

[٨٣] وَيَتَوَيَّه فِيهِ ، وَالْكِتَابِيَّةِ قَاصِدًا لَهُ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبَيَّنِي

(مَا) : زائدة (لَمْ يَكُنِ) الاستثناء (مُسْتَفْرَقَ الْكُلِّ) مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ؛ كَانَ يَقُولُ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا ، أَوْ أَنْتَيْنِ إِلَّا أَنْتَيْنِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثًا وَثْنَتَيْنِ ، بخلاف ما إذا لَمْ يَسْتَفْرِقْهُ ؛ كَانَ يَقُولُ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْتَيْنِ ، أَوْ أَنْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً . (فَاسْتَهَدِ) أَي : أَطْلُبْ مَا يَدُلُّكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ .

٨٣- (وَ) يُشْتَرَطُ أَيْضًا : أَنْ (يَتَوَيَّه) أَي : الاستثناء (فِيهِ) أَي : فِي صِبْغَةِ لَفْظِ الطَّلَاقِ أَيْضًا وَلَوْ قَبْلَ فَرَاغِهِ . (وَ) ذَلِكَ بخلافِ نِيَّةِ (الْكِتَابِيَّةِ) فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (قَاصِدًا) أَي : نَاوِيًا .

(لَهُ) أَي : لِمَا نَوَاهُ مِنَ الطَّلَاقِ وَعَدَدِهِ (بِجَمِيعِ) أَي : بِكُلِّ (اللَّفْظِ) ، فلا يكفي اقترانها بجزء منه ، كما هُوَ الْمُرْجَّحُ فِي « النَّهَايَةِ » [٤٢٥/٦] ، وأَعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ ، وَنَقَلَهُ عَنْ مُقْتَضَى نَصِّ « الْأُتْمِ » [١٧٠/٥] . قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ بَامْخَرَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي « الثَّقُولِ الصَّحَاحِ » ص/ ١٩٩] : (وَفَرَّقَ بَيْنَهَا ^(١)) ، وَبَيْنَ نِيَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ؛ بِأَنَّ نِيَّةَ الرَّفْعِ ^(٢) لِلْإِسْتِدْرَاكِ بِمَا لَهُ فِيهِ فَسْحَةٌ ، وَأَمَّا نِيَّةُ الْكِتَابِيَّةِ . . فَهِيَ لِلْأَعْمَالِ ، فَكَانَتْ كَالنِّيَّةِ مَعَ التَّكْبِيرِ ^(٣) اهـ

فَعَلِيَ هَذَا الْمُرْجَّحُ : لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ النِّيَّةَ هُنَا فِي الْكِتَابِيَّةِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ بَائِنٌ (مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبَيَّنِي) لَفْظَهَا لِيَشْمَلَ جَمِيعَ اللَّفْظِ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَتَسْتَمِرَّ مَعَهُ إِلَى آخِرِهِ .

(١) أَي : الْبُلْقِينِيُّ .

(٢) أَي : فِي الْإِسْتِثْنَاءِ .

(٣) فِي أَشْرَاطِ مَقَارِنِهَا عَلَى تَفْصِيلٍ .

وقيل : يكفي بجزء منه ، ورجَّحه في « الرُّوضَةِ »^(١) كأصلها^(٢) ، وأَعتمدَه
الزَّمَلِيُّ في « النِّهَايَةِ » [٤٥٦/٦] ، وأَبْنُ حَجَرٍ في « فَتْحِ الْجَوَادِ » [١١٨/٢] ،
والخَطِيبُ في « الْمُغْنِي » [٢٨٤/٣] .

تنبيه : [في صور الاستثناء]

الاستثناء مِنَ النَّفْيِ إثبات^(٣) ، وعكسه^(٤) ، فلو قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا
ثَنَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً . . فَتَنَانٍ^(٥) ، وَقَسْنِ عَلَيْهِ .

(١) يعني : « رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ » للإمام النَّوَاوِيِّ ، المتوفى سنة : (٦٧٦هـ) .

(٢) أصل « الرُّوضَةِ » : كِتَابُ « الْعَزِيزِ فِي شَرْحِ الْجَوِيزِ » للإمام أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ ،
المتوفى سنة : (٦٢٣هـ) ، عَنْ عُمَرَ (٦٦) سَنَةً .

جاءَ في « الثَّقُولِ الصَّحَاحِ » (ص/١٩٩) : (وَشَرَطُ النَّيِّ أَقْرَانُهَا بِاللَّفْظِ ،
مَا نَصَّهُ : وَلَوْ بَعْضُهُ ، سِوَاءَ فِيهِ آخِرُهُ وَغَيْرُهُ ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي « أَصْلِ الرُّوضَةِ » ؛
لَأَنَّ أَلْيَمِينَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِتَمَامِهَا ، وَصَحَّحَ فِي أَصْلِ « الْمَنْهَاجِ » أَشْرَاطَ مَقَارِنِهَا
لِجَمْعِهِ ، وَرَجَّحَهُ الْبَلْقِينِيُّ ، وَنَقَلَ فِي « التَّنْقِيحِ » عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ تَصْحِيحَ أَشْرَاطِ
مَقَارِنِهَا لِأَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ، كَذَا فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ
فِي « الْمَهْمَلَاتِ » : إِنَّهُ بِهَذَا الْفَتْوَى ، وَصَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ (١) .

(٣) كَقَوْلِهِ : مَا أَنْتِ إِلَّا طَالِقٌ وَاحِدَةً ، فَتَقَعُ وَاحِدَةً . وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِثْبَاتِ جَائِزٌ فِي
اللُّغَةِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَيْكَ قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾ [٥٨-٦٠] .

أَجْمَعُونَ ﴿ إِلَّا أَمْرًا نَافِعًا ﴾ [الحجر : ٦٠-٥٨] .

(٤) أي : الاستثناء مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ .

(٥) لَأَنَّهُ أَثَبَتْ ثَلَاثًا ثُمَّ نَفَى مِنْهَا اثْنَيْنِ ، فَبَقِيََتْ وَاحِدَةً مُثَبَّتَةً ، ثُمَّ أَثَبَتْ مِنَ الطَّلَقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ
نَفَى وَاحِدَةً ، فَصَارَ مُثَبَّتًا لِاثْنَيْنِ فَوْقَهَا .

[٨٤] وَيَلْتَفُو بِإِكْرَاهٍ وَسَبَقَ لِسَانِهِ وَإِغْمَاهُ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ أَلْفَظَ بِالْقَيْدِ

٨٤- (وَيَلْتَفُو) أي : الطَّلَاقُ (بِإِكْرَاهٍ) عليه ، أي : بباطلٍ . وشرطُ الإِكْرَاهِ : قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ - بكسر الرَّاءِ - على تحقيقِ ما هَدَّدَ بِهِ عاجلاً مِنْ حَسْبِ ، أَوْ ضَرْبٍ ، أَوْ إِتْلَافٍ مَالٍ يَتَأَثَّرُ بِهِ ، وَعَجْزُهُ - أي : أَلْمُكْرِهِ ، بفتح الرَّاءِ - عن دَفْعِهِ بِفِرَارٍ ، أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ . . فَعَلَّ مَا خَوَّفَهُ بِهِ نَاجِزاً .
وخرجَ بباطلٍ : الإِكْرَاهُ بِحَقٍّ ؛ كَأَن قَالِ مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ : طَلَّقَ زَوْجَتَكَ ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي ، فَطَلَّقَ . . فَإِنَّهُ يَقَعُ .
نَعَمْ . . إِنْ ظَهَرَتْ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ فِي أَلْمُكْرِهِ ؛ كَأَن قَبِلَ لَهُ : طَلَّقَ وَاحِدَةً ، فَتَنَّى أَوْ ثَلَّثَ . . طَلَّقْتَ .

ولا يلزمُهُ التَّوَرِيَةُ فِي طَلَاقِهِ ، بَأَن يَنْوِي غَيْرَهَا ؛ كَالِإِخْبَارِ كَاذِباً ، أَوْ طَلَاقِهَا مِنْ نَحْوِ قَيْدٍ .

(وَ) يَلْتَفُو الطَّلَاقُ أَيْضاً إِنْ (سَبَقَ) بِهِ (لِسَانُهُ) إِلَيْهِ ، وَلَا يُصَدِّقُ ظَاهِراً إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى السَّبْقِ ؛ كَدَعْوَاهُ : أَنَّ أَلْحَرْفَ أَلْتَفَّ عَلَيْهِ بِحَرْفٍ آخَرَ ؛ كَأَن كَانَ أَسْمُهَا طَالِبٌ ، فَقَالَ : يَا طَالِقُ ، فَقَالَ : أَرَدْتُ أَقُولُ : يَا طَالِبُ فَالْتَفَّ أَلْحَرْفُ . . صُدِّقَ ظَاهِراً وَبَاطِناً ، وَإِلَّا . . صُدِّقَ بَاطِناً فَقَطْ .

(وَ) يَلْتَفُو الطَّلَاقُ بِمُرُورِهِ عَلَى لِسَانِ نَائِمٍ ، وَعَجْمِيٌّ تَلَفَّظَ بِهِ وَلَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ ، وَمَعَ (إِغْمَاهُ) أي : الزَّوْجِ ، أَوْ جُنُونِهِ ، أَوْ سَكْرِهِ ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ ؛ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ ^(١) .

(١) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُبَرَّاءَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَبْقِظَ ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْفَلَ أَوْ يُفَيِّقَ » .
رواهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٨) ، وَالتَّسَائِيُّ (٣٤٣٢) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤١) فِي الطَّلَاقِ بِالْفَافِ مُتَقَارِبَةً .

(أَوْ لَمْ يَسْمَعْ) الْمُطَلَّقُ (الَّلَفْظُ) صريحاً ، أَوْ كِنَايَةً (بِالْقَيْدِ) أَي : بِالْقَيْدِ
الَّذِي ضَبَطُوهُ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ ، وَكُلُّ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّلَفُّظُ صريحاً أَوْ كِنَايَةً ،
وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَلَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ فِي الْأَصَمِّ ،
وَلَا عَارِضَ مِنْ لَغَطٍ ^(١) ، وَنَحْوِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَرَأَى مَالِكٌ ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ : وَقَعِ النَّفْسَانِي ^(٣) .

تَمَّةٌ : [الفاظ لا يثبت بها طلاق]

لَا أَثَرَ لِحِكَايَةِ طَلَاقِ الْغَيْرِ ، وَتَصْوِيرِ الْفَقِيهِ ، وَخَطَابِ الْأَجْنَبِيَّةِ بِطَلَاقٍ
وَتَعْلِيْقِهِ بِنِكَاحٍ ؛ ك : إِنْ تَزَوَّجْتُهَا . فَهِيَ طَالِقٌ ، وَيَلْحَقُ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيَّةُ ،
وَسَائِرُ أَثَارِ الزَّوْجِيَّةِ كَمَا مَرَّ .

فِرْعٌ : [الظهار]

إِنَّمَا يَصْحُ الظَّاهَرُ مِمَّنْ يَصْحُ طَلَاقُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ : أَنْتِ كَظْهَرِ
أُمِّي ، وَلَوْ بَدَوْنِ : عَلَيَّ ^(٤) . وَقَوْلُهُ : أَنْتِ كَأُمِّي كِنَايَةٌ ، وَكَأَلَامٌ مَحْرَمٌ لَمْ يَطْرَأْ

(١) الَّلَفْظُ : صَوْتُ الْكَلَامِ وَالْجَلْبَةِ كَالضَّجِيجِ ، مِنْ بَابِ قَطَعَ ، وَقِيلَ : مَنْ كَثُرَ لَغَطُهُ .
كَثُرَ غَلَطُهُ .

(٢) مَالِكٌ : هُوَ أَبُو أَنَسٍ ، صَاحِبُ الْمَذْهَبِ ، إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ ، مَوْلَى « الْمَوْطَأِ » ،
وَالْكِتَابِ الْقَيْمَةِ ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (١٧٩ هـ) .

(٣) عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ الْأَخْطَلِ مِنَ الْكَامِلِ :

إِنَّ الْكَلَامَ لَيْفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا
(٤) وَالظَّاهَرُ : كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتُهَوِّا عَنْهُ ، وَأَوْجَبَ الشَّارِعُ عَلَيْهِمْ بِهِ الْكَفَّارَةَ ،
وَمِنْ عِنْتِ رُبَّةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِمَةِ مِنَ الْعَيُوبِ الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ إِضْرَارًا بَيِّنًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . =

تحريمها . ويلزمه كفارة ظهار بالعود : وهو أن يمسكها زمناً يمكن فراقها فيه .

فرع آخر الإيلاء :

[هو] حلف زوج يتصور وطؤه ، على امتناعه من وطء زوجته مطلقاً ، أو فوق أربعة أشهر ؛ كأن يقول : لا أطوك ، أو : لا أطوك خمسة أشهر ، أو : حتى يموت فلان . فإذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء بلا وطء . . فلها مطالبتة بالفيئة : وهي بالطلاق ، أو الكوطء ، فإن أبى . . طلق عليه القاضي ، وينعقد الإيلاء بالحلف بالله تعالى ، وبتعليق طلاق ، أو عتي ، أو التزام قربة^(١) . وإذا وطئ مختاراً بمطالبتة ، أو دونها . . لزمته كفارة يمين^(٢) إن حلف بالله تعالى .



= فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع الصوم المتتابع . . يطعم سبعمائة مسكيناً أو فقيراً تغليظاً في النهي ، وأصلها قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ نُفُوحُكُمْ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سَبْعِينَ مَسْكِينًا ﴾ [المجادلة : ٤٣] . أنظر باب الظهار في كتب الفقهاء .

(١) لا يختص الإيلاء بالحلف بالله تعالى على الجديد الأظهر ، فعلى هذا لو قال : إن وطئتك . . فعلي صوم أو صلاة أو حج ، أو فعيدي حُرّاً ، أو : إن وطئتك . . فأنت طالق ، ونحو ذلك . . كان مؤلماً . أنظر « كفاية الأخيار » للإمام الحصني .

(٢) كفارة اليمين : هي عتق رقبة مؤمنة بلا عيب يُخل بعمل أو كسب ، أو إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ . . صام ثلاثة أيام . أنظر كتاب الأيمان في كتب الفقهاء .

الجملة التاسعة

في العدة

وهي : مأخوذة من العَدَدِ ؛ لاشتغالها على عَدَدِ أَقْرَاءِ^(١) ، أو أشهر غالباً . وهي شرعاً : مُدَّةٌ تَتَرَبَّصُ فِيهَا الْمَرْأَةُ ؛ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَجِيمِهَا مِنَ الْحَمْلِ ، أو لِلتَّعَبُّدِ - وَهُوَ أَصْطِلَاحٌ مَا لَا يُغْفَلُ مَعْنَاهُ عِبَادَةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا - أو لَتَفْجِيعِهَا عَلَى زَوْجٍ مَاتَ عَنْهَا^(٢) . وَشُرِعَتْ أَصَالَةُ صَوْنًا لِلنَّسَبِ عَنِ الْإِخْتِلَاطِ^(٣) .

٨٥- (وَ) تَتَعَلَّقُ بِالْعِدَّةِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ ، فَعَلَى كُلِّ وَلا سَيِّمًا مَتَوَلِّيَ عَقُودِ الْأَنْكِحَةِ أَنْ (يَعْرِفَ) أَحْوَالَ الْمَعْتَدَاتِ ، فَيَعْرِفَ (ذَاتَ الْقُرْءِ) - هُوَ : بَضْمُ أَوَّلِهِ ، وَفَتْحِهِ - وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ ، كَمَا حُكِيَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ اللُّغَوِيِّينَ . وَالْمَرَادُ هُنَا : الطَّهْرُ الْمُخْتَوِشُ^(٤) بَيْنَ دَمَيْنِ ، فَتَجِبُ الْعِدَّةُ - بِفِرَاقِ زَوْجٍ حَيٍّ وَطَيٍّ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ الرَّجْمِ ؛ كَصَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ وَلَوْ مَعَ شُبْهَةٍ - عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ : بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءِ ، فَمَنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الطَّهْرِ لِحْظَةٌ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالطَّعْنِ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ؛ لِإِطْلَاقِهِ عَلَى أَقَلِّ لِحْظَةٍ مِنَ الطَّهْرِ ، وَإِنْ وَطِيَ فِيهِ ، أَوْ حَائِضًا وَلَمْ يَبْقَ مِنْ زَمَنِ الْحَيْضِ إِلَّا لِحْظَةٌ فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالطَّعْنِ فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ . وَعَلَى أَمَةٍ وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ وَإِنْ قَلَّ : بِقُرْءَيْنِ ؛ لِأَنَّ

(١) الْقُرْءُ : الطَّهْرُ ، وَكَذَا يُقَالُ لِلْحَيْضِ كَمَا سَيَأْتِي .

(٢) وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ .

(٣) لَكِي لَا يَخْتَلِطَ مَاءُ الْمَفَارِقِ مَعَ مَاءِ النَّكَاحِ الْجَدِيدِ .

(٤) الْمُخْتَوِشُ : الْمَحَاطُ ، أَوِ الْمَتَوَسُّطُ ، أَوِ الْمَكْتَنَّفُ بِدَمَيْنِ ، أَحَدُهُمَا قَبْلَ الطَّهْرِ ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُ .

الْقَرْنَ عَلَى نَصْفِ مَا لِلْحَرِّ ، وَكُمَلَ الْقَرْءُ ؛ لَتَعْدُرِ تَنصِيفِهِ . فَإِنْ عَتَقَتْ فِيهَا .
كَمَلَتْ عِدَّةَ حَرَّةٍ .

(وَ) عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ عِدَّةَ ذَاتِ (الشَّهْرِ) : وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَحِضْ ، أَوْ أَيْسَتْ
مِنْهُ بِأَنْ بَلَغَتْ سِنَةٌ - أَيِ : الْإِيَّاسَ - وَهُوَ اثْنَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً ^(١) ، فَعِدَّةُ الْحَرَّةِ
بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هِلَالِيَّةٍ .

نَعَمْ . . . إِنْ طَلَّقَ أَثْنَاءَ شَهْرٍ . . . تَمَّ الْمُنْكَسَرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنَ الرَّابِعِ ^(٢) .
وَعِدَّةُ مَنْ فِيهَا رِقٌّ بِشَهْرٍ وَنَصْفٍ ، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا . . . فَبِأَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ لِلْحَرَّةِ ، وَالْأَمَةُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ رَجَعِيَّةً وَغَيْرَ
مَدْخُولٍ بِهَا . وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَبُوضِعَ الْكَحْمَلُ - أَيِ : بِانْفِصَالِهِ جَمِيعِهِ - (وَ)
لَوْ ثَانِي تَوَآمَيْنِ وَوَضَعَتْهُ لِدُونِ سِنَةِ أَشْهُرٍ . فَالْحَامِلُ : هِيَ (الَّتِي تُعِدُّ) أَيِ :
تَعْدُو (بِحَمْلٍ) أَيِ : بِوَضْعِهِ ، حَرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةٌ ، لَوْفَاةٌ أَوْ غَيْرُهَا ، وَلَوْ مُضْغَةً
تَنْصَوِّرُ لَوْ بَقِيَتْ ، لَا بَوْضِعَ عِلْقَةٍ ، وَإِنْ قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » [٤١٣ / ١] فِي بَابِ
الْحَيْضِ : إِنَّهَا تَنْقُضِي بِهَا . وَقَدْ سُوِّلَتْ عَنْ ذَلِكَ ، وَعَنْ مَا يَخَالِفُهُ فِي بَابِ
الْعِدَّةِ مِنَ « الثَّحْفَةِ » [٢٤١ / ٨] وَغَيْرُهَا ، فَأَجِبْتُ بِمَا حَاصِلُهُ : أَنَّ لِلْعِلْقَةِ
وَالْمُضْغَةِ حُكْمَ الْوَلَدِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

١- الْفَطْرِ بِكُلِّ مِنْهُمَا .

٢- وَجُوبِ الْغَسْلِ .

٣- وَالْدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ كُلِّ مِنْهُمَا يُسَمَّى نِفَاسًا ، وَتَزِيدُ الْمُضْغَةُ عَلَى الْعِلْقَةِ
بِكُونِهَا تَنْقُضِي بِهَا الْعِدَّةَ ، وَيَحْصُلُ بِهَا الْإِسْتِبْرَاءُ إِنْ لَمْ يَقُولُوا : فِيهَا صُورَةٌ

(١) وَقَدْ يَخْتَلِفُ سِنَّتُهُ حَسَبَ الْبُلْدَانِ وَالْأَجْسَامِ ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ .

(٢) أَيِ : مِنَ الشَّهْرِ الرَّابِعِ ؛ لِإِتِمَامِ عِدَّتِهَا ، وَكَذَا الَّتِي لَمْ تَحِضْ بَعْدُ .

أصلاً ، فإن قالوا : فيها صورة ولو خفية . . وجب فيها مع ذلك غُرَّةٌ^(١) ، وثبت بها أُمِّيَةُ الولد^(٢) ، ويجوز أكلها من الحيوان المأكول^(٣) عند الرَّمْلِيِّ ، ونقلت هناك نصوصاً جامعة في المسألة يُبين بها : أنَّ ما في باب الحيض من « التُّحْفَةِ » لا مُعَوَّلَ عليه ؛ لمخالفته له نفسه في باب الْعِدَّةِ ؛ لقولهم : إنَّ ما في الباب مقدَّم على ما في غيره .

ويجب الإحداذ على زوجة متوفى عنها زوجها مدة الْعِدَّةِ ، وهو : ترك الزينة في كلِّ ملبوس لها ، وترك التطيب^(٤) ولو ليلاً ، وترك الثَّحْلِي ولو بخاتم وقُرْط^(٥) واكتحال بكخل زينة^(٦) ، إلَّا لحاجة فتكتحل ليلاً وتمسحه نهاراً ، ويجب عليها وعلى معتدَّة طلاق بائن ، أو رجعي ملازمة مَسْكَنِ كانت فيه عند الموت ، ولها الخروج نهاراً لنحو شراء طعام ، وليلاً إلى دار جارتها وترجع للمبيت .

ويحرم الإحداذ على غير زوجة فوق ثلاثة أيَّام^(٧) .

(١) الْغُرَّةُ : هي عبدٌ أو أمة .

(٢) فيقال لها : أُمُّ وَلَدٍ .

(٣) أي : الْمَضْغَةُ .

(٤) في (ب) : (الطَّيِّب) .

(٥) الْقُرْطُ : حُلِي الْأُذُنِ ، يعلَّق في ثَنْبٍ بشحمة الْأُذُنِ ، وَالْجَمْعُ : قِرْطَةٌ بوزن عَيْنِيَّة ، وقُرَاطٌ كَرُمُحٍ وِرْمَاحٍ .

(٦) كالإثمد مثلاً .

(٧) والمراد هنا بيان تحريم الإحداذ على غير زوجة المتوفى فوق ثلاثة أيَّام ؛ كأُمِّه وأخته وابنته ؛ لحديث أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . =

فرع : [أكثر الحمل وأثله]

يلحق ذات العدة الولد إلى أربع سنين من وقت طلاقه ، لا إن أتت به بعد^(١) نكاح لغير ذي العدة ، وإمكان لأن يكون منه ؛ بأن أتت به لستة أشهر بعد نكاحه .

وتصدق المرأة في دعوى انقضاء عدتها بغير أشهر إن أمكن انقضاؤها ، وإن خالفت عاداتها وكذبها الزوج ، إذ يعسر عليها إقامة البينة بذلك ، ولأنها مؤتمنة على ما في رحمها .

وإمكان انقضائها بالولادة : ستة أشهر ولخظتان من وقت اجتماع الزوجين بعد النكاح .

وبالأقراء^(٢) لحرية طلقت في طهر : إثنان وثلاثون يوماً ولخظتان .
وفي حيض : سبعة وأربعون يوماً ولحظة .

فائدة : [يثبت في انقضاء العدة]

ينبغي تحليف المرأة على انقضاء^(٣) العدة .

(فافهم) هذا التفصيل (وأتبع) أي : إعمل بما علمته من الأحكام في ذلك (رُشدي) أي : ما دلتك عليه من البيان .

= أخرجه البخاري (١٢٨١) في الجنائز ، ومسلم (١٤٨٦) (٥٩) في الطلاق .

(١) في (١) : (إلا إن أتت به بعد عدة نكاح لغير ذي العدة) .

(٢) أي : أقلها .

(٣) في (ب) : (نقصان) .

[٨٦] وَزِدْ خَصَّ ذِي الْإِرْضَاعِ مُسْتَفْسِراً لَهَا فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضَتْ فَذَعُهَا عَلَى الْمَهْدِ

٨٦- (وَزِدْ) أَيُّهَا الْكَافِدُ (خَصَّ) فِي التَّحْرِي (ذِي الْإِرْضَاعِ) أَي : الَّتِي فُورِقَتْ وَهِيَ تُرَضِعُ وَلَدَهَا (مُسْتَفْسِراً) أَي : مُسْتَحْبِراً (لَهَا) عَنْ حَالِهَا مَعَ ^(١) الرُّضَاعِ : هَلْ هِيَ حَاضَتْ وَمَضَتْ لَهَا ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ الْمُرَضِعَ لَا تَحِيضُ غَالِباً .

(فَإِنْ لَمْ تَكُنْ) أَي : ذَاتُ الرُّضَاعِ (حَاضَتْ) فِي مَدَّتِهِ كَمَا هُوَ الْأَغْلُبُ (فَذَعُهَا) أَي : أَتْرَكَهَا (عَلَى الْمَهْدِ) أَي : تُرَضِعُ وَلَدَهَا حَتَّى تَفْطَمَهُ وَتَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُزَوِّجُ أَتِفَاقاً ، وَإِنْ طَالَتِ الْمَدَّةُ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ تَبَاسَرَ ، وَلَوْ أَنْقَطَعَ حِيضُهَا بِلَا عِلَّةٍ تُعْرَفُ . . وَجَبَ عَلَيْهَا التَّرَبُّصُ كَذَلِكَ .

وَفِي الْقَدِيمِ - وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ^(٢) - : أَنَّهَا تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لِيُعْرَفَ فِرَاقُ الرَّحِمِ ؛ إِذْ هِيَ غَالِبُ مَدَّةِ الْحَمْلِ ، وَأَنْتَصَرَ لَهُ الشَّافِعِيُّ ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ عَمَرَ ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى بِهِ بَيْنَ الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَقْنَى بِهِ سُلْطَانُ الْكَلَمَاءِ عِرُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ

(١) فِي (١) : (عَنْ حَالِ) .

(٢) أَحْمَدُ : هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ ، أَلْفَقِيَهُ ، أَلُورُغُ ، الثَّقَفُ ، الْمَحْدُثُ ، صَاحِبُ الْمَذْهَبِ ، أَلْمَمْتَحَنُ ، وَمُؤَلَّفُ « الْمَسْنَدِ » ، وَ« الزُّهْدِ » ، وَ« أَلْعَلِي » ، وَغَيْرِهَا ، تَوَفِّيَ سَنَةَ : (٢٤١ هـ) ، عَنْ عُمَرُ (٧٧) سَنَةً .

(٣) الشَّافِعِيُّ : هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُرَشِيُّ الْمَطْلِبِيُّ ، أَلْإِمَامُ ، أَلْمَجْتَهُدُ ، أَلْحُجَّةُ ، فَقِيهُ الْمَلَّةِ ، صَاحِبُ الْمَذْهَبِ ، وَأَلْمُؤَلَّفَاتُ أَلْكَثِيرَةُ الَّتِي أَتْبَكَرَ بَعْضُهَا ، كـ « الرِّسَالَةِ » ، تَوَفِّيَ بِـ (مِصْرَ) سَنَةَ : (٢٠٤ هـ) .

(٤) عَمَرُ بْنُ أَلْخَطَّابِ : هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَحَدُ الْعَشْرَةِ ، وَدَعَاةُ ﷺ حَيْثُ قَالَ : « أَللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ » رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التِّرْمِذِيُّ (٢٦٨٢) وَصَحَّحَهُ ، وَأَلْنَشِيدُ أَلرَّاشِدِيِّ الَّذِي قَضَى نَحْبَهُ وَلَمْ يَبْدُلْ تَبْدِيلاً ، مَاتَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ : (٢٣ هـ) ، وَمُسْنَدُهُ (٥٣٧) حَدِيثاً .

السَّلام^(١) ، وألبارزي^(٢) ، والرَّيمِي^(٣) ، وإسماعيلُ الحَضْرَمِي ، وأختارُهُ :
الْبُلْقِينِي ، وأبنُ زيادٍ^(٤) رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

فرعٌ : [في مَدَّةِ الاستِبراء]

يجبُ الاستِبراءُ لِحِلِّ تَمَتُّعٍ^(٥) أو تزويجٍ بِمِلْكِ أَمَةٍ وَإِنْ تَقَنَّ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ ،
وبزوالِ فراشٍ عن أَمَةٍ موطوءَةٍ أو مستولدةٍ بَعَثَقِها . ولا يصحُّ تزويجُ موطوءَةٍ
أَلْمَالِكِ قَبْلَ الاستِبراءِ ، وهو لِذَاتِ أَقْرَاءٍ : حَيْضَةٌ ، وَلِذَاتِ أَشْهَرٍ : شَهْرٌ ،
ولِحَامِلٍ - ولو مِنْ زَناءٍ - بوضعيه .

* * *

(١) أبْنُ عَبْدِ السَّلامِ : هوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلامِ ، خطيبُ جامعِ (دمشق) ، ثُمَّ
خطيبُ جامعِ (الفسطاط) بـ (مصر) أَلْقَدِيمَةٍ ، كَانَ صِدْاعاً بِالْحَقِّ ، أَمراً
بِالْمَعْرُوفِ ، ناهياً عَنِ الْمُنْكَرِ ، بَلَغَ رتبةَ أَلْاجْتِهَادِ ، صَاحِبُ مَوْلاَفَاتٍ قِيَمَةٍ ، تَوْفِي
بـ : (أَلْقَاهِرَةِ) سَنَةٍ : (٦٦٠هـ) .

(٢) ابْنُ أَلْبَارِزِي : هوَ هبةُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَلْجُهَنِي ،
أَلْحَمَوِي ، أَلْقَاضِي ، أَلْحَافِظُ ، أَلْمُحَدِّثُ ، أَحَدُ كِبَارِ الشَّافِعِيَّةِ ، تَوْفِي سَنَةٍ :
(٧٣٨هـ) ، عَنِ عُمَرُ (٩٣) سَنَةً .

(٣) الرَّيْمِي : هوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَلْحِثِّي ، الصَّرْدَفِي ، جَمالُ الدِّينِ ، مِنْ كِبَارِ
الشَّافِعِيَّةِ فِي (أَلْيَمَنِ) ، يُنسَبُ إِلى نَاحِيَةِ (رِيْمَةٍ) ، كَانَ مُقَدِّماً عِنْدَ أَلْمُلُوكِ ، تَوْفِي
سَنَةٍ : (٧٩٢هـ) لَهُ شَرْحٌ عَلَى «التَّنْبِيهِ» وَ«بَغِيَةِ النَّاسِكِ فِي الْمَناسِكِ» .

(٤) ابْنُ زِيَادٍ : هوَ الإِمَامُ الفَقِيهُ المَحْقُوقُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ زِيَادِ الْغَيْثِي
المَقْصَرَانِي ، وَلَدَ بـ (زَيْدٍ) ، وَفِيها مَاتَ سَنَةٍ : (٩٧٥هـ) ، وَلَهُ مَصَنُفَاتٌ أَحَدُها فِي
مَسْأَلَةِ (الاستِبراءِ) ، وَيَعُدُّ مِنْ أَحَدِ أَعْيَانِ القَرْنِ العَاشِرِ ، مَعَاصِرٌ لِلْفَقِيهِ ابْنِ حَاجِرٍ .
وَجَرَتْ بَيْنَهُما مَراسِلاتٌ وَرَدودٌ فِي عَدَّةِ مَسائِلٍ .

(٥) أَي : بِالْأَمَةِ . وَالاستِبراءُ : هوَ عِبارةٌ عَنِ التَّرْتِيصِ أَلِوَاجِبِ بِسَبَبِ مِلْكِ أَلْيَمِينِ حَدوثِها
وَزوالِها ، وَسَمِّيَ بِذلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدَرٌ بِأَقْلٍ ما يَدُلُّ عَلَى أَلْبَرَاءَةٍ مِنْ غَيْرِ عِدَّةٍ .

الجملة العاشرة

في ذكر تتمات يحسن إلحاقها بهذه المهمات

الأولى: الرضاع المحرم إنما يثبت بوصول لبن آدمية حيّة ، بلغت سنّ الحيض ، ولو قطرة ، أو مختلطاً بغيره وإن غلبه . . جوف رضيع لم يبلغ حولين يقينا خمس مرات^(١) يقيناً عرفاً ، فلو قطع الرضيع إعراضاً وإن لم يشتغل بشيء آخر ، أو قطعته المرضعة ، ثم عاد إليه فوراً . فرضعتان ، أو قطعه لنحو لهُوَ كنوم خفيف . . فلا تعدّد^(٢) ، وقد مرّ من^(٣) يحرم بالرضاع مع الاختصار لرقم (٢٠) .

الثانية : تجب الثقة لزوجة مكنت ولو رجعية غير ناشزة :

مُد^(٤) على مُغسِر ولو مكتسباً ، ورقيق ولو مكاتباً ، ومُدّان^(٥) على موبّر ،

(١) في (ب) : (رضعات) .

لحديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (١٤٥٢) في الرضاع ، أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن : (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرِمْنَ) ، ثم نُسخَ ب : (خمس معلومات) ، فنوّي رسول الله ﷺ ومُنْ فيما يُقرأ من القرآن ؛ أي : أنْ نُسَخَ الْعَشْرُ فَدُتَاخَرُ جَدّاً .

(٢) في (ب) : (تُعَدَّدُ) .

(٣) في (ب) : (ما) . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ) . رواه البخاري (٤٧٩٦) في التفسير ، ومسلم (١٤٤٥) في الرضاع .

(٤) الكُدُ : يُعَادَلُ بِالْكَوْزِ (٥٤١ ، ٧) غراماً ، وهو يساوي رطلاً وثُلثاً بالكبغدائي ، والرطل يُقَدَّرُ ب : (٤٠٦ ، ٢٥) غراماً .

(٥) المُدَّان : يعادلان : (١٠٨٣ ، ٤٠) غراماً .

ومدّ ونصف^(١) على متوسط ، بطلوع فجر كل يوم إن لم تواكله على العادة برضاها ، مع أدم أعتد وملح وخطب وماء شرب ، ومع مؤنة كأجرة طخين وعجن وخبز وطبخ ، وآلة طبخ وأكل وشرب ، ويجب لها أول كل سنة أشهر : قميص ، وإزار ، وخمار ، ومكعب^(٢) ، ولحاف وقت البرد ، وآلة تنظيف ، كمشط ودهن ، ومسكن يليق بها ولو معاراً ، وإخدام حرّة تخدم . وتسقط بنشور ولو ساعة كمنع تمنع لا لعذر ، وتصدق في عديمه إن لم يكن بنحو خروج ، وإلا . . صدق هو .

فائدة : [يفسخ النكاح أمور]

لزوجة مكلفة فسخ نكاح من زوج أعسر ب : ١- أقل الثففة ، وهو مد .
٢- أو أقل كسوة . ٣- أو بمهر قبل وطء ، عند قاضي وأمهل ثلاثة أيام ، ثم يفسخ القاضي بعد ثبوت إعساره ، أو هي بإذنه .

ولا فسخ على المعتمد بامتناع غيره - حضر أو غاب - وإن أنقطع خبره وتعذر استيفاء الثففة من مال له حاضر .

وجزم في « فتح ألوهاب »^(٣) [١٢٠/٢] : بأن لها ألفسخ إذا أنقطع خبره ولا مال له حاضر ، وخالفه تلميذه ابن حجر^(٤) ، واختار كثيرون في غائب

(١) والمد والنصف : يقدران ب : (٨١٢ ، ٥٥) غراماً .

(٢) المكعب - وزان يفقود - : المداس لا يبلغ الكعبين ، غير عربي .

(٣) « فتح ألوهاب » : هو شرح مختصر الشيخ زكريا الأنصاري : « منهج الطلاب » ، الذي اختصره من « منهاج الطالبين » للنووي رحمهما الله تعالى .

(٤) أي : في « تحفة المحتاج » (٣٣٧ / ٨) .

تَعَدَّرَ تَحْصِيلُ التَّقْفَةِ مِنْهُ الْفَسْخَ ، وَقَوَّاهُ أَبُو الصَّلَاحِ ^(١) ، وَنَقَلَ فِي « فَتْحِ الْمَعِينِ » ^(٢) [ص/٣٥٩٣٥٨] عَنِ الطَّنْبُذَاوِيِّ وَتَلْمِيزِهِ أَبْنَ زِيَادٍ مَا يُؤَيِّدُهُ ، فَعَلَى الْحُكْمِ تَسْهِيلُ هَذِهِ الطَّرِيقِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الَّتِي قَلَّ فِيهَا مِرَاعَاةُ الْحَقُوقِ مَعَ طَوْلِ غَيْبَةِ الْأَزْوَاجِ ^(٣) أَهْتِمَاماً بِأَمْرِ الدُّنْيَا مَعَ تَضْيِيعِ جَانِبِ النِّسَاءِ .

الثَّالِثَةُ : الْحَضَانَةُ : هِيَ تَرْبِيَةُ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْإِنَاثُ أَوْلَى بِهَا ، وَأَوَّلَاهُمْ : أُمُّ لَمْ تَتَزَوَّجْ بَأَخَرٍ ^(٤) ، فَأُمُّهَاتُهَا وَإِنْ عَلَتْ ، فَأَبٌ ، فَأُمُّهَاتُهُ ، فَأُخْتُ ، فَخَالَةٌ ، فَبِنْتُ أَخٍ ، فَعَمَّةٌ . وَالْمَمِيزُ إِنْ أَفْتَرَقَ أَبَوَاهُ مِنَ النِّكَاحِ . كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا ^(٥) . وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَطْمُهُ قَبْلَ حَوْلِينَ مِنْ غَيْرِ رِضَى مِنْ الْآخَرِ ^(٦) ، وَلَهُمَا فَطْمُهُ قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ .

(١) كَذَا نَقَلَهُ عَنِ أَبِي الصَّلَاحِ أَبِي حَجَرٍ فِي « تَحْفَتِهِ » .

وَأَبْنُ الصَّلَاحِ : هُوَ عِثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبُو عَمْرِو ، تَقِيُّ الدِّينِ ، الْإِمَامُ ، الْفَقِيهُ ، الْمُحَدِّثُ ، الْأُصُولِيُّ ، أَحَدُ الْفُضَلَاءِ ، تَوَلَّى تَدْرِيسَ دَارِ الْحَدِيثِ بِـ : (دِمَشْقَ) ، لَهُ مَوْالِفَاتٌ شَهِيرَةٌ ، مِنْهَا : « الْمَقْدَمَةُ » فِي مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ ، تَوْفِي سَنَةِ : (٦٤٣ هـ) .

(٢) أَي : فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » .

(٣) فِي (ب) : (الزَّوْجِ) .

(٤) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ : « أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٧٦) فِي الطَّلَاقِ ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٢٠٧/٢) وَصَحَّحَهُ .

(٥) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٧٧) ، وَفِيهِ : « هَذَا أَبُوكَ ، وَهَذِهِ أُمُّكَ ، فَخُذْ بِيَدَيْهِمَا شِفَتَ » ، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ ، فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ . أَنْظَرُ « تَلْخِصُ الْحَبِيرِ » (١٥/٤) .

(٦) لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَعَزَى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَفَاشَارَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ [البقرة : ٢٣٣] .

[٨٧] فَهَآكَ عُقُودٌ فِي النِّكَاحِ نَظَمْتُهَا نِظَامَ يَوَاقِيتِ مَحَكَّمَةِ النَّضْدِ

وبقي من متعلقات النكاح ولواحقه :

١- الْقَسْمُ ، ٢- الثُّورُ ، ٣- الصَّدَاقُ ، وغيرها ، فلتُطْلَبَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ ، وسأذكرها في « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » إِنْ قَدَّرَ اللَّهُ إِتِمَامَهُ مَعَ فَوَائِدَ أُخْرَى .

٨٧- (فَهَآكَ) : أَسْمُ فَعْلٍ ، بِمَعْنَى خُذْ ، وَالْكَافُ فِيهِ لِلخُطَابِ (عُقُودًا) : جَمْعُ عَقْدٍ - بِالْكَسْرِ - أَيِ : قِلَادَةٍ ^(١) .

شَبَّهَ آيَاتَ الْمَنْظُومَةِ بِالْعُقُودِ الْمَنْظُومَةِ مِنْ نَحْوِ دُرٍّ تَرْغِيئًا لِحَافِظِهَا وَقَارِئِهَا ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِ الْأَبْضَاعِ ^(٢) الْوَاجِبِ التَّحْقُظُ فِيهَا . وَمَذُوحُ نَحْوِ الْكُتُبِ مِنْ مَوْثِقِهَا لَا لِلْفَخْرِ وَلَا لِلْعُجْبِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّحَدُّثِ بِالنَّعَمِ ، وَمِنْ [نَحْوِ] خَبَرِ قَوْلِ يَوْسُفَ الصَّدِّيقِ ^(٣) عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيَّانَا وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ قَالَ : ﴿ أَجْمَعُنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَوِيضٌ عَلَيْكَ ﴾ [يوسف : ٥٥] . أَيِ : فَهَآكَ هَذِهِ الْعُقُودُ الْمَنْظُومَةُ (فِي) مَسَائِلِ (النِّكَاحِ) فَإِنِّي (نَظَمْتُهَا) أَيِ : مِنْ النَّظْمِ - ضِدُّ النَّثْرِ - وَهُوَ لُغَةٌ : الْجَمْعُ . وَاصْطِلَاحًا : كَلَامٌ مُقَفًى مُوزُونٌ .

(١) الْقِلَادَةُ : حُلِيٌّ يَوْضَعُ فِي أَسْفَلِ الْعُنُقِ ، وَمَا يُجَمَّلُ بِهِ تَحْتَهُ إِلَى الصَّدْرِ فَيُدْعَى بِالْعَقْدِ .

(٢) الْأَبْضَاعُ : - جَمْعُ بَضْعٍ ، وَزَانٌ قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ - : يُطْلَقُ عَلَى الْفَرْجِ ، وَالْجِمَاعِ ، وَالتَّزْوِيجِ .

(٣) النَّبِيُّ يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ : « إِنَّ الْكَرِيمَ أَبْنَ الْكَرِيمِ أَبْنَ الْكَرِيمِ ... » قِيلَ : إِنَّهُ عَاشَرَ (١٢٠) سَنَةً ، وَدُفِنَ فِي (الْخَلِيلِ) بـ (فِلَسْطِينَ) فِي الْمَسْجِدِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

(نِظَامٌ) - منصوبٌ بِنَزَعِ الْخَافِضِ - أَي : كَنْظَامٌ ، قَالَ فِي « الْقَامُوسِ » :
 (وَالنِّظَامُ : كُلُّ خَيْطٍ يُنْظَمُ بِهِ لَوْلُو وَنَحْوُهُ) . (يَوَاقِيتُ) : جَمْعُ يَاقُوتٍ^(١) ،
 قَالَ الدَّمِيرِيُّ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « شَرْحِ الْمَنَاجِ » : (الْيَاقُوتُ : فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ،
 الْوَاحِدَةُ يَاقُوتَةٌ ، وَجَمْعُهُ يَوَاقِيتُ ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ فِي خَوَاصِّهِ وَنَفْعِهِ ، وَأَنَّ
 الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنْهُ)^(٣) اهـ

وَجَمْعُهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ صِبْغَةٍ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ، وَصُرِفَ هُنَا
 لِلْوَزْنِ . (مُحْكَمَةٌ) - بِالتَّضْعِيفِ - أَي : مُتَقَنَةٌ (التَّضْدِ) أَي : الْمَنْصُودِ ، وَهُوَ
 جَعَلَ الشَّيْءَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ مِنَ الْيَاقُوتِ وَغَيْرِهِ .

(١) الْيَاقُوتُ : هُوَ أَصْنَافٌ : أَحْمَرٌ ، وَأَصْفَرٌ ، وَكُحْلِيٌّ ، فَالْأَحْمَرُ أَشْرَفُهَا وَأَنْفُسُهَا ،
 وَيَزْدَادُ حُسْنًا بِنَفْخِ النَّارِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَعْمَلُ فِيهِ الْمَبَارِدُ ، وَطَبْعُهُ مُعْتَدِلٌ ، وَمِنْ خَوَاصِّهِ
 يُفْرِحُ الْقَلْبُ .

(٢) الدَّمِيرِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو الْبَقَاءِ ، مِنْ أَهْلِ (دَمِيرَةٍ)
 مِنْ (مِصْرَ) كَانَ يَتَكَسَّبُ بِالْخِيَاطَةِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعِلْمِ وَأَفْتَى وَدَرَسَ فِي الْأَزْهَرِ ،
 لَهُ : « حَيَاةُ الْحَيَوَانِ » وَ « النَّجْمُ الْوَهَّاجُ » تَوْفِيَّ بِ (الْقَاهِرَةِ) سَنَةِ : (٨٠٨ هـ) .

(٣) رَوَى الثَّرْمَذِيُّ (٨٧٨) فِي الْحَجِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الرُّكْنََ وَالْمَقَامَ يَاقُوتَانِ مِنَ يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ ، طَمَسَ اللَّهُ
 نُورَهُمَا ، وَلَوْ لَمْ يُطَمَسْ نُورُهُمَا . . . لِأَصْأَتَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ » . وَقَالَ
 الثَّرْمَذِيُّ : حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

وَعَنْ أَبِي عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الثَّرْمَذِيِّ (٨٧٧) ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 « نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ » .
 قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (٣٩٠) : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ
 الْجَنَّةِ » [رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] النَّسَائِيُّ (٢٩٣٥) ، وَزَادَ الْحَاكِمُ :
 « وَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ . . . » ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ .

٨٨ - (فَخُذْهَا) أي : بمعنى إجعلها ، وإلّا . . . كَانَ تَكْرِيماً . (أَمَاماً) - بفتح الهمزة - أي : قُدَاماً ؛ لتكونَ لَكَ دليلاً إلى الصَّوابِ ، (وَأَرْتِسِمَ) أي : تصوّر في ذِهْنِكَ ، أو أدرك من وتذكّر (كُلِّ) أي : جميع (مَا) : موصولة بمعنى الذي ، أو موصوفة أي : كل شيء (حَوَتْ) - من المسائل .

(بِقَلْبِكَ) أي : بفؤادِكَ الذي هو سرُّ الله الأعظم في بني آدم ، الذي منه القوّة العاقلة الحافظة المسماة بالذَّهن . والصُّورة الحاصلة في الذَّهن تُسمّى علماً . ولهُ - أي : القلب - اعتباراتٌ مذكورات في المطولات من كتب المعارف ، وعلوم المعقول والمنقول . (وَأَخْفِظْهُ) أي : عن ظهير قلب . والحفظ : ضبط الصُّور المُذكرِكة^(١) ، ويُضادُّه النِّسيانُ ، وفي نسخة : فَأَفْهَمَهُ ؛ إذ الفهم هو المقصود ، والحفظ وسيلة إليه . (تُصَانُ) أي : تُحَفَظُ وتَسَلَّمُ (عَنِ النَّقْدِ) أي : إنتقاد النّاقِدِ ، ولا سيّما الباغض الحاسد ، وإن كَانَ في التَّحَاسُّدِ فائدة^(٢) للمحسود .

قال الإمام الزُّركشي في « قواعدِهِ »^(٣) : (قال أبو عبد الله ابنُ القُطَّانِ^(٤) في

(١) في (ب) : (المذكورة) .

(٢) في (ب) : زيادة : (وأبي فائدة) .

والحسد نوعان : مذموم ؛ لأنَّ به تمني زوال النعمة ، وممدوح ؛ لأنَّ به إثارة الهمم ؛ للحصول على الفضائل ، دون تمني زوالها عن أصحابها .
(٣) وهذا مؤلَّفٌ شهيرٌ ، ومِمَّنْ حقَّقَهُ الدكتور هشامُ البرهاني .

(٤) ابنُ القُطَّانِ : هو محمَّد بنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ ، السُّنُودِيُّ الأصل ، المصريُّ ، شمسُ الدِّينِ ، باحثٌ من فقهاء الشافعيَّة ، من أهل (القاهرة) ، له مؤلَّفاتٌ في القراءاتِ ، والتَّراجم ، والنَّحو ، والفرائض ، والحساب ، والفقه ، وغيرها ، توفيَّ عن عُمرٍ (٧٦) سنةً ، ومات سنة : (٨١٣ هـ) .

[٨٩] وَدُمَ دَاعِيًا مَا دُمْتَ مُسْتَضَجِبًا لَهَا لِنَاطِمِهَا الْمُحْتَاجِ لِلْوَضَلِ وَالرَّفْدِ

أَوَّلُ « الْمَطَارِحَاتِ »^(١) : التَّحَاسُّدُ عَلَى الْعِلْمِ دَاعِيَةُ التَّعَلُّمِ ، وَمَطَارِحَةُ الْأَقْرَانِ فِي الْمَسَائِلِ دَاعِيَةٌ^(٢) إِلَى الدَّرَايَةِ ، وَالتَّنَاطُرُ فِيهَا تَنْفِيتٌ بِهِ الْخَوَاطِرُ وَالْأَذْهَانُ ، وَالْحَجَلُ الَّذِي يَحُلُّ بِالْمَرْءِ مِنْ غَلَطِهِ يَبْعَثُهُ عَلَى الْأَعْتِنَاءِ بِشَأْنِ التَّعَلُّمِ ؛ لِيَتَعَلَّمَ وَيَتَصَفَّحَ الْكُتُبَ ، فَيَتَسَبَّبَ بِذَلِكَ إِلَى بَسْطِ الْمَعَانِي ، وَتَحْقُظِ^(٣) الْكُتُبِ (اهـ)

وقد بسطت ما للمحسود من الفوائد وجميل العوائد في فصل من كتابي المسمى : « حقائق الأرواح » .

٨٩- (وَدُمَ) أَي : اِسْتَمِرَّ (دَاعِيًا) أَي : بِكُلِّ خَيْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ (مَا) : ظَرْفِيَّةٌ . (دُمْتَ) أَي : مُدَّةً مَا كُنْتَ (مُسْتَضَجِبًا) أَي : مُصَاحِبًا (لَهَا) أَي : لِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ مُتَفِعًا بِهَا فِي هَذَا الْفَرْقِ الْكَبِيرِ الْمَاسِيَةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، أَي : وَالذُّعَاءِ لِلْمَعِينِ عَلَى الْخَيْرِ ، وَالسَّاعِي فِي تَسْهِيلِهِ مِنَ الْمَكَافَاةِ عَلَى الْمَعْرُوفِ ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَا يَعْمُ نَفْعُهُ . وَفِي نَسَخَةٍ : مَا دُمْتَ مُسْتَضَجِبًا بِهَا ، أَي : مَا دُمْتَ مُسْتَضِيئًا بِنُورِ دَلَالَتِهَا عَلَى الصَّوَابِ .

(لِنَاطِمِهَا) الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَاسُودَانَ الْقِدَادِيِّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَهُوَ (الْمُحْتَاجُ) إِلَى الدُّعَاءِ ، وَ(لِلْوَضَلِ) مِنْ أَهْلِهِ ؛ أَي : الْإِيصَالِ إِلَى مَرَاتِبِ الرِّجَالِ ، (وَالرَّفْدِ) أَي : وَإِلَى الرَّفْدِ ، وَهُوَ : الْعِطَاءُ .

(١) الْمَطَارِحَاتُ - مفردا المطارحة - : هِيَ إِقَاءُ الْقَوْمِ الْمَسَائِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ؛ لِلنَّظَرِ وَالْبَحْثِ .

(٢) فِي (ب) : (ذَرِيعَةٌ) .

(٣) التَّحْقُظُ : الْإِسْتِظْهَارُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُحْفَظَ .

[٩٠] وَصَلَّى وَسَلَّم رُبُّنَا كُلَّ سَاعَةٍ عَلَى الْمُصْطَفَى وَالْآلِ وَالصَّحْبِ مِنْ بَعْدِ
[٩١] وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَهِيَ نَزِيلَةٌ عَلَى بَابِ فَضْلِ اللَّهِ تُقْبَلُ بِالْمَدِّ

٩٠- (وَصَلَّى) أي : رَحِمَ رَحْمَةً مَقْرُونَةً بِالْتَعْظِيمِ (وَسَلَّم) أي : وَسَلَّم
سَلَامَةً مِنَ الْآفَاتِ (رُبُّنَا) : فاعِلُ صَلَّى وَسَلَّم ، وَالرَّبُّ : هُوَ الْمَالِكُ
وَالسَّيِّدُ .

(كُلَّ سَاعَةٍ) : هِيَ عِنْدَ أَهْلِ الْفَلَاحِ خَمْسَ عَشْرَةَ دَرَجَةً ، وَكُلُّ دَرَجَةٍ :
سُئُونٌ دَقِيقَةٌ ، وَالِدَّقِيقَةُ : بِقَدْرِ (سُورَةِ الْإِخْلَاصِ) ، وَقِيلَ : بِقَدْرِ
سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْمَرَادُ هُنَا : كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْجَدِيدِينَ ^(١) .

(عَلَى الْمُصْطَفَى) أي : الْمَخْتَارِ مِنَ الصُّفْوَةِ ، وَهِيَ خُلَاصَةُ الشَّيْءِ
(وَالْآلِ) مَرَّةً تَعْرِيفُهُمْ . (وَالصَّحْبِ) كَذَلِكَ (مِنْ بَعْدِ) أي : مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ
عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا تَبَعًا ^(٢) .

٩١- (وَتَمَّتْ) هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ (بِعَوْنِ ^(٣) اللَّهِ) تَعَالَى ، أي : بِإِعَانَتِهِ الَّتِي
هِيَ خَلْقُ الْقُدْرَةِ فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ تَطَلَّقُوا الْإِعَانَةَ عَلَى التَّوْفِيقِ ، وَهُوَ خَلْقُ الْقُدْرَةِ
فِي الْفِعْلِ الْمَحْمُودِ ، وَضَدُّهُ الْخِذْلَانُ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى . (وَهِيَ)
الْمَنْظُومَةُ (نَزِيلَةٌ) بِمَعْنَى : فَاعِلَةٌ .

(عَلَى بَابِ) : إِسْتِعَارَةُ الْبَابِ هُنَا لِلْوُقُوفِ بِالذَّلِّ وَالْانْكَسَارِ كَمَا هُوَ عَادَةٌ
مَنْ يَقِفُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَمْلُوكِ ، فَكَيْفَ بَابُ مَلِكِ الْمَمْلُوكِ ؟ (فَضَّلَ اللَّهُ) أي :
رَحِمْتِهِ ، وَجُودِهِ . وَالرَّجَاءُ فِيهِ تَعَالَى وَفِي وَاسِعِ رَحْمَتِهِ أَنْ (تُقْبَلَ) أي :

(١) الْجَدِيدَانِ : هُمَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

(٢) كَمَا حَزَرَ ذَلِكَ التَّوَابُيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (ص / ٢٠٧) ، فَانْظُرْهُ فَإِنَّهُ جَدُّهُمْ .

(٣) فِي نَسْخَةِ النَّظْمِ : (بِحَمْدِ) .

يَحْصُلُ لَهَا الْقَبُولُ ؛ لِرَجَاءِ نَيْلِ الْمَحْصُولِ ؛ إِذِ الْقَبُولُ : تَرْتُبُ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ (بِالْمَعْدِّ) - بِتَشْدِيدِ الدَّالِ - أَيِ : بِالْمَدَدِ ، وَهُوَ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي مِنْهُ كُلُّ خَيْرٍ جَارٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ إِذْ فَضْلُهُ تَعَالَى إِذَا شَمَلَ غَطَى الْعَيْبَ ، وَالْخَطَأَ ، وَالْخَطْلَ^(١) ، إِذْ لَوْلَا فَضْلُهُ .. مَا زَكِيَ^(٢) عَمَلٌ .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم ، وَتَابِعِيهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

قَالَ جَامِعُهُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ ، وَعَنْ وَالِدِيهِ ، وَمَشَايِخِي ، وَإِخْوَانِي ، وَالْمُسْلِمِينَ : فَرَعْتُ مِنْ تَبْيِضِهِ^(٣) يَوْمَ السَّبْتِ (٢٩) شَهْرَ صَفَرِ الْخَيْرِ ، سَنَةً : (١٢٣٣ هـ) ثَلَاثِ وَثَلَاثِينَ وَمِثْنِينَ وَأَلْفٍ .

(١) الْخَطْلُ : الْمَنْطِقُ الْفَاسِدُ الْمَضْطَرُبُ .

(٢) اقْتَبَسَ الْمَعْنَى الْمَوْضُفُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكَ لَاحِدٌ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [النور : ٢١] .

(٣) فِي (ب) : (وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسَاخَةِ هَذَا الْكِتَابِ .. ضُحَى يَوْمِ السَّبْتِ ، (٢٣) مِنْ شَهْرِ رَجَبِ (١٢٥٤ هـ) ، بِخَطِّ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ ، رَاجِي عَفْوِ رَبِّ النَّاسِ ، سَالِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَالِمِ عَمْرِو الْعَطَّاسِ ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، وَلِوَالِدِيهِ ، وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، بِأَسْمِ مَالِكِهَا السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو أَبِي بَكْرٍ يَحْيَى .
نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ - [أَيِ : بِعِلْمِهِ] - آمِينَ .. آمِينَ .. آمِينَ .. آمِينَ .. يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ .. آمِينَ) .

.....

كَتَبَ هَذِهِ النُّسخَةَ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ بْنِ حَسَنِ
بَلْخَيْرٍ ، لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ ، وَذَلِكَ سَلَخَ [ذِي] الْقَعْدَةِ (١٣٤١ هـ) بِلَدِ (قَارَةِ
الْمِحْضَارِ ^(١)) .

* * *

(١) قَارَةُ الْمِحْضَارِ : مَوْضِعٌ أَشْهَرُ بِاسْمِ (الْقَوِيرَةِ) - تَصْغِيرُ قَارَةٍ - عِنْدَ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ ،
بِلَدَةٍ تَقَعُ عَلَى سَفْحِ جَبَلٍ بَوَادِي (دَوْعَن) الْإِيْمَنَ ، وَالْأَصْلُ فِي نَسَبِهَا لِلْإِمَامِ الْعَارِفِ
الصَّالِحِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَوِيِّ الْمِحْضَارِ ، الَّذِي قَطَنَهَا وَذَرِيَّتُهُ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى الْيَوْمِ ،
وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةً : (١٣٠٤ هـ) ، وَهُوَ شَيْخُ الْإِمَامِ عَيْدَرُوسَ بْنِ عَمَرَ الْحَبَشِيِّ الْمَتَوَفَّى
سَنَةً : (١٣١٤ هـ) صَاحِبِ «عَقْدِ الْيَوَاقِيْتِ الْجَوْهَرِيَّةِ» ، وَتَرْجَمَ لَهُ فِيهِ

منح الفتاح على ضوء المصباح في أحكام النكاح

تأليف الإمام العالم
الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله الذي جعلَ حِلَّ النِّكَاحِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ . . صلاةً وسلاماً دائمينِ
متلازمينِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .
أَمَّا بَعْدُ :

فيقولُ أَفْقَرُ الْوَرَى إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ إِبْرَاهِيمُ الْبَاجُورِيُّ ذُو الْقَلْبِصِيرِ :
قد سألني بعضُ السَّادَةِ مِنْ أَهْلِ (الْيَمَنِ) - أتحفهُ اللهُ تعالى مِنْ فضلهِ وكرمه
بِالإِحْسَانِ وَالْمِنَّةِ - أَنْ أشرحَ مَقْدَمَةَ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ ، الْبَحْرِ الْفَهَامَةِ ، الشَّيْخِ
عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بِاسْمِ اللهِ بِاسْمِ اللهِ بِاسْمِ اللهِ ، أَلْتِي نَظَمَهَا فِي أَحْكَامِ
النِّكَاحِ . . فَأَجِبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا هُنَاكَ ، وَشَرَحْتُهَا شَرْحاً يَسُرُّ
النَّاظِرِينَ ، وَيَعْدُبُ لَفْظُهُ لِلْسَّامِعِينَ ، وَسَمَّيْتُه :

« مَنَعَ الْفَتْاحِ » عَلَى « ضَوْءِ الْمَصْبَاحِ فِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ »

جَعَلَهُ اللهُ تعالى خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَسَبَباً لِلْفَوْزِ بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ ، إِنَّهُ
عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ، وَبِالإِجَابَةِ جَدِيرٌ ^(١) .

(١) جاء في هامش المخطوط قول الإمام الباجوري : (لكنَّ النُّسخةَ أَلْتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا
لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ ، بَلْ كَثِيرَةُ التَّحْرِيفِ ، وَفِيهَا آيَاتٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ أَلْوَزِنَ ، فَلَا يَلُومُ
عَلَيْنَا مَنْ أَطْلَعَ عَلَيْهَا ، وَقَدْ أَذْنْتُ فِي الإِصْلَاحِ حَسَبَ الإِمْكَانِ ، بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَغَايَةِ
الإِذْعَانِ) اهـ .

قَالَ الْأَخْضَرِيُّ فِي نَظْمِ « السَّلَامِ » :
وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلْهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المؤلف :

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أي : أُوْلَفُ^(١) حال كون تأليفي مصحوباً ، أو مُستعاناً فيه على وجه التبرُّك بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) .
فـ (ألباء) : للمصاحبة أو للاستعانة^(٢) على وجه التبرُّك ، وهي متعلِّقة

= هذا وقد أبقينا كلام الشيخ الباجوري كما هو دون تصحيح أو تعديل ، وذلك :
١- لأنَّ النسخة التي بين يديه وإن كانت سقيمة ، غير مستقيمة الوزن ، كثيرة الخطأ والتحرّيف . . إلّا أنّه بنظره الثاقب ، وذمّه الوقاد . . صحّح أشياء على ما هي عليه في أصل النظم عند مؤلّفه .
٢- ثمّ إنّ لم يصحّح وشرح على ما ظهر له . . لم يخلّ شرحه من فائدة مهمّة ؛ لسمّة عليه ، ودقّة فهمه .
٣- أضفّ إلى ذلك أنّنا وضعنا قبل أصل النظم مع شرح مؤلّفه رحمه الله له ، ثمّ اتبعنا شرح الباجوري به .

وكان من اعتناينا بشرح الشيخ أنا أثبتنا ما شرح عليه من نظم المؤلف رحمه الله وذكرنا في التعليقات جميع ما بهامش الكتاب ، والله نسأله التوفيق والإعانة للصواب .
(١) في هامش المخطوط : (قوله : (أي أُوْلَفُ) ، وإنّما قدّر المتعلّق فعلاً ؛ لأنّ الأصل في العمل للأفعال ، ومتأخراً ؛ لأنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص ، وخاصاً ؛ لأنّ كلّ شارع في شيء ينبغي له أن يقدّر ما جعلت الأسملة مبدأً له ولإفادة حصول البركة لجميع أجزاء الفعل) اهـ

(٢) في هامش المخطوط : (قوله : (أو للاستعانة) بالاستعانة الدّاخلية على الوساطة بين الأفعال ومفعولها ؛ كـ : (كُتِبَ بالقلم) ، قال بعضهم : وفي جعلها للاستعانة إيهام أنّ اسم الله مقصود لغيره لا لذاته ، فالأولى قول الزمخشري : (إنّها للملابسة) - أي : المصاحبة - أي : أُوْلَفُ مصاحباً كلّ بيت ببركة هذا الاسم ، فالْمُصَاحِبُ : البركة ؛ لأنّ الاسم لم يُصَاحَبْ أيّ بيت . فتدبّر) اهـ

بمحدوفٍ تقديرُهُ : أَوَّلْتُ عَلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى ، كما أشرنا إليه .
 ومحلُّ ذلك : إِنْ جُعِلَتْ حَرْفَ جَرٍّ أَصْلِيٍّ كما هُوَ الصَّحِيحُ .
 وقيلَ : إِنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٍ ، وعليه : فلا تتعلَّقُ بشيءٍ .
 (وَالْأَسْمُ) : مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَسْمَى ، وَهُوَ الْكُلُوبُ ، كما هُوَ مذهبُ البصريِّينَ .
 وقيلَ : مِنْ وَسَمَ ، كما هُوَ مذهبُ الكوفيِّينَ ، ومعناه : ما دلَّ عَلَى
 مُسَمًّى .

(وَاللَّهُ) : عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْأَقْدَسِ ^(١) ، لَمْ يَتَسَمَّ بِهِ سِوَاهُ .
 قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَقَارَؤُكُمْ سَمِيًّا ﴾ [مریم: ٦٥] أَي : لَا تَعْلَمُ لَهُ شَرِيكًا فِي الْأَسْمِ .
 (وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) : صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ اسْتُعْمِلَتَا لِلْمِبَالِغَةِ ، وَالرَّحْمَنُ
 أَبْلَغُ مِنَ الرَّحِيمِ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمَبْنِيِّ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى غَالِبًا .

* * *

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَاللَّهُ عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ... إلخ) أَي : شَخْصِيٍّ
 جَزَائِيٍّ ، قَالَ السَّيِّدُ : وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْغَلْبَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ وَلَا التَّقْدِيرِيَّةِ ، وَالْغَلْبَةُ أَنْ يَكُونَ
 لِلْفِعْلِ شَمُولٌ لِأَفْرَادٍ ، فَيَحْصُلُ لَهُ بِحَسَبِ الْأَسْتِعْمَالِ تَخْصِيصٌ بِبَعْضِ أَفْرَادِهِ ، فَإِنْ
 وَجَدَ لَهُ أَفْرَادًا فَاخْتَصَرَ بِبَعْضِهَا . كَانَتْ الْغَلْبَةُ تَحْقِيقِيَّةً ؛ كَأَنَّا نَجْمُ أَسْمَ كُلِّ كَوْكَبٍ ،
 ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الثُّرَيَّا ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ إِلَّا فَرْدًا . كَانَتْ الْغَلْبَةُ تَقْدِيرِيَّةً ، خِلَافًا لِقَوْلِ
 الْخَلِخَالِيِّ [مُحَمَّدُ بْنُ مَطْفَرٍ : ٧٤٥هـ] وَالْيَاضَاوِيِّ : إِنَّهُ كُلِّيٌّ ، إِذْ مَعْنَاهُ الْمَعْبُودُ
 بِحَقٍّ ، فَيَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى كُلِّ مُتَّصِفٍ بِتِلْكَ الصِّفَةِ ، وَلَمْ يَتَّصَفْ بِهَا إِلَّا الْخَالِقُ ، فَهُوَ
 صِفَةٌ .

وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلِّيًّا . لَمْ تُعَدَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَوْحِيدًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْصُرُ ذَاتَهُ لَنَا
 عَلَى وَجْهِ التَّشْخِصِ ، مَعَ أَنَّ الشَّارَعَ جَعَلَهَا تَوْحِيدًا) اهـ

[١] يَقُولُ الَّذِي يَسْتَنُّ فِي الْبَدْءِ بِالْحَمْدِ وَأَزْكَى صَلَاةٍ وَالسَّلَامِ بِلاَ عَدِّ

١- (يَقُولُ) فِي التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ سَابِقَةٌ عَلَى التَّأْلِيفِ ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، وَفَاعِلُ يَقُولُ : (الَّذِي) أَيِ : الشَّخْصِ الَّذِي (يَسْتَنُّ) أَيِ : يَأْتِي بِالسَّنَةِ (فِي) حَالِ (الْبَدْءِ) فِي التَّأْلِيفِ وَالشُّرُوعِ فِيهِ (بِالْحَمْدِ) ؛ لَخَبَرِ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِـ (الْحَمْدِ لِلَّهِ) . . فَهُوَ أَجْزَمُ » ^(١) أَيِ : نَاقِصٌ وَقَلِيلُ الْكِبَرَةِ . وَفِي رَوَايَةٍ : « يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ » ^(٢) .

وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ رَوَايَةَ الْبَسْمَلَةِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ ، وَرَوَايَةَ الْحَمْدِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْإِضَافِيِّ .

وَالْحَمْدُ لُغَةً : التَّنْبَاءُ بِالْجَمِيلِ عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ . وَعُرْفًا : فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِمًا عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ .

وَالشُّكْرُ لُغَةً : هُوَ الْحَمْدُ عُرْفًا ، لَكِنْ يُبَادِلُ الْحَامِدِ بِالشَّاكِرِ .

وَأَصْطِلَاحًا : صَرَفَ الْعَبْدُ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِ فِيمَا خُلِقَ لِأَجَلِهِ .

(و) يَسْتَنُّ فِي الْبَدْءِ أَيْضًا بِـ (أَزْكَى) أَيِ : أَطْهَرَ وَأَطْيَبَ (صَلَاةً) ، وَهِيَ مِنْ اللَّهِ : الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالتَّعْظِيمِ ، وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ : الْاسْتِغْفَارُ ، وَمِنْ

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٠) فِي الْأَدَبِ .

(٢) حَدِيثُ الْبَسْمَلَةِ أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي كِتَابِهِ : « الْجَامِعُ لِأَدَبِ الرَّوَايَةِ وَالسَّمْعِ » . قَالَ النَّوَائِي فِي « الْأَذْكَارِ » (ص / ١٩٨) : رَوَيْنَا هَذِهِ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا فِي « كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ » لِلرُّهَاقِيِّ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، رَوَى مُوصُولًا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَرَوَى مَرْسَلًا . وَعَزَاهُ الْعَجْلُونِيُّ فِي « كَشَفِ الْخُفَاءِ » (١٩٦٤) إِلَى أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَمْ أَجِدْهُ .

غيرهم : التَّضَرُّعُ والدُّعَاءُ ، كما اشتهر عند الجمهور .

وأختار ابن هشام^(١) : أَنَّ معناها العطف - بفتح العين - ويختلف باختلاف العاطف .

فعلى كلام الجمهور . . تكون من قبيل المشترك اشتراكاً لفظياً .

وعلى كلام ابن هشام . . تكون من قبيل المشترك اشتراكاً معنوياً .

(و) كذلك يستق في البدء بـ (السَّلام) أي : التَّحِيَّةُ والتَّكْرِيمُ ، وقيل : التَّأْمِينُ ، ولم يرتضه بعضهم ؛ لأنه يشعر بالخوف ، مع أَنَّهُ ﷺ لا يخاف خوف عذاب ؛ لأنه معصوم ، وإن كان يخاف خوف مهابة .

حال كون كلٍّ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلامِ (بِلاَ عَدِّ) فلا يُحصَران بعدد ، وهذا كناية عن كثرتيهما حال كونيهما كائنين .

٢- (عَلَى أَحْمَدِ) بالتثنية للضرورة ، وهو من جملة أسمائه ﷺ .

وفي تسميته بأحمد إشارة إلى أَنَّهُ أَكْثَرُ النَّاسِ حَامِدِيَّةً ، كما أَنَّ في تسميته بمحمَّد إشارة إلى أَنَّهُ أَكْثَرُهُمْ مَحْمُودِيَّةً ، فهو ﷺ أبلغُ الْخَلْقِ حَامِدِيَّةً ومحموديَّةً .

(١) هو : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، أبو محمَّد ، جمال الدين ، من أئمة العربيَّة . وُلِدَ بـ (مصر) سنة : (٧٠٨ هـ) ، وتوفي فيها سنة (٧٦١ هـ) . قال ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أَنَّهُ ظهر (بمصر) عالم بالعربيَّة يُقال له ابنُ هشام أَنحى من سيَّوِيَّة . من تصانيفه « مُغْنِي اللَّيْبِ عن كُتُبِ الْأَعَارِبِ » ، و « عَمْدَةُ الطَّالِبِ في تحقيقي تصريف ابن الحاجب » ، و « رَفْعُ الْخِصَاصَةِ عن قِراءِ الْخِلَاصَةِ » ، و « شذوَرُ الذَّهَبِ » ، و « أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِكٍ » ، وغير ذلك .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلَأَنَّهُ أَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَحَامِدٍ لَمْ يُثْنِ بِهَا غَيْرُهُ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَلَأَنَّهُ كَثُرَ حَمْدُ الْخَلْقِ لَهُ ، كَمَا تَرَجَّاهُ جَدُّهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ ^(١) ،
وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ كَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ .

(١) قَالَ أَبُو كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٢ / ٢٧٠) : قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : أَنَبَانَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْحَافِظُ ، أَنَبَانِي مُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي - شَفَاهَا - أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَهُ -
بِعَنِي ! السُّلَمِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ ، حَدَّثَنِي معاويةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ
أَبِي الْحَكَمِ التَّنُوخِيِّ قَالَ : (كَانَ الْمَوْلُودُ إِذَا وُلِدَ فِي قَرِيشٍ . . دَفَعُوهُ إِلَى نِسْوَةٍ مِنْ
قَرِيشٍ إِلَى الصُّبْحِ ، يَكْفَأَنَّ عَلَيْهِ بُرْمَةٌ ، فَلَمَّا وُلِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . دَفَعُوهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ
إِلَى نِسْوَةٍ فَكْفَأَنَّ عَلَيْهِ بُرْمَةٌ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ . . أَتَيْنَ فَوَجَدَنَّ الْبُرْمَةَ قَدْ أَنْفَلَتْ عَنْهُ
بِائْتَيْنِ ، وَوَجَدْنَهُ مَفْتُوحَ الْعَيْنَيْنِ ، شَاخِصًا بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، فَأَتَاهُمُ عَبْدُ
الْمُطَّلِبِ ، فَقُلْنَا لَهُ : مَا رَأَيْنَا مَوْلُودًا مِثْلَهُ ، وَجَدْنَاهُ قَدْ أَنْفَلَتْ عَنْهُ الْبُرْمَةُ ، وَوَجَدْنَاهُ
مَفْتُوحًا عَيْنِهِ ، شَاخِصًا بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ . فَقَالَ : أَحْفَظْنَهُ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يَكُونَ لَهُ
شَأْنٌ ، أَوْ أَنْ يَصِيبَ خَيْرًا . فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّابِعُ . . ذَبَحَ عَنْهُ ، وَدَعَا لَهُ قَرِيشًا ، فَلَمَّا
أَكَلُوا . . قَالُوا : يَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ، أَرَأَيْتَ ابْنَكَ هَذَا الَّذِي أَكْرَمْتَنَا عَلَى وَجْهِهِ مَا
سَمَّيْتَهُ؟ قَالَ : سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا ، قَالُوا : فَمَا رَغِبْتَ بِهِ عَنْ أَسْمَاءِ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ : أَرَدْتُ
أَنْ يَحْمَدَهُ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ ، وَخَلْقُهُ فِي الْأَرْضِ) .

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : كُلُّ جَامِعٍ لِمَصْفَاتٍ الْخَيْرِ يَسْمَى مُحَمَّدًا ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ
الطُّوِيلِ :

إِلَيْكَ آيَّتُ اللَّعْنِ أَغَمَلْتُ نَاقَتِي إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرِيمِ الْكَرِيمِ الْمُحَمَّدِ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : أَلْهِمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ سَمَّوْهُ مُحَمَّدًا ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ
الْحَمِيدَةِ لِيَنْتَفِي الْأَسْمُ وَالْفِعْلُ ، وَيَتطَابَقَ الْأَسْمُ وَالْمَسْمُوعُ فِي الصُّورَةِ وَالْمَعْنَى ، كَمَا
قَالَ عَنْهُ أَبُو طَالِبٍ ، وَيُرْوَى لِحَسَّانَ مِنَ الطُّوِيلِ :

وَسَقَى لَهُ مِنْ إِنْشَائِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ

(هَادٍ) - مِنْ الْهَدَايَةِ - وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقِ شَأْنِهَا أَنْ تَوْصَلَ ، وَصَلَ
الْمَدْلُولُ بِالْفِعْلِ أَوْ لَمْ يَصِلْ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الشُّنَّةِ ، فَهُوَ ﷺ دَالٌّ
(الْأَنَامُ) أَي : الْخَلْقِ ، كَمَا فَتَرَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ ^(١) قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْأَرْضَ
وَصَعَمَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرَّحْمَنُ : ١٠] .

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ : أَنَّ الْأَنَامَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ : أَنَّ الْأَنَامَ
كُلُّ ذِي رُوحٍ .

(وَ) عَلَى (آلِهِ) : وَهُمْ مُؤْمِنُو بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، وَقِيلَ : كُلُّ
مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ ، وَقِيلَ : كُلُّ مُؤْمِنٍ وَلَوْ عَاصِيًّا ، وَهُوَ الْأَلْيَقُ بِمَقَامِ الدُّعَاءِ ؛ لِأَنَّ
الْعَاصِيَ أَحْوَجُ إِلَى الدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِ .

(وَأَصْحَابِهِ) - جَمْعُ لَصَاحِبِهِ ﷺ - : وَهُوَ مَنْ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِهِ ﷺ بَعْدَ
الْبَعْثَةِ اجْتِمَاعًا مُتَعَارَفًا ، بِأَنْ يَكُونَ بِالْأَبْدَانِ فِي عَالَمِ الدُّنْيَا ، وَلَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ ؛
كَمَنْ حَنَّكَهُ ﷺ ، وَلَوْ أَعْمَى ؛ كَأَبْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَلَوْ لَمْ يَرَوْعَهُ شَيْئًا ، خِلَافًا
لِمَنْ اشْتَرَطَ الرِّوَايَةَ .

(وَالتَّابِعِينَ) لَهُمْ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ .

وَقَدْ وَصَفَ النَّاطِقُ كُلًّا مِنَ آلِهِ وَالْأَصْحَابِ وَالتَّابِعِينَ بِقَوْلِهِ : (أُولِي
الْمَجْدِ) أَي : أَصْحَابِ الشَّرَفِ .

* * *

(١) كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ » (٤ / ٢٧٠) وَكَذَا نَسَبَهُ لِمُجَاهِدٍ وَفَتَادَةَ
وَأَبْنِ زَيْدٍ .

[٣] أَيْ مُسْفِراً وَجَهَ التَّصَدُّرِ وَالْقَصْدِ وَجَا بِخَفِيَّاتِ الْمَسَائِلِ فِي الْعَقْدِ

ثُمَّ اسْتَحْضَرَ شَخْصاً تَصَدَّرَ وَقَصَدَ عَقْدَ النِّكَاحِ ، وَأَتَى بِالْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ فِيهِ ، فَخَاطَبَهُ مُنَادِياً لَهُ بِقَوْلِهِ :

٣- (أَيْ) : هُوَ حَرْفُ نَدَاءٍ ، وَالْمُنَادَى هُوَ قَوْلُهُ : (مُسْفِراً) أَيْ : كَاشِفاً (وَجَهَ التَّصَدُّرِ وَالْقَصْدِ) لِأَحْكَامِ النِّكَاحِ .

وَفِي كَلَامِهِ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ وَتَخْيِيلٌ وَتَرْشِيحٌ^(١) ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ كُلَّ مَنْ التَّصَدَّرَ وَالْقَصْدَ بِشَخْصٍ لَهُ وَجْهٌ تَشْبِيهاً مَضْمِراً فِي النَّفْسِ ، وَطَوَى لَفْظَ الْمَشْبُوهِ بِهِ ، وَرَمَزَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ الْوَجْهُ ، وَرَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ : مُسْفِراً عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ ، وَذَكَرَ الْوَجْهَ تَخْيِيلًا ، وَقَوْلُهُ : (مُسْفِراً ..) تَرْشِيحٌ .

(وَجَا) بِالْقَصْرِ عَلَى لُغَةٍ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : جَا يَجِي ، كـ « شَا يَشِي » ، بِلَا هِمَزٍ فِي الْجَمِيعِ (بِخَفِيَّاتِ الْمَسَائِلِ) أَيْ : بِالْمَسَائِلِ الْخَفِيَّاتِ ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْصِفَةِ لِلْمَوْصُوفِ .

(١) الِاسْتِعَارَةُ : هِيَ تَشْبِيهُ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ ، عِلَاقَتُهَا : الْمَشَابَهَةُ دَائِماً ، وَهِيَ قِسْمَانِ : تَصْرِيحِيَّةٌ وَمَكْنِيَّةٌ .

فَالِاسْتِعَارَةُ الْمَكْنِيَّةُ : هِيَ مَا حُذِفَ فِيهَا الْمَشْبُوهُ بِهِ ، وَرَمَزَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ ، مِثَالُ : (إِنِّي لَأَرَى رُؤُوساً قَدْ أَيْنَعَتْ) ، فَإِنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَشْبَهُ الرُّؤُوسَ بِالْثُّمَرَاتِ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : (إِنِّي لَأَرَى رُؤُوساً كَالثُّمَرَاتِ قَدْ أَيْنَعَتْ) ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَشْبُوهُ بِهِ عَلَى تَخْيِيلٍ أَنَّ الرُّؤُوسَ قَدْ تَمَثَّلَتْ فِي صُورَةِ (ثَمَارٍ) ، وَرَمَزَ لِلْمَشْبُوهِ بِهِ الْمَحْذُوفِ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ (أَيْنَعَتْ) .

أَمَّا الِاسْتِعَارَةُ التَّخْيِيلِيَّةُ : فَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْمُسْتَعَارُ لَهُ فِيهَا أَمْرٌ مُتَخَيَّلٌ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ ، وَذَلِكَ كِكِتَابَاتِ الْجَنَاحِ لِلدُّلِّ ، وَالْإِحْيَاءِ لِلْمَاءِ .

وَالِاسْتِعَارَةُ الْمُرَشَّحَةُ : مَا ذَكَرَ مَعَهَا مِثْلُ الْمَشْبُوهِ بِهِ ، مِثَالُ : (جَعَلْتُكَ مَرْمِئاً نَنْلِهَا) .

[٤] تَبَقُّظٌ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ جَهَالَةٌ أَغْلِيطَ لَا يَخْفَى خَطَاهَا لِذِي رُشْدٍ
[٥] تَصَوَّرَ إِذَا بَاشَرْتَ عَقْداً كَحُكْمِهِ وَمَا فِيهِ مِنْ رُكْنٍ وَشَرْطٍ وَمِنْ حَدٍّ

و(المسائل): جمع مسألة، وهي تطلق على مجموع القضية وعلى الحكم فيها.
(فِي الْعَقْدِ) أي: عَقْدُ النِّكَاحِ، ففيه إشارة إلى أَنَّ كَلَامَهُ فِي أَحْكَامِ عَقْدِ
النِّكَاحِ، كما صرَّحَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فيكونُ في كَلَامِهِ بَرَاءَةٌ أَسْتَهْلَالٍ وَهِيَ: أَنَّ
يَأْتِي الْمُتَكَلِّمُ فِي طَالِعَةِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ.

ثُمَّ أَمَرَ النَّاطِمُ بِالتَّبَقُّظِ عَنِ الْجَهَالَةِ بِقَوْلِهِ:
٤- (تَبَقُّظٌ) - بفتح الظاء - وأصله: (تَبَقُّظُنْ) بنون التوكيد الخفيفة،
فحذفت على حدِّ قوله [من الخفيف] (١):

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَزْكَعَ يَوْماً وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
فإنَّ أصله: لَا تُهَيِّنْ، بنون التوكيد الخفيفة، ثُمَّ حُذِفَتْ، والمعنى: تَنْهَيْ (٢).
(فِي) أَحْكَامِ (عَقْدِ النِّكَاحِ) مسائل وقَعَتْ (جَهَالَةٌ) مِنْ قَائِلِهَا، وَأَبْدَلَ
مِنْهَا قَوْلَهُ: (أَغْلِيطَ) أي: مَسَائِلَ قَالَهَا بَعْضُ النَّاسِ غِلْطاً (لَا يَخْفَى خَطَاهَا)
- بلا همز - (لِذِي رُشْدٍ) أي: عِنْدَ ذَوِي هَدْيٍ.

٥- (تَصَوَّرَ) أي: أَعْلَمَ (إِذَا بَاشَرْتَ عَقْداً) لِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ
الْأَوَّلُ هُوَ الْمَقْصُودَ (كَحُكْمِهِ): كَحُكْمِ النِّكَاحِ كَكُونِهِ سُنَّةً لِنَاتِي وَاجِدٍ
لأَهْبَتِهِ، كما سيأتي. (وَ) تَصَوَّرَ أَيْضاً (مَا) أي: الَّذِي (فِيهِ)، أي: ذَلِكَ
الْعَقْدُ (مِنْ رُكْنٍ) أي: جَنْبِهِ، فيشملُ جميعَ أَرْكَانِهِ، كَأَرْكَانِ النِّكَاحِ الْآتِي بَيَانُهَا
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الْأَصْبَحِيِّ بْنِ قُرَيْبٍ السَّعْدِيِّ.

(٢) فِي نَسْخَةِ الْمُؤَلَّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : (تَبَقُّظٌ فَعِي)، وَعَلَيْهِ فَلَا دَاعِيَ لِهَذَا الْكَلَامِ،
وَلَكِنِ الْبَاجُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَعْلُومٌ فِي هَذَا، وَذَلِكَ بِسَبَبِ رَدَاءَةِ النُّسخَةِ الَّتِي
اعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي الشَّرْحِ. انظر (ص ٨٤).

(و) مِنْ (شَرْطٍ) أَي : جَنْسِهِ أَيْضاً ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ شُرُوطِهِ ، كَشُرُوطِ النِّكَاحِ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَكُلُّ مَنْ الرُّكْنِ وَالشَّرْطُ تَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ أَلْمَاهِيَةِ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ يُعَدُّ جِزَاءً مِنْهَا وَمَنْدَرَجاً فِيهَا ، وَالثَّانِي لَا يُعَدُّ جِزَاءً مِنْهَا وَلَا مَنْدَرَجاً فِيهَا .

(وَمِنْ حَدِّ) أَي : تَعْرِيفٍ ، كَتَعْرِيفِ النِّكَاحِ .

وَهُوَ لَفْظٌ : الضَّمُّ وَالْجَمْعُ ، وَمِنْهُ : تَنَاقَضَتِ الْأَشْجَارُ . . إِذَا أُنْجِمَعَ بَعْضُهَا وَأَنْضَمَّ إِلَى بَعْضٍ .

وَشُرْعاً : عَقْدٌ يَسْتَلْزِمُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ^(١) بِلَفْظٍ مُسْتَقْبَلٍ مِنْ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ أَوْ تَرْجَمَتِهِ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (عَقْدٌ يَسْتَلْزِمُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ . . . إلخ) ، وَهَلْ يُطْلَقُ النِّكَاحُ عَلَى الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ حَقِيقَةً ، أَوْ لَا ؟ وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ ، مَجَازٌ فِي الْوَطْءِ ، كَمَا جَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ : ﴿وَلَا تَمْرِمُوا عَقْدَةَ الزَّيْكَاحِ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، وَهُوَ يَمْلِكُ أَنْتِفَاعَ لَا يَمْلِكُ مَنْفَعَةً . وَالْأَصَحُّ فِيهِ : الْإِبَاحَةُ ؛ لِصَحَّتِهِ مِنَ الْكَافِرِ ، وَعَلَيْهِ : فَهَلْ يَصِحُّ نَذْرُهُ ، أَوْ لَا ؟ [نَقَلَ الْفَشْنِي فِي «تَحْفَةِ الْحَبِيبِ» (ص/٤٧١) : يَصِحُّ نَذْرُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا بِمَا وَجِبَ لَهَا عَلَيْهِ مِنْ حَقَوِي الزَّوْجِيَّةِ ، وَيَبْرَأُ الزَّوْجُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَالِمَةً بِالْمَقْدَارِ] .

قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو حَجَرٍ : يَصِحُّ نَذْرُهُ إِنْ قُرِنَتْ بِهِ الْكِفَعَةُ ، أَوْ حَصُولُ وَلَدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَهُوَ وَجِيهٌ .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ : لَا يَصِحُّ نَذْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ [عَدَمُ] الْإِبَاحَةِ (أَهْبَرُ مَا وَجَّهَ) .
فَائِدَةٌ : قَالَ فِي «تَهْذِيبِ تَحْفَةِ الْحَبِيبِ» (ص/٢٤٢) فِي الْإِقْرَاضِ : لَا يَجُوزُ قَرْضُ الْجَارِيَةِ الَّتِي تَحِلُّ لِلْمَقْرَضِ ، وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَهْأَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْوُهَا وَيَرُدُّهَا ، أَمَّا الَّتِي لَا تَحِلُّ بِمَحْرَمِيَّةٍ . . فَإِنَّهُ يَجُوزُ . وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِ الرَّمْلِيِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[٦] مُقَدِّمَةُ سُنِّ النِّكَاحِ لِتَائِقِي لِأَهْلِيهِ يُوسَرُ بِالطَّوْلِ وَالْحَدِّ

وقد رَتَّبَ النَّاطِمُ هَذِهِ الْكِرْسَالَةَ تَرْتِيباً حَسَناً ، وَأَبْتَدَأَهَا بِمُقَدِّمَةِ تَرْجَمَ بِهَا
لِلسُّنَنِ ، حَيْثُ قَالَ :

٦- (مُقَدِّمَةُ) هِيَ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ مِنْ (قَدَمَ) الْأَلْزَمُ بِمَعْنَى (تَقَدَّمَ) ، أَوْ
مِنْ (قَدَمَ) الْمُتَعَدِّي ، ثُمَّ نُقِلَتْ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ لِلْإِسْمِيَّةِ ، وَجُعِلَتْ أَسْماً لِلطَّائِفَةِ
الْمُقَدَّمَةِ مِنَ الْجَيْشِ ، ثُمَّ نُقِلَتْ لِأَوَّلِ كُلِّ شَيْءٍ ، وَيتَعَيَّنُ الْمَرَادُ بِالْإِضَافَةِ ،
فَيُقَالُ : مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ ، مُقَدِّمَةُ الْعِلْمِ .

وَالأَوَّلَى : أَسْمٌ لِأَلْفَاظٍ تَقَدَّمَتْ أَمَامَ الْمَقْصُودِ ؛ لِارْتِبَاطِ لَهُ بِهَا وَانْتِفَاعِ بِهَا
فِيهِ .

وَالثَّانِيَةُ : أَسْمٌ لِمَعَانٍ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الشُّرُوعُ فِي الْمَقْصُودِ عَلَى وَجْهِ
الْبَصِيرَةِ .

(سُنُّ النِّكَاحِ) ^(١) بِقَيَدَيْنِ :

الأَوَّلُ : مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ : (لِتَائِقِي) لَهُ بِتَوَقَّافِهِ لِلِوُطْءِ ؛ أَيِ : مُشْتَقٍّ لَهُ
بِسَبَبِ أَشْتِيَاقِهِ لِلِوُطْءِ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (سُنُّ النِّكَاحِ) الَّذِي هُوَ مِنَ الْعُقُودِ الْأَلْزَمَةِ مِنْ جِهَةِ
الزَّوْجَةِ قَطْعاً ، وَمِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ عَلَى الرَّاجِحِ ، وَمَقَادُهُ : الْإِبَاحَةُ لَا الْمَلِكُ ،
وَالْعُقُودُ عَلَيْهِ هُوَ الزَّوْجَةُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ ﴾ [النور : ٣٢] ، وَخَيْرٌ : « مَنْ أَحَبَّ فِطْرَتِي . .
فَلَيْسَتْ بِيَسْتَنِّي ، وَمِنْ سُنَنِ النِّكَاحِ » . [أَخْرَجَهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ سَعِيدٍ بِلَاغٍ الشَّافِعِيُّ فِي
« الْأَلَمِ » (١٤٤ / ٥) ، وَالْمَرْزُوقِيُّ فِي « الْمُخْتَصَرِ » (٢٥٥ / ٣) ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي
« الْمُصَنَّفِ » (١٠٣٧٨) ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي « الْكُشْنِيِّ » (٤٨٧) ، وَأَبُو يَعْلَى
فِي « الْمُسْنَدِ » (٢٧٤٨) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ » (٤٠٥٢) ،
وَقَالَ : هَذَا مَرْسَلٌ ، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي « الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ » (١٥٨٦) =

والثاني : ما ذكره بقوله : (لِأَهْبِيهِ) أي : مُؤِنَ النِّكَاحِ (يُوسِرُ) - كذا في النسخة التي وقعت لنا - ولعله : (الْإِسَارُ) ليستقيم الوزن .

وصور أهبته بقوله : (بِالطَّوْلِ) - بفتح الطاء - أي : المهر (وَالْحَدَّ) أي : ما حده الشارع من كسوة فصل التمكن ونفقة يوم وليلة ، ولا فرق بين أن يكون مشتغلاً بالعبادة ، أو لا .

وخرج بالقييد الأول : غير التاتي ، فلا يُسِرُّ لَهُ النِّكَاحُ ، بل يُكْرَهُ لَهُ إِنْ فَقَدَ أَهْبَتَهُ ، أَوْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ ؛ كهرم وتعنين ، وإن وجدها ولا علة به . . فتخلل لعبادة أفضل إِنْ كَانَ متعبداً ، وإلا . . فالنِّكَاحُ أفضل ؛ لئلا تفضي به البطالة إلى الفواحش .

وخرج بالقيد الثاني : المُعْسِرُ بِالْأَهْبَةِ ، فلا يُسِرُّ لَهُ النِّكَاحُ أيضاً ، بل تركه أولى ، وكسر توقيده بصوم ؛ لخبر : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ . . مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ . . فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ ، وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » ^(١) أي : قاطع ، فإن لم ينكسر بالصوم . . تزوج ، ولا يكسره بالكافور ونحوه .

مرسلاً صحيحاً ، وله شواهد : عن أنس رضي الله عنه عند البخاري (٥٠٦٣) ، ومسلم (١٤٠١) ، وفيه : « لَنَكْنِيَّ أَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأَصْلِي وَأَرْفُدُ ، وَاتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، مَنْ رَغِبَ عَنْ سِتْنِي . . فَلَيْسَ مِنِّي » .

وعن أيوب مرسلاً عند عبد الرزاق في « المصنف » (١٠٣٧٩) بلفظ : « مَنْ اسْتَنَى بِسِتْنِي . . فَهُوَ مِنِّي ، وَمَنْ سَتِيَ النِّكَاحَ » [.

وأركانه خمسة : زوج ، وزوجة ، وولي ، وشاهدان ، وصيغة) اهـ برماوي .
(١) أخرجه عن ابن مسعود رضي الله عنه البخاري (٥٠٦٥) ، ومسلم (١٤٠٠) في النِّكَاحِ ، وسلف .

وَيُسْتَنْتَى مِنْ إِطْلَاقِ النَّاطِمِ : مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسَرُّ لَهُ
النِّكَاحُ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
وَعَلَّلَهُ بِالْخَوْفِ عَلَى وَلَدِهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْتِرْقَاقِ .

وَأَعْلَمَ : أَنَّ الْمَرْأَةَ الثَّائِقَةَ يُسَرُّ لَهَا النِّكَاحُ ، وَفِي مَعْنَاهَا : الْمَحْتَاجَةُ
لِلنَّفَقَةِ ، وَالْخَائِفَةُ مِنْ اقْتِحَامِ الْفَجَرَةِ .

وغيرُ الثَّائِقَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهَا . . يُكْرَهُ لَهَا النِّكَاحُ ، فَمَا قِيلَ : مِنْ أَنَّهُ يُسَرُّ لَهَا
النِّكَاحُ مُطْلَقًا . . مردود^(١) .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (فَائِدَةٌ : مِنْ كِتَابِ ابْنِ سِينَا فِيهَا أَسْرَارُ النِّكَاحِ :

قَالَ : إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَعْرِفَ أَسْرَارَ النِّسَاءِ . . فَانْظُرِ إِلَيْهِنَّ :

- إِذَا رَأَيْتَ لِسَانَ الْمَرْأَةِ رَقِيقًا . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا كَثِيرَةُ اللَّعِبِ .

- إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ كَثِيرَةَ الضُّحْكِ . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا قَرِيبَةُ الشَّهْوَةِ .

- إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ قَلِيلَةَ الضُّحْكِ . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا قَلِيلَةُ الْحَرَكَةِ وَشَهْوَتُهَا بَعِيدَةٌ .

- إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ زَوْفَاءَ الْعَيْنَيْنِ . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا لَا تَشْبَعُ مِنَ النِّكَاحِ .

- إِذَا رَأَيْتَ لِسَانَ الْمَرْأَةِ أَحْمَرَ . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا لَذِيذَةُ الْفَرْجِ - [أَيَ : مُوَلَعَةٌ

بِإِسْبَاعِهِ] .

- إِذَا رَأَيْتَ لِسَانَ الْمَرْأَةِ أَيْضًا . . فَأَعْلَمَ أَنَّ فَرْجَهَا صَامِتٌ .

- إِذَا رَأَيْتَ شَفَةَ الْمَرْأَةِ بَيَضًا . . فَأَعْلَمَ أَنَّ فَرْجَهَا حَيْضٌ مُتَتْنُ الرِّائِحَةِ .

- إِذَا رَأَيْتَ فَمَ الْمَرْأَةِ ضَيِّقًا . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا ضَيِّقَةُ الْفَرْجِ مَجْبِيَةٌ لِلنِّكَاحِ .

- إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ قَصِيرَةَ الْقَدِّ وَاسِعَةَ الْفَمِ . . فَأَعْلَمَ أَنَّهَا وَاسِعَةُ الْفَرْجِ (١٥٧)

[وَهَذَا رَأْيٌ قَدْ يَصَادَفُ وَقَعًا وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ] .

فَائِدَةٌ : فِي أَدْمِيَةِ الْمَاءِ هَلْ يَجُوزُ نِكَاحُهَا ، أَمْ لَا ؟

[٧] وَسُنَّ لَهُ بِكَرٍ وَلَوْذٌ عَفِيفَةٌ وَدَيَّةٌ بِالْخُلُقِ وَالْبَسِطِ وَالْوُدِّ

٧- (وَسُنَّ لَهُ بِكَرٍ) ؛ لخبر « الصَّحِيحِينَ » : « هَلَّا بِكَرٍ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ »^(١) ، إِلَّا لُعْذِرٍ ؛ كضَعْفِ آتِيهِ عَنْ اقْتِضَائِ الْبِكَرِ ، أَوْ أَحْتِيَاجِهِ إِلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى عِيَالِهِ .

(وَلَوْذٌ) ؛ لخبر : « تَزَوَّجُوا الْوَلَوْذَ الْوَلَوْذَ ، فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٢) . وَيُعْرَفُ كَوْنُ الْبِكَرِ وَلَوْذًا بِأَقَارِبِهَا .
(عَفِيفَةٌ) عَنْ الزَّوْنِ وَنَحْوِهِ .

(وَدَيَّةٌ) لَا فَاسِقَةٌ ؛ لخبر « الصَّحِيحِينَ » : « تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَجَمَالِهَا ، وَلِحَسْبِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَأَظْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ »^(٣) .
أَيَ : أَفْتَقَرْتُ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ، وَاسْتَغْنَيْتُ إِنْ فَعَلْتَ .

= وقد نظم بعضهم [مِنْ الْبَسِطِ] فقال :

مَاذَا تَرَى يَا إِمَامَ الدِّينِ فِي أَمْرٍ
كَمُلْتُ بُلُوغًا وَعَقْلًا هَلْ يَجُوزُ لَنَا
جَاءَتْ مِنَ الْبَغْرِ أَبْهَى مِنْ [يَنِي] الْعَرَبِ
يَكَاحُهَا يَا إِمَامَ الدِّينِ وَالنَّسَبُ ١٩
الجواب :

يَكَاحُ ذِي فَائِزَتَيْنِ وَالْحَدَّ فَادِرِهِ
فُلٌ قَالَهُ سَالِمٌ مَشْهُورٌ مَنَشُورُهُ
وَنَسَلُهَا لِأَحِقِّ فَاسْمَعِ بِلَا رَيْبٍ
إِمَامُهُ مَالِكٌ مَنْ بِالْفَخْرِ حُبِّي
(١) أَخْرَجَهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٠) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ (١٤٦٦) م
(٥٤) وَ(٥٧) فِي الرِّضَاعِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٠) ، وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٢٧) ، وَالْحَاكِمُ (١٦٢/٢) فِي النِّكَاحِ ، وَفِيهَا « مَكَائِرُ » بَدَلُ « مُبَاهٍ » .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٩٠) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ (١٤٦٦) فِي الرِّضَاعِ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٤٧) فِي النِّكَاحِ .

[٨] جَمِيلَةٌ خَلِقَ ذَاتَ عَقْلٍ مُوقِّرٍ وَبِالنَّسَبِ الْمَحْمُودِ تُوصَفُ وَالْبُعْدِ

حَالِ كَوْنِهَا مُتَلَبِّسَةً (بِالْخُلُقِ) الْحَسَنِ - بِسُكُونِ اللَّامِ لِلوزنِ .
(وَالْبَسْطِ) هَكَذَا يَتَعَيَّنُ بِالْوَاوِ لِلوزنِ ، وَإِنْ كَانَتْ سَاقِطَةً مِنَ النُّسخَةِ الَّتِي
بِأَيْدِينَا .

وَمَعْنَى (الْبَسْطِ) : بِشَاشَةِ الْوَجْهِ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « إِنْكُمْ لَنْ
تَسْعَوْا النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ ، فَسَعَوْهُمْ يَبْسِطُ أَلْوَجْهَهُ وَحُسْنِ الْخُلُقِ » (١) .
(و) مُتَلَبِّسَةٌ أَيْضاً بِـ (الْوُذِّ) - مِثْلُ الْوَاوِ - أَيْ : الْمَحَبَّةِ ؛ لِلخَبَرِ السَّابِقِ
- أَعْنِي - : « تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُلُودَ ، فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٨ - (جَمِيلَةٌ خَلِقَ) - بَفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ - أَيْ : جَمِيلَةٌ الْصُّورَةِ
بِحَسَبِ طَبْعِهِ ، وَلَوْ سُودَاءَ ، وَتَكَرَّرَتْ بَارِعَةُ الْجَمَالِ ؛ لِامْتِدَادِ الْأَعْيُنِ لَهَا ،
وَلِلذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَا سَلِمَتْ جَمِيلَةٌ قَطُّ ؛ أَيْ : مِنَ النَّظَرِ .

(ذَاتُ) أَيْ : صَاحِبَةُ (عَقْلٍ مُوقِّرٍ) أَيْ : كَامِلٍ ، بِخِلَافِ غَيْرِ ذَاتِ الْعَقْلِ
الْمَذْكُورِ ، بِأَنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ عَقْلٍ أَصْلًا أَوْ ذَاتَ عَقْلٍ نَاقِصٍ .

(وَبِالنَّسَبِ الْمَحْمُودِ تُوصَفُ) فَتَكُونُ طَيِّبَةً الْأَصْلِ ؛ لَخَبَرِ : « تَخَيَّرُوا

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَزَّازُ كَمَا فِي «مَخْتَصَرِ زَوَائِدِ مُسْنَدِ الْبَزَّازِ» لِابْنِ
حَجَرٍ (١٦٧٧) ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٢٥/١٠) ، وَالْحَاكِمُ (٢١٢/١) ،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْشَّعْبِ» (٢٥٤/٦) ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٢٥٤٥)
وَحِشْنُهُ ، بِلَفْظِ : «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ ، وَلَكِنْ لِيَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ
أَلْوَجْهِ ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ» .

وَسَاقِ الْمُنَاوِي نَحْوَ لَفْظِ الْمَوْلَفِ (٥٥٧/٢) ، ثُمَّ قَالَ : وَكَذَا الطَّبْرَانِيُّ ، وَمِنْ طَرَفِهِ
عَنْ الْبَيْهَقِيِّ ، فَكَانَ إِثَارُهُ بِالْعَزْوِ أَوَّلَى ، وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْقُمْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ ضَعَّفَهُ ،
وَرَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ ضَعِيفٍ . وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى ، قَالَ الْعَلَاتِيُّ : وَهُوَ حَسَنٌ .

[٩] وَبِالْفَةِ ذَاتُ حَيَاءٍ خَفِيفَةٌ لِمَهْرٍ وَبِالْإِسَارِ تُغْنِي بِلَا وَلَدٍ

لُطْفِكُمْ^(١) ، بَلْ تُكْرَهُ بَنْتُ الْزَنَا وَبَنْتُ الْفَاسِقِ ، وَيَشِبُهُ - كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ -
أَنْ يُلْحَقَ بِهِمَا اللَّقِيطَةُ وَمَنْ لَا يُعْرِفُ لَهَا أَبٌ .

(و) تَوْصَفُ بـ (الْبُعْدِ) فِي الْقَرَابَةِ ، فَتَكُونُ ذَاتَ قَرَابَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَهِيَ أَوْلَى
مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَهِيَ أَوْلَى مِنْ ذَاتِ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ ؛ لِضَعْفِ الشَّهْوَةِ فِيهَا ،
فَيَجِيءُ الْوَلَدُ نَحِيفًا^(٢) .

فَنَصُّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (عَلَى أَنَّهُ يُسَلُّ لَهُ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ مِنْ
عَشِيرَتِهِ) . . مَحْمُولٌ عَلَى عَشِيرَتِهِ الْأَدْنَى .

٩- (و) سُنُّ لَهُ (بِالْفَةِ)^(٣) ؛ لِأَنَّهَا أَكْمَلُ مِنَ الصَّغِيرَةِ فِي الْكَلَّةِ ، وَلِذَلِكَ

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَبُو مَاجَه (١٩٦٨) ، وَالْحَاكِمُ فِي
« الْمُسْتَدْرَكِ » (٢٦٨٧) ، وَالْأَذْرَقُطَنِيُّ فِي « الثَّنِينِ » (٢٩٩/٣) مَطْوَلًا . وَمَدَارُهُ
عَلَى أَنَّاسٍ ضَعْفَاءَ بِالْفَاطِ مَتَقَارِبَةٍ .

(٢) لِأَفْزَنِ وَرَدًا فِي ذَلِكَ ، هُمَا : « اغْتَرَبُوا لَا تَضُؤُوا » و : « فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِيًا » ،
أَي : ضَعِيفًا هَزِيلًا .

(٣) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَالَ فِي « بَسْتَانِ الْعَارِفِينَ » : وَرَدَ فِي الْخَبَرِ : (أَنَّ رَجُلًا
جَاءَ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ ، فَكَيْفَ [لِي] أَنْ أَتَزَوَّجَ ؟ قَالَ :
إِذْهَبْ إِلَى سُلَيْمَانَ ابْنِي وَأَسْأَلْهُ - وَكَانَ سُلَيْمَانُ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ - فَذَهَبَ الرَّجُلُ إِلَى
سُلَيْمَانَ ، فَوَجَدَهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى قَصْبَةٍ ، فَجَاءَ إِلَيْهِ وَقَالَ : إِنِّي
أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ . قَالَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : عَلَيْكَ بِالذَّهَبِ الْأَحْمَرِ وَالْفِضَّةِ الْبَيْضَاءِ ،
وَاحْذَرِ الْفَرَسَ كَيْلَا يَقْضُرَ بِكَ ، فَلَمْ يَفْهَمْ جَوَابَهُ ، وَكَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ الرَّجُلَ
أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ وَيُخْبِرَهُ بِجَوَابِهِ ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ ، فَأَخْبَرَهُ بِمَقَالَتِهِ ، فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ : أَمَّا
الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ . . فَالْبِكْرُ ، وَأَمَّا الْفِضَّةُ . . فَالْثِيْبُ الشَّابَةُ ، وَقَوْلُهُ : إِحْذَرِ الْفَرَسَ
كَيْلَا يَقْضُرَ بِكَ ، يَعْنِي : إِثَّاكَ وَالْعَجُوزَ وَذَاتِ الْأَوْلَادِ) .

وَلِلشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ : سَعْيٌ ، وَغَرَبَةٌ ، وَقَلَّةُ مَاءٍ ، وَقَلَّةُ دَارٍ ، وَالْمَشْيُ حَافِيًا =

فَالْأَشْيَخُ الْخَطِيبُ^(١) - بَعْدَ أَنْ قَالَ : وَيُسْنُ اسْتِفْهَامُ الْمُرَاهِقَةِ - : وَأَنْ لَا يَزُوجَ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ ، أَيْ : وَيُسْنُ أَنْ لَا يَزُوجَ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ ، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ يُسْنُ لَهُ بِالْغَةِ .

(ذَاتُ) أَيْ : صَاحِبَةُ (حَيَاءٍ) - بِالْمَدِّ - أَيْ : اسْتِحْيَاءٍ - وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : فِيهَا حَيَاءٌ ؛ لِيَسْتَقِيمَ الْبَيْتُ - بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ حَيَاءٍ ، بِأَنْ كَانَتْ بَذِيَّةً^(٢) .

وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « لَا تَزَوِّجْ خَمْسًا : شَهْبَرَةً - وَهِيَ الزَّرْفَاءُ الْبَذِيَّةُ - وَلَا لَهْبَرَةً - وَهِيَ الطَّوِيلَةُ الْمَهْزُولَةُ - وَلَا نَهْبَرَةً - وَهِيَ الْعَجُوزُ الْمُدْبِرَةُ - وَلَا هَيْذَرَةً - وَهِيَ الْقَصِيرَةُ الدُّمِيمَةُ - وَلَا لَفُونًا - وَهِيَ ذَاتُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِكَ »^(٣) . يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : هُنَّ شَلَلٌ^(٤) .

(خَفِيفَةُ لِمَهْرٍ) ؛ لِأَنَّ مِنْ يُنْكِحُ الْمَرْأَةَ . . خِفَّةَ مَهْرِهَا^(٥) ، فَيُسْنُ تَرْكُ

= مِنْ (الْبَصْرَةِ) إِلَى (بَغْدَادَ) ، وَلَا يَقُولُوا : أَخَذَ حَائِلًا وَمَعَهَا أَوْلَادًا) اهـ « تنوير » .
(١) هُوَ الْأَشْيَخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، الْخَطِيبُ ، الشَّرِيفِيُّ ، فُقَيْهٌ شَافِعِيٌّ مِنْ (الْقَاهِرَةِ) ، لَهُ تَصَانِيفٌ ، مِنْهَا : « السَّرَاجُ الْمُنِيرُ » تَفْسِيرٌ ، وَ« مُغْنِي الْمَحْتَاجِ » ، وَ« الْإِفْتَاغُ » فِي الْفَقْهِ ، وَ« مَنَاسِكُ الْحَجِّ » ، تَوْفِي سَنَةِ : (٩٧٧ هـ) .

(٢) الْبَذِيَّةُ : هِيَ ذَاتُ الْكَلَامِ الْفَاحِشِ ، وَالْبَذِيَّةُ : الْفَاحِشُ .

(٣) أَوْرَدَهُ عَنْ الْحَبِّ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الدَّلِيلِيُّ فِي « الْفَرْدَوْسِ » كَمَا فِي « كَنْزِ الْعَمَالِ » (٤٥٦٣٥) ، وَأَبْنُ الْأَثِيرِ فِي « الْنَهَائَةِ » (٥١٢/٢) ، وَقَدْ أَوْرَدَهُ كَذَلِكَ فِي الْفَاطِمَةِ ، وَقَالَ : الشَّهْبَرَةُ : الْكَبِيرَةُ الْفَانِيَّةُ ، وَجَاءَ فِي « اللَّسَانِ » (هَذَرُ) : الْهَيْذَرَةُ : هِيَ الْكَثِيرَةُ الْهَذَرُ مِنَ الْكَلَامِ .

(٤) عَلَى حَدِّ النَّحْوِ فِي اللَّغَةِ ، فَقَدْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ أَوَّلَ حُرُوفِهَا .

(٥) لِحَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي جَبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٤٠٣٤) بِإِسْنَادٍ =

المُغَالَاةُ فِي الْمَهْرِ ، وَصَحَّ عَنْ عَمْرِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] : لَا تَغَالُوا بِصَدَاقِ النِّسَاءِ ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُومَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقَوًى عِنْدَ اللَّهِ . . . لَكَانَ أَوْلَىٰ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(١) .

لَكِنْ يُسَلُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُجِيزُ أَقَلَّ مِنْهَا ، وَأَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى خَمْسِ مِئَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ أَصْدَقَةً بَنَاتِهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ ^(٢) ، وَلَا يَرُدُّ إِصْدَاقُ أُمِّ حَبِيبَةَ أَرْبَعَ مِئَةِ دِينَارٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ النَّجَاشِيِّ إِكْرَامًا لَهُ ﷺ ^(٣) ، وَلَا يَرُدُّ أَيْضًا إِصْدَاقُ خَدِيجَةَ عَشْرِينَ

= حَسَنٌ : «خَيْرُهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا» ، وَنَحْوَهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١١٠) وَ(١١١١) ، فِي أَحَدِهِمَا جَابِرُ الْجَعْفِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ وَثَّقَهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ ، وَفِي الْآخَرِ رَجَاءُ بْنُ الْحَارِثِ ضَعْفُهُ أَبْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ ، وَبَقِيَ رَجَالُهُمَا ثَقَاتٌ . وَفِي أَلْبَابٍ :
عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ (٤٠٧٢) : «خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٢/٦) ، وَالنَّسَائِيِّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٩٢٧٤) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٨٨٧) ، وَالْحَاكِمِ (١٧٨/٢) ، وَالْبَيْهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكَبِيرِ» (٢٣٥/٧) ، بَلْفَظٍ : «أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً» . أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَّةٌ ، وَعِنْدَ ابْنِ حَبَانَ (٤٠٩٥) : «مَنْ يُنِّمِ الْمَرْأَةَ تَسْهِيلُ أَمْرِهَا وَقَلَّةُ صَدَاقِهَا» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .
(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ أَبُو دَاوُدَ (٢١٠٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٤٩) .

وَأُورِدَ أَبْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» عِنْدَ تَفْسِيرِ آيَةِ (٢٠) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ (٤٦٧/١) نَحْوَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْلَى عَنْ مَسْرُوقٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَمْدِ .
(٢) بَدَلًا لَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤٢٦) ، وَأَبِي دَاوُدَ (٢١٠٥) ، وَالنَّسَائِيِّ (٣٣٤٧) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٨٨٦) فِي النِّكَاحِ ، قَالَتْ - وَسُئِلَتْ عَنْ صَدَاقِ النَّبِيِّ ﷺ - : ثِنْتَا عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشْرٌ ، فَقِيلَ : وَمَا نَشْرٌ؟ قَالَتْ : نَصْفُ أَوْقِيَّةٍ .

(٣) أَخْرَجَهُ بِمَعْنَاهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ابْنَةِ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٢١٠٧) فِي =

بكرة^(١) ؛ لَأَنَّهُ كَانَ قَبَلَ الْبِعْثَةِ ، وَلَأَنَّهُ كَانَ مِنْهُ ﷺ وَمِنْ عَمِّ أَبِي طَالِبٍ .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْخَلَ بِهَا حَتَّى يَدْفَعَ لَهَا شَيْئاً مِنْ الصَّدَاقِ ؛ خُرُوجاً مِنْ
خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ^(٢) .

(وَ) يُسْنُّ أَنْ تَكُونَ (بِالْإِنْسَارِ) أَي : الْمَتَسِّرِ (تُغْنِي) أَي : تَرْضَى ،
وَلَا تَكْلُفُ الزَّوْجَ مَا لَا يَطِيقُ ، بَلْ تَرْضَى بِمَا تيسَّرَ .

وعن بعض العرب : أَنَّهُ يُكْرَهُ نِكَاحُ خَمْسٍ :

١- الْحَدَاقَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَرْمِي بِحَدَقَتَيْهَا إِلَى كُلِّ شَيْءٍ وَتَكْلُفُ زَوْجَهَا بِهِ .

٢- وَالْأَنَانَةُ : وَهِيَ كَثِيرَةُ الْأَنْبِينِ .

الْنِكَاحُ ، وَبَنَحُوهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢١٠٨) .

(١) الْبِكْرَةُ : الْفَتْيَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْبِكْرُ : الْفَتْيُ مِنْهَا ، وَبِهِ كُنِيَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (وَيَجُوزُ كَوْنُ الْمَهْرِ حَالاً وَمَوْجِلاً ، أَوْ الْبَعْضُ حَالاً وَالْبَعْضُ
مَوْجِلاً .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ حَوَاءَ . . أَشْتَقَّ لَهَا آدَمَ ، وَأَرَادَ

أَنْ يُجَامِعَهَا ، فَقَالَ لَهُ : لَا يَا آدَمَ . . حَتَّى تُوَدِّيَ مَهْرَهَا ، فَقَالَ : وَمَا مَهْرُهَا ؟ فَقَالَ :

أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ أَلْفَ مَرَّةٍ فِي نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، فَصَلَّى خَمْسَ مَرَّةٍ مَرَّةً وَتَنَفَّسَ ،

فَقَالَ لَهُ : يَا آدَمَ . . الَّذِي صَلَّيْتَهُ هُوَ مَقْدَمُ الصَّدَاقِ ، وَالَّذِي بَقِيَ عَلَيْكَ هُوَ مُؤَخَّرُهُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي « بَسْتَانِ الْأَوَاعِظِينَ » : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ حَوَاءَ . . قَالَ لَهُ آدَمُ :

يَا رَبِّ . . زَوِّجْنِي أَمَتَكَ حَوَاءَ ، فَقَالَ لَهُ : يَا آدَمَ . . حَتَّى تَعْطِيَنِي مَهْرَهَا ، فَقَالَ :

وَمَا مَهْرُهَا يَا رَبِّ ؟ فَقَالَ : مَهْرُهَا أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ حَبِيبِي مَرَّةً فِي نَفْسٍ ،

فَصَلَّى آدَمُ سَبْعِينَ مَرَّةً ، ثُمَّ انْقَطَعَ نَفْسُهُ ، فَقَالَ لَهُ الرَّبُّ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، الَّذِي

صَلَّيْتَهُ مُقَدِّمُ الْمَهْرِ ، وَالَّذِي بَقِيَ عَلَيْكَ مُؤَخَّرُهُ ، فَصَارَ مِنْ حِينِئِذٍ الْحَالُ وَالْمَوْجَلُ (

أهـ برماوي .

[١٠] وَيَنْظُرُ مِنْهَا : أَلْوَجْهَ وَالْكَفَّ عِنْدَمَا لِيُخَطِّبَهَا يَغْزِمُ بِالْجَزْمِ وَالْجِدِّ

٣- وَالْحَنَانَةُ : وَهِيَ أَلَّتِي تَحِلُّ إِلَى زَوْجٍ آخَرَ .

٤- وَالْبَرَّاقَةُ : وَهِيَ أَلَّتِي تَسْعَى طَوْلَ نَهَارِهَا فِي بَرِيقٍ وَجْهَهَا ، بِأَنْ تَصْقُلَهُ وَتَزَيِّنَهُ .

٥- وَالشَّدَاقَةُ : وَهِيَ كَثِيرَةُ الْكَلَامِ .

ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَالْمَاوَرِدِيُّ .

وَيُسَرُّ أَنْ تَكُونَ (بِلَا وُلْدٍ) - بِضَمِّ الْوَاوِ وَسُكُونِ اللَّامِ - بِمَعْنَى الْوَلَدِ بِفَتْحِهَا ، لِأَنَّهُ يُكَرِّهُ نِكَاحُ الْلَفُوفِ : وَهِيَ ذَاتُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِكَ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقَدْ حُكِيَ : أَنَّ شَخْصًا حَلَفَ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ إِلَّا إِذَا اسْتَشَارَ مَنَّهُ رَجُلٌ ، فَسَأَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ ، ثُمَّ وَقَفَ فِي طَرِيقٍ ، وَقَالَ : لَأَسْأَلَ كِمَالَةَ أَلْمَثَةِ مَنْ يَأْتِي مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ أَقْبَلَ عَلَيْهِ ، وَاضْعًا بَيْنَ رَجُلَيْهِ غَابَةً^(١) ، يَجْرِي وَهِيَ بَيْنَ رَجُلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ عَنْ سَبَبِ هَذِهِ الْحَالَةِ ، فَقَالَ : كُنْتُ عَالِمًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَلَمَّا مَاتَ قَاضِيهِمْ . . . طَلَبُونِي لِلْقَضَاءِ ، فَتَهَايَلْتُ عَلَيْهِمْ حَتَّى تَرَكُونِي ، فَسَأَلَهُ عَنِ التَّزَوُّجِ ، فَقَالَ لَهُ : الْنِسَاءُ ثَلَاثَةٌ :

١- وَاحِدَةٌ لَكَ لَا عَلَيْكَ : وَهِيَ الْبِكْرُ .

٢- وَوَاحِدَةٌ عَلَيْكَ لَا لَكَ : وَهِيَ ذَاتُ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِكَ .

٣- وَوَاحِدَةٌ لَكَ وَلَا عَلَيْكَ : وَهِيَ الْكُتَيْبُ .

١٠- (وَيَنْظُرُ) نَدْبًا^(٢) ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - وَقَدْ خُطِبَ أَمْرًا ،

(١) الْغَابَةُ : الْأَجْمَةُ مِنَ الْقَصَبِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَيَنْظُرُ . . . إلخ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَجْنِبِيَّةِ لِأَجْلِ حَاجَةِ النِّكَاحِ ، وَأَمَّا نَظَرُهُ الْأَجْنِبِيَّةَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ . . . فَغَيْرُ جَائِزٍ لِخَبَرِ : « مَنْ نَظَرَ إِلَى أَمْرَأَةٍ =

أَجْنَبِيَّةٍ حَرَامٌ . . تُكْوِي عَيْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَسَامِيرٍ مِنْ نَارٍ ، وَنَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ كَعَكْسِهِ [أي : كَنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ] ، وَأَمَّا نَظَرُهُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأُمِّهِ . . فَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى مَا عَدَا الْفَرْجَ مِنْهُمَا ، أَمَّا الْفَرْجُ . . فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ النَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، بِخِلَافِ الْمَسِّ ، فَلَا خِلَافَ فِي جُلِّهِ وَلَوْ لِلْفَرْجِ ، وَشَمَلَ الْفَرْجُ الْقَبْلَ وَالذُّبُرَ ، بَلْ قَالَ الْإِمَامُ : يَجُوزُ التَّلَذُّذُ بِذُبُرِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجٍ . اهـ

قَالَ الْعَلَمَاءُ الْهَرَمَاوِيُّ : أَقُولُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ ، خِلَافًا لِلذَّارِمِيِّ وَمَنْ تَبَعَهُ ، وَأَمَّا نَظَرُهُ إِلَى ذَوَاتِ مُحَارِمِهِ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ أَوْ أُمِّهِ الْمَرْجُوعَةِ . . فَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ فِيمَا عَدَا مَا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، أَمَّا الَّذِي بَيْنَهُمَا . . فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ ، وَأَمَّا النَّظَرُ لِلْمُدَاوَةِ . . فَيَجُوزُ نَظَرُ الطَّبِيبِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْمُدَاوَةِ حَتَّى مَدَاوَةِ الْفَرْجِ ، وَمَحَلُّ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ بِحَضْرٍ مُحْرَمٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ ثَقَةٍ وَعَدِمَ أَمْرَأَةٌ تَعَالِجُ ذَلِكَ ، وَأَمَّا النَّظَرُ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ . . فَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الشَّاهِدُ فَرْجَهَا عِنْدَ شَهَادَتِهِ بِزَنَاهَا أَوْ وَلَادَتِهَا ، فَإِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ لِغَيْرِ الشَّهَادَةِ فَسَقَ وَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ ، وَأَمَّا النَّظَرُ لِمُعَامَلَةِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْعٍ وَغَيْرِهِ . . فَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ فَقَطْ ، وَأَمَّا النَّظَرُ إِلَى الْأَمَةِ عِنْدَ شِرَائِهَا . . فَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا بِلَا شَهْوَةٍ ، فَيَنْظُرُ أَطْرَافَهَا وَشَفْرَهَا لَا عَوْرَتَهَا ، وَيَجُوزُ النَّظَرُ لِتَعْلِيمِ وَلَوْ لَامْرَأَةٍ ، لَكِنْ بِحَضْرَةِ مُحْرَمٍ وَنَحْوِهِ ، وَأَمْرَدٍ وَلَوْ جَمِيلًا ، سَوَاءً كَانَ يَجِبُ تَعْلِيمُهُ فِي ذَلِكَ وَغَيْرِهِ . اهـ

خَاتَمَةٌ : يَحْرُمُ أَضْطِجَاعُ رَجُلَيْنِ أَوْ أَمْرَأَتَيْنِ عَرَايَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ وَإِنْ تَبَاعَدَا ، وَشَمَلَ ذَلِكَ الْأَبَ وَأَبْنَهُ ، وَالْأَخَ وَأَخَاهُ ، وَالْبَنْتَ وَأُمُّهَا ، وَالْأَخْتَ وَأَخْتَهَا ، وَنَازَعَ فِي الْأَصُولِ الشُّبْكِيُّ ، وَفِي غَيْرِهِمُ الزُّرْكَشِيُّ .

وَيُسْنُ مَصَافَحَةُ الرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَتَيْنِ ، وَتَقْيِيلُ نَحْوِ الرَّأْسِ لِنَحْوِ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ . نَعَمْ . . يُسْتَنَى الْأَمْرَدُ الْجَمِيلُ ، فَتَحْرُمُ مَصَافَحَتُهُ ، وَكَذَا مَنْ يَهْ عَامَةً ، كَالْأَبْرَصِ وَالْأَجْلَمِ وَنَحْوِهِمَا ، فَتُكْرَهُ مَصَافَحَتُهُ . قَالَهُ الْعَبَّادِيُّ .

أي: أرادَ خَطَبَتِهَا -: « انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يُدَمَّ بَيْنَكُمَا »^(١) الْمَوَدَّةُ وَالْأَلْفَةُ،
 أي: فَإِنَّهُ أَحَقُّ وَأَوْلَى أَنْ تَدومَ بَيْنَكُمَا الْمَوَدَّةُ وَالْأَلْفَةُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَّرَ نَظَرُهُ إِلَيْهَا ،
 أَوْ لَمْ يُرِدْهُ .. بَعَثَ أَمْرًا أَوْ نَحْوَهَا كَمَمْسُوحٍ^(٢) ، فَيَتَأَمَّلُهَا الْمَبْعُوثُ وَيَصِفُهَا لَهُ .
 وَيُسِّنُّ لِلْمَرْأَةِ أَيْضًا أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ غَيْرَ عَوْرَتِهِ إِذَا أَرَادَتْ تَزْوِيجَهُ ، فَإِنَّهُ
 يَعْجِبُهَا مِنْهُ مَا يَعْجِبُهَا مِنْهَا ، وَتَسْتَوْصِفُ كَمَا مَرَّ فِي الرَّجُلِ .
 وَخَرَجَ بِالنَّظَرِ الْكَمْسُ ، فَلَا يَجُوزُ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .
 ثُمَّ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً .. نَظَرَ (مِنْهَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ) ظَهْرًا وَبَطْنًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
 يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَالْحِكْمَةُ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِمَا : أَنَّ الْوَجْهَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْجَمَالِ ، وَالْكَفَّ
 يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى خِصْبِ الْبَدَنِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً - وَلَوْ مَبْعُوضَةً - نَظَرَ مِنْهَا مَا عَدَا
 مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبْنُ الرُّفْعَةِ .

= وَأَعْلَمَ : أَنَّ الْمَسَّ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ كَالنَّظَرِ ، بَلْ أَقْوَى ، إِلَّا النَّظَرَ بِشَهْوَةٍ أَوْ
 خَوْفٍ فَتَنَةٍ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ .

وَيُسِّنُّ الْقِيَامَ لِأَهْلِ الْفَضْلِ وَنَحْوِهِمْ إِكْرَامًا لَا رِيَاءَ وَتَفْخِيمًا ، إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ
 ضَرُورَةٍ ، فَرُبَّمَا يَجُوزُ ، وَخَرَجَ بِالْقِيَامِ الرُّكُوعُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْأَعَاجِمِ وَالصُّلَحَاءِ وَالْأَمْرَاءِ
 وَنَحْوِهِمْ ، فَهُوَ حَرَامٌ وَلَوْ مَعَ الطَّهَارَةِ وَأَسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِيمَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو حَجَرٍ .
 وَأَلَّفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مَوْئِلًا) اهربرماوي .

[وَالْمَوْلُفُ هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ الْمَجْدُودُ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ الْتَوَائِي الْقُنَوَيْ
 سَنَةً : (٦٧٦هـ) ، يَكْتَابُ سَمَاءً : « التَّرْخِيصُ فِي الْقِيَامِ لِدَوِي الْفَضْلِ وَالْمَرْزَةِ مِنْ
 أَهْلِ الْإِسْلَامِ »] .

(١) أَخْرَجَهُ عَنِ الْمُغْبِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَدُ (٢٤٤/٤ - ٢٤٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٨٧) ،
 وَالسَّانِي (٣٢٣٥) ، وَأَبْنُ مَاجَه (١٨٦٥) ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(٢) الْمَمْسُوحُ : هُوَ الرَّجُلُ الْمَقْطُوعُ الذِّكْرُ وَالْأُتَيْنِ . وَنَحْوُ الْمَمْسُوحِ : الْمَحْرَمُ لَهَا .

وَالنَّظَرُ يَكُونُ (عِنْدَمَا لِحِطْبَتِهَا يَعْزِمُ) أَي : عِنْدَ عَزْمِهِ عَلَى خِطْبَتِهَا
(بِالْعَزْمِ) أَي : عَزْمًا مَصُورًا بِالْعَزْمِ ، وَيَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ لَوْ قَالَ بَدَلَ قَوْلِهِ :
(يَعْزِمُ بِالْعَزْمِ) : بِالْعَزْمِ وَالْعِزْمِ .

(وَالْحِجْدُ) - بِكَسْرِ الْكِيمِ - أَي : لَا بِالْهَزْلِ ، فَوْقَ النَّظَرِ قَبْلَ الْخِطْبَةِ ،
لَكِنْ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْعَزْمِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَبَعْدَ الْخِطْبَةِ قَدْ يُفْضَى
الْحَالُ إِلَى التَّرَكِّ فَيَسْقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَتَوَقَّفُ النَّظَرُ عَلَى إِذْنِهَا وَلَا إِذْنِ وَلِيِّهَا أَكْتِفَاءً
بِإِذْنِ الشَّارِعِ ، وَلِنِائِلِ تَزَيُّنِ فَيَفُوتَ غَرَضُهُ .

وَلَهُ تَكَرُّرُ النَّظَرِ إِنْ أَحْتَجَّ إِلَيْهِ ، وَلَا يَتَقَيَّدُ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ ، بَلِ الصَّابِطُ فِيهِ
الْحَاجَةُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِشَهْوَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ وَالرُّوْيَانِيُّ^(١) ، وَإِنْ
قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : فِي نَظَرِهِ بِشَهْوَةٍ^(٢) .

(١) وَهُوَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو الْمُحَاسِنِ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ الرَّوْيَانِيُّ
قَاضِي مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ فِي زَمَانِهِ ، أَخَذَ عَنْ نَاصِرِ الْعَمَرِيِّ ، صَارَ فِي الْمَذْهَبِ
بِحَيْثُ قَالَ : لَوْ أَحْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ . . لِأَمْلِيَّتِهَا مِنْ حِفْظِي . مِنْ كُتُبِهِ : « بَحْرُ
الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَنَاصِيصُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« حَلِيَّةُ الْمُؤْمِنِ » ،
وغير ذلك . وَكَانَ لَهُ حُظُوتُهُ عِنْدَ الْمُلُوكِ ، كَانَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ : (٤١٥ هـ) ، وَقَتْلُهُ
الْمَلَا حِدَةً شَهِيداً سَنَةَ : (٥٠٢ هـ) .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (فَانْتَدَى : هَلْ يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْأَمَةِ الْمَسْبِيَّةِ حَالَ شَرَايِهَا ، كَأَن
يُنْظَرُ إِلَيْهَا وَلَوْ بِشَهْوَةٍ مِثْلَ الْخِطْبَةِ؟ أَمْ يَفْرَقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ؟ .

قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْقَاسِمِ : وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي دَرَسِ الْعَلَامَةِ الرَّمْلِيِّ ، وَتَوَقَّفَ
فِيهَا ، فَمِنَ الطَّلَبَةِ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ . قَالَ : وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْمَلَ
بِالْفَرْقِ . فَلْيُحَرَّرْ . اهـ

أَقُولُ : وَلَعَلَّ الْفَرْقَ : أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالنَّظَرِ لِلزَّوْجَةِ مِمَّنْ يَرِيدُ نِكَاحَهَا ، وَعَلَّلَهُ بِبَقَاءِ =

تنبيه : عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ كَلَامَ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَنْظَرُ مِنَ الْآخِرِ مَا عَدَا عَوْرَةَ الصَّلَاةِ .

وأَعْلَمَ : أَنَّ الْخُطْبَةَ - بِكسر الخاءِ - : التماسُ الْخَاطِبِ النِّكَاحَ مِنْ جِهَةِ الْمَخْطُوبَةِ سواءَ كَانَ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ وَلِيِّهَا ، أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا . مأخوذةً مِنَ الْخُطْبِ : وَهُوَ الشَّأْنُ ، أَوْ مِنَ الْخِطَابِ : وَهُوَ الْكَلَامُ ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلنِّكَاحِ فِي أَحْكَامِهِ ، فَإِنْ سُنَّ . . سُنَّتْ ، وَإِنْ كُرِهَ . . كُرِهَتْ ، وَهَكَذَا فَإِنَّ الْوَسَائِلَ تُعْطَى أَحْكَامَ الْمَقَاصِدِ ، كَمَا قَالَ الْزَّيَّادِيُّ^(١) تَبَعًا لِلشَّيْخِ أَبِي حَجَرٍ .

وَسُنَّ خُطْبَةً - بضم الخاءِ - قَبْلَ خُطْبَةٍ - بِكسرِها - فَيَحْمَدُ اللَّهُ الْخَاطِبُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُوصِي بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

ثُمَّ يَقُولُ : جَنَّتُكُمْ خَاطِبًا كَرِيمَتُكُمْ أَوْ فَتَاتُكُمْ فَلَانَةَ بِنْتِ فَلَانَةٍ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَخُطِبُ الْوَلِيَّ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عَنْكَ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

فَيُسَلِّ خُطْبَتَانِ : خُطْبَةً مِنَ الْخَاطِبِ ، وَخُطْبَةً مِنَ الْوَلِيِّ .

= الْمَوَدَّةُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا كَذَلِكَ الشَّرَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الشَّرَاءِ الْأَسْتِمَاعُ . فَلْيُتَأَمَّلْ (اهـ) برماوئي .

(١) الزَّيَّادِيُّ : عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى الزَّيَّادِيُّ الْمَصْرِيُّ ، نَوْرُ الدِّينِ ، فقيهٌ ، أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الشَّافِعِيَّةِ بِ(مِصْرَ) ، نَسَبَتْهُ إِلَى مُحَلَّةٍ (زَيَّادِ) بِ(الْبَحِيرَةِ) ، كَانَ مُقَامُهُ وَوَفَاتُهُ فِي (الْقَاهِرَةِ) . مِنْ كِتَابِهِ « حَاشِيَةٌ عَلَى « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » لِزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ، تَوْفِيَ سَنَةَ (١٠٢٤ هـ) .

١١- (وَيَعْقِدُ) ندباً (فِي شَوَّالٍ) - بتركِ التَّنَوُّينِ لِلضَّرُورَةِ - فَإِنَّهُ ﷺ عَقَدَ عَلَى عَائِشَةَ فِي شَوَّالٍ (١) .

وَيُسَرُّ أَنْ يَعْقِدَ (بِكُرَّةٍ جُمُعَةٍ) ؛ لِأَنَّ يَوْمَهَا أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ (٢) ، مَعَ أَنَّ الْبُكْرَةَ وَقْتُ الْبَرَكَةِ (٣) ، وَفِي كَوْنِ الْعَقْدِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ تَفَاوُلٌ بِالْاجْتِمَاعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَإِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ أَبُونَا آدَمُ مَعَ أُمَّنَا حَوَّاءَ [عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] .
وَيُسْتَحَبُّ بَيْنَ يَدَيِ الْعَقْدِ خُطْبَةٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَيَخْطُبُ) ندباً إجماعاً ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ (٤) رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَوْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ . . لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ (٥) ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُحَقِّقِينَ لَا يَعُدُّونَ مَخَالَفَتَهُ

(١) لَخَبَرِ الصُّدَيْقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٤٢٣) فِي النِّكَاحِ ، قَالَتْ : (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ ، فَأَتَى نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ أَحْظَى عِنْدَهُ مَنِيَّ) ؟ .

(٢) جَمَعَ فَضَائِلَ وَخُصُوصِيَّاتٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الشُّبُوطِيُّ فِي مَوْئِلٍ يَحْوِي عَلَى مِثْلِ خَصْلَةٍ سَمَّاهُ : « خُصُوصِيَّاتُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » مَطْبُوعٌ وَمُتَدَاوِلٌ .

(٣) لَخَبَرِ صَخْرِ الْغَمَامِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٦٠٦) ، وَالتِّرْمِذِيِّ (١٢١٢) ، وَأَبْنِ مَاجَهَ (٢٢٣٦) ، وَأَبْنِ حِبَّانَ (٤٧٥٤) ، بِلَفْظٍ : « اَللَّهُمَّ . . بَارِكْ لِأُمْنِي فِي بُكُورِمَا » ، وَسَلَفٌ .

(٤) هُوَ الْإِمَامُ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو سَلِيمَانَ ، إِمَامُ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، الْمَلَقَبُ بِالظَّاهِرِيِّ ، وَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ الطَّائِفَةُ الظَّاهِرِيَّةُ ، أَحَدُ أَرْبَةِ الْإِسْلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ ، أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْعِلْمِ بِ(بَغْدَادَ) ، كَانَ زَاهِداً وَرِعاً نَاسِكاً ، وَفِي كِتَابِهِ حَدِيثٌ كَثِيرٌ ، لَكِنَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ عَزِيزَةٌ ، وَلَدَ فِي (الْكُوفَةِ) سَنَةَ : (٢٠١) هـ ، وَتَوَفَّى : (٢٧٠) هـ - ب(بَغْدَادَ) .

(٥) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (سُئِلَ عَنِ الْمَصَافِحَةِ حَالِ الْعَقْدِ : هَلْ هِيَ سُنَّةٌ ، أَوْ بَدْعَةٌ ؟)

معتبرة ، كما في « الأذكار » [ص/ ٤٥٢] للتناوي .

والأفضل : أَنْ يَخْطُبَ (بِالْمَشْرُوعِ) وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَ (يَبْدَأُ بِالْحَمْدِ) .

وَلَمَّا زَوَّجَ ﷺ بِنْتَهُ فَاطِمَةَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ فِي خُطْبَتِهِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَخْمُودِ بِنِعْمَتِهِ ، الْمَعْنُودِ بِقُدْرَتِهِ ، الْمُطَاعُ بِسُلْطَانِهِ ، الْمَرْهُوبُ مِنْ عَذَابِهِ وَسَطَوْتِهِ ، الثَّابِتُ أَمْرُهُ فِي أَرْضِهِ وَسَمَائِهِ ، الَّذِي خَلَقَ الْخَلْقَ بِقُدْرَتِهِ ، وَسَيَّرَهُمْ بِأَحْكَامِهِ وَمَشِيتِهِ ، وَجَعَلَ الْمَصَاهِرَةَ سَبَبًا لِأَحْقَا ، وَأَمْرًا مُفْتَرَضًا ، وَشَجَّ - أَي : شَبَّكَ - بِهِ الْأَنَامَ ، وَأَكْرَمَ بِهِ الْأَرْحَامَ ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ . [الفرقان : ٥١] وَلِكُلِّ قَدَرٍ أَجَلٌ ، وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿ يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد : ٣٩] .

وروي بالأسانيد الصحيحة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أَنَّهُ قَالَ : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ . فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ . فَلَا هَادِيَ لَهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ :

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ . وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

أجاب : الظاهر أنها بدعة ، ولعلها من صنيع الجاهليّة الذين يجعلون النكاح بالصّفاق (اهـ فتاوى المناوي) .

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٦﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٧٠ - ٧١] « (١) .

قال بعض أصحابنا : ويستحب أن يقول مع هذا : أزوجك على ما أمر الله عز وجل به من إمساكٍ بمعروفٍ أو تسريحٍ بإحسان .

وأما الزوج . . فالمذهب المختار أنه لا يخطب بشيء ، بل إذا قال له الولي : زوجتك فلانة . . يقول - متصلاً به - : قبلت تزويجها ، فلو قال : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . . صحَّ النكاح ، وقال بعض أصحابنا : يبطل به النكاح ، وقال بعضهم : يستحب أن يأتي به ، ولا يبطل النكاح .

والصواب ما قدمناه .

١٢- (وَسُنَّ لَهُ) أي : للزوج (بَعْدَ الدُّخُولِ) بالنظر للأفضل ، وإلا . . فهي تُسَنُّ قبل الدُّخُولِ أيضاً ، لكنّها خلافُ الأفضل ؛ لأنّه ﷺ لم يولم على نسائه إلا بعده ، وفاعلُ سُنَّ قوله : (وَلَيْمَةٌ) (٢) مِنَ الْوَلَمِ ، وهو الاجتماعُ ؛

(١) أخرجه عن ابن مسعود رضي الله عنه أبو داود (٢١١٨) و(٢١١٩) ، وأثره في (١١٠٥) ، والنسائي (٣٢٧٧) ، وابن ماجه (١٨٩٢) في النكاح ، بالأسانيد الصحيحة كما في «الأذكار» (٧٨٤) .

(٢) في هامش المخطوط : (قوله : (وليمة) أي : لخبر «الصحيحين» [عن ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (٥١٧٣) ومسلم (١٤٢٩) في النكاح] : « إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلَيْمَةٍ عَزَسَ . . فَلْيَأْتِهَا » ، قال العلامة المناوي : وهذا في غير القاضي ، أمّا هو : فلا تجب عليه الإجابة في محل ولايته ، بل إن كان للداعي خصومة أو غلب على ظنه أنه سيخاصمه . . حرّم عليه الحضور . =

لاجتماع الزوجين أو لاجتماع الناس لها ، وهي اسم لكل طعام يُتخذ لحادثٍ سرورٍ أو غيره ، وجمع بعضهم أنواع الولائم في قوله [من الكامل] :

إِنَّ الْوَلَائِمَ عَشْرَةٌ مَعَ وَاحِدٍ مَنْ حَاذَهَا قَدْ عَزَّ فِي أَقْرَانِهِ
فَالْحُرْصُ إِنْ نَفَسَتْ كَذَلِكَ عَقِيقَةً لِلطُّفْلِ وَالْإِعْذَارُ عِنْدَ خَتَانِهِ
وَلِحِفْظِ قُرْآنٍ وَأَدَابٍ لَقَدْ قَالُوا الْخِذَاقُ لِحِفْظِهِ وَبَيَانِهِ
ثُمَّ أَلْمَلَاكَ لِعَقْدِهِ وَوَلِيمَةً فِي عَزْمِهِ فَأَحْرَصَ عَلَى إِغْلَانِهِ
وَكَذَلِكَ مَادُّةٌ بِلَا سَبَبٍ تُرَى وَكَيِّنَرَةٌ لِنَيْائِهِ لِمَكَانِهِ
وَنَقِيقَةٌ لِقُدُومِهِ فَوْضِيْمَةٌ مِنْ أَقْرِبَاءِ أَلْمَيْتِ أَوْ جِنَانِهِ
وَأَوَّلُ^(١) الشَّهْرِ الْأَصْبَغُ عَيْنَرَةٌ^(٢) بِذِيحَةِ جَاءَتْ لِرَفْعَةِ شَانِهِ

(و [إِحَابَتُهَا]) أي : وليمة العرس (فَرْصُ) أي : واجبة ؛ لخبر : « شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ ، تُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ ، وَمَنْ لَمْ يُحِبِ الدَّعْوَةَ . فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ »^(٣) أي : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ حَالِ كَوْنِهَا

قال في « الإحياء » وإذا حضر . . ينبغي له أن يقصد بالإجابة الافتداء بالكسوة حتى يمتدح (أهـ برماوي) .

(١) لا يستقيم الوزن إلا بإشباع فتحة الواو .

(٢) العنيرة - بوزن ذبيحة - : شاة كانوا يذبحونها في رجبٍ لآلِهَتِهِمْ ، فنهى عنها الشارع بقوله ﷺ : « لَا فَرَجَ وَلَا عَيْنَرَةَ » [أخرجَهُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٧٣)] . وَالْفَرَجُ : أَوَّلُ وَلَدٍ تَتَجُّهُ الثَّقَاتُ ، كانوا يذبحونه لآلِهَتِهِمْ يَتَبَرَّكُونَ بِذَلِكَ .

(٣) أخرجَهُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا الْبُخَارِيُّ (٥١٧٧) ، وَمُسْلِمٌ (١٤٣٢) (١٠٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٤٢) ، وَأَبْنُ مَاجَه (١٩١٣) فِي الْكَنَاحِ ، وَرَوَاهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا مُسْلِمٌ (١٤٣٢) (١٠) .

تدعى إليها الأغنياء وتترك الفقراء ، ومن لم يُجِبِ الدَّعوة في غير هذه الحالة . فقد عصى الله ورسوله ، والمراد وليمة العرس ؛ لأنها المنصرفُ إليها اللَّفْظُ عند الإطلاق .

وأما وليمة غير العرس ولو وليمة العقد . فالإجابة إليها سُنَّةٌ ، وإنما تجبُ في وليمة العرس ، وتُسَنُّ في وليمة غيره بِشروطٍ نحو العشرين شرطاً ، منها :
١- أن لا يكون في محلِّ حضوره معصية ولو صغيرة ، وكان بحيث لو حضرَ ونهاههم عنها . . لم ينتهوا .

٢- وأن تكون الدَّعوة غير مختصة بالأغنياء لغناهم .

٣- وأن تكون في اليوم الأوَّل في وليمة العرس .

٤- وأن يكون المدعو مُعَيَّناً .

٥- وأن لا يُدعى لنحو طمع في جاهه .

٦- وأن تكون الدَّعوة جازمة .

٧- وأن يكون كُلُّ مِنَ الدَّاعي والمدعو مسلماً .

٨- وأن لا يكون في مال الدَّاعي شبهة قويَّة .

٩- وأن يكون الدَّاعي مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ .

١٠- وأن لا يكون امرأة أجنبية حيث كان يُخشى الْفِتْنَةُ .

= وفي الباب : حديثُ أبْنِ عمرَ رضيَ اللهُ عَنْهُمَا عندَ الْبخَارِيِّ (٥١٧٣) ، ومسلمٍ (١٤٢٩) وغيرِهِم : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ . . . » ، و : « مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ . . . » .

[١٣] وَأَرْكَانُهُ: زَوْجٌ ، وَلِيٌّ ، وَزَوْجَةٌ وَشَاهِدَا عَدْلٍ ، وَتَسْتَوِرِي الْعَقْدَ

١١- وَأَنْ لَا يَكُونَ فَاسِقًا أَوْ ظَالِمًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ الْكَلَامُ فِي الْإِجَابَةِ لَطْعَامِ الْفَاسِقِينَ .

١٢- وَأَنْ لَا يُعْذَرَ الْمَدْعُوُّ بِمَرَحُصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ^(١) .

(وَتَدْخُلُ بِالْعَقْدِ) فَوْقَهَا مَوْسِعٌ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ ، وَلَا آخِرَ لَهُ ، وَلَا تَفْوُتُ بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ ، وَلَا بِطَوِيلِ الزَّمَنِ ، وَيُعْلَمُ مِنْ دَخُولِهَا بِالْعَقْدِ أَنَّ مَا يُعْمَلُ حَالَ الْعَقْدِ مِنْ سُكْرِ وَغَيْرِهِ كَافٍ فِي الْكُلِيَّةِ حَيْثُ كَانَ بَعْدَ الْعَقْدِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ قَبْلَهُ ، وَبِأَيِّ شَيْءٍ أَوْلَمَ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ . . جَازٌ ، لَكِنَّ أَقْلَ الْكَمَالِ لِلْمَتَمَكِّنِ شَاءَ ، وَلِغَيْرِهِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ .

وَيُنْدَبُ إِذَا أَوْلَمَ بِنَحْوِ شَاءِ أَنْ لَا يَكْسِرَ عِظَامَهَا كَالْعَقِيقَةِ ، وَنَقَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلُهَا لَيْلًا ؛ لِأَنَّهَا فِي مَقَابِلَةِ نِعْمَةٍ لَيْلِيَّةٍ .

وَلَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى سُنَنِ النِّكَاحِ . . شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى أَرْكَانِهِ فَقَالَ :

١٣- (وَأَرْكَانُهُ) خَمْسَةٌ :

أَوَّلُهَا: (زَوْجٌ) ، وَشُرْطَ فِيهِ : حِلٌّ ، وَاخْتِيَارٌ ، وَنَعْيٌ ، وَعِلْمٌ بِحِلِّ الْمَرْأَةِ لَهُ ، فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ مُحْرَمٍ ، وَلَا مُكْرَهٍ ، وَلَا غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، وَلَا مَنْ جُهْلَ حِلِّهَا لَهُ .
وِثَانِيهَا : (وَلِيٌّ)^(٢) وَسَيَذْكُرُ شُرُوطَهُ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (نَعَمْ . . لَوْ كَانَتْ الْمَعْصِيَةُ تَزُولُ بِحُضُورِهِ . . وَجِبَ عَلَيْهِ الْحُضُورُ ؛ إِجَابَةً لِلدَّعْوَةِ ، وَإِزَالَةً لِلْمَعْصِيَةِ) اهـ

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَلِيٌّ) أَي : ذَكَرَ ، فَلَا يَكُونُ الْوَلِيُّ أُنْثَى ، فَإِنَّهَا لَا تَزُوجُ نَفْسَهَا وَلَا غَيْرَهَا ، أَي : لَا بِوَكَالَةٍ وَلَا وَلايَةٍ .

نَعَمْ . . إِنْ وُلِّيَتْ الْوَلَايَةَ الْعَظِيمَى - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى - صَحَّ مِنْهَا ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ ، =

(و) ثالثها : (رَوْجَةٌ) ، وَشُرْطَ فِيهَا : حِلٌّ ، وَتَعَيُّنٌ ، وَخُلُوفٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ، وَعِلْمٌ بِأُثُوثِهَا ، فَلَا يَصَحُّ نِكَاحُ مُحَرَّمَةٍ ، وَلَا غَيْرِ مَعِيْنَةٍ ، كِلَا حِدَى أَمْرَاتَيْنِ ، وَلَا مَنْكُوحَةٍ ، وَلَا مَعْتَدَةٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا خُنْثَى وَإِنْ بَانَتْ أُثُوثُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ زَوْجاً ، فَلَا يَصَحُّ نِكَاحُهُ وَإِنْ بَانَتْ ذَكَورَتُهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ فِي النِّكَاحِ ثُمَّ بَانَتْ ذَكَورَتُهُ ، فَإِنَّهُ يُثَبِّتُ صَحَّةَ النِّكَاحِ .

وَالْفَرْقُ : أَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلشَّاهِدَيْنِ ، وَهَذَا إِذَا عُقِدَ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ قَبْلَ الْأَنْضَاحِ ، أَمَّا لَوْ عُقِدَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْأَنْضَاحِ بِالْأُثُوثِ أَوْ عُقِدَ لَهُ بَعْدَ الْأَنْضَاحِ بِالذُّكُورَةِ . . فَإِنَّهُ يَصَحُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

(و) رَابِعُهَا : (شَاهِدَا عَدْلٍ) ، لَوْ قَالَ : وَشَخْصَانِ ذَا عَدْلٍ . . لَأَسْتَقَامَ الْوَزْنُ ، وَشُرْطُ فِيهِمَا : الْإِسْلَامُ - سِوَاهُ كَانَتْ الْمَنْكُوحَةُ مُسْلِمَةً أَوْ كَافِرَةً ، إِذِ الْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ - وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالذُّكُورَةُ ، فَلَا يَنْعَقَدُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَرَقِيقٍ وَأَمْرَأَةٍ .

(وَالْعَدَالَةُ) ^(١) : وَهِيَ مَلَكَتُهُ تَمْنَعُ صَاحِبَهَا مِنْ اقْتِرَافِ الذُّنُوبِ وَصِفَائِهِ

= قِيَاسُهُ تَصْحِيحُ تَزْوِيجِهَا ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَحَيْثُ لَا حَاجَةَ لِرُدِّ الْعَلَامَةِ أَبْنِ قَاسِمٍ فِي ذَلِكَ) اهـ

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَالْعَدَالَةُ) وَهِيَ لَفْظٌ : الْأَسْتِقَامَةُ وَالْإِعْتِدَالُ ، وَعُرْفًا : مَلَكَتُهُ فِي النَّفْسِ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى اجْتِنَابِ الْمَحْرَمَاتِ وَالزُّذَائِلِ الْمُبَاحَةِ ، فَالْصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ وَلَمْ تَصُدَّرْ مِنْهُ كَبِيرَةٌ وَلَمْ تَحْصُلْ لَهُ تِلْكَ الْمَلَكَتَةُ . . لَا يَكُونُ عَدْلًا وَلَا فَاسِقًا .

وَالْمُرَادُ هَا هُنَا : عَدَمُ الْفِسْقِ الظَّاهِرِ ، فَلَا يَصَحُّ عَقْدُ الْفَاسِقِ ، وَإِنْ أَسْرَهُ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَحْرَمَاتِ ، فَيَكْتَفَى بِالْعَدَالَةِ الْمُسْتَوْرَةِ وَالظَّاهِرَةِ ، وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَوَّلِيِّ وَالشَّاهِدَيْنِ .

الخِصَّةِ وَالْكَذَائِلِ الْمُبَاحَةِ ، وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِسَنَةِ مِنْ بُلُوغِهِ أَوْ إِسْلَامِهِ أَوْ تَوْبَتِهِ ، فَلَا يُشْهَدُ إِذَا بَلَغَ أَوْ أَسْلَمَ أَوْ تَابَ فِي الْحَالِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ سَنَةٍ ، بِخِلَافِ الْوَلِيِّ ؛ فَإِنَّهُ يَلِي فِي الْحَالِ إِذَا بَلَغَ أَوْ أَسْلَمَ أَوْ تَابَ^(١) ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِ عَدَمُ الْفِسْقِ لَا الْعَدَالَةَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ .

وَشُرْطَ فِيهِمَا أَيْضاً : السَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ ، وَالضَّبْطُ - وَلَوْ مَعَ النِّسْيَانِ عَنْ قُرْبٍ - وَمَعْرِفَةُ لِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ ، وَعَدَمُ التَّعِينِ لِلْوَلَايَةِ .

فَلَا تَصَحُّ شَهَادَةُ الْأَصَمِّ عَلَى الْأَوْجِهِ مَا لَمْ يَكُنِ الْعَاقِدُ أُخْرَسَ وَعَقَدَ بِالْإِشَارَةِ الَّتِي يَفْهَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ ، فَإِنَّهُ تَصَحُّ شَهَادَةُ الْأَصَمِّ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ الْآنَ لَيْسَ قَوْلًا .

وَلَا تَصَحُّ شَهَادَةُ الْأَعْمَى ، وَمِثْلُهُ مَنْ فِي ظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ بِحَيْثُ لَا يَبْصُرُ الْمَوْجِبَ وَالْقَابِلَ ، وَلَا تَكْفِي مَعْرِفَةُ أَصَوَاتِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْأَصَوَاتَ قَدْ تَشَابَهَتْ .

نَعَمْ . . لَا يَضُرُّ الْفِسْقُ فِي الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ، وَيَنْفَعُ حُكْمُ قَاضِي الضَّرُورَةِ . قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا تَبَعًا لِلْعَلَامَةِ الرَّؤُوسِيِّ : وَيَكْفِي فِي صَحَّةِ الْعَقْدِ تَوْبَةُ الْوَلِيِّ حَالِ الْعَقْدِ فَقَطْ . اهـ وَأَقْرَأَهُ مَشَايِخُنَا . اهـ الْبَرَمَاوِيُّ .

وَقَالَ فِي « التَّحْرِيرِ » : وَحَدَّ الْعَدَالَةِ : مَلَكَهَ تَحْمَلُ عَلَى مِلَازِمَةِ اتَّقْوَى وَالْمَرْوَةِ وَالسَّنَةِ .

وَأَدْنَاهُ تَرَكُ الْكِبَائِرِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى الصِّغَاثِرِ وَمَا يَخُلُ بِالْمَرْوَةِ (١) اهـ

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (التَّوْبَةُ : هِيَ التَّدُّمُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْصِيَةٌ ، وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَتَحْقِيقُ الْإِقْلَاحِ عَنْهَا ، وَرَدُّ الْمِظَالِمِ إِلَى أَهْلِهَا عِنْدَ الْإِمْكَانِ ، وَقَضَاءُ مَا قَصَّرَ فِي فِعْلِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَهِيَ فَرِيضَةٌ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ ، سَوَاءً كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا) اهـ

ولا تصحُّ شهادة مَنْ لا يضبطُ لغفلةٍ أو نسيانٍ ، ولا شهادة مَنْ لا يعرفُ لسانَ المتعاقدين ، وَمَنْ تَعَيَّنَ للولاية ، فلو وكلَّ الأبُّ أو الأخُ المنفردَ وحضرَ شاهداً . لَمْ يَصَحَّ .

ولا يُشترطُ في الشَّاهدين معرفتُهُما للزَّوجةِ بِأسمِها أو نسبِها ، بل تكفي شهادتُهُما على صورةِ العقدِ ، كما قاله أَبُو حَجَرٍ ، وتبعَهُ « الْقَلْيُوبِيُّ عَلَى الْجَلَالِ » ، وعبارَةُ الرَّمْلِيِّ فِي الشَّهَادَاتِ (٣٠١/٨) : قَالَ جَمْعٌ : لا ينعقدُ نكاحٌ مُتَنَبِّئَةً إِلَّا إِنْ عَرَفَهَا الشَّاهِدَانِ أَسْمَاءً وَنَسَباً أَوْ صُورَةً .

(و) ينعقدُ النكاحُ بـ (مَسْتَوْرِي الْعَمْدِ) أي : مستوريِ العدالةِ ، وهما المعروفانِ بها ظاهراً لا باطناً ، بَأَنْ عُرِفَتْ بِالْمَخَالِطَةِ دُونَ التَّرْكِيَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَقِيلَ : هُمَا الَّذِينَ لَمْ يُطْلَعْ لَهُمَا عَلَى مُفَسِّقٍ .

ولا ينعقدُ بمستوريِ الإسلامِ وَالْخُرِّيَّةِ^(١) ، بَأَنْ يَكُونَا بِمَوْضِعٍ يَخْتَلِطُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْكَفَّارِ ، وَالْأَحْرَارُ بِالْأَرْقَاءِ ، وَلَا غَالِبٌ ؛ لسهولةِ الْوُقُوفِ عَلَى ذَلِكَ ، بخلافِ الْعَدَالَةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ :) (وَلَا يَنْعَقِدُ بِمَسْتَوْرِي الْإِسْلَامِ وَالْخُرِّيَّةِ) ، وَهُوَ مَنْ لَا يُعْرَفُ إِسْلَامُهُ وَخُرِّيَّتُهُ ، بَأَنْ يَكُونَ بِمَوْضِعٍ يَخْتَلِطُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْكَفَّارِ ، وَالْأَحْرَارُ بِالْأَرْقَاءِ ، وَلَا غَالِبٌ ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِهِ ؛ لسهولةِ الْوُقُوفِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْخُرِّيَّةِ ، وَكَذَا لَا يَنْعَقِدُ أَيْضاً بِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَالْخُرِّيَّةِ بِالذَّارِ حَتَّى يُعْرَفَ حَالُهُ فِيهِمَا بَاطِناً ، وَلَوْ بَأَنْ فَسَقَ أَحَدُهُمَا - أَيِ : الشَّاهِدَيْنِ - أَوْ فَسَقَهُمَا عِنْدَ الْعَقْدِ . . . بَأَنْ بَطْلَانُهُ ؛ لِفَوَاتِ الْعَدَالَةِ ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بَيِّنَةً ، أَوْ اتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ عَلَيْهِ ، أَوْ اعْتِرَافِ الزَّوْجِ بِهِ ، وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ : (كُنَّا فَاسِقَيْنِ عِنْدَ الْعَقْدِ) ، كَمَا لَا أَثَرَ لِقَوْلِهِمَا : (كُنَّا فَاسِقَيْنِ) بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمَا) اهـ

[١٤] وَصِبْغَةُ إِنْجَابِ الْوَلِيِّ صَرِيحَةٌ وَيَقْبَلُهُ الزَّوْجُ الرَّشِيدُ بِلَا مَدٍّ
[١٥] بِلَفْظٍ : تَزَوَّجْتُ نَكَحْتُ فَلَانَةً جَوَاباً لِرَزَوَّجْتُ وَأَنْكَحْتُ لِلْمُضْدِ

١٤- (وَ) خامسها : (صِبْغَةُ) - بلا تنوين للضرورة - ويُسْتَرْطُ فيها ما يُسْتَرْطُ في صِبْغَةِ الْبَيْعِ ، وَلَفْظُ مَا أَشْتَقُّ مِنْ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ .

ثُمَّ إِنَّ الصَّبْغَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
(إِنْجَابِ الْوَلِيِّ صَرِيحَةٌ) ، فَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِكُنَايَةٍ فِي الصَّبْغَةِ ، كَأَحْلَلْتُكَ
بَنَتِي ، إِذْ لَا بُدَّ فِي الْكُنَايَةِ مِنَ الْكَيْفِ ، وَلَا أَطْلَاعَ لِلشَّهْرِ عَلَيْهَا .

نَعَمْ . . . الْأَخْرَسُ إِذَا تَعَدَّرَ تَوَكُّلَهُ . . . يَصْحُ النِّكَاحُ بِإِشَارَتِهِ وَكِتَابَتِهِ مَعَ أَنَّهُمَا
كُنَايَتَانِ ، إِذَا فَهَمَهُمَا الْفَطْنُ دُونَ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَوْ
لَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ بَنَتِي ، فَقَبْلَ ، وَنَوِيَا مَعِيْنَةً ، أَوْ قَالَ : زَوَّجِ ابْنِي
بَنَتَكَ ، فَزَوَّجَهُ وَنَوِيَا مَعِيْنَةً . . . فَإِنَّهُ يَصْحُ .

(وَيَقْبَلُهُ الزَّوْجُ الرَّشِيدُ) أَوْ وَلِيُّ غَيْرِ الرَّشِيدِ .

وَيَجُوزُ لِلْسَّفِيهِ أَنْ يَقْبَلَهُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ (بِلَا مَدٍّ) أَيِ : بِلَا أَمْتِدَادٍ وَطَوِيلِ فَصْلٍ ،
بَلْ عَلَى الْفَوْرِ .
وَيَكُونُ قَبُولُهُ :

١٥- (بِلَفْظٍ تَزَوَّجْتُ) فَلَانَةً أَوْ (نَكَحْتُ فَلَانَةً) ، حَالِ كَوْنِ ذَلِكَ (جَوَاباً
لِـ) قَوْلِ الْوَلِيِّ : (زَوَّجْتُ) لَكَ فَلَانَةً (وَأَنْكَحْتُ) لَكَ فَلَانَةً (لِلْمُضْدِ) أَيِ :
لِلْمُتَصَدِّ لِدَلَالَتِهِ .

وَيَصْحُ النِّكَاحُ بِتَقْدِيمِ قَبُولِ عَلَى إِجَابِ ، وَلَا يَضُرُّ إِبْدَالُ الْحَجِيمِ زَايَا^(١) فِي

(١) كَأَنْ يَقُولَ : زَوَّجَنِي ، وَنَحْوُهُ جَوَّزَنِي ، فَأَجَابَهُ : ب : زَوَّزْتُكَ أَوْ جَوَّزْتُكَ .

[١٦] وَلَوْ تَرَجِمَ الْقَادِرُ بِمَا يَفْهَمُونَهُ بِمَا فِي صَرِيحِ لُغَةِ الرُّومِ وَالْهِنْدِ
[١٧] بِلَا قَيْدٍ تَعْلِيلِيٍّ وَتَأْقِيتٍ مُدَّةٍ فَصَحَّحَ لِهَذَا الْعَقْدِ وَأَبْرَمَهُ بِالْمَسْدِ

جميع ذلك ، وكذا لا يضُرُّ إبدالُ الكافِ همزة^(١) .

١٦- (وَلَوْ تَرَجِمَ الْقَادِرُ) - بسكونِ الرَّاءِ - علىِ العربيةِ (بِمَا يَفْهَمُونَهُ)
أي : العاقدانِ والشَّاهدانِ ، فيصحُّ النِّكاحُ بشرطينِ :

١- يُترجمُ (بِمَا فِي صَرِيحِ) - بالثَّوِينِ - (لُغَةٍ)^(٢) لعلَّها لُغِيَّةٌ - بضمِّ اللَّامِ
وسكونِ الغينِ وفتحِ الياءِ - ليستقيمَ أَلْوَزُنُ (الرُّومِ وَالْهِنْدِ) وغيرهما بخلافِ
ما إذا ترجمَ بكنايةٍ ذلك .

١٧- (بِلَا قَيْدٍ تَعْلِيلِيٍّ وَتَأْقِيتٍ مُدَّةٍ) فيُشترطُ عدمُ التَّعليلِ والتَّأْقِيتِ ، فلو بُشِّرَ
بوليدٍ ، فقالَ للمبشِّرِ : إِنْ كَانَ أُنْثَى .. فقد زَوَّجْتُكها قَبْلَ ، أو نَكَحَ إلى شهرٍ ..
لَمْ يَصَحَّ ؛ كَالْبَيْعِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لاختصاصِهِ بمزيدِ احتياطٍ ، وللنَّهْيِ عن نِكَاحِ
الْمُنْعَةِ في خبرِ « الصَّحِيحِينَ »^(٣) .

وإذا وُجِدَتْ صيغةُ الْعَقْدِ بِشروطِها .. (فَصَحَّحَ لِهَذَا الْعَقْدِ وَأَبْرَمَهُ
بِالْمَسْدِ) أي : أَحْكُمَ بِصَحَّتِهِ وَأَجْزَمَ بِهَا .

ثُمَّ أَشَارَ لِلشُّرُوطِ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صَحَّةُ الْعَقْدِ بِقَوْلِهِ :

(١) كَقَوْلِهِ : أَنَا حَتَّكَ ، فَقَالَ : نَأَحْتُ .

(٢) اللَّفْظُ : أَصَوَاتٌ يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ ، تُجْمَعُ عَلَى لُغَاتٍ ، وَهِيَ اخْتِلَافُ
الْكَلَامِ ، كَمَا تُصَغَّرُ عَلَى لُغِيَّةٍ ، وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَشَارُحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لضرورةِ أَلْوَزَنِ
كما قال .

(٣) وهو : أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥١١٥) ،
وَمُسْلِمٍ (١٤٠٧) (٢٩) فِي النِّكَاحِ - : (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُنْعَةِ ، وَعَنِ لَحُومِ
الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ) .

[١٨] وَقَدَّمْ عَلَيْهَا كُلَّ شَرْطٍ مُرْتَبٍ عَلَيْهِ جَوَازُ الْعَقْدِ تُنْتَحَ بِالْقَصْدِ
 [١٩] فَسَلْ عَنْ كَفَاءِ الزَّوْجِ فِي نَسَبِ لَهُ وَحِرْفَتِهِ وَالذِّينِ تَسْلَمُ عَنْ رَدِّ
 [٢٠] وَعَنْ عَيْهِ أَوْ هَلْ غَدَا مُحَرَّمًا^(١) لَهَا بِوَجْهِ اتِّسَابٍ أَوْ رَضَاعٍ عَلَى الْمَهْدِ

١٨- (وَقَدَّمْ عَلَيْهَا) في الاعتبار (كُلَّ شَرْطٍ مُرْتَبٍ عَلَيْهِ جَوَازُ الْعَقْدِ)
 بِالرَّفْعِ : نَائِبُ فَاعِلٍ ، فَأَنْتَ (تُنْتَحَ بِالْقَصْدِ) مِنَ الْمَنْحِ : وَهُوَ الْإِعْطَاءُ .

١٩- (فَسَلْ عَنْ كَفَاءِ)^(٢) - بدمج الهمزة - أي : كَفَاءَةُ (الزَّوْجِ) لِلزَّوْجَةِ
 (فِي نَسَبِ لَهُ) ؛ كَأَنْ يَكُونَ شَرِيفًا لِلشَّرِيفَةِ .

(وَحِرْفَتِهِ) بِأَنْ لَا تَكُونَ حِرْفَتُهُ ذَنِيئَةً ، فَتَحُوْ كَنَاسٍ لَيْسَ كَفْوًا لِبَنَاتِ خِيَاطٍ .
 (وَالذِّينِ) وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِالْعِمَّةِ ، فَلَيْسَ فَاسِقٌ كَفْوًا لِعَفِيفَةٍ ، وَإِنَّمَا يَكَاْفُوهَا
 عَفِيفٌ ، فَحِينَئِذٍ (تَسْلَمُ عَنْ رَدِّ) لِلْعَقْدِ .

٢٠- (وَ) سَلْ (عَنْ عَيْهِ) أي : سَلَامَتِهِ مِنْ عَيْبٍ مِنْ عِيُوبِ النِّكَاحِ ؛ كَجُنُونٍ

(١) فِي النَّظْمِ : (مُحَرَّمًا) بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْوَزْنُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (وَهَلْ فَقَدْ الْكَفَاءَةُ يُؤْتَرُ فِي بَطْلَانِ النِّكَاحِ ، أَمْ لَا ؟) .

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَوْجِبُ لِلْأَوْلِيَاءِ حَقُّ الْأَعْتَرَاكِ .

وَقَالَ مَالِكٌ : يَبْطُلُ النِّكَاحُ .

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَصَحُّهُمَا : الْبَطْلَانُ إِلَّا إِذَا حَصَلَ مَعَهُ رِضَا الزَّوْجَةِ
 وَالْأَوْلِيَاءِ .

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَيْنِ : أَظْهَرُهُمَا : الْبَطْلَانُ .

وَإِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ التَّزْوِيجَ مِنْ كَفْوٍ بَدُونِ مَهْرٍ مِثْلِ لَهَا . . لَزِمَ الْوَلِيُّ إِجَابَتَهَا عِنْدَ

الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ .

وَنِكَاحٌ مَنْ لَيْسَ بِكَفْوٍ فِي النَّسَبِ . . غَيْرُ مُحَرَّمٍ بِالْإِتِّفَاقِ (اهـ)

وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي « رَحْمَةِ الْأُئِمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأُئِمَّةِ » [ص / ٣٩١-٣٩٢] .

[٢١] وَعَنْ مَحْرَمٍ بِالصَّهْرِ أَوْ كُفْرِهَا خَلَا كِتَابِيَّةٍ أَوْ زَادَ خَامِسَةَ الْعَدِّ

وَجُذَامٍ وَبَرَصٍ ، فَغَيْرُ الْكَلِيمِ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ كَفْوًا لِلتَّسْلِيمِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْتَفْسَرَ تَعَاثُ صَحْبَةٍ مَنْ بِهِ ذَلِكَ ، وَتُعْتَبَرُ الْحُرِّيَّةُ أَيْضًا ، فَالزَّاقِقُ لَيْسَ كَفْوًا لِعَتِيقَةٍ وَلَا مُبْعُضَةٍ .

وَاخْتَلَفَ فِي أَشْرَاطِ الْيَسَارِ ، وَالْمُعْتَمَدُ : عَدَمُ أَشْرَاطِهِ .

وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمْ شُرُوطَ الْكَفَاءَةِ فِي قَوْلِهِ [مِنْ الْكَامِلِ] :

شَرُطُ الْكَفَاءَةِ خَمْسَةٌ قَدْ حُرِّزَتْ يُنَبِّئُكَ عَنْهَا بَيْتُ شِعْرِ مُفْرَدُ
نَسَبٍ ، وَدَيْنٍ ، حِرْفَةٍ ، حُرِّيَّةٍ فَقَدْ الْعُيُوبُ ، وَفِي الْيَسَارِ تَرَدُّدُ

وَقَالَ الشَّيْخُ مَرْعِيُّ الْحَنْبَلِيِّ^(١) [مِنْ الْكَامِلِ] :

قَالُوا الْكَفَاءَةُ سِتَّةٌ ، فَأَجَبْتُهُمْ قَدْ كَانَ هَذَا فِي الزَّمَانِ الْأَقْدَمِ
أَمَّا بَنُو هَذَا الزَّمَانِ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سِوَى يَسَارِ الذَّرْهِمِ

(أَوْ هَلْ غَدَا) أَي : صَارَ ، وَلَوْ قَالَ بَدَلُ غَدَا : (يَكُونُ) . . لَأَسْتَقَامَ .
(مُحَرَّمًا) - بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْهَاءِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ - (لَهَا بَوَاجُهِ
أَنْتِسَابِ) كَأَخِيهَا مِنَ النَّسَبِ ، (أَوْ) بَوَاجُهِ (رَضَاعٍ عَلَى الْمَهْدِ) ؛ كَأَخِيهَا مِنَ
الرَّضَاعِ .

٢١- (وَ) سَلَّ (عَنْ مَحْرَمٍ) لَهَا (بِالصَّهْرِ) أَي : الْمَصَاهِرَةِ ؛ كَزَوْجِ أُمِّهَا
الْمَدْخُولِ بِهَا .

(١) مَرْعِيُّ الْحَنْبَلِيُّ : بَنُ يَوْسُفَ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكُرْمِيُّ الْمَقْدِسِيُّ ، مُؤَرِّخٌ ، أَدِيبٌ ، مِنْ
كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ فِي الْفَقْهِ ، مِنْهَا : « غَايَةُ الْمُنْتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ
الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى » وَ« دِيْوَانُ شَعْرِ » ، وَغَيْرُهَا . تَوَفَّى سَنَةَ : (١٠٣٣ هـ) .

فَيَحْرُمُ بِالنَّسَبِ : نِكَاحُ الْأُمِّ ، وَالْبَنَتِ ، لَا الْمَخْلُوقَةَ مِنْ مَاءِ زَنَاهُ^(١) ، فَلَا يَحْرُمُ نِكَاحُهَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ حَرَّمَهَا ؛ كَالْحَنْفِيَّةِ ، بِخِلَافِ آيِنِهَا مِنَ الزَّنَا ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا ؛ لِثَبُوتِ النَّسَبِ وَالْإِرْثِ بَيْنَهُمَا . وَيَحْرُمُ أَيْضًا بِالنَّسَبِ : نِكَاحُ الْأُخْتِ ، وَبَنَتِ الْأَخِ ، وَبَنَتِ الْأُخْتِ ، وَنِكَاحُ الْعَمَّةِ ، وَالْخَالَةِ ، فَهَذِهِ سَبْعَةٌ مِنَ النَّسَبِ .

وَيَحْرُمُ نِكَاحُ مِثْلِهَا مِنَ الرَّضَاعِ ؛ لِخَبَرِ : « يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ »^(٢) . وَفِي رِوَايَةٍ : « حَرُمُوا مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ »^(٣) . وَيَحْرُمُ بِالمَصَاهِرَةِ : زَوْجَةُ أَبِيكَ ، وَزَوْجَةُ أُمِّكَ ، وَأُمُّ زَوْجَتِكَ^(٤) ، وَبَنَتُ مَدْخُولَتِكَ^(٥) فِي الْحَيَاةِ .

(١) لَخْبَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٠٥٣) فِي الْبَيْعِ ، وَمُسْلِمٍ (١٤٥٧) فِي الرَّضَاعِ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » . لِلْفِرَاشِ : أَيِ تَابِعٍ لِمَا حَبِ الْفِرَاشِ . الْعَاهِرُ : الزَّانِي . الْحَجَرُ : أَيِ الْحَرَمَانِ وَالْحَبِيبَةِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ (٢٦٤٥) فِي الشَّهَادَاتِ ، وَ(٥١٠٠) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ (١٤٤٧) (١٣) فِي الرَّضَاعِ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْبُخَارِيُّ (٥١١١) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ (١٤٤٥) (٥) فِي الرَّضَاعِ .

(٤) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَأُمُّ زَوْجَتِكَ) وَإِنْ عَلَتْ أَثْمَهَا ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ ، وَسَوَاءٌ وَقَعَ دُخُولٌ بِالزَّوْجَةِ أَمْ لَا) اهـ . لِأَنَّ : الْعَقْدَ عَلَى الْبَنَاتِ يُحْرِمُ الْأُمّهَاتِ .

(٥) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَبَنَتُ مَدْخُولَتِكَ) أَيِ : بَنَتُ الزَّوْجَةِ إِذَا دُخِلَ بِالْأُمِّ ، وَهِيَ الزَّوْجَةُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ ، وَكَذَا بَنَاتُهَا ، وَبَنَتُ ابْنِ الزَّوْجَةِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي « تَفْسِيرِهِ » .

وأَعْلَمَ : أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي زَوْجَةِ الْإِبْنِ وَزَوْجَةِ الْآبِ وَأُمُّ الزَّوْجَةِ عِنْدَ عَدَمِ الدُّخُولِ بِهِنَّ . . أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ صَحِيحاً .

(أَوْ كُفْرَهَا) فَإِنَّ الْكَافِرَةَ لَا تَحِلُّ (خَلَا كِتَابِيَّةٌ) - خَالِصَةٌ : وَهِيَ الْيَهُودِيَّةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ ، ذِمِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ حُرِّيَّةً - فَيَحِلُّ نِكَاحُهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ ، بِشَرِطِ أَنْ لَا يُعْلَمَ دُخُولُ أَوَّلِ آبَائِهَا فِي ذَلِكَ الَّذِينَ بَعْدَ النَّسَخِ إِنْ كَانَتْ إِسْرَائِيلِيَّةً ، بِأَنْ يُعْلَمَ دُخُولُ أَوَّلِ آبَائِهَا فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَ النَّسَخِ ، أَوْ شُكٌّ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عُلِمَ دُخُولُهُ فِيهِ بَعْدَ النَّسَخِ .

فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ إِسْرَائِيلِيَّةٍ . . اشْتَرَطَ أَنْ يُعْلَمَ دُخُولُ أَوَّلِ آبَائِهَا فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَ النَّسَخِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عُلِمَ دُخُولُهُ فِيهِ بَعْدَ النَّسَخِ ، أَوْ شُكٌّ .
وَخَرَجَ بِالْكِتَابِيَّةِ : غَيْرُهَا كَالْمَجُوسِيَّةِ وَالنَّوْثِيَّةِ ^(١) .

وبَقَوْلِنَا (خَالِصَةٌ) : الْمَتَوَلَّدَةُ بَيْنَ كِتَابِيٍّ وَنَحْوِ وَثْنِيَّةٍ ، أَوْ عَكْسُهُ ، فَتَحْرُمُ تَغْلِيباً لِلتَّحْرِيمِ ^(٢) .

(أَوْ زَادَ خَامِسَةَ الْعَدِّ) أَيِ : أَوْ زَادَ الْحُرُّ خَامِسَةً فِي الْعَدِّ ، وَكَذَا لَوْ زَادَ الرَّقِيقُ ثَالِثَةً ، فَيَحِلُّ لِلْحُرِّ أَرْبَعٌ فَقَطْ ، وَلِغَيْرِهِ اثْنَتَانِ كَذَلِكَ ، فَلَوْ زَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا لَهُ . . فَإِنْ كَانَتْ الزَّيَادَةُ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ . . بَطَلَ الْجَمِيعُ .

= وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ تَحْرِيمُ بِنْتِ الرَّبِّيَّةِ وَبِنْتِ الرَّبِيبِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَنَاتِ أَوْلَادِ زَوْجَتِهِ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ نَفْسَةٌ جَدًّا ، يَقَعُ السُّؤَالُ عَنْهَا كَثِيرًا . فَتَفْطَنُ لَهَا (١) هـ .
لَأَنَّ : الدُّخُولَ عَلَى الْأَقْهَاتِ يُحْرِمُ الْبَنَاتِ .

(١) وَكَذَا حُكْمُ الْمُرْتَدَّةِ عَنِ الْإِسْلَامِ .

(٢) لِقَاعِدَةٍ : أَلَوْلَدُ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي النَّسَبِ ، وَالْأُمُّ فِي الرُّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ ، وَأَعْلَاهُمَا فِي الَّذِينَ ، وَأَخْسَهُمَا نَجَاسَةً وَذِيحًا ، وَأَشَدَّهُمَا جِزَاءً وَدِيَّةً ، وَأَخْفَهُمَا زَكَاةً .

نعم... إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَحْرُمُ جَمْعُهُ ؛ كَأَخْتَيْنِ وَهَنْ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ فِي حَرْ ، أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ فِي غَيْرِهِ.. أَخْتَصَّ الْبَطْلَانُ بِهِمَا ، أَوْ كَانَتْ الزَّيَادَةُ فِي عَقْدِهِ.. بَطَلَتْ الزَّائِدَةُ فَقَط .

٢٢- (وَلَا) يَجُوزُ لِلْحَرْ نِكَاحُ (أَمَةٍ) وَكَذَلِكَ الْمُبْعُضَةُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِرْقَاقِ الْوَلَدِ كُلِّهِ فِي الْأَوَّلَى وَبَعْضِهِ فِي الْثَانِيَةِ (إِلَّا) بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :
الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ (لِفَاقِدِ حُرَّةٍ) وَلَوْ كِتَابِيَّةً حِسًّا أَوْ شَرْعًا .
فَالْأَوَّلُ : ظَاهِرٌ ، وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يَجِدْهَا أَصْلًا .

وَالثَّانِي : كَأَنْ وَجَدَهَا غَائِبَةً وَظَهَرَتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ فِي سَفَرِهِ ، أَوْ خَافَ زِنَا مُدَّتَهُ . وَضَبَّطَ الْإِمَامُ الْمَشَقَّةَ : بِأَنْ يُنْسَبَ مُحْتَمِلُهَا فِي طَلَبِ الزَّوْجَةِ إِلَى الْإِسْرَافِ وَمَجَاوِزَةِ الْحَدِّ .

وَكَأَنْ وَجَدَهَا بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْكِتْلِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا يَجِبُ شِرَاءُ مَاءٍ الْطَّهْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ .

وَمَنْ لَا تَصْلُحُ لِلتَّمْنِيعِ - كَصَغِيرَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْوُطْءَ ، وَرَتْقَاءَ ، وَقِرْنَاءَ^(١) ، وَبِرِصَاءَ ، وَهَرَمِيَّةَ ، وَمَجْنُونَةٍ - كَالْمَعْدُومَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُغْنِيهِ ، بِخِلَافِ الْقَادِرِ عَلَى حُرَّةٍ تَصْلُحُ لِلتَّمْنِيعِ ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ حَيْثُ دُعِيَ عَنْ إِرْقَاقِ الْوَلَدِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ .

وَتَرَدَّدَ الْإِمَامُ فِي جَوَازِ نِكَاحِ أَمَةٍ مَعَ تَشْرِيرِ مَبْعُوضَةٍ ؛ لِأَنَّ إِرْقَاقَ بَعْضِ الْوَلَدِ أَهْوَنُ مِنْ إِرْقَاقِ كُلِّهِ ، وَعَلَى تَعْلِيلِ الْمَنْعِ اقْتَصَرَ الشَّيْخَانِ^(٢) .

(١) الرِّتْقَاءُ : الرِّتْقُ ضِدُّ الْفَتْقِ ، وَأَمْرَأَةٌ رَتْقَاءٌ : بَيْنَهُ الرِّتْقُ لَا يَسْتَطَاعُ جَمَاعُهَا ، أَوْ لَأَخْرَقَ لَهَا إِلَّا الْمَبَالُ خَاصَّةً . وَالْقِرْنَاءُ : هِيَ الَّتِي فِي فَرْجِهَا مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ سُلُوكِ الذَّكْرِ فِيهِ ، إِثْنَا عُدَّةٍ غَلِيظَةٍ أَوْ لَحْمَةٍ مُرْتَبِقَةٍ أَوْ عَظْمٍ ، يُقَالُ لَذَلِكَ كُلِّهِ : الْقَرْنُ .

(٢) يَعْنِي : الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَائِي ، وَإِلَّا.. فَأَبْنُ حَجَرٍ وَالرَّمْلِيُّ .

.....

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الرَّاجِحُ .

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مُسْلِمَةً فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ ، كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :
(وَإِسْلَامُهَا شَرْطٌ)^(١) فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ كَمَا عَلِمْتَ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ
الْكَتَابِيَّةِ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الشَّرْطِ بَيْنَ الْخُرِّ وَغَيْرِهِ ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْمُسْلِمِ ،
وَعَامٌّ لِلْخُرِّ وَغَيْرِهِ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [النساء : ٢٥] .

وَالْمُرَادُ بِالْمُحْصَنَاتِ : الْحَرَائِرُ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الْأَوَّلُ : جَرِي
عَلَى الْغَالِبِ ، مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِنَّمَا يَرْغُبُ فِي الْمُؤْمِنَةِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الثَّانِي : فَهُوَ قَيْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ .

(و) الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : (خَوْفُ زِنَا الطَّرْدِ) أَيِ : الْعُمُومِ ، فَيُعْتَبَرُ عُمُومُهُ
لَا خُصُوصُهُ ، حَتَّى لَوْ خَافَ الزَّنَا مِنْ أُمَةٍ بَعِيْنَهَا لِقُوَّةٍ مَبْلِيَةٍ إِلَيْهِ . لَمْ يَنْكِحْهَا ؛
لِعَدَمِ عُمُومِ الزَّنَا ، سِوَاءَ كَانَ وَاجِدًا لِلطُّوْلِ أَوْ فَاقِدًا لَهُ ، خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ فِي
« الْبَحْرِ » ، حَيْثُ قَالَ : إِذَا كَانَ وَاجِدًا لِلطُّوْلِ . فَالْوَجْهُ تَرْكُ التَّقْيِيدِ بِوُجُودِ
الطُّوْلِ ؛ لِأَنَّ عُمُومَ الزَّنَا شَرْطٌ ، فَإِذَا قُفِدَ . لَمْ يَجْزُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ ، كَمَا أَنَّ عَدَمَ
الطُّوْلِ ؛

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَالَ فِي كِتَابِ « رَحْمَةُ الْأُمَّةِ » [ص/٣٩٧] مَا نَصُّهُ : وَلَوْ
أَرْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ . فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ : تَتَجَلَّى الْفُرْقَةُ مُطْلَقًا ، سِوَاءَ كَانَ
الْأَرْتِدَادُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : إِنْ كَانَ الْإِرْتِدَادُ قَبْلَ
الدُّخُولِ . تَتَجَلَّى الْفُرْقَةُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ . وَقَفَّتْ عَلَى أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ أَرْتَدَّ
الزَّوْجَانِ الْمُسْلِمَانِ . فَهُوَ كَارْتِدَادٍ أَحَدِهِمَا .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَقْعُ فُرْقَةٌ إِلاَّ بِحُرُوفِهِ .

[٢٣] فَكُنْ حَافِظًا هَذَيْنِ الْمَوَانِعِ وَاتَّئِدْ لِخُشْيِ وَجَمْعٍ لِلْمَحَارِمِ عَنْ عَمْدٍ

الطَّوْلِ شَرْطٌ ، فَإِذَا فَقِدَ . لَمْ يَجْزِ نِكَاحُهَا ، فَكُلٌّ مِنْ فَقْدِ عُمُومِ الزَّوْنِ وَفَقْدِ عَدَمِ
الطَّوْلِ كَافٍ فِي الْمَنْعِ .

وضابطُ خوفِ الزَّوْنِ أَلْعَامُ : أَنْ يَتَوَقَّعَهُ لَا عَلَى نَدْوَرٍ ، بَأَنْ تَغْلِبَ شَهْوَتُهُ
وَتَضَعُفَ تَقْوَاهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الزَّوْنُ ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَخَفْ
ذَلِكَ ، بَأَنْ ضَعُفَتْ شَهْوَتُهُ أَوْ قَوِيَتْ تَقْوَاهُ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٥] .

وَأَصْلُ الْعَنَتِ : الْمَشَقَّةُ ، وَالْمِرَادُ بِهِ : الزَّوْنُ ، سَمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُهَا . إِمَّا
بِالْحَذِّ فِي الدُّنْيَا ، أَوْ بِالْعُقُوبَةِ فِي الْآخِرَى .

وَأَعْلَمُ : أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْحُرِّ مَطْلَقًا نِكَاحَ أَمَةٍ وَلَدِيهِ ، وَلَا أَمَةٍ مَكَاتِبَةٍ ، وَلَا أَمَةٍ
مَوْقُوفَةٍ عَلَيْهِ ، وَلَا مَوْصِيٍّ لَهُ بِخِدْمَتِهَا عَلَى الْتَأْبِيدِ .

٢٣- (فَكُنْ حَافِظًا) وَضَابِطُ (هَذَيْنِ الْمَوَانِعِ) لِلنِّكَاحِ ؛ كَالْمَحْرَمِيَّةِ ،
وَكُفْرِهَا ، وَرِقْقِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

(وَاتَّئِدْ لِخُشْيِ) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ وَإِنْ بَانَثُ أَنْوُثُهُ ، وَلَا لَهُ وَإِنْ بَانَثُ
ذَكَورَتُهُ كَمَا مَرَّ .

(وَ) - (جَمْعٍ) - بِالتَّنْوِينِ - (لِلْمَحَارِمِ) ، وَقَوْلُهُ : (عَنْ عَمْدٍ) لَيْسَ
بَقَيْدٍ ، وَضَابِطُ مَنْ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا : كُلُّ أَمْرَاتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ لَوْ
فَرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا . لِحَرَمِ تَنَاقُحِهِمَا ؛ كَالْمَرْأَةِ وَأَخِيَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ [النساء : ٢٣] .

وَقَالَ ﷺ : « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا أَلْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيَّتِهَا ، وَلَا
الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا ، وَلَا الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيَّتِهَا ، لَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى ،

[٢٤] وَمِنْ بَعْدِ هَذَا سَبْرُ حَالٍ وَلَيْهَا بِإِسْلَامِهِ وَالْعَقْلِ وَالْعَدْلِ وَالرُّشْدِ

وَلَا الصُّغُرَى عَلَى الْكُبْرَى . رواه أبو داود وغيره ، وقال الأثرمذي : حسن صحيح^(١) .

وخرج بقولنا بينهما نسب أو رضاع : المصاهرة والملك ، فيجوز الجمع بين المرأة وأم زوجها ، أو بنت زوجها وإن حرم تناكحهما لو فرضت إحداهما ذكراً .

ويجوز الجمع بين المرأة وأمتها وإن حرم تناكحهما لو فرضت إحداهما ذكراً .

ثم شرع يتكلم على شروط الولي بقوله :

٢٤- (وَمِنْ بَعْدِ هَذَا) المتقدم (سَبْرٌ) أي : ضَبْطٌ (حَالٍ وَلَيْهَا بِإِسْلَامِهِ) في المسلمة ، بخلاف الكافرة فيلها الكافر ، (وَالْعَقْل) فلا ولاية لمجنون ، (وَالْعَدْلُ) بمعنى غير الفاسق ، فيشمل : الصبي إذا بلغ ، والكافر إذا أسلم ، والفاسق إذا تاب ، فإن كلاً منهم يزوج في الحال وإن لم يكن عدلاً ، بخلاف الفاسق إذا لم يتب ، فلا ينعقد النكاح به مجبراً كان أم لا ، أعلن بفسقه أم لا .

ويستثنى منه : الإمام الأعظم ، فلا يقدح فسقه ؛ لأنه لا ينزل به ، فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تضيماً لشأنه ، ومحله إذا لم يكن لهن ولي غيرهُ .

(١) أخرجه عن أبي هريرة رضي الله عنه بالفاظ متقاربة من طريقي مالك (٥٣٢ / ٢) ، والشافعي في « ترتيب المسند » (٥٠ / ٢) ، وأحمد (٩٦٣٦) ، والبخاري (٥١٠٨) وما بعده ، ومسلم (١٤٠٨) (٣٥) و (٣٧) ، ولفظه أبو داود (٢٠٦٥) ، لكن زاد : « وَلَا تَنْكَحُ الْكُبْرَى... » وينحوه الأثرمذي (١١٢٦) ، والنسائي (٣٢٨٨) وما بعده ، وأبى ماجه (١٩٢٩) في النكاح .

[٢٥] وَمُجْبِرُهَا أَبٌ وَجَدَّ وَإِنْ عَلَا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عَدَاوَةٌ ذِي حَقْدٍ

(وَالرَّشِيدُ) بَأَنَّ بَلَغَ مُصْلِحاً لِمَالِهِ وَدِينِهِ ، وَأَسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ ، بِخِلَافِ السَّفِيهِ ، بَأَنَّ بَلَغَ غَيْرَ مُصْلِحٍ لِمَالِهِ وَدِينِهِ ، أَوْ بَلَغَ مُصْلِحاً لَهُمَا ثُمَّ بَدَّرَ وَحَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَحْجُزْ عَلَيْهِ الْقَاضِي . . . فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَلِيّاً ؛ لِإِلْحَاقِهِ بِالرَّشِيدِ فِي نَفْوذِ تَصَرُّفَاتِهِ .

٢٥- (وَمُجْبِرُهَا) أَي : مَزُوجُهَا بِلَا إِذْنِ (أَبٌ) ^(١) - بِتَشْدِيدِ أَلْبَاءِ لِلْوَزْنِ - إِنْ وُجِدَ بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ .

(وَجَدَّ ^(٢) وَإِنْ عَلَا) عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ الْأَبِ ^(٣) بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَمُجْبِرُهَا أَبٌ . . . إلخ) أَي : إِنْ وُجِدَتْ شُرُوطُ الْإِجْبَارِ الَّتِي تُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ نِكَاحِ الْإِجْبَارِ ، وَالَّتِي تُشْتَرَطُ لَجَوَازِ الْإِفْدَامِ فَقَطْ - فَالشَّرُوطُ الَّتِي تُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ : ١- أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ ، بِحَيْثُ لَا تَخْفَى عَلَى أَهْلِ مَحَلَّتِهَا . ٢- وَأَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ كُفُوّاً ، ٣- وَأَنْ يَكُونَ مُوسِراً بِحَالِ الصَّدَاقِ وَلَوْ حُكْماً ، كَمَا لَوْ دَفَعَ وَلِيُّ الصَّغِيرِ عِنْدَ الْمَهْرِ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ وَهَبَهُ لَهُ وَقَبْلَهُ لَهُ . ٤- وَأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ عَدَاوَةٌ لَا ظَاهِرَةً وَلَا بَاطِنَةً ، وَبَاقِي الشَّرُوطِ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ) اهـ

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (أَبٌ وَجَدَّ) بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا ؛ كَالْأَخِ ، وَأَبْنِ الْأَخِ ، وَالْعَمِّ ، وَأَبْنِ الْعَمِّ ، وَنَحْوِهِمْ ، فَلَيْسَ لَهُمُ الْإِجْبَارُ) اهـ

(٣) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ الْأَبِ) بَأَنَّ مَاتَ أَوْ عِنْدَ عَدَمِ أَهْبَتِهِ ، كَأَنْ كَانَ مَجْنُوناً أَوْ فَاسِقاً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

وَلِلْأَبِ وَالْجَدِّ - عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - تَزْوِيجُ الْبِكْرِ بِغَيْرِ رِضَاهَا ، صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً ، وَيَقُولُ مَالِكٌ ، إِلَّا فِي الْأَبِ ، وَهُوَ أَشْهُرُ الرَّوَايَتَيْنِ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي الْجَدِّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَزْوِيجُ الْبِكْرِ أَلْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِغَيْرِ رِضَاهَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ بِحَالٍ . =

[٢٦] وَيُشْرَطُ جَمْعُ الزَّوْجِ وَصَفَ كَفَاءً وَإِلَّا فَلَا إِجْبَارَ بَيْنَهُمَا يُجْدِي
[٢٧] وَيُشْرَطُ فِيهِ لَا يَكُونُ عَدْوَاهَا وَإِسَارُهُ شَرْطٌ لِمَهْرٍ مِنَ التَّقْدِ

ومحل ذلك (إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ) - بالإشباع^(١) للوزن - (عَدَاوَةُ ذِي) أي :
صاحب (حَقْدٍ) : عداوة ظاهرة ، بأن لا تخفى على أهل محلّتها ، بخلاف
ما إذا كانت فيه عداوة لها عداوة ظاهرة ، فإنه لا يصحّ عقدُ عليها إجباراً .

٢٦- (وَيُشْرَطُ)^(٢) لَصَحَّةِ الْعَقْدِ حِينَئِذٍ إِجْبَاراً (جَمْعُ الزَّوْجِ وَصَفَ كَفَاءً)
أي : وصفاً هو الكفاءة ، وقد تقدّم بيانها ، (وَالْإِلَّا) بأن لم يجمع الزوجُ هذا
الوصف ، بأن لم يكن كفواً لها . (فَلَا إِجْبَارَ بَيْنَهُمَا)^(٣) يُجْدِي (أي : ينفع ،
فلا يصحّ العقدُ إجباراً .

٢٧- (وَيُشْرَطُ) أَيْضاً لَصَحَّةِ الْعَقْدِ إِجْبَاراً (فِيهِ) أي : في الزوج (لَا يَكُونُ
عَدْوَاهَا) أي : أن لا يكون الزوجُ عدوها عداوةً ظاهرةً أو باطنةً ، وإلّا . لم
يصحّ العقدُ إجباراً ، (وَإِسَارُهُ شَرْطٌ) لَصَحَّةِ الْعَقْدِ إِجْبَاراً ، لكنّ المعتبرَ
يسارُهُ بالنسبة (لِ) حالِ (مَهْرٍ) ولو بما تجمّد من وظيفة أو جامكية^(٤) أو رِنِعٍ
وَقَفٍ^(٥) ، أو بكتبٍ فقيهٍ أو ملبوسٍ ، فلا بُدَّ أَنْ يَهَبَ الْأَبُ لَابْنِهِ مَا يَفِي بِحَالِ

= وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ - فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ - : لَا تَثْبُتُ لِلْجَدِّ وَلَايَةُ الْإِجْبَارِ ،
وَلَا يَجُوزُ لَغَيْرِ الْأَبِ تَزْوِيجُ الصَّغِيرَةِ حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ .

وقال أبو حنيفة : يجوزُ لسائرِ العصاباتِ تزويجُها ، غيرَ أنّهُ لا يلزمُ العقدُ في
حقّها ؛ لِيُبْتَ لها الخيارُ إِذَا بَلَغَتْ . وقال أبو يوسف : يلزمُها عقدُهم (١) -

(١) أي : إشباع كسرة ألهاء في (فيه) .

(٢) في ألهامش : يُشْرَطُ .

(٣) في ألهامش : (عندهما) ، وكذا نُسخةُ النّظم ، و « زَيْنُونَةُ الْإِلْفَاحِ » .

(٤) الرّائِبُ المعلومُ شهرياً مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ .

(٥) وهو أجورُ المستأجرِ الموقوفِ .

[٢٨] إِذَا هِيَ إِجْبَارًا كَبَّكَرَ صَغِيرَةً وَإِلَّا فَمَا شَرَطُ الْبَسَارِ بِمُعْتَدٍ

الْصَّدَاقِ إِذَا كَانَ التُّكَاحُ إِجْبَارًا .

وقد عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ الْأَرْبَعَةَ شُرُوطُ لَصَحَّةِ الْعَقْدِ إِجْبَارًا .

وهناك شروط ثلاثة لجواز الإقدام على العقد ، وهي : ١- أَنْ يَكُونَ بِمَهْرٍ الْمِثْلُ ، ٢- حَالًا ، ٣- (مِنْ التَّقْدِ) أَي : مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ ^(١) ، فَإِنْ عُدِمَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ . حُرِّمَ الإِقْدَامُ عَلَى الْعَقْدِ ، لَكِنْ مَعَ اتِّعَادِهِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ حَالًا مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ . نَعَمْ . . لَا يُشْتَرَطُ الْأَخِيرَانِ فِي أَهْلِ بَلَدٍ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالتَّأْجِيلِ ، أَوْ بِالْعَقْدِ بِغَيْرِ تَقْدِ الْبَلَدِ .

فَتَلَخَّصَ : أَنَّ الشُّرُوطَ سَبْعَةٌ : أَرْبَعَةٌ لَصَحَّةِ الْعَقْدِ ، وَثَلَاثَةٌ لَجَوَازِ الإِقْدَامِ ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلِّهِ .

٢٨- (إِذَا) زُوِّجَتْ (هِيَ إِجْبَارًا) وَذَلِكَ (كَبَّكَرَ صَغِيرَةً) ^(٢) ، وَمِثْلُهَا الْبَكْرُ الْكَبِيرَةُ إِذَا لَمْ تَأْذَنْ ، كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ ، وَالْمُرَادُ بـ (الْبَكْرِ) : مَنْ لَمْ تَزَلْ بَكَارَتُهَا بَوْطٍ فِي قُبُلِهَا ، فَيَشْمَلُ مَنْ خُلِقَتْ بِبَكَارَةٍ ، أَوْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِأَصْبَعٍ ، أَوْ سَقَطَةٍ ، أَوْ حِدَّةٍ حَيْضٍ ، أَوْ بَوْطٍ فِي دُبُرِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمَارَسِ الْرُجَالَ بِالْبَوْطِ فِي مَحَلِّ الْبَكَارَةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (وَفِي « الْأَشْرَفَاوِيِّ عَلَى التَّحْرِيرِ » [٢٦٧/٢] مَا نَصَّهُ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الزَّوْجِ شَيْءٌ وَدَفَعَهُ عَنْهُ غَيْرُهُ . . كَفَى بِشَرَطِ أَنْ يَهَبَهُ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ) اهـ

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (حَاصِلُ مَا فِي كَلَامِهِ : لَا يَخْلُو حَالُ الزَّوْجَةِ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا ، وَعَلَى كُلِّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالْعَةِ أَوْ لَا ، فَأَضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ بِأَرْبَعَةٍ ، وَعَلَى كُلِّ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَاقِلَةً أَوْ مَجْنُونَةً ، نَضْرِبُهَا فِي السَّابِقَةِ تَحْصُلُ ثَمَانِيَةٌ ، وَعَلَى كُلِّ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ حُرَّةً أَوْ رَقِيقَةً يَحْصُلُ سِتَّةٌ عَشَرَ ، وَلَا يَخْفَاكَ حُكْمُهَا) اهـ

(وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ تُزَوِّجْ إجباراً ، بَلْ كَانَتْ كَبِيرَةً وَأَذْنَتْ ^(١) .

(فَمَا شَرَطُ الْإِسَارِ بِمُعْتَدٍ) وَكَذَلِكَ بَاقِي شُرُوطِ الْإِجْبَارِ .

وَسَكَوْتُ الْبِكْرِ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهَا كَالْإِذْنِ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ الزَّوْجَ ، حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً ظَاهِرَةً تَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ ؛ كَصِيَاحٍ وَضَرْبِ خَدٍّ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ وَلَوْ لَغَيْرِ كُفْرِ .

وَإِنْ ظَنَنْتَهُ كُفْرًا لَا لِقَدْرِ الْمَهْرِ ، وَلِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ . فَإِنْ سَكَوَتْهَا لَيْسَ كَافِيًا فِي ذَلِكَ ، هُنَاكَ قَالَةُ الرَّمْلِيُّ وَأَبْنُ حَجَرٍ .

وَقَرَّرَ الشَّيْخُ عَطِيَّةً ^(٢) وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ الصَّرِيحِ فِي انْتِفَاءِ شُرُوطِ الْإِجْبَارِ السَّبْعَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ صَرِيحًا . . . بَطَلَ عَقْدُ النِّكَاحِ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الْكُفْرِ ، وَحَرَّمَ مَعَ انْعِقَادِ الْعَقْدِ بِمَهْرٍ كِثْلٍ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ جَوَازِ الْإِقْدَامِ .

٢٩- (وَفِي بَالِغٍ ^(٣) بِكَرٍ يُسْنُ لِأَصْلِهَا) أَبَا كَانَ أَوْ جَدًّا وَإِنْ عَلَا ، إِذَا زَوَّجَهَا

(١) وَأَعْلَمَ : أَنَّ الثَّبْتَ الصَّغِيرَةَ الْعَاقِلَةَ الْحُرَّةَ لَا تُزَوِّجُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَلَوْ كَانَ الْمَزْوَجُ لَهَا أَبًا أَوْ جَدًّا ، وَأَنَّ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ لَا يُزَوِّجُ الصَّغِيرَةَ بِحَالٍ وَلَوْ بِكَرًا ؛ لِأَنَّ زَوْجَ كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِذْنِ ، وَالصَّغِيرَةُ لَا إِذْنَ لَهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ بُلُوغِهَا وَإِذْنِهَا . اهـ مِنْ « حَاشِيَةِ الشَّيْخِ الْبَيْجُورِيِّ عَلَى أَبِي قَاسِمٍ » .

(٢) لَعَلَّهُ : عَطِيَّةُ اللَّهِ بْنِ عَطِيَّةِ الْأَجْهَرِيِّ ، الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ ، الْفَاضِلُ ، الْمَوْلُودُ ، الْمُتَوَفَّى (١١٩٠ هـ) .

(٣) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (مَسْأَلَةٌ : أَمْرًا بِالْعَقَّةِ عَاقِلَةً غَائِبَةً أَذْنَتْ لِأَبِيهَا فِي زَوْجِهَا ، فَجَاءَ أَبُوهَا إِلَى قَاضِي شَافِعِيٍّ ، وَقَالَ لَهُ : أَذْنْتُ لَكَ فِي زَوْجِ ابْنَتِي بِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ بِإِذْنِهَا لِأَبِيهَا ، فَقَعَدَ الْقَاضِي نِكَاحَهَا بِمَوْجِبِ الْإِذْنِ الصَّادِرِ مِنْ =

[٣٠] وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ مُجْبِرٍ فَسَلْ إِذْنَهَا وَالصَّمْتُ كَافٍ فَخُذْ عَدِّي
 [٣١] وَتَبَّ وَطءٌ بَالِغٍ فَأَعْتَبِرْ لَهُ صَرِيحاً وَلَوْ حَتَّى مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ
 [٣٢] وَتَبَّ صَغِيرٍ يَسْتَحِيلُ نِكَاحُهَا بِمَذْهَبِنَا فَأَقْبَلْهُمْ هُدَيْتَ لِمَا أُبْدِيَ

(يَكْفُو لَهَا إِذْنُ) أَي : طَلَبُ إِذْنِهَا مِنْهَا تَطْيِيباً لِحَاطِرِهَا ، فَهِيَ حَيْثُ تَنْتَبِذُ (تَعِيشُ) مَعَ الزَّوْجِ (عَلَى الْوَدِّ) أَي : الْمَحَبَّةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ .

٣٠- (وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ) - بِتَسْكِينِ أَلْيَاءٍ مُخَفَّةٍ لِلزَّوْنِ - (غَيْرَ مُجْبِرٍ) بِأَنْ كَانَ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ ، وَلَوْ كَانَتْ بِكَراً ، أَوْ كَانَتْ ثِيّاً بِوطءٍ فِي قُبْلِهَا ، وَلَوْ كَانَ الْوَلِيُّ أَبَا أَوْ جَدّاً مَا عَدَا الْمَجْنُونَةُ . فَإِنَّ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ تَزْوِيجَهَا ، وَلَوْ صَغِيرَةً ثِيّاً ، وَلَوْ لغيرِ حَاجَةٍ ، فَمَتَى كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ مُجْبِرٍ . (فَسَلْ إِذْنَهَا) فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَالصَّمْتُ كَافٍ مِنَ الْبِكْرِ بَعْدَ اسْتِزَانِهَا ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ : « وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا » (١) . وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ . (فَخُذْ عَدِّي) لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ .

٣١- (وَتَبَّ وَطءٌ) أَي : تَبَّ بِسَبَبِ وَطءٍ فِي قُبْلِهَا وَلَوْ كَانَ حَرَاماً ، أَوْ كَانَتْ نَائِمَةً (بَالِغٍ) إِذْنَهَا (فَأَعْتَبِرْ لَهُ) ؛ لِأَنَّهُ شَرَطٌ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ (صَرِيحاً) فَلَا يَكْفِي سَكُوتُهَا ، (وَلَوْ) كَانَ الْكُتْرُوجُ (حَتَّى مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ) . . فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهَا لِلْوَلِيِّ مُطْلَقاً ، مَا لَمْ تَكُنْ مَجْنُونَةً كَمَا تَقَدَّمَ .

٣٢- (وَتَبَّ صَغِيرٍ) - بِكَسْرِ الصَّادِ ، وَتَسْكِينِ الْغَيْنِ لِلزَّوْنِ - (يَسْتَحِيلُ نِكَاحُهَا) فَلَا تَزُوجُ الْكُتَيْبُ الصَّغِيرَةَ الْعَاقِلَةَ بِحَالٍ ، إِذْ لَا إِذْنَ لَهَا ، وَهَذَا

= أَيْبَاهَا ، فَهَلْ هَذَا الْعَقْدُ صَحِيحٌ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةِ بَيْتَةٍ تَشْهَدُ بِالْإِذْنِ لِأَيْبَاهَا ، أَوْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؟

أَجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : مَنْ كَفَانِي بِقَوْلِهِ كَفَيْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١) - مِنْ « فِتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ » رَحِمَهُ اللَّهُ . آمِينَ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُسْلِمٌ (١٤٢١) (٦٧) فِي النِّكَاحِ .

[٣٣] وَمَذْهَبَنَا الْبِكْرُ الْبَيِّنَةُ مِنْهَا وَلَكِنْ لَدَى الثُّغَمَانِ يُنْعَمُ بِالْعَقْدِ
 [٣٤] وَلَا فَرْقَ فِي إِذْنِ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ وَلَوْ رُؤِجَتْ مِنْ غَيْرِ كَفَاءٍ كَمَنْ عَبْدَ
 [٣٥] سَوَا صَمْتُ بَكْرٍ وَالصَّرِيحُ لِثَبِّ وَإِنْ جَهِلَتْ حَالَتُهُ الْقَصَصُ فَاسْتَهْدِ

(بِمَذْهَبِنَا) أي : في مذهبنا معاشر الشافعية ، (فَأَفْهَمَ) ذلك (هُدَيْتَ لِمَا أُبَيِّدِي) لَكَ مِنَ الْمَسَائِلِ .

٣٣- (وَمَذْهَبَنَا) معاشر الشافعية (الْبِكْرُ الْبَيِّنَةُ) وهي فاقدة الأب والجَدَّ (مِنْهَا) أي : مثل الثَّبِّ بِالوَطْءِ فِي أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ نِكَاحُهَا مَا دَامَتْ صَغِيرَةً .

(وَلَكِنْ لَدَى) أي : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (الثُّغَمَانِ يُنْعَمُ بِالْعَقْدِ) فيزويها وهي قاصر - بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا - بَعْدَ الْأَبِ وَالْجَدِّ : الْأَخُ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ كَذَلِكَ ، فَأُمُّهَا وَلَوْ فَاسِقَةً - وَلَهَا أَنْ تَوَكَّلَ فِي تَزْوِيجِهَا - فَأَخْتُهَا الشَّقِيقَةُ ، فَلَأَبٍ ، فَأَلِاخُوتُهُ لِلْأُمِّ - يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ - فَذَوُوا الْأَرْحَامِ - وَيَقْدَمُ مِنْهُمْ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ - ثُمَّ الْعَمَّاتُ - وَتَقْدَمُ مِنْهُنَّ الشَّقِيقَةُ عَلَى الْأُمِّ لِأَبٍ ، وَهِيَ عَلَى الْأُمِّ لِأُمِّ - ثُمَّ الْأَخَوَالُ وَالْخَالَاتُ عَلَى السَّوَاءِ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْأَعْمَامِ ، فَالسَّيِّدُ الْمَعْتِقُ ، فَالْسلْطَانُ ، فَالْقَاضِي إِذَا أَدِنَ لَهُ السُّلْطَانُ بِذَلِكَ .

٣٤- (وَلَا فَرْقَ فِي إِذْنِ الْكَبِيرَةِ عِنْدَهُمْ) فَمَتَى أَدِنْتَ . . صَحَّ التَّزْوِيجُ (وَلَوْ رُؤِجَتْ مِنْ غَيْرِ كَفَاءٍ كَ) مَا لَوْ رُؤِجَتْ (مِنْ عَيْدٍ) ، أَوْ دَنِيءِ النَّسَبِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

٣٥- (سَوَا) - بَفَتْحِ السَّيْنِ وَالْقَصْرِ لِلوزْنِ - (صَمْتُ بَكْرٍ وَالصَّرِيحُ لِثَبِّ) فيصَحُّ التَّزْوِيجُ (وَإِنْ جَهِلَتْ حَالَتُهُ) لَعَلَّهُ : « فِي حَالِهِ » ؛ لَيْسَتْ قِيمَةُ الْوزْنِ (الْقَصَصُ فَاسْتَهْدِ) أي : فَاطْلُبِ الْهَدَايَةَ .

[٣٦] وَأُولَاهُمْ بَعْدَ اغْتِيَارِ الَّذِي مَضَى أَبٌ فَأَبُوهُ فَالْشَّقِيقُ بِهِ اسْتَبَدَّ
 [٣٧] كَذَا فَأَخُو الْأَبِ الَّذِي بَعْدَهُ يَلِي بَنُورِ دِينٍ فَالْأَعْمَامُ قَسَمُهُمْ عَلَى السَّرْدِ

٣٦- (وَأُولَاهُمْ) - بالإشباع - أي : الْمُقَدَّمُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ (بَعْدَ اغْتِيَارِ الَّذِي مَضَى) مِنْ شُرُوطِ الْوَلِيِّ (أَبٌ) ؛ لِأَنَّهُ أَشَقَقُهُمْ ، وَلِأَنَّ سَائِرَ الْعَصَبَاتِ يُدَلُّونَ بِهِ .
 (فَأَبُوهُ) وَإِنْ عَلَا ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَادَةً وَعُصْبَةً ، فَقَدَّمَا عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عُصْبَةٌ وَهُمْ الْحَوَاشِي .

(فَه) بَعْدَ الْأَبِ وَأَبِيهِ الْأَخُ (الشَّقِيقُ بِهِ اسْتَبَدَّ) ؛ لِإِدْلَائِهِ بِالْأَبَوَيْنِ .
 ٣٧- (كَذَا فَأَخُو الْأَبِ الَّذِي بَعْدَهُ يَلِي) - لَعَلَّهُ : (أَخٌ لِأَبِيهَا بَعْدَهُ مِثْلُ يَلِي) ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ - لِإِدْلَائِهِ بِالْأَبِ .

وخرج بالأخ للأب : الأخ للأُم ، فلا دخلَ لَهُ فِي الْوِلَايَةِ ، وَبَعْدَ الْأَخِ لِلْأَبِ ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ .

وما ذَكَرَ مُتَلَبِّسٌ (بَنُورِ دِينٍ) ^(١) أي : بِالنُّشُورِ النَّشَاسِءِ مِنَ الَّذِينَ (فَالْأَعْمَامُ) ^(٢) وَبَنُو الْأَعْمَامِ (قَسَمُهُمْ عَلَى السَّرْدِ) ، لَوْ قَالَ : (بَنُورِ يَقِينِ عَمَّهَا)

(١) فِي النَّظْمِ وَزَيْتُونَةُ الْإِلْفَاحِ : (بَنُو دَيْنٍ) ، أَي : بَنُو الْإِخْوَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَالْأَعْمَامُ بَعْدَهُمْ فِي الْوِلَايَةِ فِي النُّكَاحِ . وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (مَسْأَلَةٌ : رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِنْتًا بِالْعَمَّةِ مِنْ عَمَّهَا مَعَ وَجُودِ أَبِيهَا بَنُو كِلَيْهَا إِلَى عَمَّهَا ، ثُمَّ عَاشَرَهَا الزَّوْجُ وَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَهَلْ هَذَا الْعَقْدُ صَحِيحٌ وَتَطْلُقُ ثَلَاثًا وَلَا تَحُلُّ لَهُ إِلَّا بِمَحَلِّ بِشُرُوطٍ ، أَوِ الْعَقْدُ بَاطِلٌ وَالطَّلَاقُ غَيْرُ وَاقِعٍ ؟

وَإِذَا قُسِمَ بِيَطْلَانِ الْعَقْدِ وَعَدِمَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ .. فَمَاذَا يَكُونُ النُّكَاحُ الْمَذْكُورُ خُصُوصًا إِذَا كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ ؟ أَفِيدُونَا .

الْجَوَابُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، نَعَمْ .. حَيْثُ وَكَلَّتْ عَمَّهَا وَلَمْ تَوَكَّلْ أَبَاهَا .. فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ ، وَحِينَئِذٍ فَالطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ وَاقِعٍ ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْعَقْدِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ =

[٣٨] وَلَا حَظَّ لِلْإِنِّ الَّذِي لَيْسَ قَاضِيًا وَلَا إِنِّ عَمَّ فِي قَبِيلَتِهِ فَرْدٌ

قِسْمُهُ بِالسَّرْدِ) . . لا سِقَامَ ، فَيَقْدَمُ الْعَمُّ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْعَمِّ الشَّقِيقِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ .

وَعَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْجَدَّ مُقَدَّمٌ هُنَا عَلَى الْآخِ بِخِلَافِهِ فِي الْإِرْثِ ، فَإِنَّهُ يُشَارِكُهُ عَلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ .

٣٨- (وَلَا حَظَّ) فِي الْوِلَايَةِ (لِلْإِنِّ) ، فَلَا يُزَوِّجُ أُمُّهُ بِالْبُنُوَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُشَارَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فِي النَّسَبِ ، إِذَا أَنْتَسَابَهَا لِأَبِيهَا وَأَنْتَسَابَهُ لِأَبِيهِ ، فَلَا يَحْتَنِي بِدَفْعِ الْعَارِ عَنْ نَسَبِهَا ، فَرُئِمَا زَوْجَهَا مِنْ غَيْرِ كَفَوْ ، وَهَذَا فِي الْإِنِّ (الَّذِي لَيْسَ قَاضِيًا وَلَا إِنِّ عَمَّ) - بِالْهَمْزِ لِلْوَزَنِ - (فِي قَبِيلَتِهِ فَرْدٌ) ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ قَاضِيًا أَوْ ابْنُ عَمٍّ - بَأَنَّ وَطَنَهَا عَشُّهَا بِشَبْهَةٍ ، فَاتَتْ بِابْنٍ ، فَهِيَ ابْنُهَا وَابْنُ عَمِّهَا - فَإِنَّهُ يَزَوِّجُهَا حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّ الْبُنُوَّةَ غَيْرُ مُقْتَضِيَةٍ - وَالْقَاعِدَةُ : أَنَّهُ إِذَا أَجْتَمَعَ مُقْتَضٍ وَغَيْرُ مُقْتَضٍ . . يُغْلَبُ الْمُقْتَضِي عَلَى غَيْرِ الْمُقْتَضِي - لَا مَانِعَةٌ حَتَّى تُغْلَبَ عَلَى الْمُقْتَضِي ^(١) ، عَمَلًا بِقَاعِدَةٍ : أَنَّهُ إِذَا أَجْتَمَعَ مَانِعٌ وَمُقْتَضٍ . . غُلِبَ الْمَانِعُ عَلَى الْمُقْتَضِي .

= صَحَّةُ الْعَقْدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَقْرَبِ الْعَصَابَاتِ ، وَالْوَطْءُ الْحَاصِلُ بَعْدَ ذَلِكَ الْعَقْدِ وَطْءٌ بِشَبْهَةٍ لَا حَرَمَةَ فِيهِ ، وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ أَوْلَادٌ . . فَهُمْ مَنْسُوبُونَ إِلَيْهِ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ مَعَنْ يَرَاهُمَا . أَمَّا إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ . . فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ . . رَفَعَ الْخِلَافَ ، وَعَلَى عَدَمِ حُكْمِ الْحَاكِمِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجِدَّ عَقْدَهَا مِنْ آيِهَا مَسْتَوْفِيًا شُرُوطَ الْعَقْدِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَمَا نَصَّوْا عَلَى ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١) -

(١) أَي : أَنَّهُ إِذَا أَجْتَمَعَ مُقْتَضٍ - وَهُوَ هُنَا قَرَابَةُ الْعُمُومَةِ - وَغَيْرُ مُقْتَضٍ - وَهُوَ هُنَا قَرَابَةُ الْبُنُوَّةِ - غُلِبَ الْمُقْتَضِي عَلَى غَيْرِ الْمُقْتَضِي ؛ أَي : تُغْلَبُ قَرَابَةُ الْعُمُومَةِ عَلَى قَرَابَةِ الْبُنُوَّةِ ؛ لِأَنَّ قَرَابَةَ الْبُنُوَّةِ غَيْرُ مُقْتَضِيَةٍ لِلتَّزْوِيجِ لَا مَانِعَةٌ لَهُ حَتَّى تُغْلَبَ عَلَى الْمُقْتَضِي .

[٣٩] وَقَدَّمَ وَكَيْلَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ وَأَخَذَهُ بِحُدُودِهِمَا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِّ
 [٤٠] وَأَمَّا وَكَيْلٌ غَيْرُ ذَيْنِ فَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ إِذْنِ فِيهِ مِنْهَا لِذِي رُشْدٍ
 [٤١] فَإِنْ لَمْ يُعْصِبْهَا أَخُو نَسَبٍ لَهَا فَمُعْتَقُهَا أَوْ عَاصِبُوهُ بِلَا بُدَّ^(١)
 [٤٢] وَلَوْ قَامَ بِالْأَقْرَبِ مَانِعٌ صَحَّةً كَوَفِّ الصَّبَا أَوْ جُنٍّ أَوْ رُقٍّ لَا الْفَقْدُ

٣٩- (وَقَدَّمَ وَكَيْلَ الْأَبِّ) - بِالْكَشْدِ - (وَالْجَدِّ) ، فَإِذَا وَكَّلَ الْأَبُّ أَوْ
 الْجَدُّ شَخْصًا فِي الْعَقْدِ . . . فَهُوَ مَقَدَّمٌ عَلَى الْحَوَاشِي (وَأَخَذَهُ بِحُدُودِهِمَا)
 لَعَلَّهُ : (وَأَخَذَهُ بِحُدُودِهِمَا) ؛ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ (فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِّ) أَي : مِنْ
 الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي هِيَ شُرُوطُ الْإِجْبَارِ .

٤٠- (وَأَمَّا وَكَيْلٌ) - بِالْثَنَوَيْنِ - (غَيْرُ ذَيْنِ) أَي : غَيْرُ وَكَيْلِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ ،
 كَوَكَيْلِ الْأَخِ . . (فَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ إِذْنِ فِيهِ مِنْهَا لِذِي رُشْدٍ) ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ الْإِذْنِ
 مِنْهَا فِي التَّرْوِيجِ لِصَاحِبِ رُشْدٍ .

٤١- (فَإِنْ لَمْ يُعْصِبْهَا أَخُو نَسَبٍ لَهَا) أَي : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صَاحِبُ نَسَبٍ
 لَهَا . (فَمُعْتَقُهَا) الذَّكْرُ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهَا مِنَ الرُّقِّ إِلَى الْحُرِّيَّةِ ، فَأَشْبَهَ أَبَا النِّسَبِ
 فِي إِخْرَاجِهِ لَهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ، (أَوْ عَاصِبُوهُ بِلَا بُدَّ) أَي : بِلَا غِنَى
 عَنْهُمْ عِنْدَ فَقْدِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ مَعْتَقُ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، وَهَكَذَا .

وَأَعْلَمُ : أَنَّ ابْنَ الْمُعْتَقِ يَرْوُجُ الْعَتِيقَةَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ ، بِخِلَافِ ابْنِ
 الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا يَرْوُجُهَا بِالْبُتُوَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّ أَخَ الْمُعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يَقْدَمَانِ هُنَا
 عَلَى جَدِّهِ ، وَأَنَّ أَلَمَ هُنَا يَقْدَمُ عَلَى أَبِ الْجَدِّ .

٤٢- (وَلَوْ قَامَ بِالْأَقْرَبِ) وَيَسْتَقِيمُ الْكَيْتُ بَأَن يَقُولَ : (وَلَوْ قَامَ بِالْقُرْبَاءِ) ،

(١) فِي النَّظْمِ : (بِلَا عَدَّ) .

[٤٣] فَتَنَقَّلُهَا لِلْأَبْعَدِينَ وَإِنْ يَكُنْ سَفِيهَاً بِلَا حَجَرٍ فَقُلْ هَاتِ لِلْيَدِّ

وبمذها للضرورة^(١) ، ويكونُ على حذفٍ مضافٍ ، أي : بذِي القرابة (مانعُ صِحَّةٍ) أي : مانعٌ مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ (كَ) كونه في (وَقْتِ الصَّبَا) كأن يكونَ أخوها صبيّاً (أَوْ جُنَّ) وليها جنونا مطبقاً ، فإن تقطعَ جنونه . . فله أحوالٌ ثلاثة :

الأولى : أَنْ يَقِلَّ زَمَنُ الْجَنُونِ جِدّاً ؛ كيومٍ في سنة ، فتتظَرُّ إفاقتهُ ، ولا تنتقلُ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ .

الثانية : أَنْ يَقِلَّ زَمَنُ الْإِفَاقَةِ جِدّاً ؛ كيومٍ في سنة ، فيزُوِّجُ الْأَبْعَدُ فِي زَمَنِ الْجَنُونِ أَنْفَاقاً .

الثالثة : أَنْ يَسْتَوِيَامَثَلًا ، فيزُوِّجُ الْأَبْعَدُ عَلَى الْأَصَحِّ .

(أَوْ رُقً) الْوَلِيُّ (لَا الْفَقْدُ) أي : فَلَيْسَ الْفَقْدُ مِنَ الْمَوَانِعِ الَّتِي تَنْقُلُ الْوِلَايَةَ لِلْأَبْعَدِ .

٤٣- (فَتَنَقَّلُهَا) أي : فَتَنْقُلُ هَذِهِ الْمَوَانِعُ الْوِلَايَةَ (لِلْأَبْعَدِينَ) .

ونظمَ أَبْنُ الْعِمَادِ^(٢) سَوَالِبَ الْوِلَايَةِ فِي قَوْلِهِ [مِنْ الرُّجْزِ] :

وَعَشْرَةُ سَوَالِبُ الْوِلَايَةِ : كُفْرٌ ، وَفِسْقٌ ، وَالصَّبَا لِغَايَةِ

(١) أي : الْأَقْرَبِ ، فَتَقْرَأُ عَرُوضِيّاً : الْأَقْرَابِ .

(٢) ابنُ الْعِمَادِ : مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِمَادِ بْنِ يَوْسَفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّبِيِّ ، أَبُو الْفَتْحِ ، شَمْسُ الدِّينِ ، الْأَفْهَقِيُّ ، فَاضِلٌ مِنَ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ أَهْلِ (الْقَاهِرَةِ) مَوْلِدًا وَوَفَاةً ، نَسَبُهُ إِلَى (أَفْهَسَ) ، لَهُ مِنَ الْمَوْلاَفَاتِ « الْقَوْلُ التَّامُ فِي أَحْكَامِ الْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ » ، « الْمَنْظُومَةُ فِي الْمَعْفُوتِ » وَ « الشَّرْحُ النَّبِيلُ الْحَاوِي لِكَلَامِ أَبِي الْمَصْنُوفِ وَأَبْنِ عَقِيلٍ » ، وَ « إِيقَاطُ الْوَسْطَانِ بِالْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي ذَمِّ الْإِنْسَانِ » ، وَ « فَوَائِدُ عَلَى شَرْحِ الْإِسْنَوِيِّ لِنَهَايَةِ الْأَشُولِ » ، تَوَفِّيَ سَنَةَ : (٨٦٧ هـ) .

رَقٍّ ، جُنُونٌ مُطْبِقٌ أَوْ الْخَبَلُ وَأَخْرَسَ جَوَابُهُ قَدِ انْتَفَلَ
ذُو عَنَسٍ ، نَظِيرُهُ مَبْرَسَمٌ ، وَأَبْلَغُ لَا يَهْتَدِي ، وَأَبْكَمُ^(١)

(وَإِنْ يَكُنْ) أَلُولِي (سَفِيهَا بِلاَ حَجَرٍ) وَيَسْمَى : سَفِيهَا مَهْمَلًا (فَقُلْ هَاتِ
لِيذِ) أَي : فَاطْلُبْ مِنْهُ عَقْدَ النِّكَاحِ ؛ لَصَحَّتِهِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالرَّشِيدِ كَمَا
تَقَدَّمَ .

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يَزُوجُ فِيهَا الْحَاكِمُ ، وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ
[مِنْ الْكَامِلِ] :

وَيُزَوِّجُ الْحُكَّامُ فِي صُورِ آتَتْ مَنظُومَةً تَحْكِي عُقُودَ جَوَاهِرِ
عَدَمُ أَلُولِي وَفَقْدُهُ وَنِكَاحُهُ وَكَذَاكَ غَيْبُهُ مَسَافَةَ قَاصِرِ
وَكَذَاكَ إِغْمَاءٌ وَحَبْسٌ مَانِعٌ أَمَةٌ لِمَخْجُورِ تَوَارِي الْقَادِرِ
إِحْرَامُهُ وَتَعَزُّزٌ مَعَ عَضْلِهِ إِسْلَامٌ أَمْ الْفَرْعُ وَهِيَ لِكَافِرِ

وَزَادَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ [مِنْ الْكَامِلِ] :

تَزْوِيجٌ مَنْ جُنَّتْ وَلَمْ يَكُ مُجْبِرٌ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَضُمَّ ذَاكَ وَبَادِرِ^(٢)

(١) وكذا أوردَ آياتَ ابنِ العِمامِ الْأَفْهَمِي الشَّرْقَاوِي فِي « حَاشِيَتِهِ » عَلَى « نَحْفَةِ
الطَّلَابِ » [٢٢٨/٢] لِلشَّيْخِ زَكَرِيَّا .

(٢) ذَكَرَ الْآيَاتُ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ فِي « مَغْنِي الْمَحْتَاجِ » (١٥٣ / ٣) ، وَالْفَسْنِي كَمَا فِي
« تَهْذِيبِ تَحْفَةِ الْحَبِيبِ » (ص / ٣٤٠) .

تَوَارِي الْقَادِرِ : اخْتِفَاؤُهُ .

فَانْتَدَى : جَاءَ فِي « أَلْبَدْرِ الطَّلَاعِ » لِلْمَحَلِّيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : قَالَ بِعَقْدِهَا
لِفِيهَا أَبْرَ حَنِيفَةً ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، لَكِنْ فِي مَكَانٍ لَا وَلِيَّ فِيهِ وَلَا حَاكِمَ .
نَقَلَهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنِ الْكَشَافِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

[٤٤] فَإِنْ عَدِمَتْ هَذَا الْوَلِيَّ وَطَالَبَتْ بِكَفِّ لَهَا أَوْ غَابَ أَقْرَبُ ذِي وَدٍّ
[٤٥] يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي وَنَائِبُهُ كَذَا يُزَوِّجُهَا فِي صُورَةِ الْعُضْلِ وَالْفَقْدِ

وقول الناظم : (وكذاك إغماء) تبع فيه المتولي^(١) ، وهو ضعيف ،
والمعتمد : أنه لا يزوج الحاكم في الإغماء ، ومثله الشكر بلا تعد ، بل إن
كان يمكث ثلاثة أيام فأقل . . أنتظرت إفاقته منه ، أو يزيد عليها . . أنتقلت
الولاية للأبعد ؛ لالتحاقه حيثنذ بالجنون .

٤٤- (فَإِنْ عَدِمَتْ هَذَا الْوَلِيَّ) بأن لم يكن لها ولي من النسب ، ولا من
الولاء ، (وَطَالَبَتْ) أي : طلبت التزويج (بِكَفِّ لَهَا) . . فيزوجها القاضي
أو نائبه (أَوْ غَابَ) مسافة قصر (أَقْرَبُ ذِي وَدٍّ) كأب وجد .

٤٥- (يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي وَنَائِبُهُ) بخلاف ما إذا غاب دون مسافة القصر ، فإنه
لا يزوج الحاكم ، بل يحضر الولي بنفسه أو بوكّل ؛ لقصر مسافته .
نعم . . لو تعدّر الوصول إليه لنحو خوف . . كان كغيبه مسافة القصر ،
فيزوج السلطان حيثنذ .

(كَذَا) أي : مثل ذا (يُزَوِّجُهَا) أي : القاضي أو نائبه (فِي صُورَةِ
الْعُضْلِ) أي : المنع من التزويج دون ثلاث مرّات .

وصورته : أن تدعو مكلفة إلى كفّ وقد خطبها الكفؤ ، فيمتنع الولي مرّة أو
مرتين ، فيزوج الحاكم ؛ لأنّ التزويج حق عليه ، فإذا امتنع منه . . وفاء
الحاكم ، بخلاف ما لو دعت إلى غير كفّ ؛ لأنّ له حقاً في الكفاءة .

(١) هو العلامة الشافعي الكبير المؤلف عبد الرحمن بن مأمون ، المتوفى سنة :
(٤٧٨ هـ) .

[٤٦] وَفِي الْحَبْسِ وَالْإِحْرَامِ أَوْ فِي تَعَزُّزٍ تَوَارِيهِ أَوْ طِفْلٍ لَهُ أَوْ لِذِي حَفَدٍ

وَأَمَّا إِذَا دَعَتْ إِلَىٰ مَجْبُوبٍ أَوْ عَيْنٍ فَاِمْتَنَعَ . . فهو عَضْلٌ ، إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِي التَّمَتُّعِ^(١) .

وكذا لو دَعَتْهُ إِلَىٰ كَفْرِ فَقَالَ : لَا أَزُوجُكَ إِلَّا مِمَّنْ هُوَ أَكْفَأُ مِنْهُ .

وَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْعَضْلِ عِنْدَ الْحَاكِمِ لِيَزُوجَ كَمَا فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ .

وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَعْيِينِهَا لِلْكَفْرِ وَلَوْ بِالْتَّوَعُّعِ ، بَأَنَّ خَطْبَهَا أَكْفَأُ فِدَعَتْ إِلَىٰ أَحَدِهِمْ .

فَإِنْ تَكَرَّرَ الْعَضْلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَكْثَرَ - وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ^(٢) عَلَىٰ مَعَاصِيهِ ،

فَيُعْتَبَرُ طَاعَاتُهُ وَمَعَاصِيهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عِدَدًا - زَوْجَ الْأَبْعَدِ^(٣) ؛ لِانْتِقَالِ الْوِلَايَةِ إِلَيْهِ بِالْفِسْقِ ، فَإِنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ عَلَىٰ مَعَاصِيهِ . . زَوْجَ السُّلْطَانِ نِيَابَةً عَنْهُ .

وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَضْلَ صَغِيرَةٌ ، وَمَا أَفْتَى بِهِ الْتَوَاوُيُّ مِنْ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ

بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ . . مَحْمُولٌ عَلَىٰ أَنَّهُ فِي حُكْمِهَا عِنْدَ عَدَمِ تِلْكَ الْغَلْبَةِ .

(وَ) كَذَا يَزُوجُهَا فِي صُورَةِ (الْفَقْدِ) : وَهُوَ انْقِطَاعُ خَبَرِهِ بِحَيْثُ لَا يُعْلَمُ

مَوْتُهُ وَلَا حَيَاتُهُ ، وَلَمْ يَحْكَمْ الْقَاضِي بِمَوْتِهِ .

٤٦- (وَ) يَزُوجُهَا أَيْضًا (فِي) صُورَةِ (الْحَبْسِ) إِذَا مَنَعَ الْحَابِسُ لَهُ وَصُولَ

النَّاسِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا . . عُقِدَ عِنْدَهُ فِي الْحَبْسِ .

(وَ) فِي صُورَةِ (الْإِحْرَامِ) بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ مُطْلَقًا صَحِيحًا كَانَ

الْإِحْرَامُ أَوْ فَاسِدًا^(٤) ، وَإِنْ قَصُرَ زَمَنُ الْإِحْرَامِ .

(١) لِأَنَّ التَّمَتُّعَ حَقُّهَا ، إِذَا عَلِمَتْهُ عَلَىٰ مَا هُوَ عَلَيْهِ . . لَا حَقَّ لَهُ بِمَنْعِهَا .

(٢) أَيِ : الْوَلِيِّ الْأَعْضَلُ لَهَا .

(٣) أَيِ : فَإِنْ لَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ عَلَىٰ مَعَاصِيهِ . . زَوْجَ الْأَبْعَدِ .

(٤) لَمْ يَنْصَحْ مَا فِي الْأَصْلِ ، وَلَعَلَّ مَا ذَكَرَ يَنْجِبُهُ بِهِ الْمَعْنَى .

(أَوْ فِي تَعَرُّزٍ) بَأَنَّ كَانَ أَمِيرًا يَسْتَنكِفُ عَنْ أَنْ يَأْتِيَ مَجْلِسَ الْقَاضِي ، كَأَن يَقُولَ - إِذَا طُلِبَ مِنْهُ التَّرْوِيجُ - : لَا أُزَوِّجُهَا إِلَّا بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ قِيَامِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ كَسَائِرِ الْحَقُوقِ .

وَكَذَلِكَ (تَوَارِيهِ) أَي : هَرَبِهِ مَعَ حَضُورِهِ فِي الْبَلَدِ .

(أَوْ) أَرَادَ تَزْوِيجَ (طِفْلٍ لَهُ) أَي : ابْنٍ لَهُ صَغِيرٍ .

(أَوْ) أَرَادَ التَّرْوِيجَ (لِذِي حَفْدٍ) أَي : لِلْحَفِيدِ ، وَهُوَ : ابْنُ الْإِبْنِ ، فَيُوجِبُ الْحَاكِمُ وَيَقْبَلُ الْوَلِيُّ ، وَلَا يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ .

نَعَمْ . . لِلجَدِّ تَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ فِي تَزْوِيجِ بَنْتِ ابْنِهِ ابْنِ ابْنِهِ الْآخِرِ ؛ لِقُوَّةِ وَلَا يَتَرِ .

٤٧- (وَ) يَزَوِّجُهَا الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ (إِذَا كَانَ) الْوَلِيُّ (يُرِيدُ نِكَاحَهَا) لَعَلَّ الصَّوَابَ : « وَإِنْ كَانَ هَذَا قَدْ يُرِيدُ نِكَاحَهَا »^(١) لِنَفْسِهِ . . فَلَا يَزَوِّجُ نَفْسَهُ لِلثَّهْمَةِ ، وَلَوْ كَانَ لَهَا أَبْنَاءُ عَمِّ مَتَّحِدَانِ فِي الدَّرَجَةِ . . فَإِنَّهُ يَزَوِّجُ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ابْنُ عَمِّ شَقِيقِ وَالْآخَرُ ابْنُ عَمِّ لِأَبٍ ، فَإِنْ أَرَادَ ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا . . زَوَّجَهَا لَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَا يَزَوِّجُهَا لَهُ ابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ ؛ لِحُبِّهِ بِهِ ، وَإِنْ أَرَادَ ابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا . . زَوَّجَهَا لَهُ ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ .

(وَ) يَزَوِّجُ أَيْضًا (مَوْلَاةَ مَخْجُورٍ) عَلَيْهِ ، حَيْثُ لَا أَبَ لَهُ وَلَا جَدٌّ ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ صَغِيرًا وَلَا مَوْلَاةً صَغِيرَةً ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ أَوْ جَدٌّ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ أُمْتُهُ صَغِيرَةً ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزَوَّجَهَا حَيْثُ تَدْر .

(وَ) يَزَوِّجُ أَيْضًا (مَوْفُوفَةً أَلْقَدَّ) ، لَكِنْ بِإِذْنِ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ

(١) فِي النِّظْمِ : (وَأَيْضًا إِذَا كَانَ يُرِيدُ نِكَاحَهَا) وَعَلَيْهِ . . فَلَا إِشْكَالَ .

[٤٨] وَمَجْنُونَةٌ تَظْهَرُ حَاجَتَهَا لَهُ إِذَا مَا بَقَتْ فَاقِدَةُ الْأَبِّ وَالْجَدِّ
 [٤٩] وَإِنْ يُرَدِّ الْقَاضِي التَّرْجُحَ فَلْيُنِيبْ أَوْ الْحُكْمُ لِلسُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الْحَدِّ
 [٥٠] وَلَا يَلِي الْقَاضِي نِكَاحاً بِمَوْضِعِ سِوَى مَا لَهُ السُّلْطَانُ وَلَهُ بِالْعَهْدِ^(١)

محصوراً ، وإلا.. زَوْجَهَا بِإِذْنِ النَّازِلِ إِذَا اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ تَرْوِيجَهَا ، كما
 أفنى بذلك الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .

وهذه زائدة على النظم المتقدم .

٤٨- (وَ) يَزُوجُ أَيْضاً (مَجْنُونَةٌ) كَبِيرَةٌ أَطْبَقَ جَنُونُهَا ، بِخِلَافِ الْمَجْنُونَةِ
 الصَّغِيرَةِ ، فَلَا يَزُوجُهَا إِلَّا الْأَبُّ أَوْ الْجَدُّ ، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ تَقَطَّعَ جَنُونُهَا ، فَلَا
 تَزُوجُ إِلَّا فِي حَالِ إِفَاقَتِهَا ؛ لِتَأْذَنَ فِي نِكَاحِهَا ، وَيُسْتَرْطُ وَقَعُ الْعَقْدِ فِي وَقْتِ
 الْإِفَاقَةِ ؛ لِبَطْلَانِ إِذْنِهَا بِجَنُونِهَا ، وَلَا يَزُوجُ إِلَّا مَجْنُونَةٌ (تَظْهَرُ) لَعَلَّ
 الْأَصْوَابَ : (قَدْ بَانَ) (حَاجَتَهَا لَهُ) أَيِ : لِلنِّكَاحِ ، بِأَنْ كَانَتْ مُحْتَاجَةً لِلْمَهْرِ أَوْ
 لِلتَّقَةِ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَنَفَعٌ ، وَلَا مَالٌ يَغْنِيهَا ، أَوْ كَانَتْ مُحْتَاجَةً لِلوَطءِ ، فَإِنْ لَمْ
 تَظْهَرْ حَاجَتَهَا لَهُ . . فَلَا يَزُوجُهَا ، وَمَحَلُّ كَوْنِهِ يَزُوجُهَا (إِذَا مَا) بِزِيَادَةِ مَا (بَقَتْ
 فَاقِدَةُ الْأَبِّ وَالْجَدِّ) لَعَلَّ الْأَصْوَابَ : إِذَا أَصْبَحَتْ مِنْ غَيْرِ أَبٍّ وَلَا جَدٍّ -
 بِالْإِشْدِيدِ - وَإِنْ كَانَ لَهَا مَعْتِقٌ أَوْ غَيْرُهُ . وَلِلَّذَلِكَ صَرَّحَ أَبُو الْعِمَادِ بِأَنَّ الْعَتِيقَةَ
 الْمَجْنُونَةَ يَزُوجُهَا السُّلْطَانُ دُونَ الْمَعْتِقِ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا أَبٌّ أَوْ جَدٌّ . . فَلَا يَزُوجُهَا
 الْحَاكِمُ ، بَلْ يَزُوجُهَا أَبُوهَا أَوْ جَدُّهَا ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الْمَجْبِرُ لَهَا .

٤٩- (وَإِنْ يُرَدِّ الْقَاضِي التَّرْجُحَ) بِمَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا غَيْرُهُ . . (فَلْيُنِيبْ) وَاحِداً
 يَوْجِبُ لَهُ وَهُوَ يَقْبَلُ ، (أَوْ الْحُكْمُ لِلسُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الْحَدِّ) ، فَيَزُوجُهَا لَهُ
 السُّلْطَانُ .

(١) سقط هذا البيت من نسختي شرح الباجوري رحمه الله تعالى .

- [٥١] وَنَضُّوا عَلَى أَنْ يَسْتَنْبِ إِذَا لَهُ
 [٥٢] وَحَيْثُ جَرَى إِذَنْ لَهُ فِي تَزْوِجِ
 [٥٣] وَحَيْثُ اسْتَنْابَ قَبْلَ إِذَنْ فَجَائِزُ
 [٥٤] وَلَوْ نُسِبَتْ إِمْرَأَةً لِقَبِيلَةٍ
 [٥٥] فَلَا بُدَّ مِنْ إِذَنْ الْجَمِيعِ لَهَا بِهِ
- بِهِ إِذَنْ سُلْطَانٍ بِلَا سَدِّ
 فَزَوْجٍ صَحَّ الْعَقْدُ مِنْ غَيْرِ مَا صَدَّ
 عَلَى الْخُلْفِ فَأَعْمَلَ بِالصَّحِيحِ بِلَا رَدِّ
 أَوْ الْمُعْتَقِ الْمَوْلَى تَكَثَّرَ فِي الْعَدِّ
 وَإِنْ وَكَلُوا شَخْصًا فَمَا فِيهِ مِنْ بَعْدِ

- ٥١- (وَنَضُّوا) أي : العلماء (عَلَى أَنْ يَسْتَنْبِ) القاضي ، أي : يجعل له نائباً
 في التزويج (إِذَا لَهُ بِهِ إِذَنْ سُلْطَانٍ) ولعل هنا كلمة محذوفة ، تقديرها : آتاه^(١) (بِلَا سَدِّ)
 أي : إذا أذن للقاضي السلطان بالتسبيب بلا سد عليه ومنع له . . . فله أن يُنِيب حينئذ .
 ٥٢- (وَحَيْثُ جَرَى إِذَنْ لَهُ فِي تَزْوِجِ) مِنْ الزَّوْجَةِ (فَزَوْجٍ . . . صَحَّ الْعَقْدُ مِنْ
 غَيْرِ مَا صَدَّ) ، فلا بُدَّ مِنْ إِذْنِهَا لَهُ فِي التزويج حتى يصحَّ العقد .
 ٥٣- (وَحَيْثُ اسْتَنْابَ) أي : القاضي في العقد على امرأة (قَبْلَ إِذَنْ) منها
 لَهُ (فَ) التَّسْيِبُ (جَائِزٌ عَلَى الْخُلْفِ) أي : الخلاف في ذلك . . (فَأَعْمَلَ
 بِالصَّحِيحِ بِلَا رَدِّ) أي : بالقول الصحيح ، وهو القول بالجواز .
 ٥٤- (وَلَوْ نُسِبَتْ إِمْرَأَةً) وَيَسْتَقِيمُ الْوَزْنُ لَوْ قَالَ : (وَلَوْ نُسِبَتْ مِنْ زَوْجَتِ) (لِقَبِيلَةٍ) ؛
 كَأَن كَانُوا إِخْوَةً أَشْقَاءَ أَوْ لِأَبٍ ، أَوْ أَعْمَامَ كَذَلِكَ ، وَقَالَتْ : زَوْجُونِي . . . فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ
 أَجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْعَقْدِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَتْ : أَذْنْتُ فِي فَلَانٍ ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ . .
 فَلْيَزَوِّجْنِي مِنْهُ ، أَوْ أَذْنْتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى أَنْفَرَادِهِ ، فَإِنَّهُ يَزَوِّجُ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِقَرْعَةٍ إِنْ تَنَازَعُوا ؛
 لِأَنَّهَا قَاطِعَةٌ لِلتَّرَاجُعِ ، وَأَمَّا لَوْ أَذْنْتُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ . . . فَلَا يَزَوِّجُ غَيْرَهُ إِلَّا بِوَكَالَةٍ مِنْهُ .
 (أَوْ الْمُعْتَقِ الْمَوْلَى تَكَثَّرَ فِي الْعَدِّ) ، بَأَن أَعْتَقَهَا جَمَاعَةً .
 ٥٥- (فَلَا بُدَّ مِنْ إِذَنْ الْجَمِيعِ لَهَا بِهِ) ، فَيُشْتَرَطُ أَجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْعَقْدِ ، بَأَن
 يَقُولُوا : زَوْجْنَاكَ عَتِيقَتَنَا .

(١) فِي الْقَظْمِ : (..... إِذَا لَهُ بِهِ إِذَنْ السُّلْطَانُ نَصًّا بِلَا سَدِّ) .

[٥٦] وَإِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُرِيدُ نِكَاحَهَا فَضِيفَ لَهُمُ الْقَاضِي مُعِيناً عَلَى الْقَضْدِ
 [٥٧] وَيَكْفِي فَتًى مِنْ عَصَبَاتٍ لِمُعْتَقٍ إِذَا اتَّحَدَ الْمُذَلِّي^(١) بِهِ يَا أَخَا الْمَجْدِ
 [٥٨] وَمُعْتَقَةً أَوْ أَمَةً لِرَشِيدَةٍ لَهَا حُكْمُهَا مُدَّةَ حَيَاةِ النَّبِيِّ تُسَدِّي

(وَإِنْ وَكَلُوا شَخْصاً) مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ . . (فَمَا فِي) صَحَّتْ (هـ مِنْ بُعْدِ) ، ويقولُ الْوَكِيلُ : زَوَّجْتُكَ عَتِيقَةً مُوَكَّلِي .

٥٦- (وَإِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ) أَي : مِنَ الْمُعْتَقِينَ (يُرِيدُ نِكَاحَهَا) مِنْ نَفْسِهِ . . (فَضِيفَ لَهُمْ) أَي : ضُمَّ لَهُمْ (الْقَاضِي) - بِالسُّكُونِ لِلوزنِ - حَالِ كونه (مُعِيناً عَلَى الْقَضْدِ) نِيَابَةً عَنْ يُرِيدُ نِكَاحَهَا مِنْ نَفْسِهِ .

٥٧- (وَيَكْفِي فَتًى) أَي : شَخْصٌ (مِنْ عَصَبَاتٍ) لَعَلُّهُ : مِنْ عَاصِبِينَ (لِمُعْتَقٍ) ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِكُلِّ مِنْهُمْ ، فَيَكْفِي وَاحِدٌ مِنْ بَنِي الْمُعْتَقِ أَوْ إِخْوَتِهِ وَهَذَا (إِذَا اتَّحَدَ الْمُذَلِّي بِهِ) - بفتح اللَّامِ - وَهُوَ الْمُعْتَقُ (يَا أَخَا الْمَجْدِ) أَي : الْكَرِيمِ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ . . اشْتَرَطَ وَاحِدٌ مِنْ عَصَبَةِ كُلِّ .

٥٨- (وَمُعْتَقَةً) - بفتحِ التَّاءِ - (أَوْ أَمَةً) لَوْ قَالَ : (مَمْلُوكَةً) . . لِاسْتِقَامِ الْوِزْنِ ، وَيَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعَطْفِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَمَمْلُوكَةً (لِرَشِيدَةٍ لَهَا) أَي : لِلْعَتِيقَةِ أَوْ الْأَمَةِ (حُكْمُهَا) فِي التَّزْوِيجِ (مُدَّةً) - بِسُكُونِ التَّاءِ لِلوزنِ - (حَيَاةِ النَّبِيِّ تُسَدِّي) أَي : مُدَّةَ حَيَاةِ الْمُعْتَقَةِ - بِالْكَسْرِ - أَوْ السَّيِّدَةِ ، فَيَزُوجُ الْعَتِيقَةَ بَعْدَ فَقْدِ وَلِيِّهَا مِنَ النَّسَبِ مَنْ يَزُوجُ الْمُعْتَقَةَ الْحَيَّةَ ، وَكَذَلِكَ يَزُوجُ الْأَمَةَ مَنْ يَزُوجُ السَّيِّدَةَ .

لَكِنْ فِي الْأَوَّلَى لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْمُعْتَقَةِ ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْعَتِيقَةِ .
 وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ السَّيِّدَةِ الْكَامِلَةِ نُطْقاً وَلَوْ بَكَراً ، إِذْ لَا تَسْتَحْيِي مِنْ ذَلِكَ .

(١) فِي النَّظْمِ : (الْمُذَلِّي) .

[٥٩] وَصَدَّقَ بِخَطِّ أَوْ وَكَالَةِ عَاقِدٍ أَوْ الْمَوْتِ وَالتَّطْلِيقِ إِخْبَارَ ذِي جِدِّ
[٦٠] بِنِسْبَةِ هَذَا لِلْوَلِيِّ وَخَاطِبِ وَمَخْطُوبَةٍ إِنْ لَمْ يَخَافُوا مِنَ الْجَحْدِ
[٦١] وَلَا بُدَّ مِنْ إِبْتِائِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ إِذَا عَيَّنَتْ زَوْجًا وَفَارَقَ مِنْ بَعْدِ

وَعُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا يَزُوجُ الْعَتِيقَةَ أَوْ الْأَمَةَ ابْنُ الْمَعْتِقَةِ أَوْ السَّيِّدَةِ ، إِذَا
لَا وَلَايَةَ لَهُ .

وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهَا . . فَيَزُوجُ الْعَتِيقَةَ مَنْ لَهُ الْوَلَاءُ مِنْ عَصَبَانِهَا ، فَيُقَدِّمُ أَبْنَاهَا
عَلَى أَبِيهَا .

وهذا هو محلُّ الفرقِ بينِ حالةِ الموتِ وحالةِ الحياةِ ، ثُمَّ بَعْدَ أَبِيهَا يُقَدِّمُ
بِترتيبِ عصبَةِ الْوَلَاءِ .

٥٩- (وَصَدَّقَ بِخَطِّ) أي : بكتابةِ (أَوْ وَكَالَةِ عَاقِدٍ) أي : وكتابهِ في العقدِ
(أَوْ الْمَوْتِ) لِلزَّوْجِ السَّابِقِ (وَالتَّطْلِيقِ) منه (إِخْبَارَ ذِي جِدِّ) ، بنصبِ إِخْبَارَ
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ صَدَّقَ .
وقوله :

٦٠- (بِنِسْبَةِ) - متعلِّقٌ بِإِخْبَارٍ - أي : إِخْبَارُهُ بِنِسْبَةِ (هَذَا) الْمَذْكُورِ
(لِلْوَلِيِّ) ، بَأَنَ قَالَ الْمَخْبِرُ : هَذَا خَطُّهُ ، أَوْ وَكَّلَنِي فِي الْعَقْدِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ
(وَخَاطِبِ) ، بَأَنَ قَالَ الْمَخْبِرُ : إِنَّ الْخَاطِبَ وَكَّلَنِي فِي الْعَقْدِ ، أَوْ نَحْوَ
ذَلِكَ ، (وَمَخْطُوبَةٍ) ، بَأَنَ قَالَ الْمَخْبِرُ عَنْهَا : إِنَّهَا أَذِنَتْ فِي الْعَقْدِ ، أَوْ نَحْوَ
ذَلِكَ ، وهذا (إِنْ لَمْ يَخَافُوا مِنَ الْجَحْدِ) أي : مِنَ الْإِنْكَارِ ، وَإِلَّا . . فلا
تَصَدِّقَ ذَلِكَ .

٦١- (وَلَا بُدَّ مِنْ إِبْتِائِهِ) أي : مُدَّعَاها (عِنْدَ حَاكِمٍ إِذَا عَيَّنَتْ زَوْجًا) ، بَأَنَ
قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي زَيْدٌ مِثْلًا (وَفَارَقَ) نَحْيَ (مِنْ بَعْدِ) بِحَيْثُ تَكُونُ أَنْفَضَتْ
الْعِدَّةُ .

[٦٢] وَأَمَّا إِذَا قَالَتْ خَلِيَّةٌ أَوْ أَنَا مُطَلَّقَةٌ أَوْ مَاتَ زَوْجِي فَبِالضُّدِّ
 [٦٣] وَيَلْزَمُ كُلَّ الْأَوْلِيَاءِ تَحْرِيًّا مَعَ رِيَّةٍ تَدْعُو إِلَى الشُّكِّ فِي الْعَقْدِ
 [٦٤] وَلَا سِبْمًا قَاضٍ وَنَائِيهِ إِذَا لَهُ إِذْنُ سُلْطَانٍ فِي الْجَزْرِ وَالْمَدِّ

٦٢- (وَأَمَّا إِذَا قَالَتْ) أنا (خَلِيَّةٌ) مِنَ الزَّوْجِ (أَوْ) قَالَتْ : (أَنَا مُطَلَّقَةٌ)
 مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعَيِّنَ زَوْجاً (أَوْ) قَالَتْ : (مَاتَ زَوْجِي) .. (فَ) هِيَ
 (بِالضُّدِّ) ، فلا يُشْتَرَطُ إثباته عند حاكم .

ولو قال : (وَأَمَّا إِذَا قَالَتْ فَإِنِّي خَلِيَّةٌ مُطَلَّقَةٌ) .. لاستقام البيِّن .

٦٣- (وَيَلْزَمُ كُلَّ الْأَوْلِيَاءِ) أي : كل فردٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ يُلَوْنَ الْعَقْدَ
 (تَحْرِيًّا) أي : شِدَّةً تَفْتِيشُ وَبَحْثٍ عَنْ صِفَاتِ الزَّوْجِ (مَعَ) (يَسْتَقِيمُ) الْوَزْنُ لَوْ
 قَالَ بَدَلَ مَعَ : « إِذَا » (رِيَّةٍ) وَتَهْمَةٌ (تَدْعُو إِلَى الشُّكِّ فِي الْعَقْدِ) فقد لا يَكُونُ
 الزَّوْجُ كَفْوَأَ لَهَا ، فيكونُ الْعَقْدُ غَيْرَ صَحِيحٍ .

٦٤- (وَلَا سِبْمًا) أي : لا مِثْلَ الَّذِي هُوَ (قَاضٍ وَنَائِيهِ) موجود ، فهو
 أَوْلَى بِالْتَّحْرِيرِ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَلْتَقُ بِمَنْصِبِهِ (إِذَا لَهُ إِذْنُ سُلْطَانٍ فِي الْجَزْرِ
 وَالْمَدِّ) لَعَلَّهُ قَالَ : « لَدَى الْحَرِّ وَالْبَرِّ » ، وَيَكُونُ غَرَضُهُ بِذَلِكَ التَّعْمِيمُ .

وَلَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقْدِ .. شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْخُلْعِ^(١) وَالطَّلَاقِ^(٢)

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْخُلْعِ) ، وَالْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ
 تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِثْنَهُ قَسَا ﴾ [النساء : ٤] مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ
 عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفَذَّتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطَّلَاقِ ، وَقَدَّمَهُ عَلَيْهِ لِتَرْبِيهِ غَالِباً
 عَلَى الشَّقَايِ ، وَأَصْلُهُ الْكِرَاهَةُ ، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ بِحَسَبِ
 الْحَالِ ، وَهُوَ مَخْلُصٌ مِنَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي الْحَلْفِ عَلَى التَّنْفِي مطلقاً ، وَعَلَى
 الْإِبْثَاتِ الْمُطْلَقِ وَكَذَا الْمُقَيَّدِ . وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا : لَا يَخْلُصُ فِي الْإِبْثَاتِ الْمُقَيَّدِ ،
 كَقَوْلِهِ : لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا فِي هَذَا الشَّهْرِ مَثَلًا) - اهرماوي .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (وَالطَّلَاقِ) : وَكَوْنُهُ مَكْرُوهًا أَوْ حَرَامًا أَوْ غَيْرَ =

ذلك ، والأصل فيه : قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] وخبر [ابن عمر رضي الله عنهما] : « لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْخَلَالِ أَنْبَغُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الطَّلَاقِ » . رواه الحاكم [١٩٦/٢] وصحَّح إسناده .

قال ألقاضي : وهو لفظ جاهليّ جاء الشرع بتقريره ، وأركانه خمسة : محلّ ، ولابة ، وقصد ، ومطلّق ، وصيغة ، وسيأتي ذكرها .
وهو لغة : حلّ القيد ، وشرعاً : حلّ عقد النكاح ، ويشتَرَطُ لنفوذِهِ التّكليف والاختيار .

وأما السّكران : فينفذ طلاقه عقوبةً له ، والرّأى بالسّكران : المتعدّي بسكّره ، فإنّه الرّأى عند الإطلاق . وهو ينقسم إلى :

- ١- واجب ؛ كطلاقي الأولي ، وطلاقي الحَكَم في الشّقاق .
- ٢- وإلى مندوب ؛ كطلاقي امرأةٍ غير مستقيمة الحال .
- ٣- ومكروه ؛ كطلاقي امرأةٍ مستقيمة الحال .
- ٤- ومباح ؛ كطلاقي من لا يهواها الرّوَج ، ولا نَسَمُ نفسه بمؤنتها بلا استمتاع بها .
- ٥- وحرام ؛ كطلاقي البدعة ، وهو : أن يوقع الرّوَج الطَّلَاق في الحيض ؛ لِمَا فيه من تطويل البعْدَةِ على المطلّقة . اهـ

قال العلّامة ابن عابدين في حاشيته « رد المحتار على الدر المختار » من كتب الحنفية عند قول « الدّر » : « والدعي : ثلاث متفرقة ، وكذا بكلمة واحدة بالأولى . وعند الإمامية : لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة الحيض ؛ لأنّه بدعة محرمة .

وعند ابن عباس رضي الله عنهما : يقع به واحدة ، وبه قال إسحاق وطاوس وعكرمة ؛ لِمَا في مسلم [١٤٧٢] : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَمُسْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً ، فَقَالَ عُمَرُ : (إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ ، فَلَوْ أَمْسَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ) .

[٦٥] وَيَسْأَلُ عَنْ خُلْعِ الْعَوَامِ وَصِيغَةِ الْطَّ - سَلَاقٍ وَأَنْوَاعِ التَّعَالِيْقِ وَالْعِدِّ

وَالْعِدِّ ، فَقَالَ :

٦٥- (وَيَسْأَلُ) أَي : الشَّخْصُ (عَنْ خُلْعِ الْعَوَامِ) - بِالْتَّخْفِيفِ - أَي :
الْخُلْعِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمْ ، (وَ) عَنْ (صِيغَةِ الطَّلَاقِ) تَنْجِيزاً ، (وَ) عَنْ (أَنْوَاعِ
التَّعَالِيْقِ) ، وَأَشَارَ إِلَى الْعِدِّ بِقَوْلِهِ : (وَالْعِدِّ) ، وَقَدْ بَدَأَ بِالْخُلْعِ وَهُوَ - بَضْمُ
الْخَاءِ - فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ لِحَلْعَ ، وَمَصْدَرُهُ الْقِيَاسِيُّ الْخَلْعُ - بَفَتْحِهَا -
وَهُوَ التَّرْعُ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ كَاللِّبَاسِ لِلآخَرِ .
وَهُوَ شَرْعاً : فُرْقَةٌ بَعُوْضٍ مَقْصُودٍ رَاجِعٍ لِحُجَّةِ الزَّوْجِ .

= وَذَهَبَ جَمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ : إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ
ثَلَاثًا .

قَالَ فِي « فَتْحِ الْقَدِيرِ » [٤٧٠ / ٣] - بَعْدَ سَوِّقِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ - : وَهَذَا
يُعَارِضُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا إِمْضَاءُ عَمْرِ الثَّلَاثَ عَلَيْهِمْ مَعَ عَدَمِ مَخَالَفَةِ الصَّحَابَةِ لَهُ وَعِلْمِهِ
بَأَنَّهَا كَانَتْ وَاحِدَةً . . فَلَا يُمْكِنُ إِلَّا وَقَدْ أَطْلَعُوا فِي الزَّمَانِ الْمَتَأَخَّرِ عَلَى وَجُودِ نَاسِخٍ ،
أَوْ لِعِلْمِهِمْ بِانْتِهَاءِ الْحُكْمِ لِذَلِكَ ؛ لِعِلْمِهِمْ بِإِنَاطَتِهِ بِمَعَانٍ عِلْمُوا انْتِفَاءَهَا فِي الزَّمَنِ
الْمَتَأَخَّرِ .

وَقَوْلُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ : تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِثَةِ أَلْفٍ صَحَابِيٍّ ، فَهَلْ صَحَّ لَكُمْ
عَنْهُمْ أَوْ عَنْ عَشْرِ عَشْرِهِمْ الْقَوْلُ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ بِاطِلْ ؟ .

أَمَّا أَوَّلًا : فَاجْمَاعُهُمْ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ عَمْرَ حِينَ
أَمَضَى الثَّلَاثَ ، وَلَا يَلْزَمُ فِي ثَقُلِ الْحُكْمِ الْإِجْمَاعِيِّ عَنْ مِثَةِ أَلْفٍ تَسْمِيَةً ، كُلٌّ فِي
مَجْلَدٍ كَبِيرٍ لِحُكْمٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ سَكُوتِيٌّ .

وَأَمَّا ثَانِيًا : فَالْعِبَرَةُ فِي ثَقُلِ الْإِجْمَاعِ مَا نُقِلَ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَالْمِثَةُ أَلْفٌ لَا يَبْلُغُ
عِدَّةُ الْمُجْتَهِدِينَ الْفُقَهَاءَ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ كَالْخُلَفَاءِ وَالْعِبَادِلَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَدْ ثَبَتَ
النُّقْلُ عَنْ أَكْثَرِهِمْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ (١) بِتَصَرُّفٍ بَسِيطٍ .

[٦٦] فَخَالَعْتُ أَوْ فَادَيْتُ طَلَّقْتُ زَيْنَبًا بِعِشْرَيْنَ دِينَارًا يُخَاطَبُ بِالْقَصْدِ
[٦٧] لَهَا أَوْ وَلِيِّ أَوْ وَكِيلٍ وَأَجَنَّبِي يَقُولُ قَبِلْتُ الْخُلْعَ مُتَّصِلَ الرَّدِّ

وَالْأَصْلُ فِيهِ - قَبْلَ الْإِجْمَاعِ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] وَخَبَرُ « الْبَخَارِيِّ » : أَنَّ أَمْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ - وَأَسْمُهَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلِ الْأَنْصَارِيِّ - جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . إِنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ مَا أَنْقَمَ عَلَيَّ فِي خُلَّتِي وَلَا دِينَ ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ - أَيِ : كُفْرَ نِعْمَةِ الْعَشِيرِ وَهُوَ الزَّوْجُ - فَقَالَ ﷺ : « أَتَرَدِّبِينَ عَلَيَّ حَدِيثَهُ ؟ » ، فَقَالَتْ : نَعَمْ ، فَقَالَ لَهُ : « أَقْبِلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً » (١) .

وَهُوَ أَوَّلُ خُلْعٍ وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ .

وَأَرْكَائُهُ : ١- زَوْجٌ ، ٢- وَبُضْعٌ ، ٣- وَعِوَضٌ ، ٤- وَمِلْتَرَمٌ لَهُ ، ٥- وَصِيغَةٌ .

وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

٦٦- (فَخَالَعْتُ أَوْ فَادَيْتُ) أَوْ (طَلَّقْتُ زَيْنَبًا) مَثَلًا (بِعِشْرَيْنَ دِينَارًا) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (يُخَاطَبُ بِالْقَصْدِ) .

٦٧- (لَهَا) إِنْ كَانَ الْخُلْعُ مَعَهَا ، (أَوْ وَلِيِّ) إِنْ كَانَ الْخُلْعُ مَعَهُ مِنْ مَالِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ صَرَفُ مَالِهَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ .

نَعَمْ . . . إِنْ خَافَ عَلَى مَالِهَا مِنْ أَخْذِ الزَّوْجِ لَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْعَهُ إِلَّا بِالْخُلْعِ . . . كَانَ لَهُ دَفْعُ مَالِهَا فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَعَتِ الْكُفْرَ بِنَفْسِهَا . . . طَلَّقَتْ رَجْعِيًّا وَلَعَا ذِكْرُ أَلْمَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التَّرَامِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبَخَارِيُّ (٥٢٧٣) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكِبَرِيِّ » (٥٦٥٧) وَ« الصَّغَرِيِّ » (٣٤٦٣) فِي الطَّلَاقِ .

[٦٨] تَبَيَّنَ بِهَذَا الَّلَفْظِ أَوْ أَنْ تَقُلْ لَهُ إِذَا أَنْتَ قَدْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عِنْدِي

(أَوْ وَكَيْل) ، بَأَن وَكَلْتُ شَخْصاً فِي الْخُلْعِ (وَأَجَنَيْ) - بِالْتَّخْفِيفِ - إِنْ وَقَعَ الْخُلْعُ مَعَهُ ، فَيَصْحُ الْخُلْعُ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ لَهُ الْزَّوْجَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخِصَامِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ (يَقُولُ قِيلْتُ الْخُلْعُ) حَالُ كَوْنِهِ (مُتَّصِلَ الرَّدِّ) أَيِ : الْجَوَابِ ، لَكِنْ لَا يَضُرُّ هُنَا تَخْلُّلُ كَلَامٍ يَسِيرُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ : أَنَّ الْخُلْعَ معاوَضَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ ، فَأُغْتَفِرَ فِيهِ الْكَلَامُ الْيَسِيرُ .

وَالْبَيْعُ معاوَضَةٌ مُحَضَّةٌ ، فَلَمْ يُغْتَفَرَ فِيهِ الْكَلَامُ الْيَسِيرُ .

٦٨- (وَ تَبَيَّنَ) بَيْنُونَةُ صُغْرَى^(١) (بِهَذَا الَّلَفْظِ) الْوَاقِعِ مِنَ الزَّوْجِ مَعَ وَاحِدٍ

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (تَنْبِيْهُ : لَوْ بَانَثُ مِنْهُ بَيْنُونَةُ كَبْرَى - أَيِ : بَأَن طَلَّقَهَا ثَلَاثاً -

لَا تَحُلْ لَهُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ وَجُودِ خَمْسَةِ شَرَائِطَ :

أَحَدُهَا : أَنْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنَ الْمُطَلَّاتِ .

وَالثَّانِي : تَزْوِيجُهَا بِغَيْرِهِ تَزَوْجاً صَحِيحاً .

وَالثَّلَاثُ : دَخُولُهُ بِهَا وَإِصَابَتُهَا ، بَأَن يُولِجَ حَشَفَتَهُ أَوْ قَدْرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا بِقُبْلِ الْأَمْرَةِ بِشَرِطِ الْإِتِّشَارِ فِي الذَّكْرِ ، وَكَوْنِ الْمَوْلِجِ مِمَّنْ يُمْكِنُ جِمَاعُهُ لَا طِفْلاً .

وَالرَّابِعُ : بَيْنُونَتُهَا مِنْهُ .

وَالْخَامِسُ : أَنْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنْهُ . اهـ

ثُمَّ أَعْلَمَ : أَنَّ اشْتِرَاطَ الدَّخُولِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَخُولِ الْحَشَفَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَا يَكْفِي مَجْرَدُ الْعَقْدِ . قَالَ الْقَهْطَانِيُّ : وَفِي « الْكَشْفِ » وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْأُصُولِ : أَنَّ الْعُلَمَاءَ - غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - اتَّفَقُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الدَّخُولِ ، وَفِي « الزَّاهِدِيِّ » : أَنَّهُ ثَابِتٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، وَفِي « الْمُنْيَةِ » : أَنَّ سَعِيداً رَجَعَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِ =

[٦٩] وَإِنْ أَنْ أُعْطِيتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتِ عَلَيَّ الْإِعْطَاءِ مُطْلَقَةٌ عَقْدِي
 [٧٠] فَأَعْطَتْهُ حَالًا لَا إِذَا قَالَ مَنْ مَتَى فَلَا قَوْلَ فِي الْإِعْطَاءِ تُعْطِيهِ مِنْ بَعْدِ

مَنْ ذَكَرَ (أَوْ أَنْ تَقُلْ لَهُ إِذَا أَنْتِ طَلَّقْتَنِي) طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ مَثَلًا (فَلَكَ عِنْدِي) -
 يَسْتَقِيمُ الْبَيْتُ لَوْ قَالَ : (إِذَا أَنْتِ قَدْ طَلَّقْتِ .. فَالْمَالُ لَكَ عِنْدِي) بِتَسْكِينِ
 الْكَافِ - فَتَبَيَّنَ أَيْضًا بِذَلِكَ .

٦٩- (وَإِنْ) الْصَّوَابُ : « وَإِنْ قَالَ » (إِنْ أُعْطِيتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ) مَثَلًا ..
 (فَأَنْتِ عَلَيَّ الْإِعْطَاءِ مُطْلَقَةٌ عَقْدِي) أَي : مُطْلَقَةٌ عَنْ عَقْدِ نِكَاحِي .

٧٠- (فَأَعْطَتْهُ حَالًا) ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ : أَنَّ أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ لَا تَقْتَضِي الْفَوْرَ
 فِي الْإِثْبَاتِ ، إِلَّا « إِذَا » وَ « إِنْ » وَنَحْوُهُمَا مِنْ كُلِّ أَدَاةٍ لَا إِشْعَارَ لَهَا بِالزَّمَانِ ،
 نَحْوَ : لَوْ مَعَ الْإِعْطَاءِ أَوْ الْضَّمَانِ أَوْ شَتَّ خُطَابًا لَهَا ، فَلَوْ قَالَ : إِنْ أُعْطِيتَنِي
 كَذَا .. فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ ضَمَنْتِ لِي كَذَا .. فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ شَتَّ ..
 فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَأَعْطَتْهُ حَالًا ، أَوْ ضَمَنْتِ ، أَوْ شَاءَتْ كَذَلِكَ .. طَلَّقَتْ .

وَإِنْ لَمْ تَعْطِ أَوْ لَمْ تَضْمَنْ أَوْ لَمْ تَشَأْ حَالًا فِي الثَّلَاثِ .. لَمْ تَطْلُقْ (لَا إِذَا
 قَالَ) لَزُوجَاتِهِ : (مَنْ) أَعْطَتْني مَنْكُنَّ كَذَا .. فَهِيَ طَالِقٌ ، أَوْ قَالَ : (مَتَى)

= الْجُمْهُورُ ، فَمَنْ عَمِلَ بِهِ .. يَسْوُدُّ وَجْهَهُ وَيُعَمِّدُ ، وَمَنْ أَفْتَى بِهِ .. يُعَزَّرُ .

وَمَا نُسِبَ إِلَى الصَّدْرِ الشَّهِيدِ فَلَيْسَ لَهُ أَثَرٌ فِي مَصْتَفَاتِهِ ، بَلْ فِيهَا نَقِضُهُ .

وَذَكَرَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : أَنَّ مَنْ أَفْتَى بِهِ .. فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ
 أَجْمَعِينَ ، فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ ، وَلَا يَنْفَعُ قِضَاءُ الْقَاضِي بِهِ . إِنْتَهَى مِنْ « حَاشِيَةِ
 الْعَلَّامَةِ أَبِي عَابِدِينَ » .

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ .. فَلْتَعْلَمْ : أَنَّ مَجْرَدَ الْعَقْدِ لَيْسَ كَافِيًا فِي جُلْهَا لِلأَوَّلِ ، بَلْ لَا بُدَّ
 مِنَ الشَّرْطِ الْخَمْسَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ ، وَاللَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا يُفْتَنِي بِغَيْرِ ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١٥٠)

اعطيتني كذا.. فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَلَا قَوْرَ فِيهِ الْإِغْطَاءُ) ، فَتَطْلُقُ وَ (تُعْطِيهِ مِنْ بَعْدِ) ، فَهِيَ لِلشَّرَاحِي .

وَأَمَّا أَدَوَاتُ التَّلْعِيقِ فِي التَّنْفِي . فَهِيَ لِلْفَوْرِ إِلَّا (إِنْ) ، فَإِنَّهَا فِيهِ لِلشَّرَاحِي ، فَإِذَا قَالَ : إِذَا لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ . فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَقَدْ مَضَى زَمْنٌ يَسَعُ الدُّخُولَ وَلَمْ تَدْخُلِي . طَلَّقَتْ .

وإِنْ دَخَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَّا عَلِمَتْ مِنْ أَنَّهَا فِي التَّنْفِي لِلْفَوْرِ - بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ . فَأَنْتِ طَالِقٌ - فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَأْسِ مِنَ الدُّخُولِ ، كَأَنْ مَاتَ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَهُ ، فَيُحْكَمُ بِالْوُقُوعِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ أَوْ مَوْتِهَا ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقُلْ أَرَدْتُ الْآنَ أَوْ الْيَوْمَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا . تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوَقْتِ الْكَمُونِيِّ ، وَلَا تَقْتَضِي الْأَدَوَاتُ تَكَرُّراً ، بَلْ مَتَى وَجَدَ الْمَعْلُقُ عَلَيْهِ مَرَّةً مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ وَنَحْوِهِ . اُنْحَلَّتِ الْيَمِينُ ، وَلَا يُؤَثِّرُ وجودُهُ مَرَّةً أُخْرَى .

إِلَّا (كُلَّمَا) ، فَلَوْ قَالَ : كُلَّمَا وَقَعَ طَلَاقِي عَلَيْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَطَلَّقَ . فثَلَاثٌ فِي مَوْطِئَةٍ : وَاحِدَةٌ بِالْتَّنَجِيزِ ، وَوَاحِدَةٌ بِوُقُوعِ الْمَنْجَزَةِ ، وَأُخْرَى بِوُقُوعِ هَذِهِ الْوَاحِدَةِ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَوْطِئَةِ : فَتَبَيَّنُ بِالْمَنْجَزَةِ ، وَلَا يَقَعُ الْمَعْلُقُ بَعْدَهَا .

وَنُظِمَ بَعْضُهُمْ قَاعِدَةَ الْأَدَوَاتِ فِي قَوْلِهِ : [مِنْ الْخَفِيفِ] :

أَدَوَاتُ التَّلْعِيقِ فِي التَّنْفِي لِلْفَوْرِ رِ سَوَى (إِنْ) ، وَفِي الْكُثُوبِ رَأَوْهَا لِلشَّرَاحِي ، إِلَّا إِذَا (إِنْ) مَعَ الْمَا لِ وَشِئَتْ ، وَكُلَّمَا كَرَّرُوهَا

وَنُظِمَهَا أَبُو الْمُقَرِّي^(١) أَيْضاً بِقَوْلِهِ [مِنْ الْخَفِيفِ] :

(١) أَبُو الْمُقَرِّي : إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّرَجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ =

أَدَوَاتُ التَّغْلِيصِ تَخْفَى عَلَيْنَا هَلْ لَكُمْ ضَاطِعٌ لِكَشْفِ غَطَاهَا
(كُلَّمَا) لِلتَّكْرَارِ وَهِيَ وَ(مَهْمَا) (إِنْ) (إِذَا) (أَيُّ) (مَنْ) [مَتَى] مَعْنَاهَا
لِلتَّسْرَاحِ مَعَ الْكُبُوتِ إِذَا لَمْ يَكُ مَعَهَا إِنْ شَبِتَ أَوْ أَعْطَاهَا^(١)
أَوْ ضَمَانٍ وَالْكُلُّ فِي جَانِبِ التَّفْ سِي لِقَوْرِ لَا (إِنْ) فَذَا فِي سِوَاهَا

= الشَّاورِيُّ اليمَنِيُّ ، باحثٌ مِنْ أَهْلِ (اليمَن) ، وَالْحَسِينِيُّ نَسَبُهُ إِلَى (أَيَّاتِ حَسَنِ) فِي (اليمَن) مَوْلَدُهُ فِيهَا (٧٥٥هـ) ، وَالشَّرْجِيُّ نَسَبُهُ إِلَى (شَرْجَةِ) مِنْ سِوَا جِلْهَا ، وَالشَّاورِيُّ نَسَبُهُ إِلَى بَنِي شَاوَرٍ ، أَصْلُهُ مِنْهَا ، تَوَلَّى التَّدْرِيسَ بِـ (تَعَزٍّ) وَ(زَيْدٍ) ، وَوَلِيَ إِمْرَةَ بَعْضِ الْبِلَادِ فِي دَوْلَةِ الْأَشْرَفِ ، تَوَفَّى بِـ (زَيْدٍ) سَنَةَ : (٨٣٧هـ) ، لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا «عنوانُ الشَّرَفِ الْوَفَائِي فِي الْفَقْهِ وَالنَّحْوِ وَالتَّارِيخِ وَالْعَرُوضِ وَالْفَرَاغِي» وَ«رُوضُ الطَّالِبِ» وَ«الإِرشَادُ» فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَغَيْرِهَا .
(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (مَسْأَلَةٌ : رَجُلٌ قَالَ لَزَوْجَتِهِ : عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ إِنْ رُحِتَ إِلَى دَارِ أَبِيكَ . . فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَرَاخَتْ ، فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ؟ أَمْ يَقَعُ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ؟

أَجَابَ : بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ نَظَرًا لِأَوَّلِ كَلَامِهِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ : فَأَنْتِ طَالِقٌ لَا يَنَافِي ؛ لَجَوَازِ فَأَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورَ ، وَهُوَ الثَّلَاثُ ، ثُمَّ مَرَّةً أُخْرَى صَوَّرَهَا الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ : عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ إِنْ دَخَلَتْ الذَّارُ . . أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ

قَالَ «أَبْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْمَنَهْجِ» رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ فِي «حَوَاشِيهِ عَلَى الْمَحَلِّيِّ» : لَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ إِنْ رُحِتَ إِلَى بَيْتِ أَبِيكَ . . فَأَنْتِ طَالِقٌ . . وَقَعَ الثَّلَاثُ ، كَمَا نَقَلَ عَنِ الْوَالِدِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ ؛ وَنَقَلَ عَنْ وَلَدِهِ وَقَوَّعَ طَلْقَهُ وَاحِدَةً فَقَطْ ، وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الصِّيغَةِ حَلْفٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ (اهـ سَمَلَاوِيُّ فِي «فَنَاوِيهِ» .

[٧١] وَإِنْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي أَنْتِ طَالِقٌ فَيُسْرَطُ عِلْمٌ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ نَقْدٍ

٧١- (وَأِنْ^(١) قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي^(٢)) مِنْ صَدَاقِكَ أَوْ مِنْ دَيْنِكَ فـ (أَنْتِ طَالِقٌ) فَأَبْرَأَتْهُ . (فَيُسْرَطُ) فِي كَوْنِهَا تَطَلَّقَ (عِلْمٌ) مِنْهَا وَمِنْهُ (بِ) الْعِيُوضِ الَّذِي تَعْلَقُ بِهِ (سَالِبُ الْبَرَاءَةِ مِنْ نَقْدٍ)^(٣) .

وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ رَشِيدَةً ، وَأَنْ لَا يَتَعْلَقَ بِهِ زَكَاءٌ ، خِلَافًا لِلْمُزْنِيِّ^(٤) ، فَمَنْ

(١) فِي النَّظْمِ : (لَوْ) ، وَكَذَا نَسَخْنَا : « زَيْتُونَةُ الْإِلْفَاحِ » .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (مَسْأَلَةٌ : يَقَعُ كَثِيرًا أَنْ تَحْصَلَ مَشَاجِرَةٌ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجَتِهِ ، فَتَقُولُ لَهُ : أَبْرَأْتُكَ ، فَيَقُولُ لَهَا : إِنْ صَحَّتْ بَرَاءَتُكَ . فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ أَنَّهَا إِنْ أَبْرَأَتْهُ مِنْ مَعْلُومٍ وَهِيَ رَشِيدَةٌ . وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ؛ لِتَعْلِيْقِهِ عَلَى مَجْرَدِ صَحَّةِ الْبَرَاءَةِ وَقَدْ وَجَدَتْ ، لَا بَإِنَّا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ عِيُوضًا فِي مَقَابِلَةِ الطَّلَاقِ لِصَحَّةِ الْبَرَاءَةِ قَبْلَ وَقُوعِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْكِبْرُ مِنْهُ مَجْهُولًا ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ ، فَلَا بَرَاءَةَ وَلَا وَقُوعَ ، فَتَنْبَئُ لَهُنَّ فِيهَا دَقِيقَةٌ كَثِيرَةٌ الْوُقُوعِ . اهـ سَمْلَاوِي فِي « فِتَاوِيهِ » .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مُقْبَتٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَزَوْجَتِهِ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي . طَلَّقْتُكَ ، فَقَالَتْ لَهُ : أَبْرَأْتُكَ ، وَذَلِكَ مِنْ قَدْرِ مَجْهُولٍ ، فَقَالَ لَهَا - طَمَعًا فِي صَحَّةِ ذَلِكَ - : أَنْتِ طَالِقٌ ، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ ، أَمْ لَا ؟ وَإِذَا قُلْتُمْ بَعْدَ الْوُقُوعِ . . . فَهَلْ أَفْتَى بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَطْ ؟ وَمَنِ الَّذِي أَفْتَى بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ؟

فَأَجَابَ : إِذَا أَوْقَعَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ فِي نَظَرِ الْبَرَاءَةِ الْمَجْهُولَةِ . . لَا يَقَعُ ، وَهُوَ مَقْبُولٌ عَنِ الْبَنَوِيِّ ، وَنَقَلَهُ فِي « الْخَادِمِ » فِي ضَمَنِ فُرُوعٍ ذَكَرَهَا جَازِمًا بِهِ ، وَعَمَّنْ أَدْرَكْنَاهُ الشَّيْخَ جَمَالَ الدِّينِ الْقَادِرِيِّ وَجَمَاعَةً فِي طَبَقَتِهِ (اهـ سَمْلَاوِي فِي « الْفَتَاوِي » .

(٣) فِي النَّظْمِ وَزَيْتُونَةِ الْإِلْفَاحِ : (بِالْبَرَاءَةِ مِنْ النَّقْدِ) .

(٤) الْمُزْنِيُّ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ ، الْمُزْنِيُّ ، الْمَصْرِيُّ ، كَانَ مَعْظَمًا بَيْنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، كَانَ إِمَامَ الشَّافِعِيِّينَ ، وَأَعْرَفَهُمْ بِطَرَفِهِ وَفِتَاوِيهِ ، لَهُ =

[٧٢] وَلَوْ نَجَزَ التَّطْلِيقَ أَوْ قَالَ لِي كَذَا أَوْ التَّمَسَّا مَا لَا يَكُونُ مِنَ الْقَصْدِ

[٧٣] فَرَجَعِيَّةً وَأَحْفَظَ لِتَحْرِيرِ ضَابِطٍ عَنِ الشَّيْخِ فِي «تُخَفَّتِي» خُذَهُ بِالْوُدِّ

عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ بِبَرَاءَتِهَا إِثْمًا فَأَبْرَأَتْهُ. . لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ إِلَّا إِنْ وُجِدَتْ بَرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ بِالشَّرْطِ الْمَقْرَرَةِ ، فَحَيْثُ يَقَعُ بَاطِلًا .

بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَتْ : أَبْرَأْتُكَ ، يَقُولُ : إِنْ صَحَّتْ بَرَاءَتُكَ. . فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَإِنْ وُجِدَتْ الشَّرْطُ. . وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ؛ لِتَعْلِيلِهِ عَلَى مَجَرَّدِ صَحَّةِ الْبَرَاءَةِ وَقَدْ وُجِدَتْ ، لَا بَاطِلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ عَوَضًا ؛ لَوْجُودِ الْبَرَاءَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ شَرْطٌ مِنَ الشَّرْطِ. . لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الصَّحَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَيْهَا .

٧٢- (وَلَوْ نَجَزَ التَّطْلِيقَ) ، بِأَنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، (أَوْ قَالَ لِي كَذَا) أَيِ : قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَلِي عَلَيْكَ كَذَا (أَوْ التَّمَسَّا) أَيِ : طَلَبَا (مَا لَا يَكُونُ مِنَ الْقَصْدِ) أَيِ : عَوَضًا فَاسِدًا لَا يَقْصُدُ ؛ كَدَمٍ وَحَشَرَاتٍ ، بِأَنْ قَالَ لَهَا : طَلَّقْتُكِ عَلَى رِقِّي^(١) دِمِ فَقَبِلَتْ .

٧٣- (فَرَجَعِيَّةً) أَيِ : فَيَقَعُ عَلَيْهِ طَلَقٌ رَجْعِيٌّ^(٢) (وَأَحْفَظَ لِتَحْرِيرِ ضَابِطٍ عَنِ الشَّيْخِ) ابْنِ حَجَرٍ (فِي «تُخَفَّتِي») وَهِيَ شَرْحٌ لَهُ عَلَى «الْمَنْهَاجِ» ، (خُذَهُ) أَيِ : هَذَا الضَّابِطُ (بِالْوُدِّ) مَثَلْتُ أَلَوَا كَمَا مَرَّ .

= مصنَّعات كثيرة في مذهب الشافعي ، منها : «الميسوط» ، و«المختصر» ، و«المشهور» ، وله كتاب مفرد على مذهبه ، قال عنه الشافعي - رحمه الله - : «المزني ناصر مذهبي ، مولده سنة : (١٧٥) ، ووفاته سنة : (٢٦٤ هـ) ، ودفن في قراة مصر .

(١) في الأصل : ذِق ، والتصويب من اللغة ، الرِّقُّ : وعاء من جلد يُجَرُّ شعره ، يُتَّخَذُ لِلْمَاءِ وَالشَّرَابِ .

(٢) لعل الأولى أن يقال : (أي : فنطلق طلاقاً رجعيّاً) فقوله : (فرجعية) صفة لمفعولٍ حذفت مع فعله على التقدير السابق .

[٧٤] بِأَرْبَعِ أَحْوَالٍ تَفْصِيلُهَا أَتَى بِتَعْلِيلِهِ إِنْ قَالَ ذَلِكَ عَنْ عَمْدٍ
 [٧٥] فَإِنْ صَحَّتِ الصَّيْغَةُ وَالْعَوَاضُ الَّذِي يُسَمِّيهِ بَأَنَتْ بِأَلْمَسْمَىٰ وَبِأَلْمَدِّ
 [٧٦] وَإِنْ فَسَدَ التَّعْوِيزُ بَأَنَتْ بِمَهْرِهَا وَإِنْ صِيغَةُ فَاحْكُمَ بِرَجْعِيَّةِ الْوَفْدِ

ولو قال : (في « الثُّحفة » فحْذُهُ مَعَ الْوَفْدِ) بتسكينِ هاءِ « الثُّحفة » ،
 لَأَسْتَقَامَ الْوَزْنُ .

٧٤- (بِأَرْبَعِ ^(١) أَحْوَالٍ) و (تَفْصِيلُهَا أَتَى بِتَعْلِيلِهِ إِنْ قَالَ ذَلِكَ عَنْ عَمْدٍ)
 أي : عن قصدٍ .

الحالة الأولى : صِيغَةُ الصَّيْغَةِ وَالْعَوَاضِ ، وهي الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

٧٥- (فَإِنْ صَحَّتِ الصَّيْغَةُ) - بتسكينِ الهاءِ - (وَالْعَوَاضُ) - يستقيمُ الْوَزْنُ
 لو قَالَ : (مَعَ الْعَوَاضِ) - (الَّذِي يُسَمِّيهِ) أي : يذكُرُهُ في صِيغَةِ الْخُلْعِ .
 (بَأَنَتْ بِأَلْمَسْمَىٰ وَبِأَلْمَدِّ) أي : الْمَمْدُودِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا : هُوَ الْمَسْمَىٰ ، فهو
 عطفٌ مرادفٌ .

الحالة الثانية : فسادُ الْعَوَاضِ مَعَ صِيغَةِ الصَّيْغَةِ ، وهي الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

٧٦- (وَإِنْ فَسَدَ التَّعْوِيزُ) ، كَأَن قَالَ : خَالَعْتُكَ عَلَى زِقِّ خَمْرٍ فَقَبَلْتُ .
 (بَأَنَتْ بِمَهْرٍ) مِثْلُ (هَا) ؛ لفسادِ الْعَوَاضِ مَعَ كونهِ مقصوداً ، بخلافِ ما إِذَا
 كَانَ غيرَ مقصودٍ ؛ كَدَمٍ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيّاً ، ولا مَالٌ .

الحالة الثالثة : فسادُ الصَّيْغَةِ ، وقد أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

(وَإِنْ) فَسَدَتْ (صِيغَةُ فَاحْكُمَ بِرَجْعِيَّةِ الْوَفْدِ) ، فيقعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيّاً ^(٢) .

(١) في النِّظْمِ و« الزيتونة » : (بِأَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ) .

(٢) في هامشِ المخطوطِ : (وَإِذَا طَلَّقَ شَخْصٌ أَمْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ . . فَلَهُ - أي : =

الزَّوْجِ - بغيرِ إذْنِها مراجعتها ما لَمْ تنقُضِ العِدَّةَ ، وتحصلُ الرَّجْعَةُ مِنَ النَّاطِقِ
بِالْفَاطِظِ :

منها : راجعتكِ ، وما تصرفَ منها ، والأصحُّ أَنَّ قولَ المرتجعِ : رددتُكِ
لنكاحي وأمسكتُكِ عليه .. صريحانِ في الرَّجْعَةِ ، وَأَنَّ قوله : تزوجتُكِ أو
أنكحتُكِ .. كنايةانِ ، وشرطُ المرتجعِ إِنْ لَمْ يكنْ مُحْرِمًا أهليَّةَ النِّكَاحِ بنفسِه ،
وحينئذٍ فتصحُّ رجعةُ السَّكَرَانِ لا رجعةُ المَرْتَدِّ ولا رجعةُ الصَّبِيِّ ؛ لأنَّ كُلًّا منهما ليسَ
أهلاً للنِّكَاحِ بنفسِه ، بخلافِ السَّفِيهِ والعَبْدِ ، فرجعتُهما صحيحةٌ مِنْ غيرِ إذْنِ آلِوَلِيِّ
والسَّيِّدِ .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ عَنِ الْخَلِيفِ بِالطَّلَاقِ فِي حَالِ الْغَضَبِ الشَّدِيدِ الْمَخْرُجِ عَنِ
الْإِسْعَارِ ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ ، أَمْ لَا ؟ كَمَا أَفْتَى بِهِ أَهْلُ عَصْرِهِ ، وَهَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَ
التَّعْلِيلِ وَالتَّنْجِيزِ ؟ وَهَلْ يُصَدَّقُ الْحَالُفُ فِي دَعْوَاهُ شَدَّةَ الْغَضَبِ وَعَدَمَ الْإِسْعَارِ ؟
فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَا أَعْتَابَ بِالْغَضَبِ فِيهَا ، نَعَمْ .. إِنْ كَانَ زَائِلَ الْعَقْلِ .. عُدِرَ . اهـ
سَمَاعَوِيٌّ فِي « فِتَاوَاهِ » .

وَلِلْحَافِظِ أَبِي الْقَيْمِ الْحَنْبَلِيِّ رِسَالَةٌ فِي طَلَاقِ الْغَضْبَانِ ، قَالَ فِيهَا : إِنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَحْصَلَ لَهُ مَبَادِيءُ الْغَضَبِ ، بَحِثُ لَا يَتَغَيَّرُ عَقْلُهُ ، وَيَعْلَمُ مَا يَقُولُ
وَيَقْصِدُهُ ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

الثَّانِي : أَنْ يَبْلُغَ النَّهْيَةَ وَلَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ وَلَا يُرِيدُهُ ، فَهَذَا لَا رَيْبَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ
شَيْءٌ مِنْ أَقْوَالِهِ .

الثَّالِثُ : مَنْ تَوَسَّطَ بَيْنَ الْمَرْتَبَتَيْنِ ، بَحِثُ لَمْ يَصِرْ كَالْمَجْنُونِ ، فَهَذَا مُحَلٌّ
النَّظَرِ ، وَالْأَدَلَّةُ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ نَفْوِذِ أَقْوَالِهِ . اهـ مَلْحَصًا مِنْ شَرْحِ « الْغَايَةِ
الْحَنْبَلِيَّةِ » . لَكِنْ أَشَارَ فِيهَا إِلَى مُخَالَفَتِهِ فِي الثَّالِثِ ، حَيْثُ قَالَ : وَيَقَعُ طَلَاقٌ مَنْ
غَضِبَ ، خِلَافًا لِابْنِ الْقَيْمِ . اهـ

[٧٧] إِذَا نَجَزَ التَّطْلِيقَ ، وَالرَّابِعُ بِأَنْ يُعْلَقَ بِالْإِبْرَاءِ وَلَمْ يَكْ مِنْ بَعْدِ^(١)

[٧٨] فَهَٰذِهِ رُؤُوسٌ مِنْ مَسَائِلِ خُلِعِنَا يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا تَشَارَدَ بِالنَّدِ^(٢)

٧٧- (إِذَا نَجَزَ التَّطْلِيقَ) ، كَأَنَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ عَلَّقَ بِمَا وَجَدَ ؛ كَدُخُولِ الدَّارِ .

(و) الحال (الرَّابِعُ) : يَسْتَقِيمُ الْبَيْتُ لَوْ قَالَ : (رَابِعُهَا) ، بَدَلَ قَوْلِهِ : (وَالرَّابِعُ) مَصَوَّرٌ (بِأَنْ يُعْلَقَ بِالْإِبْرَاءِ) (وَلَمْ يَكْ مِنْ بَعْدِ^(٢)) أَي : وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ، بِأَنْ فَقَدَ شَرْطَ مِنْ شَرْوِطِهِ ، فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ .

وعبارةُ الشَّيْخِ أَبِي حَبَرٍ - كَمَا نَقَلُوهُ فِي حَوَاشِي « التَّحْرِيرِ » - : وَضَابُطُ الْكِبَابِ : أَنَّهُ مَتَى صَحَّتِ الصَّيْغَةُ وَالْعَوَضُ . . بَانَتْ بِالْمُسَمَّى ، أَوْ فَسَدَ الْعَوَضُ فَقَطْ . . بَانَتْ بِمِهْرِ الْكِتَابِ ، أَوْ الصَّيْغَةُ فَقَطْ . . وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا إِنْ نَجَزَ أَوْ عَلَّقَ بِمَا وَجَدَ ، فَإِنْ عَلَّقَ بِمَا لَمْ يَوْجَدْ ؛ كَالْإِبْرَاءِ عِنْدَ فَقْدِ شَرْوِطِهِ . . لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ . اهـ

= مسألة : فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهِيَ : رَجُلٌ قَالَ : عَلَيَّ الْحَرَامُ مَا أَفْعَلُ كَذَا ، ثُمَّ فَعَلَهُ ، هَلْ هُوَ رَجْعِيٌّ ، أَوْ بَائِنٌ؟

الْجَوَابُ : نَعَمْ . . يَقَعُ بِذَلِكَ طَلَقُهُ بَائِنَةً لَا تَكْفِي فِيهَا الرَّجْعَةُ بِدُونِ عَقْدٍ ، وَإِذَا كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَ النَّاسِ ، بِأَنْ عَدِمَ بِهِ أَثْنَانِ فَأَكْثَرُ . . لَا يُلْحَقُهُ طَلَاقٌ لَوْ طَلَّقَ بَعْدَهُ . اهـ

مسألة : لَوْ قَالَ لَهَا : طَالِقٌ ، بِدُونِ أَنْتِ ، أَوْ رُوْحِي مَثَلًا . . لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ أَحَدَ رُكْنَيْ الْإِسْنَادِ وَهُوَ رُوْحِي أَوْ أَنْتِ مَثَلًا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي جَوَابِ سَوَالٍ أَحَدٍ لَهُ بِالطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ نَبَذَ لَا صَرِيحَ وَلَا كُنَايَةَ ، وَلَوْ نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ ، كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ (اهـ)

(١) سَقَطَ هَذَا الْبَيْتُ مِنْ مَخْطُوطَتِي الْبَاجُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٢) فِي النَّظْمِ وَ« الزَّيْتُونَةِ » : (وَلَمْ يَكْ مِنْ يُقْدِي) .

وقد شرع يتكلم على صيغة الطلاق ، فقال :

٧٩- (وَطَلَّقْتُ) زوجتي ، (أَوْ سَرَّخْتُ) زوجتي ، أَوْ (فَارَقْتُ زَوْجَتِي) ، فهذه الثلاث (صَرَائِعُ وَالْمُسْتَقُّ) كذلك ؛ كأنَّ طالقاً أو مطلقةً ، أَوْ أَنْتِ مَفَارَقَةٌ ، أَوْ أَنْتِ مَسْرُوحَةٌ ، وترجمة الطلاق صريح ، وكذا لفظ الخلع والمفاداة مع ذكر المال أو نفيه ، فهو صريح بغيره ، ويقع (بِالْهَزْلِ) أي : اللَّعِبِ ، (وَالْجِدُّ) - بكسر الجيم - أي : ضدُّ الهزل ، فلا فرق بين الجِدِّ والهزل في ذلك ، فلو خاطبها بطلاق هازل ؛ كأنَّ تقولَ لهُ في مقام الاستهزاء : طلقني ، فقالَ لها : طَلَّقْتُكَ قاصداً الهزلَ . . وقع الطلاقُ ، ففي الحديث : « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ : الطَّلَاقُ ، وَالنِّكَاحُ ، وَالرَّجْعَةُ »^(١) ، وقيسَ

(١) أخرجه عن أبي هريرة رضي الله عنه أبو داود (٢١٩٤) ، وألترمذني (١١٨٤) ، وابن ماجه (٢٠٣٩) ، وألحاكم (١٩٨-١٩٧/٢) وصححه ، وألدارقطني في السنن (١٤٠-١٣٨) ، قال ألترمذني : حسنٌ غريبٌ .

في هامش المخطوط : (اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ رَجْعَةِ الْمُطَلَّغَةِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَطْءِ الرَّجْعِيَّةِ هَلْ يَحْرُمُ ، أَمْ لَا ؟) .

فقال أبو حنيفة وأحمد - في أظهر روايتيه - : لَا يَحْرُمُ .

وقال مالك والشافعي وأحمد - في الرواية الأخرى - : يَحْرُمُ .

وَاخْتَلَفُوا : هَلْ يَصِيرُ بِالْوَطْءِ مَرَاغِبًا أَمْ لَا ؟ .

فقال أبو حنيفة وأحمد - في أظهر روايتيه - : نَعَمْ . . وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى لَفْظٍ ، نَوَى بِهِ الرَّجْعَةَ أَوْ لَمْ يَنْوِهَا .

وقال مالك في المشهور عنه : إِنْ نَوَى . . حَصَلَتِ الرَّجْعَةُ .

وقال الشافعي : لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِلَفْظٍ .

[٨٠] كِتَابَتُهُ مَقْرُونَةٌ مَعَ نَيْتَةٍ كَانَتْ حَرَامٌ أَوْ خَلِيفَةٌ مِنْ سَعْدٍ

بِالثَّلَاثِ غَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ ، وَإِنَّمَا خُصَّتِ الثَّلَاثَةُ بِالذِّكْرِ ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْأَبْضَاعِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَزِيدِ اعْتِنَاءٍ ، وَمِثْلُ مَا ذُكِرَ مِنَ الصَّرِيحِ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ :
 ٨٠- (كِتَابَتُهُ مَقْرُونَةٌ مَعَ نَيْتَةٍ) لِلطَّلَاقِ ، وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ أَحْتَمَلَ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ
 أَحْتِمَالًا قَرِيبًا ؛ (كَانَتْ حَرَامٌ) ، أَوْ حَرَمْتُكَ ، وَعَلَيَّ الْحَرَامُ ^(١) ، وَلَوْ

وَهَلْ مِنْ شَرْطِ الرَّجْعَةِ الْإِشْهَادُ ، أَمْ لَا ؟

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ - فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ - : لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْإِشْهَادُ ، بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَصَحُّهُمَا : الِاسْتِحْبَابُ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ شَرْطٌ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ .

وَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّ الْإِشْهَادَ شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكٍ . . لَمْ أَرَهُ فِي مَشَاهِيرِ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ ، بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي عَبْدُ الرَّوَّافِ وَالْقُرْطُبِيُّ فِي « تَفْسِيرِهِ » : بِأَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ الِاسْتِحْبَابُ ، وَلَمْ يَحْكِبْ فِيهِ خِلَافًا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ أَبُو هُبَيْرَةَ [مِنْ الْحَنَابِلَةِ] فِي « الْإِنْصَاحِ » [وَنَقَلَهُ عَنْهُ] مِنْ الشَّافِعِيَّةِ صَاحِبُ « رَحْمَةِ الْأُئِمَّةِ » [ص/ ٤٢١-٤٢٢] اهـ

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (الْمَعْتَمَدُ فِي قَوْلِهِ : عَلَيَّ الطَّلَاقُ : أَنَّهُ صَرِيحٌ ، وَفِي « الْبَحْرِ » عَنِ الْمَزْنِيِّ : أَنَّهُ كِتَابَةٌ ، وَفِي « فِتَاوَى » أَبِي الصَّلَاحِ : عَدَمُ الْوُقُوعِ بِهِ وَإِنْ نَوَى ؛ لِأَنَّهُ صِبْغَةٌ يَمِينٍ أَوْ نَذْرٌ ، وَمِثْلُهُ فِي « الْمَطْلَبِ » عَنِ الطُّوسِيِّ تَلْمِيزُ أَبِي يَحْيَى صَاحِبِ الْغَزَالِيِّ ، وَمَشَى عَلَيْهِ أَبُو الْمُقَرِّي ، وَصَحَّحَهُ فِي « رَوْضِهِ » .

وَعَلَيَّ الْفِرَاقُ أَوْ السَّرَاحُ كِتَابَةٌ بِلَا خِلَافٍ ، وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا مَعْلُقٌ عَلَى الْفِعْلِ ، وَأَمَّا نَحْوُ : عَلَيَّ الطَّلَاقُ مِنْ فَرَسِي مَثَلًا . . فَهُوَ كَالِاسْتِثْنَاءِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَيْتِهِ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ ، وَأَمَّا : الطَّلَاقُ مَا فَعَلْتُ كَذَا أَوْ فَعَلْتُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ . . فَهُوَ لَعْنٌ .
 اهـ مِنْ « فِتَاوَى » الشَّيْخِ عَبْدِ الْمُعْطِيِّ السَّمْلَاوِيِّ .

وَقَالَ فِي « الْفِتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ » مِنْ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ مَا نَصُّهُ :

قَالَ : كَلَامُكَ حَرَامٌ أَوْ هَذَا الْكُتُوبُ عَلَيَّ حَرَامٌ . فَلَعَنُوا لَا يُلْزَمُهُ بِذَلِكَ شَيْءٌ ،
(أَوْ) أَنْتِ (خَلِيبَةٌ مِنْ سَعْدِ) أَي : مَثَلًا ، أَوْ أَنْتِ بَرِيَّةٌ ، أَوْ أَنْتِ بَثْلَةٌ (١) .

ومنها : تَجَرَّدِي ، وَتَزَوَّدِي ، أَخْرَجِي ، سَافِرِي ، تَقْنَعِي ، تَسْتَرِي ، بَرْنُتُ
مَنْكِ ، إِرْزَمِي أَهْلَكَ ، لَا حَاجَةَ لِي فَيْكِ ، أَنْتِ وَشَأْنُكِ ، أَنْتِ وَلَيْتَ نَفْسِكَ ،
وَسَلَامٌ عَلَيْكِ ، وَكُلِّي وَأَشْرَبِي - أَي : كُلِّي زَادَ الْفِرَاقِ وَأَشْرَبِي شَرَابَهُ - وَأَوْقَعْتُ
الطَّلَاقَ فِي قَمِيصِكَ ، وَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ لَا فَيْكِ ، أَشْرَكْتُكِ مَعَ فُلَانَةٍ - وَكَانَتْ قَدْ
طَلَّقَتْ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ - وَأَنَا مِنْكِ طَالِقٌ أَوْ بَائِنٌ ، فَارْقِينِي ، إِذْهَبِي ، يَا مُسَحَّمَةٌ ،
يَا مَلْطَمَةٌ ، أَنْتِ تَالِقٌ - بِالتَّاءِ الْمَثْنَاءِ - سِوَاهُ كَانَتْ لَعْنَتُهُ كَذَلِكَ أَوْ لَا ، عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

ومنها : تَكُونِي طَالِقًا ، فَإِنْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ . طَلَّقْتُ ، وَإِنْ جَعَلَهُ
وَعْدًا . لَمْ يَقَعْ إِلَّا إِنْ أَرَادَ تَعْلِيْقًا ، كَأَنْ قَصَدَ تَكُونِي طَالِقًا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ،
فَيَقَعُ عِنْدَ وَجُودِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ صَرَخَ بِالتَّعْلِيْقِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدَ
وَجُودِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَيْهِ .

ومنها : مَا لَوْ قَالَ - بَعْدَ أَنْ حَلَفَ شَخْصٌ بِالطَّلَاقِ عَلَى شَيْءٍ - : وَأَنَا مِنْ
دَاخِلِ يَمِينِكَ ، فَهُوَ كُنَايَةٌ فِي حَقِّ الْكُثَانِي .

مسألة : لَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا مَا أَفْعَلُ كَذَا ، هَلْ إِذَا فَعَلَ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى
زَوْجَتِهِ ، أَمْ لَا ؟

أَجَابَ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا نَقْلٌ صَرِيحٌ ، وَالْمُتَأَخَّرُونَ
اِخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الشُّعُودِ الْعِمَادِيُّ - مَفْتِي الرُّومِ - : بِعَدَمِ
وُقُوعِ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ : عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كُنَايَةٍ ،
وَمَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كُنَايَةٍ لَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ إِجْمَاعًا ، فَإِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ بِمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ أَبُو الشُّعُودِ . . لَا بِأَسْنٍ بِهِ ، وَلَا بِوَأَخْذٍ بِهِ (اهـ)

(١) بَثْلَةٌ ، يُقَالُ : بَثَلَتْ بَثْلًا : طَعَنَتْ وَأَبَانَتْ ، وَمِنْهُ : طَلَّقَهَا طَلْقَةً بَثَّةً وَبَثْلَةً .

[٨١] وَمَا كَانَ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ صَرَاحٌ يَكْنَى هُنَا فَأَفْهَمَهُ بِالْعَدِّ وَالْحَدِّ
[٨٢] وَيَلْحَقُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ وَمَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَفْرَقَ الْكُلِّ فَاسْتَهْدَ

وليس منها : قومي ، أتعدي ، أغناك الله ، أحسن الله جزاءك ، إغزلي ؛
لعدم إشعارها بالفرقة إشعاراً قريباً ، فلا يقع بها الطلاق وإن نواه ، وكذا : ألباب
مفتوح ، وعليه الشحام^(١) أو اللطام ، فليس بكناية ، كما أنه ليس بصريح .

٨١- (وَمَا كَانَ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ صَرَاحٌ) أو كناية (يَكْنَى)^(٢) - بالتشديد - به
(هُنَا فَأَفْهَمَهُ بِالْعَدِّ وَالْحَدِّ) .

وعبارة « المنهج » و« شرحه » : (وَالْإِعْتِاقُ - أي : صريحه وكنايته -
كناية طلاق وعكسه ؛ لاشتراكهما في إزالة الملك ، فلو قال لزوجته :
أعتقك الله ، أو لا ملك عليك لي ، ونوى الطلاق . . . طَلَقْتُ ، أو قَالَ لِعَبْدِهِ :
طَلَقْتُكَ ، أو أَبْتَنَكَ ، ونوى الْعِتْقَ . . . عَتَقَ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَيْسَ الطَّلَاقُ
كناية ظاهراً وعكسه ؛ لِأَنَّ تَنْفِيزَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِهِ مُمْكِنٌ ، فَلَا يُعَدُّ عَنْهُ إِلَى
غَيْرِهِ عَلَى الْقَاعِدَةِ : مِنْ أَنَّ مَا كَانَ صَرِيحاً فِي بَابِهِ وَوَجَدَ تَفَازاً فِي مَوْضِعِهِ . .
فلا يكون كناية في غيره) اهـ

ومنها يُعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ .

٨٢- (وَيَلْحَقُ الْأَسْتِثْنَاءُ)^(٣) الطَّلَاقُ كغیره (بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ) بِهِ بَحِثُ

(١) الشَّحَامُ : - رِزَانُ غُرَابٍ - : سَوَادُ الْقَدْرِ ، وَسَحْمُ وَجْهِه : سَوْدَةٌ بِالشَّحَامِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : الضَّابِطُ لِلْكِنَايَةِ : أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ إِشْعَارٌ
قَرِيبٌ بِالْفَرْقَةِ ، وَلَمْ يُسَمَّعْ اسْتِعْمَالُهُ شَرْعاً) اهـ إِنْ قَاسِمٌ .

(٣) وَرَدَ فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَالَ بَعْضُهُمْ : يُشْتَرَطُ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ : أَنْ
يُسَمَّعَ نَفْسُهُ ، وَكَذَا غَيْرُهُ حَتَّى يُصَدَّقَ ، وَإِلَّا . . . صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا فِي نَفْسِهِ إِذَا ادَّعَى
الْأَسْتِثْنَاءَ ، فَأَنْكَرَتْ ، بَأَنَّ قَالَتْ : لَمْ يَأْتِ بِهِ ، فَإِنْ قَالَتْ : لَمْ أَسْمَعُ . . . فَالْقَوْلُ =

لا ينفصل عنه بأكثر من نحو سكتة تنفس ، فلو انفصل بأكثر من ذلك . . لم يلحقه الاستثناء .

(وَمَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَغْرِقًا أَكُلَّ فَاَسْتَهْدِ) ؛ كَأَنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَيْنِ . . فواحدة تقع ، فلو استغرق ، كَأَنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا . . فثلاث ؛ لعدم صحة الاستثناء لاستغراقه ، ما لَمْ يُتْبِعْهُ بِاسْتِثْنَاءٍ آخَرَ ، فلو قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَيْنِ . . فثلاث^(١) ؛ لِأَنَّ الاستثناء مِنَ الإِثْبَاتِ نَفْيٌ وَعَكْسُهُ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفَرَّقٍ فِي اسْتِغْرَاقٍ ، لَا فِي الْمُسْتَثْنَى وَلَا فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَلَا فِيهِمَا .

= قوله ، وَيَجْرِي عِنْدَ الْقَاضِي فِي الشُّهُودِ . قَالَهُ الرَّمْلِيُّ . اهـ .

وَأَنْ يَعْرِفَ مَعْنَاهُ لِيَتَصَوَّرَ التَّعْلِيْقَ ، فَإِنْ جَهِلَهُ . وَقَعَ . ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «الْأَنْوَارِ» ، وَأَنْ لَا يَسْتَفْرِقَ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ قُلَّ ، وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْ سَكْتَةِ النَّفْسِ ، وَالْيَعْيِ ، وَالْتَذَكُّرِ ، وَأَنْفِطَاعِ الصَّوْتِ ، فَالْإِثْبَاتُ هُنَا أَبْلَغُ مِنْهُ بَيْنَ إِجْبَابٍ نَحْوِ الْبَيْعِ وَقَبُولِهِ .

نَعَمْ . . أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ عَرُوضُ سُعَالٍ ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْقَلْبِ - أَيْ : الْخَفِيفِ عُرْفًا - وَأَنْ يَقْصِدَهُ قَبْلَ فِرَاقِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِنْ أَخْرَهُ ، وَإِلَّا . . فَقَبْلَ التَّلَافُظِ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ كَأَنْتِ إِلَّا وَاحِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا ، هَكَذَا فِي «شرح الإرشاد» لشيخنا أبن حَجَرٍ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِذَا قَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَعَ لَفْظٍ طَالِقٍ لَا يَحْتَاجُ لِنَيَّْةٍ قَبْلَ التَّلَافُظِ بِهِ ، إِذْ لَا يَقَعُ بِمَا قَبْلَهُ شَيْءٌ ، لَكِنْ يَحْتَاجُ لِنَيَّْةٍ إِنْ قَصِدَهُ حَالُ الْإِثْبَاتِ بِهِ . فَتَأَمَّلْ . قَالَهُ أَيْنُ قَاسِمٍ عَلَى «الْمَنْهَجِ» (١) اهـ

(١) عَلَّلَ هَذَا الْقَوْلَ صَاحِبُ «الْبَيَانِ» (١٠/١٢٩) ، فَقَالَ : يَقَعُ عَلَيْهِ طَلْقَتَانِ ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الثَّلَاثِ مِنَ الثَّلَاثِ لَا يَصِحُّ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا إِذَا تَعَقَّبَهُ اسْتِثْنَاءُ آخَرَ . . يُنْيِ عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ أَثْبَتَ ثَلَاثًا وَنَفَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَثْبَتَ اثْنَيْنِ فَوْقَهَا . وَهُوَ ثَالِثُ أَقْوَالٍ قَدْ بَيَّنَّهَا ، فَرَاغَهُ ، فَإِنَّهُ جِدُّهُمْ .

[٨٣] وَيَنْوِيهِ فِيهِ ، وَالْكِتَابِيَّةُ قَاصِدًا لَهُ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْدِيَ

فلو قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً . فوَاحِدَةٌ تَقَعُ ، وَلَا يُجْمَعُ الْمُفْرَقُ فِي الْمُسْتَثْنَى ، وَيُقَالُ : كَأَنَّهُ قَالَ : إِلَّا ثَلَاثًا ، فَتَقَعُ ثَلَاثٌ ، بَلْ يَبْقَى مَفْرَقًا ، فَيَصْحُحُ اسْتِثْنَاءُ اثْنَتَيْنِ ، فَتَبْقَى وَاحِدَةٌ ، وَقَدْ اسْتُثْنِيَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، فَيَلْغُو اسْتِثْنَاءُهَا ، فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ كَمَا عَلِمْتَ .

ولو قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً . فَثَلَاثٌ تَقَعُ ، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ مُسْتَثْنَاءٌ مِنَ الْوَاحِدَةِ ، فَيَلْغُو الِاسْتِثْنَاءُ ، وَلَا يُجْمَعُ الْمُفْرَقُ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَيُقَالُ : كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً ، فَيَقَعُ اثْنَانِ ، بَلْ يَبْقَى مَفْرَقًا ، فَلَا يَصْحُحُ الِاسْتِثْنَاءُ .
ولو قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً . فَثَلَاثٌ تَقَعُ ، وَلَا يُجْمَعُ الْمُفْرَقُ فِي الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَيُقَالُ : كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا ، وَلَمْ تَظْهَرْ فَائِدَةٌ فِي هَذَا الْمَثَالِ ؛ لِعَدَمِ الْجَمْعِ لَوْقُوعِ الثَّلَاثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^(١) .

٨٣- (وَيَنْوِيهِ فِيهِ) أَي : يَنْوِي الِاسْتِثْنَاءَ فِي اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ فِرَاقِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

(وَ) يَنْوِيهِ فِي (الْكِتَابِيَّةِ قَاصِدًا لَهُ) أَي : لِلطَّلَاقِ (بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبْدِيَ) ، هَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي « الْمَنْهَاجِ » ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ اقْتِرَانُهَا بِأَوَّلِ اللَّفْظِ وَإِنْ عَزَبَتْ فِي آخِرِهِ ؛ لِانْعِطَافِهَا عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ، وَفِي أَصْلِ « الْكَرَوِضَةِ » : الْاِكْتِفَاءُ بِاقْتِرَانِهَا بِأَيِّ جُزْءٍ ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ .
ويكفي اقْتِرَانُهَا بِأَنْتِ مِنْ قَوْلِهِ : أَنْتِ بَاتِنٌ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (وَلَا يُجْمَعُ الْمُفْرَقُ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لِدَفْعِ الِاسْتِغْرَاقِ فِي الْوَاحِدَةِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً ، بَلْ يَبْقَى عَلَى تَفْرِيقِهِ ، فَيَلْغُو اسْتِثْنَاءُ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْوَاحِدَةِ ، وَتَقَعُ الثَّلَاثُ) ١٤هـ

٨٤- (وَيَلْعَنُوا)^(١) أي : الطَّلَاقُ ، فلا يقع به شيءٌ (بِإِكْرَاهٍ) لخبر : « لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ »^(٢) أي : إِكْرَاهٍ ، لكن بشرطِ قُدْرَةِ مَكْرِهِ - بكسر الراء - على تحقيق ما هَدَدَ بِهِ عاجلاً ظُلماً ، وَعَجَزَ مُكْرَهُ - بفتح الراء - عن دفعه بهرب أو غيره ، وَظَنَّهُ أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ فِعْلٍ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ .. حَقَّقَ مَا هَدَدَهُ بِهِ ، وَأَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ ، فَإِنْ ظَهَرَتْ - كَأَنَّ أُكْرِهَ عَلَى ثَلَاثٍ فَخَالَفَ - وَقَعَ ، بَلْ لَوْ وَافَقَ وَنَوَى الطَّلَاقَ .. وَقَعَ .

(١) في هامش المخطوط : (قوله : (ويلغو بإكراه) أي : لا يقع به الطلاق ، خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه ، ومن شروطه أَنْ يَكُونَ عاجلاً ظُلماً كما قاله الشارح ، فلا إكراه في العقوبة الآجلة ، ولا بما هو مستحق له ، ويحصل الإكراه بالتخويف بضرب شديد ، أو حبس ، أو إتلاف مال ، أو نحو ذلك .
قال العلامة البرماوي : وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ ، حَتَّى قَالَ الدَّارِمِيُّ : إِنْ الضَّرَبَ الْبَسِيرَ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَرْوَةِ .. إِكْرَاهٌ .

[وقال] الشَّافِعِيُّ : إِنْ أَلَا سَخْفَافَ فِي حَقِّ الْوَجِيه .. إِكْرَاهٌ ، وَأَبْنُ الصَّبَّاحِ : إِنْ أَلْتَمَّ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَرْوَةِ .. إِكْرَاهٌ] ١هـ

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٢٧٦ / ٦) ، وَابْنُ خَرِيزٍ فِي « التَّارِيخِ الْكَبِيرِ » (١٧١ / ١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٩٣) ، وَأَبْنُ مَاجَه (٢٠٤٦) ، وَأَبُو يَعْلَى فِي « الْمُسْنَدِ » (٤٤٤٤) ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي « الْأَشْنَنِ » (٣٦ / ٤) ، وَالْحَاكِمُ (١٩٨ / ٢) وَصَحَّحَهُ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْأَشْنَنِ الْكَبِيرِ » (٣٥٧ / ٧) فِي الطَّلَاقِ .

وَأوردَ الْحَافِظُ فِي « تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ » (٢٣٧ / ٣) وَقَالَ : فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ ، وَقَدْ ضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ [فِي « أَلْعَلِّيلِ » (١٢٩٢)] .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَظَنَّهُ فِي الْغَضَبِ .

(وَ) يَلْغُو أَيْضاً بـ (سَبَقَ لِسَانِهِ)^(١) إِلَيْهِ ، بَأَنْ قَصِدَ أَنْ يُخَاطَبَهَا بِكَلَامٍ ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ اللَّفْظَ لِمَعْنَاهُ وَهُوَ حُلُّ الْعِصْمَةِ ، وَلِذَلِكَ : لَا يَقَعُ مِمَّنْ حَكَمَ طَلَاقَ غَيْرِهِ ؛ كَقَوْلِهِ : قَالَ فُلَانٌ : زَوْجَتِي طَالِقٌ ، وَلَا مِنْ أَعْجَمِيٍّ ، قَالَ لَهُ شَخْصٌ : قُلْ : زَوْجَتِي طَالِقٌ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ : وَأَنْتَ بِهِ حُلُّ الْعِصْمَةِ ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لَهُ .

وَلَا مِمَّنْ قَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ : بِرَأْسِي وَجَعٌ فَأَرْقِنِي ، فَقَالَ : لَا أَعْرِفُ رُقِيَا ، فَقَالَتْ : إِقْرَأْ عَلَى رَأْسِي أَنْتَ طَالِقٌ ، فَقَرَأَهَا بِقَصْدِ الرُّقِيَا .

وَلَا مِمَّنْ قَالَ لِمَنْ أَسْمَاهَا طَالِقٌ : يَا طَالِقُ وَلَمْ يَقْصِدِ طَلَاقاً حَمَلاً عَلَى الْتُدَاءِ ، وَمَحَلُّ اشْتِرَاطِ الْقَصْدِ عِنْدَ الصَّارِفِ ، وَأَمَّا عِنْدَ عَدِمِ الصَّارِفِ . . فَيَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَوْ هَازِلاً كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (مَسْأَلَةٌ : أَفْتَى بَعْضُهُمْ - بِمَا إِذَا أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُخَاطَبَهَا بِكَلَامٍ ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى الطَّلَاقِ - بِقَوْلِهِ فِي الْجَوَابِ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، حَيْثُ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مَعْنَاهُ ، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلَاقٌ دِهَانَةً ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ بِيَمِينِهِ ، كَمَا هُوَ مُنْصَوِّصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ مَذْهَبِنَا مَعَاشِرَ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مَعْنَاهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : أَرَادَ أَنْ يَطْلُقَهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى قَوْلِهِ لَهَا : رُوحِي طَالِقٌ بِالثَّلَاثِ ، مَاذَا يَكُونُ الْحُكْمُ إِذَا لَمْ يُرَدْ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ الطَّلَاقُ الْثَلَاثِ ؟ وَهَلْ يَدِينُ فِي ذَلِكَ ، أَمْ كَيْفَ؟ أَفِيدُونَا .

الْجَوَابُ : نَعَمْ . . . حَيْثُ قَصِدَ طَلْقَةً وَاحِدَةً فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى الثَّلَاثِ . . يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلْقَةً وَاحِدَةً ، وَيُصَدَّقُ فِي سَبَقِ لِسَانِهِ إِلَى الثَّلَاثِ بِيَمِينِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ سَبَقَ اللِّسَانِ كَالْإِكْرَاهِ عَلَى الطَّلَاقِ ، وَالْمُكْرَهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ ، فَكَذَا هَذَا ، كَمَا هُوَ مُنْصَوِّصٌ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ . وَاللَّهُ أَلْمَوْفُقُ ١٠ هـ

(و) (يلغو أيضاً بـ (إِغْمَاءٍ) وجنونه وسُكْرِهِ^(١)) إذا لَمْ يَكُنْ متَعَدِّياً ، فَإِنْ كَانَ متَعَدِّياً . . وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ تَغْلِيظاً عَلَيْهِ (أَوْ لَمْ يَسْمَعْ بِالْقَيْدِ)^(٢) - أَلَاؤُهُ بِمَعْنَى

(١) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (وَأَخْتَلَفُوا فِي طَلَاقِ السَّكَرَانِ :

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ : يَقَعُ .

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَصَحُّهُمَا : يَقَعُ .

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَيْنِ : أَظْهَرُهُمَا : يَقَعُ .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ وَالْكَرْخِيُّ - مِنَ الْحَنْفِيَّةِ - وَالْمُزْنِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ - مِنَ الشَّافِعِيَّةِ - : إِنَّهُ

لَا يَقَعُ . اهـ مِنْ « رَحْمَةِ الْأُمَّةِ فِي اخْتِلَافِ الْأَثْمَةِ » [ص/٤١٧] .

وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ مَسْأَلَةٌ : ، فَقَالَ لَهَا : رُوحِي ثُمَّ

رَاحَتْ الْعِدَّةُ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ قَالَ : عَلَيَّ الْحَرَامُ مَا أَفْعَلُ كَذَا ، ثُمَّ فَعَلَ ،

وَرَاجَعَهَا فِي الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ ، وَعَاشَرَهَا مَدَّةً أَنْقَضَتْ فِيهَا الْعِدَّةُ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ

قَالَ لَهَا : رُوحِي وَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَمَاذَا يَكُونُ الْحُكْمُ ؟

أَجَابَ : نَعَمْ . . وَقَعَ بِالْأَوَّلِ طَلَقٌ وَاحِدٌ رَجْعِيٌّ كُنْتُ فِيهَا أَرْجِعُ الْمَذْكُورَ ، وَيَقَعُ

بِالثَّانِي طَلَقٌ وَاحِدٌ بَائِنٌ لَا تَكْفِي فِيهَا الرُّجْعَةُ بِدُونِ عَقْدٍ ، وَإِذَا كَانَ مَشْهُوراً بَيْنَ

النَّاسِ - بَانَ عِلْمُ بِهِ أَثْنَانِ فَأَكْثَرُ - لَا يُلْحِقُهَا أَلِيمِينَ الْآخَرُ أَلْوَانُ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مِنْ

أَلِيمِينَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ حِينَئِذٍ أَجْنِبَةً عَنْهُ ، الْآنَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا . . . وَيَمْلِكُ

عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ طَلَقٌ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

وَسُئِلَ الرَّمْلِيُّ الصَّغِيرُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ عَلَى جَنْسِ شَيْءٍ ، أَوْ

فَدْرِهِ ، أَوْ نَوْعِهِ ، أَوْ فَعَلَ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ نَفْياً أَوْ إِثْبَاتاً ، ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ

طَلَقٌ ، أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْحَالِفِ الْمَذْكُورِ . قَالَ الْعَلَّامَةُ السَّمْلَاوِيُّ فِي

« فِتَاوَاهِ » اهـ

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ كَلَامٌ غَيْرُ مَقْرُوءٍ ، وَلَعَلَّهُ يَكُونُ تَصْحِيحاً لِلْأَصْلِ ، وَالْمَثْبُوتُ فِي

النِّظْمِ : (وَرِغْمَاءُ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ أَلْفَظَ بِالْقَيْدِ) .

[٨٥] وَتَعْرِفُ ذَاتَ الْقُرَى وَالشَّهْرِ وَالَّتِي تُعَدُّ بِحَمْلِ فَافْهَمْنَ وَاتَّبِعْ رُشْدِي

أو - أي : أو لَمْ يَسْمَعْ الْقَيْدَ حِينَ تَلْقَظُهُ بِهِ ، ومحلُّ ذلك إذا كَانَ معتدلاً السَّمْعَ ولا مانعاً ، فلو أَتَى بِهِ سِرّاً بحيثُ لا يُسْمَعُ نَفْسُهُ لَمْ يُؤْثَرْ كما لا تُؤْثَرُ نَبْتُهُ الْطَّلَاقُ ، خلافاً لِسَيِّدِنَا مَالِكٍ ^(١) ، فَإِنَّهُ قَالَ بِوُقُوعِهِ بِالنَّبْتِ ، وَهِيَ أَنْ يَضْمَرَ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى أَنْتِ طَالِقٌ ، أَمَّا عَزْمُهُ عِنْدَ الْمَشَاجِرَةِ مَثَلاً عَلَى أَنْ يَطْلُقَهَا . فلا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ .

ثُمَّ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى طَرَفٍ مِنَ الْعِدَّةِ ؛ لِتَرْثِيهَا عَلَى الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ ، فَقَالَ :
٨٥- (وَتَعْرِفُ ذَاتَ الْقُرَى) - بَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُهَا - : يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى الطَّهْرِ وَعَلَى الْخَبْضِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا عِنْدَنَا ، فَتَعْتَدُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَإِلَّا . . فَبِقُرَّائِنِ .

(وَ) ذَاتُ (الشَّهْرِ) ، بَأَنَّ كَانَتْ آيَسَةً أَوْ لَمْ تَحِضْ أَصلاً ، صَغِيرَةً كَانَتْ

(١) هُوَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيُّ الْحَمِيرِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، إِمَامٌ دَارِ الْهَجْرَةِ ، وَأَحَدُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ بِالْمَدِينَةِ (١٧٩-٩٣ هـ) ، كَانَ صَلْباً فِي دِينِهِ ، بَعِيداً عَنِ الْأُمَرَاءِ وَالْمُلُوكِ ، وَجَّهَ إِلَيْهِ الرَّشِيدُ الْعَبَّاسِيُّ لِيَأْتِيَهُ فَيَحْدِثُهُ ، فَقَالَ : أَلْعَلِمُ يُؤْتَى ، فَقَصَدَ الرَّشِيدُ مَنْزِلَهُ وَاسْتَنْدَ إِلَى الْجِدَارِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . . مِنْ إِجْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِجْلَالِ الْعِلْمِ ، فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَحَدَّثَهُ .

وَسَأَلَهُ الْمَنْصُورُ أَنْ يَضَعَ كِتَاباً لِلنَّاسِ يَحْمِلُهُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ ، فَصَنَفَ « الْمَوْطَأَ » وَلَهُ رِسَالَةٌ فِي « الْوَعظِ » ، وَرِسَالَةٌ فِي « الْوَدِّ عَلَى الْقَدَرَةِ » ، وَ« تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ » ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .

وَاللُّبِّيُّ « تَرْيِضُ الْعَمَالِكِ بِمَنَاقِبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ » ، وَلِمُحَمَّدٍ أَبِي زَهْرَةَ « مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : حَيَاتُهُ ، عَصْرُهُ » ، وَلِأَمِينِ الْخَوْلِيِّ « تَرْجَمَةُ مُحَرَّرَةٌ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ » .

[٨٦] وَزِدْ خَصَّ ذِي الْإِرْضَاعِ مُسْتَفْسِراً لَهَا فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضَتْ فَدَعُهَا عَلَى الْمَهْدِ

أو غيرها ، فتعتد ذات الأشهر^(١) بثلاثة أشهر^(٢) إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، وإلا . . فبشهر ونصف^(٣) ، وهذا في الحائِل^(٤) .

(و) أَمَّا (الَّتِي تُعَدُّ بِحَمْلٍ) . . فَعِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ كُلِّهِ^(٥) حَتَّى ثَانِي تَوَآمِينَ^(٦) ، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً .

(فَافْهَمْنَ) ما ذكرته لك (وَاتَّبَع) من (وَشِدِي) أي : هِدَايَتِي .

٨٦- (وَزِدْ) و (خَصَّ ذِي الْإِرْضَاعِ) بمزيد اعتناء ، حال كونك (مُسْتَفْسِراً لَهَا) عن كونها تحيض حال الإرضاع أو لا .

(فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضَتْ) حالة الإرضاع . . (فَدَعُهَا عَلَى الْمَهْدِ) ، فَإِنَّهَا

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّتِي يَتَسَرَّعُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكَ إِنْ أَرَبَتْهُ فَوَعَدْتُهُنَّ ذَلِكَهُ أَشْهُرٌ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ ﴾ [الطَّلَاق : ٤] .

(٢) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (بِلَاثَةِ أَشْهُرٍ) ، وَتُعْتَبَرُ الْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ ، فَإِنْ خَفِثَ عَلَيْهَا - كَمَحْبُوسَةٍ أَعْدَتْ بِتِسْمِينَ يَوْمًا ، وَلَوْ مَاتَ عَنْ مُطْلَقَةٍ رَجْعِيَّةٍ - انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَتُعْتَبَرُ الْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ مَا أَمَكْنَ ، وَتُكْمَلُ [الْأَشْهُرُ الثَّلَاثُ] الْمُنْكَسَرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا) اهـ .

(٣) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يَنْصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النِّسَاء : ٢٥] .

(٤) الْحَائِلُ : ضِدُّ الْحَامِلِ ، يَعْنِي : هَذَا حُكْمُهَا ، وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْحَامِلِ .

(٥) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوَّلَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطَّلَاق : ٤] .

(٦) فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ : (قَوْلُهُ : (حَتَّى ثَانِي تَوَآمِينَ) أَي : بِأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، بِأَنْ وَلَدًا مَعَ ، أَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَ وَضْعِهِمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُخَرِّ الْعَادَةَ بِأَنْ يَجْتَمَعَ فِي الرَّجَمِ وَلَدٌ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَلَدٌ مِنْ مَاءٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الرَّجَمَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى الْمَنِيِّ . . أَشْتَدَّ فَمُهُ ، فَلَا يَتَأَتَّى قَبُولُهُ مَنِيَّ آخَرَ ، فَالْتَوَآمِينَ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْأَنَمَةِ ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَ وَضْعِي الْأَوَّلَيْنِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ . . فَهُمَا حَمْلَانِ) اهـ .

[٨٧] فَهَآكَ عُقُودًا فِي الْكُحَّاحِ نَظْمُهَا نِظَامَ يَوَاقِيْتِ مَحْكَمَةِ النَّضْدِ
[٨٨] فَخُذْهَا إِمَامًا وَأَرْسِمْ كُلَّ مَا حَوَتْ بِقَلْبِكَ وَأَحْفَظْهُ تُصَانُ عَنِ التَّقْدِ
[٨٩] وَدُمُ دَاعِيًا مَا دُمْتَ مُسْتَضِجِبًا لَهَا لِنَاطِمِهَا الْمُحْتَاجِ لِلْوَصْلِ وَلِلرَّفْدِ

لا تنقضي عدتها إلا بثلاثة أقرء ، ولو بعد فراغ مدة الإرضاع .

٨٧- (فَهَآكَ) أي : فخذ (عُقُودًا) أي : مسائل شبيهة بالعقود (في)
أحكام (الْكُحَّاحِ نَظْمُهَا) من بحر الطويل ، وأجزاءه : فعولن مفاعيلن فعولن
مفاعيل (مَرَّتَيْنِ) ، كما قال بعضهم :

طَوِيلٌ لَهُ بَيْنَ الْبُحُورِ فَصَائِلُ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ
(نِظَامَ يَوَاقِيْتِ) أي : كنظام اليواقيت - جمعُ ياقوتة - (مَحْكَمَةِ)
- بِاللَّشْدِيدِ - (النَّضْدِ) أي : متقنة الحسن .

٨٨- (فَخُذْهَا) يا (إِمَامًا)^(١) وَأَرْسِمْ^(٢) - ن : تصوّر (كُلَّ مَا حَوَتْ)
(بِقَلْبِكَ) أي : فيه (وَأَحْفَظْهُ) أي : لا تنسه ، فانت (تُصَانُ عَنِ التَّقْدِ) أي :
الاعتراض عليك .

٨٩- (وَدُمُ دَاعِيًا مَا دُمْتَ مُسْتَضِجِبًا لَهَا)^(٣) - أي : لهذه العقود - (لِنَاطِمِهَا)
متعلق بداعياً ، ووصفه بقوله : (الْمُحْتَاجِ لِلْوَصْلِ) أي : لوصول الله إياه به .
اللَّهُمَّ . . يا واصل المنقطعين أوصِلنا إليك .

(وَ) الْمُحْتَاجِ (لِلرَّفْدِ)^(٤) أي : العطاء من الله تعالى .

(١) في النظم : (أماماً) .

(٢) في النظم : (وأرسم) .

(٣) في نسخة : (زلت) .

(٤) في النظم : (الرّفْدِ) ، وبه يستقيم الوزن .

[٩٠] وَصَلَّى وَسَلَّم رَبَّنَا كُلَّ سَاعَةٍ عَلَى الْمُضْطَفَى وَالْآلِ وَالصَّخْبِ مِنْ بَعْدِ
[٩١] وَتَمَّتْ بِعَوْنِ اللَّهِ وَهِيَ نَزِيلَةٌ عَلَى بَابِ فَضْلِ اللَّهِ تُقْبَلُ بِالْمَدِّ

٩٠- (وَصَلَّى وَسَلَّم) - بتسكين الميم للضرورة - (رَبَّنَا كُلَّ سَاعَةٍ) مِنْ
السَّاعَاتِ (عَلَى الْمُضْطَفَى) أَي : الْمَخْتَارِ مِنْ قَرِيشِ (وَ) عَلَى (الْآلِ
وَالصَّخْبِ مِنْ بَعْدِ) .

وإنما ختمَ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ؛ تَبْرُكًا ، إِذْ
مَا أَبْتَدَى كِتَابَ بِهِمَا وَخُتِمَ بِهِمَا إِلَّا بِبُورِكَ وَأَنْتَفَعَ بِهِ .

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْصِدَ - إِذَا أوردَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَقِبَ تَعَامٍ
كُلِّ عَمَلٍ كَمَا هُنَا - تَحْصِيلَ فَضِيلَتِهِمَا ، وَإِلَّا . . . دَخَلَ فِي الْكِرَاهَةِ ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ
الْبَرْهَانُ اللَّقَائِي^(١) فِي آخِرِ شَرْحِهِ لـ « الْجَوْهَرَةِ »^(٢) .

٩١- (وَتَمَّتْ) هَذِهِ الْرِسَالَةُ مُتَلَبَّسَةً (بِعَوْنِ^(٣) اللَّهِ) بِإِعَانَتِهِ عَلَى تَعَامِهَا .
(وَهِيَ نَزِيلَةٌ) مُشَبَّهَةٌ بِالنَّزِيلِ الَّذِي هُوَ الضَّيْفُ (عَلَى بَابِ فَضْلِ اللَّهِ) أَي :
إِحْسَانِهِ وَكَرَمِهِ .

(تُقْبَلُ) أَي : يَقْبَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى (بِالْمَدِّ) أَي : مَعَ الْإِحْسَانِ عَلَيْهَا
وَالْإِثَابَةِ .

(١) هُوَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ اللَّقَائِي الْمَصْرِيُّ ، صَاحِبُ « شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ » الْمُسَمَّى بِـ
« إِنْحَافِ الْمَرِيدِ شَرْحِ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ » وَلِدَ سَنَةَ : (٩٧١) ، وَتَوَفَّى عَامَ
(١٠٧٨ هـ) .

(٢) الْجَوْهَرَةُ : نَظْمٌ فِي الْعَقَائِدِ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ اللَّقَائِي ، أَلْتَوَفَّى (١٠٤١ هـ) ،
شَرَحَهُ وَلَدُهُ السَّالِفُ الذَّكَرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

(٣) فِي النَّظْمِ : (بِحَمْدِ) .

.....

وهذا آخر ما يسره الله تعالى من شرح هذه الرسالة مع اشتغال ألبال ،
تقبله الله بفضله مع العطاء والتوال .

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلامٌ
على المرسلين ، والحمد لله ربّ العالمين .

وكان الفراغ من تأليفه ليلة الخميس المبارك آخر ربيع المبارك من شهر
سنة : ألفٍ ومئتين وأربع وثلاثين - سنة - من الهجرة النبويّة ، على صاحبها
أفضل الصلوة وأزكى التحيّة .

* * *

الفهارس العامة

فهرس الآيات الواردة في النص والحواشي

حسب ترتيب سور القرآن الكريم

الآية	اسمها ورقمها	الصفحة
- ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾	[الفاتحة: ١]	٢٣٦ و ٧٩
- ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾	[البقرة: ٣٠]	٧٦
- ﴿واللهكم إله واحد﴾	[البقرة: ١٦٣]	٧٧
- ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم﴾	[البقرة: ١٧٣]	١٩٦
- ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم...﴾	[البقرة: ١٨٧]	١٨٢
- ﴿ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم﴾	[البقرة: ٢٢١]	١٣١
- ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾	[البقرة: ٢٢١]	١٢٩
- ﴿نساؤكم حرث لكم...﴾	[البقرة: ٢٢٣]	١٠١
- ﴿الطلاق مرتان﴾	[البقرة: ٢٢٩]	٢٩٧
- ﴿فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾	[البقرة: ٢٢٩]	١١٦ و ٩٨
- ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾	[البقرة: ٢٢٩]	٢٩٩ و ٢٩٦
- ﴿فإن طلقها﴾	[البقرة: ٢٣٠]	١٨٦
- ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾	[البقرة: ٢٣٢]	١٥١
- ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين...﴾	[البقرة: ٢٣٣]	٢٢٤
- ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة...﴾	[البقرة: ٢٣٥]	٩٦
- ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾	[البقرة: ٢٣٥]	٢٤٤
- ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن...﴾	[آل عمران: ١٠٢]	٢٦٠ و ٩٨
- ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم...﴾	[النساء: ١]	٩٨
- ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به...﴾	[النساء: ١]	٢٦٠
- ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾	[النساء: ٣]	١١٦ و ٧٦ و ٩
- ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً﴾	[النساء: ٤]	١٢٩ و ٢٩٦

الآية	اسمها ورقمها	الصفحة
- ﴿وَبِئَاتِكُمْ﴾	[النساء: ٢٣]	١٢٦
- ﴿وَأُمّهَات نَسَائِكُم اللّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُم﴾	[النساء: ٢٣]	١٢٨
- ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْاِخْتَيْنِ﴾	[النساء: ٢٣]	١٢٨ و ٢٧٦
- ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُم طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتَ . . .﴾	[النساء: ٢٥]	٢٧٥
- ﴿مِن فِتْيَانِكُم الْمُؤْمِنَاتِ﴾	[النساء: ٢٥]	١٣١
- ﴿ذَلِكَ لِمَن خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُم﴾	[النساء: ٢٥]	١٣١ و ٢٧٦
- ﴿فَعَلِيهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾	[النساء: ٢٥]	١٢٩ و ٣١٩
- ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ . . .﴾	[النساء: ١٠٠]	١٣
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . . .﴾	[المائدة: ٥]	١٢٩
- ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	[الأنعام: ١٩]	٧٧
- ﴿مَن حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾	[الأعراف: ١٨٢]	١٧٠
- ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	[التوبة: ٤٠]	٨٤
- ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ . . .﴾	[يونس: ١٤]	٧٦
- ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمَرْسَاهَا﴾	[هود: ٤١]	٨٢
- ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾	[يوسف: ٥٥]	٢٢٥
- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُم أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةَ﴾	[الرعد: ٣٨]	٩
- ﴿يُمَحَرُّ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ . . .﴾	[الرعد: ٣٩]	٢٦٠
- ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	[النحل: ٤٣]	١٢٢
- ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	[مريم: ٣٠]	٨٥
- ﴿أَهْلَ تَعْلَمَ لَهُ سَمِيًّا﴾	[مريم: ٦٥]	٢٣٧
- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَايَا مِنكُم مِّن أَحَدٍ﴾	[النور: ٢١]	٢٣٠
- ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾	[النور: ٢٦]	١١٧
- ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضَوْنَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ . . .﴾	[النور: ٣٠]	٩٣ و ١١٧
- ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُم وَالصَّالِحِينَ﴾	[النور: ٣٢]	٩ و ٧٦ و ٢٤٥
- ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾	[الفرقان: ٥٤]	١٠٤ و ٢٦٠
- ﴿فَيُطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾	[الأحزاب: ٣٢]	١١٧
- ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾	[الأحزاب: ٤٠]	٧٧
- ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾	[الأحزاب: ٥٣]	١٠٥

الآية	اسمها ورقمها	الصفحة
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	[الأحزاب: ٧٠]	٩٨ و ٢٦١
- ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾	[الأحزاب: ٧١]	٢٦١
- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	[الذاريات: ٥٦]	٧٦
- ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾	[الرحمن: ١٠]	٢٤١
- ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾	[الصف: ٦]	٨٢
- ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	[الطلاق: ١]	١٥٦
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	[الطلاق: ٢]	١١٤
- ﴿وَاللَّائِي يَنُسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾	[الطلاق: ٤]	٣١٩
- ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾	[الطلاق: ٤]	٣١٩
- ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	[التكوير: ٢٩]	٨
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	[الإخلاص: ١-٢]	٧٥

* * *

فهرس الأحاديث والآثار الواردة في النص والحواشي مرتب ألف بائياً

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٣٠	«آدم طوال كأنه من رجال شنوة»
٢٠٥	«أبغض الحلال إلى الله الطلاق» ابن عمر
٢٩٩	«أتردين عليه حديثه فقالت: نعم فقال: «ابن عباس
٩٨	«أحب البلاد إلى الله تعالى مساجدها» أبو هريرة
١٢٩ و ١٣٠	«اختر منهن أربعاً» ابن عمر ص/ ١٢٩ قيس بن الحارث
١٠٩	«إذا أتى أحدكم خادمه بطعام فإن لم يجلسه معه . . .» أبو هريرة
١٠٦	«إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً . . .» رجل من الصحابة
١٢٢	«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه . . .» أبو حاتم المزني
١٢٢	«إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه» أبو هريرة
١٠٦	«إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاماً . . .» أبو هريرة
١٠٦	«إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه . . .» أنس
١٠٨	«إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء . . .» جابر
١٠٦	«إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها» ابن عمر
٢٦١ و ٢٦٣	«إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليأتها . . .» ابن عمر
١٠٦	«إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليجب» ابن عمر
١٠٨	«إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً . . .» أبو هريرة
١٣١	«إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان عليه . . .» أبو هريرة
٩٧	«إذا استنصحك . . . فانصحه له» أبو هريرة
٨٣	«أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار» عبد الله بن جعفر
٢٤٠	«أردت أن يحمد الله في السماء، وخلقه في الأرض» عبد المطلب
٩٠	«استجدوا الخال فإن العرق دساس»

- ٩٥ - «اضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع» ابن عمرو
- ٢٥٠ و ٩١ - «اغثروا لا تضووا»
- ٢٩٩ - «اقبل الحديقة وطلّقها تطليقة» ابن عباس
- ١٠٨ - «أكنت تقضين شيئاً؟ أم هانيء»
- ١٢٦ - «البسي ثيابك والحقي بأهلك» كعب بن عُجرة
- ٩٦ - «الله أحقُّ أن يُستحيا منه من الناس» معاوية بن حيدة
- ٢٥٩ - «اللهم بارك لأمتي في بكورها» صخر الغامدي
- ١٠٠ - «اللهم بارك لهم وبارك عليهم» عقيل
- ١٠٠ - «اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا» ابن عباس
- ١٠ - «أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني . . . أنس
- ١٢٩ - «أمر النبي ﷺ غيلان أن يتخير أربعاً منهن» ابن عمر
- ١٢٩ - «أمسك أربعاً وفارق سائرهن» ابن عمر
- ١٠٨ - «أمن قضاء كنت تقضينه؟ قالت: لا، قال: «فلا يضرك» أم هانيء
- ٩٨ - «إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من . . . ابن مسعود
- ١٢٦ - «إن الله قد أعطى كل ذي حقَّ حقَّهُ . . . أبو أمامة
- ٢٢٦ - «إن الركن والمقام ياقوتان من يواقيت الجنة . . . ابن عمرو
- ١٠٦ - «إن سبق أحدهما - بالدعوة - فأجب الذي سبق» رجل من الصحابة
- ١٢٩ - «(أن غيلان أسلم وله عشر نوسة . . . ابن عمر
- ٢٢٥ - «إن الكريم ابن الكريم ابن الكريم . . .
- ١٢٥ - «إن مسها . . . فلها المهر بما استحلَّ من فرجها» علي
- ١٠١ - «إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة» أبو سعيد
- ١٠١ - «إن من شرِّ الناس منزلة يوم القيامة رجل يفضي إلى امرأته . . . أبو سعيد
- ٢٦٩ - «(أن النبي ﷺ نهى عن المتعة» ابن عباس
- ١١٠ - «إن هذا قد تبعنا، فإن شئت أن تأذن . . . أبي مسعود
- ٢٥٠ - «إن الولد يخلق ضاويأ»
- ٢٢٤ - «أنت أحقُّ به ما لم تنكحي» ابن عمرو
- ٢٥٦ - «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» المغيرة

- ٩٠ - «انظر في أي نصاب تضع ولدك...»
- ٩٣ - «أنظرت إليها؟ قال: لا، قال: فاذهب فانظر...» أبو هريرة
- ٩٠ - «انكحوا إلى الأكفاء...» عائشة
- ٢٤٩ - «إنكم لا تسعون الناس بأموالكم ولكن ليسعهم منكم» أبو هريرة
- ٢٤٩ - «إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم ييسط الوجه...» أبو هريرة
- ١٥٠ - «إنما الولاء لمن أعتق» عائشة
- ١٠٣ - «أنه ﷺ كان يتوضأ قبل أن ينام»
- ٨٩ - «أنهن أعذب أفواهاً وأنتق» ابن عمر وعتبة بن عويم
- ١٢١ - «إنهن عَوَّانٌ عندكم»
- ١١٠ - «إني أريد أن أدعو النبي ﷺ خامس خمسة...» رجل من الأنصار
- ١٠٥ - «أولم رسول الله ﷺ حين بنى بزينب...» أنس
- ١٠٤ - «أولم ولو بشاة» قالها لابن عوف... رواه أنس
- ١١ - «أيما رجل تزوج امرأةً فدخل بها فوجدها برصاء...» عمر
- ٩٠ - «بارك الله لك» جابر
- ٩٩ - «بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير» أبو هريرة
- ١٠٠ - «بارك الله لكل منا في صاحبه»
- ١٠٠ - «باسم الله، اللهم جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا» ابن عباس
- ١٤٢ - «البكر يزوجه أبوها» ابن عينة
- ٩٩ - «بني ﷺ بزينب فأولم بخبز ولحم» أنس
- ٩٩ - «بورك لأمتي في بكورها» أبو هريرة
- ١٠٧ - «بش الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الأغنياء...» أبو هريرة
- ٢٤٩ و ١٢٢ و ٩٠ - «تخيروا لتطفكم وأنكحوا الأكفاء...» عن عائشة
- ٢٥٩ و ٩٨ - «تزوجني رسول الله ﷺ في شوال وبني بي في شوال...» عائشة
- ٩١ - «تزوجوا فإني مكاثركم الأمم...» أبو أمامة
- ٩١ - «تزوجوا الودود فإني مكاثركم الأمم يوم القيامة» أنس
- ٢٤٩ و ٢٤٨ و ٩١ - «تزوجوا الولود الودود فإني مكاثركم الأمم...» معقل
- ٩٢ - «تنكح المرأة لأربع: لجمالها ولحسبها...» أبو هريرة
- ٢٤٨ - «تنكح المرأة لأربع: لمالها وجمالها...» أبو هريرة

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٠ و ٨٧	- «ثلاث حق على الله عونهم» أبو هريرة
٢٠٦ و ٣٠٩	- «ثلاث جدّهن جدّ وهزلهن جدّ...» أبو هريرة
٢٠٦	- «ثلاث هزلهن جدّ» أبو هريرة
٧٣	- «ثم ليأخذ بناصيتها، ولیدع بالبركة»
٢٥٢	- «ثنتا عشرة أوقية ونش» عائشة
١٣٩ و ١٤٢	- «الطيب أحق بنفسها والبركر...» ابن عباس
١٠٥	- «حتى امتد النهار» أنس
٢٢٦	- «الحجر الأسود من الجنة...» ابن عباس
٢٢٢ و ٢٧٢	- «حرّموا من الرضاع ما يحرم من النسب» عائشة
٩٧	- «الحمد لله الذي جعلنا من ذرية إبراهيم وزرع إسماعيل...»
٢٦٠	- «الحمد لله المحمود بنعمته المعبود بقدرته المطاع بسلطانه...»
٢٦٠	- «الحمد لله نستعينه ونستغفره...» ابن مسعود
١٢٩	- «خذ منهن أربعاً» ابن عمر
١٠٧	- «خمس تجب للمسلم على أخيه...» أبو هريرة
٢٥٢	- «خير النكاح أيسره» عقيبة بن عامر
٢٥٢	- «خيرهن أيسرهن صداقاً» ابن عباس
١١٧	- «الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة» ابن عمرو
٩٧	- «الدين النصيحة...» تميم الداري
٢١٣	- «رفع القلم عن ثلاثة عن التائم حتى...» عائشة
١٠٥	- «زهاء ثلاث مئة رجل» كان في الوليمة أنس
٨٩	- «السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته» أنس
١٥٧	- «السلطان ولي من لا ولي لها» عائشة
١٠٧ و ٢٦٢	- «شر الطعام طعام الوليمة» أبو هريرة
١٠٣	- «الشهوة عشرة أجزاء تسعة للنساء والعاشرة للرجال...»
١٩٦	- «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله» ابن عباس
١٠٨	- «الصائم المنطروح أمير نفسه إن شاء صام...» أم هانئ
١٠٨	- «طعام الاثنين كافي الثلاثة» أبو هريرة
٢٠٤	- «طلقها» ابن عمر

الحديث أو الأثر

الصفحة

- (عشر رضعات معلومات يحرم من) ثم نسخن به (خمس معلومات) عائشة ٢٢٢
- «العلماء ورثة الأنبياء» أنس ١٩٩
- (علمنا رسول ﷺ خطبة الحاجة ...) ابن مسعود ٢٦٠
- «علموا الصبي الصلاة...» سبرة وابن عمرو ٩٥
- «على الخير والبركة والألفة والطائر الميمون والسعة...» هبار بن الأسود ٩٨
- «عليك بالسكينة» ١٠١
- «...» عليك بذات الدين تربت يداك» أبو هريرة ٩٢
- «عليكم بالأبكار فإنهن أعذب أقواها...» جابر ٨٩
- «عليكم بالأبكار فإنهن أغر أخلاقاً» ٩٠-٨٩
- «فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله...» جابر ١١٦
- «فاظفر بذات الدين تربت يداك» أبو هريرة ٢٤٨
- «فبارك الله لك» جابر ٩٠
- «فبارك الله لك، أولم ولو بشاة» أنس ١٠٥
- «فرقوا بينهم في المضاجع» ابن عمرو ٩٥
- «فهلأ جارية تلاعبها وتلاعبك» جابر ٩٠
- (قضى سيدنا عمر بمرة في الظهر لأنه يجلبها ويحصنها) ١٠٣
- (كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء) عائشة ١٠٣
- (كان ﷺ عند الجماع يغطي رأسه ويغض صوته...) ١٠١
- (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر الثلاث واحدة) فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم فأمضاه عليهم» م[١٤٧٢] ابن عباس ٢٩٧
- «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد...» وبحمد الله والصلاة...» وببسم الله أبو هريرة ٢٣٨ و ٨١-٨٠
- «كنت نوراً بين يدي وبني قبل خلق آدم...» علي ٧٦
- (كيف وجدت أهلك؟ يارك الله لك) عائشة ٩٩
- «لا تتزوج خمساً شهيرة ولا لهيرة...» أسامة بن زيد ٢٥١
- «لا تغالوا بصداق النساء فإنها لو كانت مكرمة...» عمر ٢٥٢
- «لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ» عقيل ١٠٠

- ٢٧٦-٢٧٧ - «لا تنكح المرأة على عمتها ولا العممة على بنت أخيها...» أبو هريرة ٩١
- ٣١٥ - «لا تنكحوا القرابة القريبة، فإن الولد يخلق ضاويًا» ٢٦٢
- ١١٤ - «لا فرع ولا عتيرة» أبو هريرة ١١٤
- ١١٣ و ١٣٥ - «لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد» ابن عباس ١١٤
- وبزيادة: «مرشد». ١٣٥
- ابن عباس ١٣٥
- ابن عمر ١٣٥
- عائشة ١٣٥
- أبو هريرة ١٣٥
- عمران ١٣٥
- ابن مسعود ١١٤
- «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على...» عائشة ١٢٦
- «لا وصية لوارث» أبو أمامة ٩٥
- «لا يباشر الرجل الرجل ولا المرأة المرأة» ابن عباس ١٤٣
- «لا يتم بعد احتلام، ولا صمات يوم إلى الليل» علي ٢١٨
- «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج...» أم حبيبة ٩٦
- «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إلا أن...» ابن عمر ١٣١
- «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» أبو هريرة ٩٥
- «لا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد...» أبو سعيد وأبو هريرة ١٠١
- «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها» ابن عباس وأبو هريرة ٢٤٦
- «لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء...» أنس ٧٧
- أثر (لو كشف الغطاء ما ازددت يقينًا) ٢٩٧ و ٢٥٥
- «ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق» ابن عمر

- ١٢٤ - «ما تقولون في هذا؟» سهل
- ٩٥ - «مروا الصبي...» سيرة بن معبد وابن عمرو
- ٩٦ - «المستشار مؤتمن» أبو مسعود البصري عقبة
- ١٠١ - «ملعون من أتى امرأة في دبرها» أبو هريرة
- ٢٤٥ - «من أحب فطرني فليستن بستي، ومن ستي النكاح» عبيد بن سعيد
- ١٠١ - «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول أو أتى امرأته...» أبو هريرة
- ٢٤٦ - «من استن بستي... فهو مني، ومن ستي النكاح» أيوب مرسلًا
- ٨٦ - «من تزوج فقد استكمل نصف الإيمان...» أنس
- ٨٦ - «من تزوج فقد حفظ شطر دينه...» أنس
- ٨٦ - «من تزوج لله كفي ووقي»
- ٨٦ - «من تزوج يريد العفاف فحق على الله عونه»
- ١١٠ - «من دخل على غير دعوة دخل سارقاً...» ابن عمر
- ٢٦٣ - «من دعي إلى عرس...» ابن عمر
- ١٠ و ٨٧ - «من رغب عن ستي فليس مني» أنس
- ٨٨ - «من كان ذا طول فليتزوج» عثمان
- ٢٥٤-٢٥٥ - «من نظر إلى امرأة أجنبية حرام...» تكوى عنها يوم القيامة...»
- ١٠ - «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» معاوية
- ٢٥٢ - «من يمن المرأة تسهيل أمرها» عائشة
- ١٠٩ - «المؤمن يأكل في معي واحد» ابن عمر
- ٢٢٦ - «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً...» ابن عباس
- ٩٣ - «النظرة سهم من سهام إبليس...» حذيفة
- ١١٧ - «نعم المرأة الصالحة للرجل الصالح»
- ١٢١ - «النكاح رقي فلينظر أحدكم أين يضع كريمته...»
- ٨٧ - «النكاح ستي، فمن أحب فطرني فليستن بستي» عائشة
- ٩٨ - «نكح ﷺ في يوم الجمعة خديجة وعائشة»
- ١١٠ - «نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل بين تمرتين...» ابن عمر
- ٢٢٤ - «هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت» ابن عمرو
- ١٢٤ - «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا» سهل

- «هلاً بكراً تلاعبها وتلاعبك» جابر ٢٤٨
- «هو عليها صدقة ولنا هدية» عائشة ١٢٢
- «وإذنها سكوتها» ابن عباس ٢٨٢
- «والبكر رضاها صمتها» عدي الكندي ١٤١
- «والبكر يستأمرها أبوها» ابن عباس ١٣٩ و ١٤٢
- «والثيب تعرب عن نفسها» عدي الكندي ١٤٠
- «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته كيف وجدت أهلك؟» عائشة ٩٩
- «ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه...» ابن عمر ٩٦
- «الولاء لُحمة كلُحمة النسب لا يباع ولا يوهب» ابن عمر ١٥٠
- «الولاء لمن أعتق» عائشة ١٢٢
- «الولد للفراش وللعاهر الحجر وحسابهم على الله» أبو أمامة ٢٧٢ و ١٢٦
- «وما ذاك؟» قالت: كنت صائمة... أم هانئ ١٠٨
- «يا بني السائب قد ضويتم فانكحوا الفرائث» عمر ٩١
- «يا عمر قم فزوج رسول الله ﷺ، فزوجه» أم سلمة ١٤٧
- «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة...» ابن مسعود ٩ و ٨٧ و ١١٧ و ٢٤٦
- «ياخذ بناصيتها أول لقاء بها» ١٠٠
- «اليتيمة تستأمر في نفسها...» ابن عباس ١٤٢
- «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» عائشة وابن عباس ١٢٧
- «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» عائشة ١٢٧

* * *

فهرس الأشعار مرتب به الروي ألفبائياً ويشمل على أبيات النص والحواشي

الصفحة	القائل	بحره	عدد الأبيات	قافيته	صدر البيت
١١١		خفيف	(١)	الكرماء	يسقط
١٠٠	ابن يامون	رجز	(١)	ارتياب	واحد
٢٤٨		بسيط	(٢)	العرب	ماذا ترى
٢٤٨		بسيط	(٢)	ذي ريب	نكاح
١٠٣	ابن يامون	رجز	(٢)	الصباح	فمرتان
٢٤٠	أبو طالب أو حسان	طويل	(١)	محمد	وشق له
١١٢		طويل	(٧)	والجد	مقدمة سن
٢٧١		الرجز	(٢)	مفرد	شرط الكفاءة
٦١-٥٧	عبد الله بن أحمد باسودان	طويل	(٩١)	بلا عد	يقول الذي
٢٤٠		طويل	(١)	المحمد	إليك آيت
١٠-٩	من منظومة الآداب	طويل	(١٣)	بالردي	ولا تنكح
٢٨٨		الرجز	(١)	ويادر	تزوج من جنت
١٦٤	السيوطي	الرجز	(٥)	السفر	عشرون زوج
١٠	ابن العماد	الرجز	(١)	البشر	شراركم
٩٤-٩٣		البسيط	(٤)	الشر	كل
١٠	أبو الليث السمرقندي	بسيط	(١)	مشتهرا	والأهل
١٦٥			(١)	لا ضرر	ولما الرشيدة
١٦٥			(٧)	للناصر	ويزوج القاضي
٢٨٨		الرجز	(٤)	جواهر	ويزوج الحاكم
٢٤-٢٣	محمد شهاب الدين المصري		(٢٣)	والمثور	أترى
١٠٢	ابن يامون	رجز	(٢)	الشهور	وليلة

صدر البيت	قافيته	عدد الأبيات	بحره	القائل	الصفحة
فإن	يختلا	(١)	رجز	ابن يامون	١٠٣
إن الكلام	دليلاً	(١)	الكامل	الأخطل	٢١٤
قالوا الكفاءة	الأقدم	(٢)	الرجز	مرعي الحنبلي	٢٧١
أمن	بدم	(١)	بسيط	البوصيري	٣١
ثلاث	السقام	(٢)	الوافر	لعله لابن سينا	١٠٤
خمس محررة	للحكّام	(٢)	رجز		١٦٥-١٦٤
وواجب على	أمكنا	(٦)	الرجز	الجدادوي	٨٨
إن الولائم	أقرانه	(٧)	الكامل		٢٦٢
لا تهين الفقير	رفعه	(١)	خفيف	الأصبط	٢٤٣
من خير	دينه	(٢)	الرجز	ابن حجر	١٠
إني أفيذك	زائدة	(١)	رجز		١٦٣
وعشرة سواب	لغاية	(٣)	الرجز	ابن العماد	٢٨٨-٢٨٧
أدوات التعليق	غطاها	(٤)	خفيف	ابن المقري	٣٠٣
أدوات	وأوها	(٢)	خفيف		١٧٨ و ٣٠٢
يا ليت لي	عني	(١)	الرجز		١٦٠
تجاوزت	سليبي	(١)	رجز		٩١

* * *

الأعلام الوارد ذكرهم في «الزيتونة» و«المنح»

مع تراجمهم حسب الترتيب الأبجدي

مع عدم اعتبار لفظ ابن أب أم

- | | |
|--|--|
| - حبيبة بنت سهل الأنصاري ٢٩٩ | - أحمد بن حمزة الرملي والد محمد صاحب |
| - الحضرمي: إسماعيل بن محمد ابن ميمون | «النهاية» ١٦٣ |
| ١٧٥ | - أحمد ابن حنبل ٢٢٠ و ٢٤٩ |
| - أبو حنيفة ١٤٣ و ٢٥٢ | - أحمد بن علوي ياحسن باعلوي ٢٠٨ |
| - خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ٢٥٢ | - أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي |
| - الخطيب: محمد الشريفي ٢١٢ و ٢٥١ | ١٩٧ و ٢٠٦ |
| - الدارقطني: علي بن عمر ١٤١-١٤٢ | - الأذري: أحمد بن حمدان ١٥٣ و ٢٥٠ |
| - داود الظاهري ٢٥٩ | ٢٥٧ |
| - الدميري: محمد بن موسى بن عيسى ٢٢٦ | - إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن عليهما |
| - ابن الرقعة: أحمد بن محمد ت (٧١٠هـ) ٢٥٦ | السلام النبي ابن النبي والد العرب المستعربة |
| - الرملي: محمد بن أحمد بن حمزة المصري | ١٢٣ |
| صاحب «نهاية المحتاج» ١٣٤ | - الإسني: عبد الرحيم بن الحسن ١٨٠ |
| - الروياني: عبد الواحد بن إسماعيل ٢٥٧ | - الإمام: هو الشافعي أو إمام الحرمين ٢٧٤ |
| ٢٧٥ | - ابن البارزي: هبة الله بن عبد الرحيم ٢٢١ |
| - الريمي: محمد بن عبد الله ٢٢١ | - بامخرمة: عبد الله بن عمر بن عبد الله بن أحمد |
| - أبو زرعة: عبد الله بن أحمد بازرة ١٥٨ | ١٥٥ |
| - الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله ١٩٤ | - البلقيني: عمر بن رسلان ١٩٤ و ٢١١ |
| ٢٥٧ | - تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن علي ١٨٧ |
| - زكريا بن محمد الأنصاري ١٨٩ | - ثابت بن قيس ٢٩٩ |
| - ابن زياد: عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد | - أبو حامد الإسفرايني ١٨٣ |
| الغشي ٢٢١ | - أبو حامد المروزي أحمد بن بشر ١٨٢ |
| - الزيايدي: علي بن يحيى المصري ٢٥٨ | - أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنهما ٢٥٢ |

- السمهودي: علي بن عبد الله بن أحمد
الحسني ١٩١
- السيوطي الجلات (٩١١هـ) ١٦٤
- الشافعي ٢٢٠ و ٢٥٠
- ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن ٢٢٤
و ٢٦٤
- الطنبدائي: أحمد بن محمد ٢٢٤
- عبد الله بن عمر بامخرمة ٢١١
- أبو عبد الله ابن القطان: محمد بن علي بن
محمد ٢٢٧
- ابن عجيل: أحمد بن موسى بن عمر ١٧٥
- عز الدين بن عبد السلام ٢٢١
- عطية الله الأجهوري ٢٨١
- علي بن عبد الرحيم من آل باكثير ١٣٦
- علي بن عبد الكافي السبكي ١٧٨
- ابن العماد الأفهسي: محمد بن أحمد ٢٨٧
و ٢٩٢
- عمر بن الخطاب ٢٢٠
- العمراني: يحيى بن سالم ١٩٥
- عيسى بن مريم عليه السلام ١٣٠
- عيصو بن إسحاق النبي ﷺ ١١٨
- الغزالي محمد بن محمد ت (٥٠٥هـ) ١٣٦

- مالك بن أنس ٢١٤ و ٣١٨
- الماوردي: علي بن محمد ١٦٨
- المتولي: عبد الرحمن بن مأمون ١٣٥ و ٢٨٩
- محمد حسن باعلوي ١٩٨
- محمد بن سليمان الكردي ١٦٤
- محمد بن عمر يحرق ١٥٥
- محمد بن مظفر الخلخالي ٢٣٧
- أبو مخرمة ١٩١
- مرعي الحنبلي بن يوسف الكرعي المقدسي
٢٧١
- المزني: إسماعيل بن يحيى ٣٠٤
- ابن المقرئ: إسماعيل بن أبي بكر ٣٠٢
- المناوي: محمد عبد الرؤوف ٨٤
- موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام ١٣٠
- النجاشي: أصحمة ٢٥٢
- النواوي: يحيى بن شرف ١٩٨
- ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد ٢٣٩
- هود عليه السلام ١٢٣
- يعرب بن قحطان ١٢٣
- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم
عليهم الصلاة والسلام ٢٢٥

* * *

فهرس ما كان قاعدة أو فيه فائدة

(مرتبة على حسب مواضع الكتابين)

المضغة بكونها تنقضي بها العدة، ويحصل بها الاستبراء ٢١٧

- ما في الباب مقدم على ما في غيره ٢١٨

- أن ما في باب الحيض لا معول عليه لمخالفته له نفسه في باب العدة ٢١٨

- المرضع لا تحيض غالباً ٢٢٠

- يتبع الولد الأب في النسب وأعلامها في الدين ٢٧٣

- سكوت البكر بعد استئذانها كالإذن ٢٨١

- إذا اجتمع مقتضٍ وغير مقتضٍ .. يغلب المقتضي على غير المقتضي ٢٨٥

- الخلع معاوضة غير محضة فيغتر فيه الكلام اليسير بخلاف البيع فهو معاوضة محضة فلم

يغتر فيه الكلام اليسير ٣٠٠

- أدوات التعليق لا تقتضي الفور في الإثبات إلا (إذا وإن) ٣٠١

- أدوات التعليق في النفي فهي للفور إلا (إن) فإنها للتراخي ٣٠٢

- متى صحت الصيغة والعوض .. بسانت بالمسمى، وفساد العوض بانت بمهر المثل

وفساد الصيغة فقط يقع رجعاً إن نجز أو علّق بما وجد ٣٠٨

- يشترط في الاستثناء نيته واتصاله وإسماع نفسه ٣١٢

- الدخول على الأمهات يحرم البنات، والعقد على البنات يحرم الأمهات ١٢٨ و ٢٧٢-٢٧٣

- العبرة في العقود بما في نفس الأمر ١٣٣

- كل من يولي تزويج المالكة له تزويج الأمة إجباراً ١٦٢

- إن العبرة في العقود بقول أربابها ١٧٨ - الإبراء قرينة ١٩١

- الإبراء من المجهول غير صحيح ١٩٢

- طلاق الزوج طمعاً في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضاً ١٩٢

- تعليق البراءة يبطلها الإبراء من المجهول غير صحيح ١٩٢

- القياس: إلحاق معلوم بمعلوم في حكمه لمساواة الأول للثاني في علة حكمه عليها ٢٠٣

- أن ما كان صريحاً في بابهِ ووجد نفاذاً في موضوعه .. فلا يكون صريحاً ولا كناية في غيره ٢٠٩ و ٣١٢

- وما كان صريحاً في بابهِ ولم يجد نفاذاً في موضوعه .. كان كناية في غيره ٢٠٩

- من كثر لفظه كثر غلطه ٢١٤

- للعلقة والمضغة حكم الولد في الفطر والغسل، والدّم بعدهما نفاساً، وتزيد

الكتب التي نقل عنها صاحباً «الزيتونة» «والمنح» أو ذكرها، وكذا ما جاء في حواشي النسخ الخطية وأشرت إليها مرتباً حسب الترتيب الألفبائي

- إتحاف المريد عبد السلام اللقاني ص/ ٣٢١.
- «الإحياء» هامش ص/ ٢٦٢.
- «الأذكار» للنواوي ص/ ٩٩ و ٢٦٠.
- «الإرشاد» ص/ ١٨٢.
- «الأم» ص/ ٢١١.
- «الأنوار» ص/ ١٧٥.
- «البحر» للرويان ص/ ٢٧٥.
- «بستان العارفين» هامش ص/ ٢٥٠.
- «بستان الواعظين» هامش ص/ ٢٥٣.
- «التحفة» = تحفة المحتاج بشرح المنهاج ص/ ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ١٠٤، ١٠٥، ١١١،
و ١١٣، ١٣٦، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩،
و ١٨٠، ١٩١، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧،
و ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٥٨، ٢٦٧، ٣٠٥.
- «الترخيص في القيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» هامش للنواوي ص/ ٢٥٦.
- «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي ص/ ٨٤.
- «الثغر البسام في الصور التي يزوج بها الحكام» ص/ ١٦٤.
- «جوهرة التوحيد» إبراهيم اللقاني ص/ ٣٢١.
- «حدائق الأرواح» ص/ ٢٢٨.
- «الروضة» ص/ ١١٦ و ٢١٤ و ٣١٤.
- «شرح العدة والسلاح» لياخرمة ص/ ١٥٥ و ١٦٦ و ١٦٨ و ١٩١ و ٢٠٢.
- «شرح المنهاج»: «النجم الوهاج» ص/ ٢٢٦.
- «شرح المنهج» ص/ ٣١٢.

- «العدة والسلاح» لمحمد بن أحمد بافضل ص/ ١٥٥ .
- «فتاوى المناوي» هامش ص/ ٢٦٠ .
- «فتح الجواد شرح الإرشاد» لابن حجر ص/ ١٦٢ و ١٨٢ و ٢١٢ .
- «فتح العزيز في شرح الوجيز» ص/ ٢١٢ .
- «فتح المعين» ص/ ١٨٢ و ٢٠٧ و ٢٢٤ .
- «فتح الروهاب» ص/ ٢٢٣ .
- «الفوائد المدنية» ص/ ٢٠٨ .
- «القلائد» ص/ ١٧١ .
- «القليوبي على الجلال المحلي» أي «كنز الراغبين» ص/ ٢٦٧ .
- «قواعد الزركشي» ص/ ٢٢٧ .
- «القول الأجمل في العمل بشهادة الأمل فالأمل» لعلي بن عبد الرحيم باكثير ص/ ١٣٦ .
- «مختصر فتاوى ابن حجر» عبد الله بن أحمد بازرة ص/ ١٥٨ .
- «المطارحات» لابن القطان ص/ ٢٢٨ .
- «المغني: مغني المحتاج للخطيب الشريفي» ص/ ٢١٢ .
- «المنهاج» ص/ ١٨٢ و ١٩٨ و ٣٠٥ و ٣١٤ .
- «المنهج» ص/ ٣١٢ .
- «النقول الصحاح» عبد الله بن عمر بامخرمة ص/ ٢١٢ .
- «نهاية المحتاج» للرملي ص/ ١٣٤ و ١٥٥ و ١٥٧ و ١٦٣ و ١٧١ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٩٣ و ٢٠٣ و ٢٠٨ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٨ و ٢٦٧ و ٢٨١ و ٢٩٢ .

* * *

فهرس البلدان والأماكن الواردة في المقدمة وكتابي «الزيتونة» و «المنح» حسب الترتيب الألف بائي

- سيؤون ١٣	- الأحقاف ١٢٣
- شبام ١٦	- استنبول ٢٥
- صنعاء ١٢٣	- يابل ١٢٣
- العراق ١٢٣	- باجور = بيجور = بافور ١٩
- الفرقة ١٥	- برهوت ١٢٣
- غيل أبي سودان أو عمر ١٢	- تربة المجاورين ٢٧
- فقمه ١٢٣	- تريم ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٩ و ١٢٣ و ١٩٨
- قارة المحضار ٢٣١	- الجامع الأزهر ٢٠ و ٢٢ و ٢٥
- القاهرة ٢٠ و ٢٢	- جلاجل : قريب من الليث ١٣
- القرين ١٤	- الجيزة ٢٠
- قيدون ١٤	- الحجاز ١٢٣
- مصر ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٣	- حصن فلوقة ٢٨
- مقبرة القرين ١٣	- حضرموت ٥ و ١٣ و ١٥ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢
- مكتبة الأحقاف ١٥ و ١٦ و ١٧	- و ٣٣ و ١٢٣ و ١٩٨
- مكة ٢٣ و ٢٩	- حيدر آباد الهند ٢٩
- مليار ١٤	- الخربة ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٨
- المنوفية ١٩	- ساه ١٢
- وادي دوعن ١٢ و ١٣ و ١٥	- سفت ٢٢
- اليمن ٣٢ و ٢٣٥	- سنغافورا ١٤١

* * *

محتوى الكتاب

٧	تصدير
٩	تمهيد
١٤	ترجمة الشيخ عبد الله باسودان
٢١	ترجمة الشيخ إبراهيم الباجوري
٤٦	وصف النسخ الخطية
٤٨	عملنا في الكتاب
٥١	صور المخطوطات المستعان بها
٥٩	نيات التزويج للشيخ علي بن أبي بكر السكران
٦٥	منظومة ضوء المصباح

زيتونة الإلفاح شرح ضوء المصباح

٧٥	مقدمة المؤلف
٧٩	شرح وإعراب البسملة والحمدلة... إلخ
٨٣	بناء للمصدر لعقود النكاح
٨٦	مشروعية النكاح
٨٨	صفات الزوجة المرغب بها
٩٢	تحري كل منهما صفات زوجه
٩٢	مشروعية النظر للخطيبة وتكراره
٩٣	حرمة النظر للأجنبية ومسها وما انفصل منها
٩٥	حرمة مضاجعة اثنين عارين تحت دثار
٩٦	ما يستحب في وقت العقد وما يحل له خطبته
٩٧	استحباب خطبة قبل الخطبة وعند العقد
٩٨	استحباب الجمعة وشوال والبكور للعقد
١٠٠	كرهية قول بالرفاء والبئين
١٠٠	ما يطلب فعله أول لقائه بأهله
١٠٠	آداب الجماع
١٠٢	مما يندب للوقاع

١٠٤	من يكره وطؤها
١٠٤	حكم التفكير حال الجماع بغير زوجه
١٠٤	ما يقرأ قبل الالتقاء
١٠٥	سنية الوليمة ومن يفعلها
١٠٥	وقت الوليمة وحكم إجابتها
١٠٨	آداب الطعام والوليمة
١١١	فروع في آداب الأكل
١١٣	الجملة الأولى : في أركان النكاح وما يتعلق به
١١٤	ما يشترط في الشاهدين والولي
١١٥	الركن الرابع الصيغة
١١٦	صيغ العقد
١١٨	ترجمة وتأقيت الصيغة وكونها بلا قيد
١١٩	تقديم شروط العقد على الصيغة
١١٩	تنبيه من توابع صحة العقد
١٢١	الجملة الثانية : في شروط النكاح وموانعه
١٢٢	كفاءة الزوج
١٢٣	النسب والحرفة
١٢٤	الدين والحرية
١٢٥	عيوب مثبتة للخيار
١٢٦	عيوب لا تثبت الخيار
١٢٨	المحرّمات بالمصاهرة
١٢٩	حرمة العقد على خامسة
١٣٠	حكم أنكحة الأديان السماوية
١٣٠	لا تنكح الأمة إلا بشروط
١٣٢	من الموانع جمع للمحارم، والخشى غير الواضح
١٣٣	حرمة عقد الجاهل بالشروط والموانع
١٣٤	الجملة الثالثة : فيما يتعلق بالولي
١٣٥	عدالته
١٣٦	رشده
١٣٧	الولي المعبر وشروطه

١٣٨	تنبيه لضرورة الشعر
١٣٨	مما يشترط للمُجبر كفاءة الزوج
١٣٩	استئذان البكر مطلقاً
١٤٠	غير الولي المجبر يجب استئذانه
١٤٣-١٤٢	يشترط في إنكاح اليتيمة والصغيرة الكفاءة
١٤٣	تعريف اليتيم
١٤٤	استواء إذن البكر واليتيم عند النعمان
١٤٥	ترتيب درجات الأولياء
١٤٧	ليس للابن ولاية بالبنوة فقط
١٤٨	يقدم وكيل الأب والجد لأنهما أصل
١٤٩	اشتراط الإذن منها لو وكيل غير المجبر
١٤٩	تنبيه يراعي الوكيل الأحظ
١٥٠	علم الشهود بوكالة العاقد
١٥٠	ولاية المعتق وعصابته
١٥١	تحريم العضل والتواكل
١٥٢	الجملة الرابعة : في ولاية السلطان ونائبه وصور انتقالها للأبعد
١٥٥	صفة انتقال الولاية للأبعد
١٥٥	الولاية العامة
١٥٦	اختلال أحد شروط الولاية يبطلها
١٥٦	صينغ تولية عقود الأنكحة
١٥٨-١٥٧	تزويج القاضي وفاقة الولي
١٥٩	عضل الولي المجبر
١٦٠	ويزوج القاضي في صور أيضاً
١٦٥-١٦٤	نظم فيمن يُزوجه القاضي
١٦٦	تنمة في تزويج الحاكم جماعة
١٦٧	الجملة الخامسة : في مسائل تلحق بما قبلها
١٦٨	فرع : ما يلحق بتعيين المتولي
١٦٩	للقاضي أن يستنيب بالإذن
١٧٠	في «حيث» لغات
١٧١	إذن جميع الأولياء أو المالكين ولهم التوكيل
١٧٣	تزويج المبعضة والمكاتبه

١٧٤	الجملة السادسة: في تصديق خط ووكالة وموت وتطبيق
١٧٦	قبول إقرار الولي
١٧٦	تصديق عدل الرواية
١٧٨	مسائل في قاعدة: العبرة في العقود بقول أربابها
١٧٩	وجوب التحري على الولي العام
١٧٩	يطلب للأبضاح الاحتياط من جميع الأولياء مع الرية
١٨٠	معنى «لاسيما»
١٨١	سؤال العاقد العوام عن تعليق خلع أو طلاق
١٨٢	الجملة السابعة: في الخلع
١٨٣	ألفاظ الخلع
١٨٤	أركانه
١٨٥	اشتراط القبول في المعوض
١٨٦	الخلع طلاق أو فسخ
١٨٧-١٨٨	أدوات التعليق وشرحها وما له الفورية والتكرار
١٨٩	حكم تعليق الخلع
١٩٠	لا رجوع في التعليق الفوري والمترخي
١٩٢	لو طلق على الإبراء وقع رجعياً
١٩٦	ضابط من «التحفة» لمن نَجَزَ التطبيق
١٩٦	تفسير لفظ الشيخ، والتعريف بابن حجر
١٩٩	أربعة أحوال التعليق
١٩٩	في صحة الصيغة والعوض تقع البيونة
٢٠٠	وفي صحة الصيغة وفساد العوض تبين بمهر المثل
٢٠١	بفساد الصيغة يقع رجعياً
٢٠١	علقه بما لم يحصل فلا يقع
٢٠٢	التطبيق على مال للزجر والتعجيز
٢٠٣	تتمة تضبط الصيغة والعوض
٢٠٤	الجملة الثامنة: في الطلاق وتعثره أحكام
٢٠٦	أركان الطلاق وشرطه وصريح ألفاظه
٢٠٧	كنايات الطلاق تقع مع النية
٢٠٨	الصريح في غير الطلاق كناية في الطلاق
٢٠٩	بيان تعليق الطلاق

عدد طلاقات الحر والعبد	٢١٠
يشترط في الاستثناء الاتصال وعدم الاستغراق	٢١١
نية الاستثناء قبل التلفظ	٢١٢-٢١١
تنبيه في صور الاستثناء	٢١٢
يلغى الطلاق بالإكراه وسبق اللسان	٢١٣
لا يعتبر طلاق النائم والمغمى عليه والأعجمي	٢١٣
اعتبار سماع الصوت في الطلاق	٢١٤
تتمة في ألفاظ لا يثبت بها طلاق	٢١٤
الظهار	٢١٤
الإيلاء	٢١٥
الجملة التاسعة: في العِدَّة	٢١٦
وجوب الإحداد على زوجة المتوفى	٢١٨
ما يجب على المطلقة البائن والمتوفى عنها	٢١٨
أكثر الحمل وأقله	٢١٩
التثبت من انقضاء العدة	٢١٩
التحري بوقت عدة المرضعة	٢٢٠
مدة الاستبراء	٢٢١
الجملة العاشرة:	
١- الرضاع المحرَّم	٢٢٢
٢- وجوب نفقة الزوجة	٢٢٢
يفسخ النكاح أمور	٢٢٣
٣- الحضانة	٢٢٤
ثناؤه على المنظومة	٢٢٥
الحض على حفظ هذا النظم	٢٢٧
الخاتمة بالصلاة على النبي والتحميد والتمجيد	٢٢٩

«منح الفتاح على ضوء المصباح في أحكام النكاح»

ديباجة المؤلف	٢٣٥
شرح البسملة	٢٣٦
شرح الحمدلة والصلاة والسلام عليه ﷺ	٢٤٠-٢٣٨
شرح نداء المؤلف في البيت الثالث	٢٤٢

٢٤٣	حض لمتولي النكاح أن يراعي أحكامه
٢٤٥	سنية النكاح
٢٤٧	فائدة : أسرار النكاح
٢٤٨	ما يطلب من صفات الزوجة
٢٥١	التي لا تستحب خطبتها
٢٥١	يستحب قلَّةُ الصداق
٢٥٣	في هامش الأصل من آدم عليه السلام
٢٥٣	يكره نكاح خمس عند بعضهم
٢٥٤	كون المخطوبة لا ولد لها
٢٥٤	النساء ثلاثة
٢٥٤	فوائد بالهامش عند ذكر النظر للخطيبة
٢٥٦	نظر المرأة إلى خطيبها
٢٥٧	تكرار النظر إلى المخطوبة
٢٥٨	سنة خُطبة قبل الخطبة
٢٥٩	كون العقد في شوال
٢٦١	ما يستحب مع صيغة عقد النكاح
٢٦١	سنة الوليمة
٢٦٢	وجوب إجابتها
٢٦٣	تسن إجابة وليمة غير العرس بشروط
٢٦٤	ملحقات بوليمة العرس
٢٦٤	أركان عقد النكاح
٢٦٦	من لا تصح شهادته
٢٦٨	الصيغة : الإيجاب والقبول
٢٦٩	صحة العقد المترجم
٢٦٩	عدم التعليق أو تأقيت للعقد
٢٧٠	السؤال عن كفاءة الزوج وسلامته من العيوب
٢٧١	معرفة موانع صحة النكاح
٢٧٢	من يحرم بالنسب والرضاع والمصاهرة
٢٧٣	فائدة : تحرم بنت الربيب والريبة وكذا الخامسة والمجوسية والعرتدة
٢٧٤	شروط نكاح الأمة
٢٧٦	ضابط خوف الزنا

٢٧٦	يُحظر الجمع بين محارم، والخشى
٢٧٧	شروط الولي
٢٧٨	الولي المجبر
٢٧٩	كفاءة الزوج وأن لا يكون عدواً
٢٨٠	تعريف البكر وإجبارها
٢٨٢	سنية استئذان البكر ولو من مجبر
٢٨٢	استئذان الولي غير المجبر للبكر
٢٨٢	إذن الثيب يجب التصريح به
٢٨٣	اليتيمة البكر كالثيب في الإذن
٢٨٣	مذهب النعمان أوعب في شأنها
٢٨٤	أولى الأولياء الأب
٢٨٤	ترتيب الأولياء
٢٨٥	لا حق للابن أن يكون ولياً إذا لم يكن له صفة ترشحه
٢٨٦	تقديم وكيل الولي المجبر
٢٨٦	وكيل غير المجبر لا بد له من تقدم إذنها
٢٨٧	انتقال الولاية إلى الأبعد عند وجود أعذار
٢٨٨-٢٨٧	سوالب الولاية
٢٨٨	مسائل يزوج فيها الحكام
٢٨٩	يفقد الولي أو عضله يزوّج القاضي ونائبه
٢٩٠	وكذا إذا حبس الولي أو أحرّم أو تعزز أو اختفى
٢٩١	يزوج القاضي الولي إذا أراد نكاحها وكذا المحجور على وليها والموقوفة
٢٩٢	يزوج القاضي المجنونة
٢٩٢	يزوج نائب القاضي أو السلطان القاضي
٢٩٣	يستنيب القاضي بإذن السلطان
٢٩٣	يطلب اجتماع الأولياء إذا قالت زوجوني
٢٩٤	صحة توكيل الأولياء واحداً
٢٩٦	لا يشترط إثبات قولها مطلقة عند حاكم
٢٩٦	تحري الأولياء عند وجود ريبة
٢٩٧	أقسام الطلاق خمسة
٢٩٨	سؤال العاقد عن الخلع والطلاق والتعاليق
٢٩٩	الخلع وأركانها وصيغته

٣٠٠	لا تحل المطلقة ثلاثاً إلا بوجود خمسة شرائط
٣٠١	تعليق الخلع بأن وإذا
٣٠٢-٣٠٣	أدوات التعليق وشرحها
٣٠٥	طلاقه على عوض فاسد يقع رجعياً
٣٠٦	أحوال التعليق أربعة
٣٠٦	صحة الصيغة والعوض
٣٠٦	فساد العوض وصحة الصيغة يقع رجعياً
٣٠٦	بفساد الصيغة يقع رجعياً
٣٠٧	جواب سؤال عن الطلاق في الغضب الشديد
٣٠٨	تعليق الإبراء على شيء لم يقع
٣٠٨	مسألة قوله طالق بدون أنت لا يقع
٣٠٨	قوله علي الحرام لا أفعل ثم فعل عند أبي حنيفة يقع طلاقاً بائناً
٣٠٩	صيغ الطلاق الصريحة
٣٠٩	آراء الفقهاء في وطء الرجعية
٣١٠	كناية الطلاق يقع مع النية
٣١٠	حكم الإشهاد على الرجعة
٣١٠-٣١١	تفسيرهم لقول علي الطلاق
٣١١	الفاظ من الكناية
٣١٢	صريح الإعتاق وكنائته بالنية كناية طلاق
٣١٢	لا بد في استثناء الطلاق من إسماع نفسه
٣١٢	يشترط في الاستثناء اتصاله
٣١٣	يشترط في الاستثناء عدم الاستغراق
٣١٤	نية الاستثناء قبل الكلام كالكناية
٣١٥	لا يعتد بطلاق المكره
٣١٦	يلغى قول من سبق لسانه بالطلاق
٣١٧	لا عبرة بقول ذي الإغماء والجنون والسكر غير المتعدي
٣١٨-٣١٩	على متولي الأنكحة معرفة أنواع العدد
٣١٩	بيان حكم الإرضاع
٣٢٠	طلب حفظ هذه الأحكام والدعاء لمؤلفها
٣٢١	خاتمة الكتاب بالصلاة والسلام على المصطفى ﷺ والصحب مع طلب القبول
٣٢٣	الفهارس العامة

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب قضية من أهم القضايا الاجتماعية ، التي تنبني عليها القاعدة الأسرية ، وهي قضية (النكاح) وما يعرض له من أحوال ، من حيث الصحة والبطلان ، ولاسيما الأمور الدقيقة التي قد تخفى على العامة ، ولا يفتن لها إلا الخاصة .

ففي هذا الكتاب شرح مفصل لأحكام العلاقة الزوجية ، وسبل إقامتها ، وضوابط استمرارها ، وفلاحها .

ولا يكون ذلك إلا بالمحافظة على توجيهات الشارع الكريم ، ومعرفة كلا طرفي العلاقة الزوجية لحق صاحبه ، حتى في حالة الانفصال والطلاق .

ولا شك أن أمة هذه لبنتها . . متتجة لجيل هادف ، مشمّر لإعمار الكون . . الذي استعمرنا فيه الباري عز وجل على وفق منهجه القويم ، وإرشاده الحكيم .

والكتاب يركز على شرح قصيدة منظومة للمؤلف ، عدد أبياتها (٩١) بيتاً . ومعروف أن نظم الشعر أسهل في الحفظ لطلاب العلم ؛ مثل : « منظومة

الألفية » في النحو و « ألفية الحديث » وغيرها .

والحاصل أن هذا الكتاب لا يستغني عنه طالب العلم ، والراغب في الزواج . وإن النبي ﷺ يقول : « تناكحوا نكاثروا ؛ فلاني أباهي بكم الأمم يوم

القيامة » .

ومعلوم من الدين بالضرورة أن النبي ﷺ لن يباهي الأمم ، بناس عصاة ، ولا برعاع من الخلق . . وإنما يباهي بأمة مستقيمة على الحق متعلمة ، قامت منذ نشأتها الأولى على العلم .

وأولئ خطوات العلم المطلوبة في هذا المضمار . . هو العلم بأمور الأسرة من الداخل . . من خصوصيات الزوج والزوجة . . ومنهما ينعكس ذلك بالإيجاب والسلب على الأطفال . . الذين سيصبحون فيما بعد رجالاً في هذا الأمة .

وعليه : فمن كتابنا هذا وأمثاله . . نستجلي المباهاة التي سيباهي بها النبي ﷺ الأمم يوم القيامة .